سِلسِلَةُ شُرُوعَاكِ وَمُؤَلِّفَاكِ مَعَالِي الشِّيخ (

شيخ المرابع المرابع

> الشِيَّنُ لِمَعَالِ الشِیَّنِ فَ صِلْ کِي بِنَ الْعَرْرِ فِي مُعَمَّلِ الْمِسْ مُرْسِلُ کِي بِنَ الْعَرْرِ فِي مُعَمَّلِ الْمِسْ جُمَّلًا لِلَّهُ لَهُ وَالْوَالْدِيْهِ وَلِأَهْلِ بَنْيَةِ

> > جَّغِيْنُ وَعِنَايَةُ عَا دِكُ مِن مِحْبِّت مِرْسِي وَاعِيٍّ جَعَا دِكُ مِن مِحْبِّت مِرْسِي وَاعِيِّ جَفَرَاللَّهُ لَهُ لِوَلِالرَّغِهِ مَلاَ عِلَى بَنِيْهِ وَلِمِنَا عِنْهِ

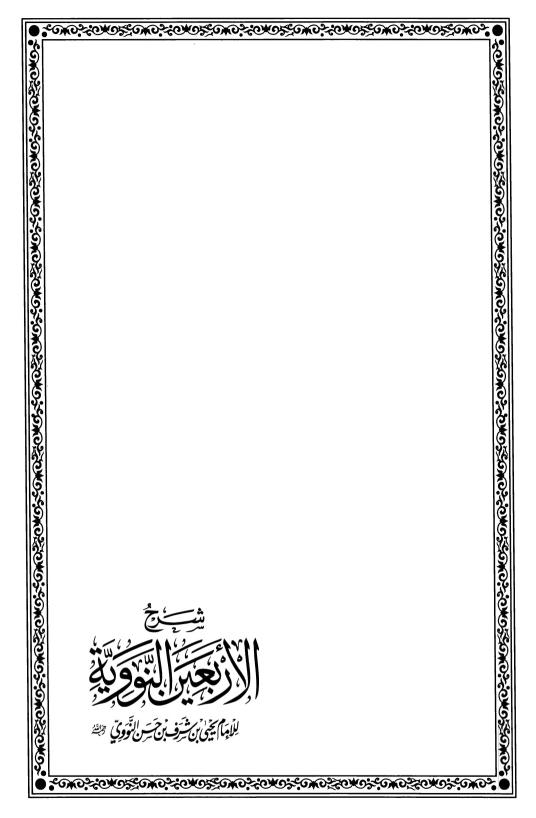
طُبِعَ عَلَىٰ نَفَقَدَ لِقَفِيْرا لَى عَفْرِرَبُهِ وَرِضَاهُ غَذَا لَذُكُ ذَوْلاَلِذِنْ وَلِذُرْبِنَهِ وَلِمُهْلِالمُسْلِينِينَ

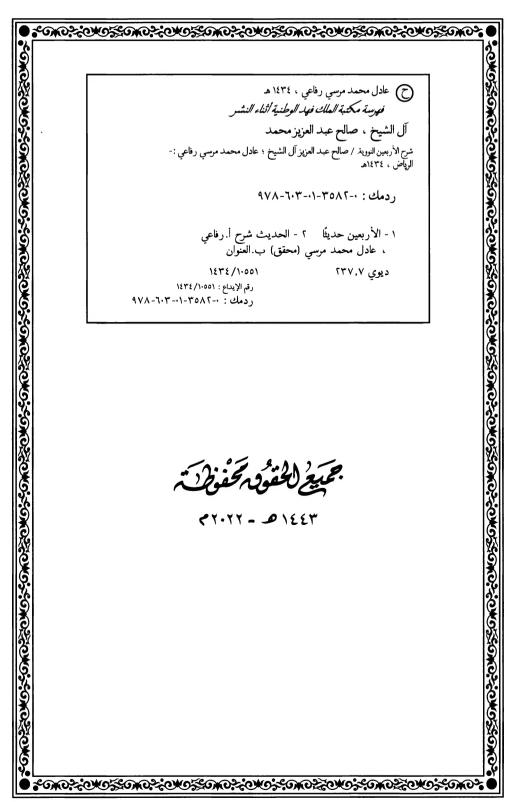
قَوْدِسْسِطِ مِمْنِيَّةُ الدَّمُوَّةِ وَالإرْشَادِ وَقُوعِهُ الجَالِيَّاتِ بِسُلطَّانِةً المرياض-ص.ب ٩٢٦٧٥ الزمزالبرَيْدِي ١٩٦٣











لمسلة شروحات ومؤلفات معالى الشكيخ لِلْمِمْ الْحِيْنُ مِنْ سَرِفِ بْرِجَ لِللَّهِمْ الْتَوْوِيِّ الشِّيِّحُ لِمَعَالِي الشِّيِّيخِ تَحُقِيْقُ وعِنَايَةُ غَفَرَاللَّهُ لَهُ وَلِوَالرَبْهِ وَلِأُهِلِ بَيْتِهِ وَالْمِيشَا يَخِه للنشروالتؤزيع



بسسط بندار حمرارحيم

مِيلَةِ مِن هِمُرَالِعُرِينِ فَكُرِّلُ النَّيْحَ

الرياض في 2022/04/10م

بسم الله الرحمن الرحيم فقد أذنت للأخ الشيخ عادل بن محمد مرسي رفاعي بفسح وطباعة الكتب الطبعة الثانية بعد التعديل والاضافة ، وإعادة الصف ، وهي : اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية ، وأصول الأيمان ، وشرح الأصول الثلاثة وشرح الطحاوية ، وشرح الفتوى الحموية ، وشرح الفرقان ، وشرح فضل الإسلام ، وشرح لمعة الاعتقاد ، وشرح القواعد الأربع ، وشرح فتح المجيد ، وشرح كشف الشبهات ، وسلسلة المحاضرات العلمية ، وسلسلة الأجوبة والبحوث والدراسات المشتملة عليها الدروس العلمية ، واللقاءات والجلسات الخاصة ، وشرح كتاب الطهارة من بلوغ المرام ، وتفسير المفصل من سورة (ق)، إلى سورة (الحديد)، وتفسير سورة الفاتحة ، والخطب المنبرية ، ومحاضرات في الحج .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد



بِنْ مَدَّمَةُ الْتُكَنِّ الرَّحَيْ إِلَّهُ الْتَحَيْدُ الْتَحَيْدُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ ال

الحمد لله الذي امتنَّ على العباد، بأن جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه! وكم من ضال تائه قد هدوه! بذلوا دماءهم، وأموالهم دون هلكة العباد، فما أحسن أثرهم على الناس! وأقبح أثر الناس عليهم! ينفون بكتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وصلى الله، وسلم، وبارك على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدًا، أمَّا بَعْدُ:

فدونك أخي القارئ الكريم هذا الشرح العجاب:

للأربعين النووية للإمام يَحْيَى بنِ شَرَفِ بْنِ حَسَنِ بنِ حُسَينِ النَّوَوِيِّ النَّوَوِيِّ النَّوَوِيِّ النَّوَوِيِّ الْمُؤْنِ اللَّهُ لَهُ المُثَوبَةَ، وَالمُغْفِرَةَ الشَّرْحُ لِمَعَالِي الشَّيْخِ الشَّرْحُ لِمَعَالِي الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ عبد العَزِيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ آلِ الشَّيْخِ ضَالِحِ بْنِ عبد العَزِيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ آلِ الشَّيْخِ ضَالِحِ بْنِ عبد العَزِيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ آلِ الشَّيْخِ ضَالِحِ بْنِ عبد العَزِيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ آلِ الشَّيْخِ ضَالِحَ بْنِ عبد العَزِيْزِ بْنِ مُولَوالِدَيْهِ، وَلأَهْل بَيْتِهِ

وكان ذلك في دروس ألقاها - حفظه الله - في جامع شيخ الإسلام ابن تيمية بسلطانة بالرياض، ضمن دروس الدورة العلمية المكثفة الرابعة، في العام السابع عشر، وأربعمائة، وألف من الهجرة النبوية المباركة.

وَلِعُلُوِّ كعب شيخنا -وفقه الله- في أنواع العلوم، وألوان الفنون جاء هذا الشرح مملوءًا بالفوائد العلمية، فهو بحق درر مضية، جمع فيه الشارح بين

٦ مقدمة الناشر

علوم متنوعة، فمن تَبَحُّرٍ في العقيدة مملوء بدقائق التفسير إلى الفقه، وأصوله، ومن الاطلاع على كتب السنة والمصطلح، إلى العناية اللغوية، والبلاغية، واستنباطات متنوعة ظهرت فيها علمية الشيخ الفذة، فجاء الشرح موسوعة متكاملة للطائف العلوم، والمعارف التي لم يسبق أن اجتمعت في شرح سابق، ولا يستغرب هذا على شيخنا - حفظه الله - فهو سليل بيت العلم، والشرف، وصاحب علوم متنوعة، فمن قابل الشيخ - حفظه الله، وهذه شهادة الكثيرين من المشايخ، وطلاب العلم - رأى رجلاً جمع العلوم بين عينيه، يأخذ منها ما يشاء، ويدع ما يشاء، بالإضافة للذكاء الشديد، وزكاء نفسه.

وقد استأذنت شيخنا بالعمل على هذا الشرح المبارك؛ لتنتفع به الأمة، فأذن لي – جزاه الله خيرًا – فأسأل الله في أن يجزل لشيخي العلامة المفضال/ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ المثوبة، والمغفرة، وأن يجعله إمام هدى، ورشاد، وأن يعز به، ويصلح، كما أسأله أن يقيه شر الحاسدين، وأن يغفر له، ولوالديه، ولذريته، ولأهل بيته، وأسأله في أن يرفع بهذه الشروحات ذكره، ويثقل بها موازين أعماله، وأن يجمعه، ووالديه، وأهل بيته تحت لواء الحمد، وفي جنات النعيم، وفي زمرة السابقين مع النبي الأمين، وصحابته الغر الميامين، وأن يجعل لي، ومن شارك في هذا العمل المبارك من الخير نصيبًا، وصلى الله، وسلم، وبارك على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدًا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

كتبه

عادل بن محمد مرسي رفاعي الرياض/ ١٤٣١/٣/١٨هـ مقدمة الشارح _______ مقدمة الشارح _____

بِسْمِ أَلَّهُ ٱلرُّحْمَٰ ٱلرِّحَكِمِ الرَّحِيمِ إِ

مقدمة الشارح

الحمد لله حق حمده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، تعظيمًا لمجده، وأشهد أن محمدًا عبد الله، ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله، وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

أما بعد:

فأسأل الله الكريم بأسمائه الحسنى، وصفاته العُلىٰ، أن يجعل هذا الشرح خالصًا لله ﷺ، وأن يجعلنا، وجميع المسلمين ممن يتحرّك لله، ويعمل لله، ويطلب العلم لله ﷺ، «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وإِنَّمَا لِكُلِّ الْمِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» (٢) المُرِئِ مَا نَوَى (١٠)، وما من شك أن (طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» (٢)؛ كما ثبت ذلك عن المصطفى ﷺ.

⁽۱) سیأتی تخریجه (ص۱۷).

⁽۲) أخرجه ابن ماجه (۲۲۶)، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ۲۲۳)، والبزار في مسنده (١/ ١٧٢) والبواني في الأوسط (١/ ٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٥٣)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٢٣) من حديث أنس بن مالك صليحة. قال السخاوي: «وهو مع طرقه الكثيرة قد ضعفه أحمد، والبيهقي، وغيرهما، ولكن يُروى عن جماعة من الصحابة؛ كجابر، وابن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، وعلي، وأبي سعيد الخدري ومعناه صحيح، فقد أجمع العلماء على أن من العلم ما هو فرض ومتعين على كل امرئ في خاصة نفسه، ومنه ما هو فرض على الكفاية، إذا قام به قائم سقط فرضه على أهل ذلك الموضع» اهد. انظر: مجمع الزوائد (١/ ١١٩، ١٠٢٠)، ومصباح الزجاجة (١/ ٣٠)، والعجالة في الأحاديث المسلسلة (ص٧٠٠)، وكشف الخفاء (١/ ١٥٤).

۸ السارح

وطلب العلم له أصوله، وله رتبه، فمن فاته طلب العلم على رتبه، وأصوله؛ فإنه يُحرم الوصول، وهذه مسألة ينبغي أن تَقَرَّ في قلوب طلبة العلم، ومحبِّي العلم، ألا وهي: «أنْ يُطلب العلم شيئًا فشيئًا على مر الأيام والليالي»؛ كما قال ذلك ابن شهاب الزهري(١) -الإمام المعروف- إذ قال: «مَنْ رَامَ الْعِلْمَ جُمْلَةً ذَهَبَ عَنْهُ جُمْلَةً، وَإِنَّمَا يُطْلَبُ الْعِلْمُ عَلَى مَرِ الْأَيَّامِ وَاللّيالِي» (٢)، وهذا كما تُدرِّس الصغير أصول الكتابة، أو أصول نُطق الكلمات، فإنه لابد أن يأخذه شيئًا فشيئًا، ثم إذا استمر على ذلك أحكم الكتابة، والنطق، حتى يتمكن من ذلك، كذلك العلم يُبدأ بتحصيل صغاره قبل كباره (٣).

فالعلم منه صِغار، ومنه كِبار (٤)، باعتبار الفهم، وباعتبار العمل، وباعتبار

(۱) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أحد الأعلام من أئمة الإسلام، تابعي جليل، سمع غير واحد من التابعين وغيرهم، ولد سنة خمسين، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائة.

انظر: الطبقات الكبرى (١/ ١٥٧)، وتاريخ دمشق (٣٣/ ١٩٩)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٧٧)، والوافي بالوفيات (٥/ ١٧)، والعبر (١٥٨/١) وسير أعلام النبلاء (٥/ ٣٢٦)، والبداية والنهاية (٩/ ٣٤٠)، وطبقات الحفاظ (ص٤٩).

- (۲) انظر: الجامع لابن عبد البر (۱/ ٤٣١)، والجامع للخطيب البغدادي (۱/ ٢٣٢)،
 وفتح المغيث للسخاوي (۲/ ۳۸۱)، وتدريب الراوي (۲/ ۱۵۲).
- (٣) قال الإمام البخاري في صحيحه (١/ ١٩٢ مع الفتح): «ويُقال الرباني الذي يُربي الناس بصغار العلم قبل كباره) اه. وقال ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١/ ٦٦): (فيه تنبيه لأهل العلم على تربية الأمة؛ كما يُربي الوالد ولده، فيربونهم بالتدريج والترقي من صغار العلم إلى كباره، وتحميلهم منه ما يطيقون» اه.
- (٤) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ١٩٥): «والمراد بصغار العلم ما وضح من مسائله، وبكباره ما دق منها».

كون العلم من الله على ، وعن رسوله عليه ، فإنه ليس في العلم شيء سهل .

وقد سُئل الإمام مالك عَلَيْهِ عن مسألة فقال: لا أدري، فقال له السائل: إنها مسألة خفيفة، فغضب وقال: «لَيْسَ فِي الْعِلْمِ شَيْءٌ خَفِيفٌ، الْعِلْمُ كُلُّهُ وَقِيلٌ، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهَ عَلَىٰ : ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ [المزمل: ٥]» (١)، فالعلم من أخذه على أنه ثقيل صعب أدركه، وأما من أخذ المسائل على أنها سهلة، ومُتصوّرة، ومفهومة، ويمرّ عليها مرورًا سريعًا، فإنه يفوته شيء كثير.

فإذًا: لابد في طلب العلم من التدرج فيه على أصوله، وعلى منهجية واضحة، ولا بد أن نأخذ العلم على أنه ليس فيه شيء سهل، بل كلّه ثقيل من حيث فهمه، وتثبيته، واستمراره مع طالب العلم، فهو ثقيل لا بد له من مواصلة، ومتابعة، فالعلم يُنسى إذا تُرك، وإذا تواصل معه طالب العلم، فإنه يبقى، وهذا يُعظّم التبعة على طالب العلم في ألا يتساهل في طلبه لعلم، فلا يقولن قائل – مثلاً –: هذا الكتاب سهل، وهذا المتن لا ينبغي أن يُشرح؛ لأنه سهل واضح، وأحاديثه معروفة. فإن هذا يُؤتى من هذه الجهة؛ حيث استسهل الأصول، وعُقَد العلم. وقد قال طائفة من أهل العلم: «الْعِلْمُ عُقَدٌ وَمُلَحٌ، فَمَنْ أَحْكَمَ الْعُقَدَ سَهُلَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ، وَمَنْ فَاتَهُ حَلُ العلم.

⁽۱) انظر: أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ۸۰)، و آداب الفتوى للنووي (ص ۱٦) وبدائع الفوائد (٣/ ٧٩٣)، وإعلام الموقعين (٤/ ٢١٨)، والموافقات للشاطبي (٤/ ٢٨٩).

⁽٢) انظر: الموافقات للشاطبي (١/ ٧٧ وما بعدها).

وإذا ضبط طالب العلم المتون المعروفة في الحديث، وفي العلوم المختلفة؛ فإنه يكون مهيئًا للانتقال إلى درجات أعلى بفهم، وتأسيس لما سبق، فلهذا أحض جميع طلاب العلم على أن يأخذوا العلم بحزم، وألا يأخذوه على أن هذه المسألة مفهومة، وهذه سهلة، وهذه واضحة، بل الواضح يُكرّر ليزداد وضوحًا، ويُكرر المعلوم ليزداد به علمًا، وهكذا.

نسأل الله عَلَىٰ أن يجعل هذا الشرح تامًّا مكَمَّلاً، وأن يجعلنا فيه من المتبصِّرين الذين يقولون بعلم، لا برأي، أو هوى.

ثم إن هذا الكتاب هو الأحاديث المختارة المعروفة به (الأربعون النووية)، جمعها العلاّمة يحيى بن شرف النووي (١)، ويُقال: النواوي (٢) –أيضًا –، وهو من علماء الشافعية البارزين، وممن شرح كتبًا في الحديث، وكتبًا في الفقه، وأيضًا في لغة الفقهاء، وغير ذلك من العلوم، وأصل كتابه (الأربعون النووية) أن ابن الصلاح كله (الأربعون النووية) أن ابن الصلاح كله (الأربعون مجالس من مجالس

⁽۱) هو يحيى بن شرف بن حسن بن حسين بن جمعة بن حزام الحازمي ، العالم محيي الدين أبو زكريا ، النووي ثم الدمشقي ، الشافعي العلامة شيخ المذهب وكبير الفقهاء في زمانه ، ولد بنوى سنة إحدى وثلاثين وستمائة ، وتوفي سنة ست وسبعين وستمائة ، صنف التصانيف النافعة المفيدة في الحديث والفقه وغيرها ، منها شرح صحيح مسلم ، ورياض الصالحين . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٩٥) ، والعبر (٥/ ٣١٢) ، والبداية والنهاية (٢٧٨/١٣) ، وطبقات الحفاظ (ص٥١٥) .

⁽٢) انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٧٠)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٥٤).

⁽٣) هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر الكردي الشهرزوري، الشيخ العلامة تقي الدين، أحد أئمة المسلمين علمًا ودينًا، أبو عمرو بن الصلاح، ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة، وتوفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة، تفقه على والده الصلاح بشهرزور، ثم نقله والده إلى الموصل، فاشتغل بها مدة وبرع في المذهب وأصوله، =

تدريسه للحديث الأحاديث الكلية التي يدور عليها علم الشريعة، فجعلها ستة وعشرين حديثًا، فنظر فيها العلامة النووي كله فزادها ستة عشر حديثًا، فصارت الأحاديث التي اختارها النووي اثنين وأربعين حديثًا، فسميت بـ (الأربعون النووية) تجوزًا (١).

ثم زاد عليها الحافظ الإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٢) ثمانية أحاديث كُلِّة - أيضًا -، وعليها مدار فهم بعض الشريعة، فصارت خمسين حديثًا، وهي التي شرحها في كتابه المسمى (جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم).

وأصل هذه الأحاديث في اختيارها على أنها جوامع كلِم تدور عليها أمور الدين، فمنها ما يتصل بالإخلاص، ومنها ما هو في بيان الإسلام، وأركانه،

⁼ والحديث وعلومه، وصنف التصانيف، منها: كتاب علوم الحديث، وشرح مسلم، وغير ذلك. انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٢٦)، والوافي بالوفيات (٢٠/ ٢٦)، وسير أعلام النبلاء (٣٣/ ١٤٠)، والعبر (٥/ ١٧٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٢١).

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٥).

⁽٢) هو الإمام الحافظ والمحدث الفقيه زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، البغدادي ثم الدمشقي، ولد ببغداد سنة ست وثلاثين وسبعمائة، ثم توجه مع أبيه تلقاء دمشق، وفيها شب وترعرع واكتهل، وبها توفي سنة خمس وتسعين وسبعمائة، له المؤلفات السديدة والمصنفات المفيدة، منها: شرح على صحيح البخاري لم يكمل، وشرح على الجامع للترمذي، وغير ذلك.

انظر: الدرر الكامنة (٣/ ١٠٨، ١٠٩)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٣٩)، وذيل تذكرة الحفاظ (ص ١٨٠)، وشرح علل الترمذي بتحقيق الحفاظ (ص ١٨٠)، وشرح علل الترمذي بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد (١/ ٢٤٦ – ٢٥٧).

والإيمان، وأركانه، ومنها ما هو في بيان الحلال، والحرام، ومنها ما هو في بيان الآداب العامة، ومنها ما هو في بيان بعض صفات الله علله، وهكذا في موضوعات الشريعة جميعًا(١). فهذه الأحاديث الأربعون، وما يزيد عليها - أيضًا -، فيها علم الدّين كلِّه، فما من مسألة من مسائل الدين إلا وهي موجودة في هذه الأحاديث من العقيدة، أو الفقه، وهذا يتبيَّن لمن طالع الشرح العجاب لابن رجب كلله على الأربعين النووية، وعلى الأحاديث التي زادها ثم شرحها، فالعناية بها مهمّة؛ لأن في فهمها فهم أصول الشريعة بعامة، وقواعد الدين؛ فإن منها الأحاديث التي تدور عليها الأحكام، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - مفصلاً.



⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٥).

مُقَدِّمَةُ الإِمَامِ النَّوَوِيِّ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَيُّومِ السَّمَواتِ، وَالأَرضِينَ، مُدَبِّرِ الْخَلائِقِ أَجْمَعِينَ، بَاعِثِ الرُّسُلِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ، وَسَلامُهُ عَلَيْهِمْ - إِلَى المُكَلَّفِينَ؛ لِهِدَايَتِهِم، وَبَيَانِ شَرَائِعِ الدِّينِ بِالدَّلائِلِ الْقَطْعِيَّةِ، وَوَاضِحَاتِ البَرَاهِينِ، أَحْمَدُهُ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِهِ، وَأَسْأَلُهُ المزيدَ مِنْ فَضْلِهِ، وَكَرَمِهِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلهَ أَحْمَدُهُ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِهِ، وَأَسْأَلُهُ المزيدَ مِنْ فَضْلِهِ، وَكَرَمِهِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلهَ إلا اللهُ، الوَاحِدُ القَهَّارُ الكرِيمُ الغَفَّارُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ، وَرَسُولُهُ، وَحَبِيبُهُ وَخَلِيلُهُ، أَفْضَلُ المَحْلُوقِينَ، المُكرَّمُ بالقُرْآنِ العَزِيزِ المعْجِزَةِ المسْتَمِرَّةِ وَحَبِيبُهُ وَخَلِيلُهُ، أَفْضَلُ المَحْلُوقِينَ، المُكرَّمُ بالقُرْآنِ العَزِيزِ المعْجِزَةِ المستَمرَّةِ المَسْتَمْ شِيدِينَ، المَحْصُوصِ بِجَوَامِع عَلَى تَعَاقُبِ السِّنِينَ، وبالسَّننِ المستَيزةِ للمُسْتَرْشِدِينَ، المَحْصُوصِ بِجَوَامِع عَلَى تَعَاقُبِ السِّنِينَ، وبالسَّننِ المستَيزةِ للمُسْتَرْشِدِينَ، المَحْصُوصِ بِجَوَامِع الكَلهِ، وسَمَاحَةِ الدِينِ، صَلَوَاتُ اللَّهِ، وسَلامُهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى سَائِرِ التَّالِيقِنَ، والْفَرْ أَنْ الْعَلْمَ، وَعَلَى سَائِرِ التَّالِيقِنَ، واللَّهُ وَلِيلُهُ وَاللَّهُ وَاللهُ مُنْ عَلَيْهِ، وَعَلَى سَائِرِ التَّالِيقِنَ.

أمَّا بَعْدُ:

فَقَدْ رُوِينَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعبد اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، ومُعَاذِ بْنِ جَبَلِ، وَأَبِي الدَرْدَاءِ، وابْنِ عُمَرَ، وابْنِ عَبَّاسٍ، وأَنسِ بْنِ مَالِكِ، وَأَبِي هُرَيْرَةً، وَأَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ فَيْ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَاتٍ، بِرِوَايَاتٍ مُتَنَوِّعَاتٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ قَالَ: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا، بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ القِيَامَةِ فِي زُمْرَةِ الفُقَهَاءِ وَالعُلَمَاءِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «بَعَثَهُ اللَّهُ فَقِيهًا عَالِمًا».

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «وَكُنْتُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ شَافِعًا وَشَهِيدًا».

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «قِيلَ لَهُ: ادْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الجَنَّةِ شِئْتَ».

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ: «كُتِبَ فِي زُمْرَةِ العُلَمَاءِ، وحُشِرَ فِي زُمْرَةِ الشُّهَدَاءِ».

واتَّفَقَ الحُفَّاظُ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ ضعيفٌ، وإِنْ كَثُرَتْ طُرْقُه^(١).

وَقَدْ صَنَّفَ العُلَمَاءُ وَ إِنَّهُ فِي هَذَا البَابِ مَا لا يُحْصَى مِنَ المَصَنَّفَاتِ، فَأَوَّ مُنْ عَلِمْتُه صَنَّفَهُ: عبد اللَّهِ بْنُ المبَارَكِ، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ الْعَالِمُ الرَّبَانِي، ثُمَّ الحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ النَّسَوِيُّ، وأبُو بَكْرِ الآجُرِيُّ، وأبُو بَكْرٍ الآجُرِيُّ، وأبُو بَكْرٍ الآجُرِيُّ، وأبُو بَكْرٍ المَّابِنِي، وأبُو بَكْرٍ الآجُرِيُّ، وأبُو نَعَيْمٍ، مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الأَصْبَهَانِيُّ، والدَارَقُطْنِيُّ، والحَاكِمُ، وأبُو نُعَيْمٍ، وأبُو عَيْمًانَ الصَّابُونِي، وأبُو عبد الرَّحْمنِ السَّلمِي، وأبُو سَعِيدٍ المَالِينِي، وأبُو عُثْمَانَ الصَّابُونِي، وعبد اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِي، وأبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيِّ، وخَلائِقُ لا يُحْصَوْنَ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ والمُتَاتَّخِرِينَ.

وقَدْ اسْتَخَرْتُ اللهَ - تَعَالَى - فِي جَمْعِ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا ؛ اقْتِدَاءً بِهَوُلاءِ الأَئِمَّةِ الأَعْلَمِ، وَقَدْ اتَّفَقَ العُلَمَاءُ عَلَى العَمَلِ بَالحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الأَعْمَالِ، مَعَ هَذَا فَلَيْسَ اعْتِمَادِي عَلَى هَذَا الحَدِيثِ،

(۱) اتفق الحفَّاظ على أن هذا الحديث ضعيف، وإن كثرت طرقه وتعددت رواياته عن عدد من الصحابة، وقد رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (س١٧٣)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٦٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٧٠)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ١٨٩) (ص ٢١، ٢٢)، وجمع طرقه ابن عساكر في الأربعين (٢١ – ٢٨)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١١٩-١٢٨).

قال البيهقي في شعبه (٢/ • ٢٧) عقب روايته من حديث أبي الدرداء وهذا متن مشهور فيما بين الناس وليس له إسناد صحيح» اه. وقال ابن عساكر في الأربعين (ص٥٥) عقب روايته من بعض طرقه: «فيها كلها مقال ليس فيها ولا فيما قبلها للتصحيح مجال، ولكن الأحاديث الضعيفة إذا ضُم بعضها إلى بعض أخذت قوة، لاسيما ما ليس فيه إثبات فرض» اه. وقال ابن حجر في تلخيص الحبير (٣/ ٩٤): «جمعت طرقه في جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قادحة»اه.

بَلْ عَلَى قَوْلِهِ ﷺ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ: «ليُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الغَائِبَ» (١)، وَقَوْلِهِ ﷺ: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا» (٢).

ثُمَّ مِنَ العُلَمَاءِ مَنْ جَمَعَ الأَرْبَعِينَ فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الفُرُوعِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الفُرُوعِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الآدَابِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الرَّهْدِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الآدَابِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الخُطُب، وَكُلُّهَا مَقَاصِدُ صَالِحَةٌ، رَضِيَ اللهُ عَنْ قَاصِدِيهَا.

وَقَدْ رَأَيْتُ جَمْعَ أَرْبَعِينَ أَهَمَّ مِنْ هَذَا كُلِّهِ، وَهِيَ: أَرْبَعُونَ حَدِيثًا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى جَمِيع ذَلِكَ، وَكُلُّ حَدِيثٍ مِنْهَا قَاعِدَةٌ عَظِيْمَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ.

وَقَدْ وَصَفَ العُلَمَاءُ كُلَّ حَدِيثٍ مِنْهَا بِأَنَّ مَدَارَ الإِسْلامِ عَلَيْهِ، أَوْ هُوَ نِصْفُ الإِسْلام، أَوْ ثُلُثُهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

ثُمَّ أَلْتَزِمُ فِي هَذِهِ الأَرْبَعِينَ أَنْ تَكُونَ صَحِيحَةً، وَمُعْظَمُهَا فِي صَحِيحَيْ اللهُ خَارِيِّ، وَمُعْظَمُهَا فِي صَحِيحَيْ اللهُ خَارِيِّ، وَمُسْلِم، وأَذْكُرُهَا مَحْذُوفَةَ الأَسَانِيدِ؛ لِيَسْهُلَ حِفْظُهَا، وَيَعُمَّ اللهُ تَعَالَى -.

ثُمَّ أُتْبِعُهَا بِبَابٍ فِي خَفِيِّ أَلْفَاظِهَا، وَيَنْبَغِي لِكُلِّ رَاغِبٍ فِي الآخِرَةِ أَنْ يَعْرِفَ هَذِهِ الأَحَادِيثَ؛ لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ المُهِمَّاتِ، واحْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ يَعْرِفَ هَذِهِ الأَحَادِيثَ؛ لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ

⁽۲) رُوي هذا الحديث بألفاظ متقاربة عن جمع من الصحابة، منهم: ابن مسعود، وأنس بن مالك، وزيد بن ثابت، وجابر بن عبد الله، وجبير بن مطعم، وأبي سعيد الخدري الخرجه الترمذي (۲۲۵٪)، وابن ماجه (۲۳۰٪)، وأحمد في المسند (۲۲۰٪)، والبزار (۱۲٪ ۸۰٪)، والدارمي في سننه (۲۲٪)، وأبويعلى في مسنده (۲۲٪)، والطبراني في الأوسط (٥٪ ۲۳۳)، والكبير (۱۵٤۱)، والحاكم في المستدرك (۱۲٪).

التَّنْبِيهِ عَلَى جَمِيع الطَّاعَاتِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادِي، وَإِلَيْهِ تَفْوِيضِي، واسْتِنَادِي، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَالنِّعْمَةُ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ، والعِصْمَةُ (١).

* * *

⁽١) انظر: مقدمة الأربعين للإمام النووي مع شرح ابن دقيق العيد -رحمهما الله- (ص١٥).

الحديث الأول

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي حَفْصِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَ اللّهِ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي حَفْصِ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ وَ اللّهِ عَلَىٰ الْمُرِئِ مَا نَوَى، فَمَنْ اللّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِللّهِ يَكِينُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ ((). رَوَاهُ إِمَامَا لِللّهُ عَصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ ((). رَوَاهُ إِمَامَا الْمُحَدِّثِينَ أَبُو عَبْدِ اللّهِ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيل بْنِ إِبْرَاهِيم بْنِ الْمُغِيرَة بْنِ بَرْدِزْبَة الْمُحَدِّثِينَ أَبُو عَبْدِ اللّهِ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيل بْنِ إِبْرَاهِيم بْنِ الْمُغِيرَة بْنِ بَرْدِزْبَة اللّهِ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيل بْنِ الْمُحَبَّاجِ بْنِ مُسْلِم الْقُشَيْرِيُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللللللللهُ الللللهُ اللللهُ الللللهُ اللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

الـشــرح:

هذا الحديث الأول: حديث عمر في أنه سمع النبي عَلَي يقول: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»، وهذا الحديث حديث عظيم، حتى قال طائفة من السلف، ومن علماء الملة: (ينبغي أن يكون هذا

⁽١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

⁽٢) قال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٤٢٤): «أخبرنا أبو الحسن بن أبي المجد عن محمد بن يوسف أن العلامة تقي الدين بن الصلاح أخبره، قال: أول من صنف في الصحيح أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي، وتلاه مسلم بن الحجاج، قال: وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز».

وانظر: مقدمة فتح الباري، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٤/١)، وتهذيب الأسماء (١/ ٩١)، وتدريب الراوى (١/ ٩١).

الحديث في أول كل كتاب من كتب العلم)(١)؛ ولهذا بدأ به البخاري كَلَلَهُ صحيحه، فجعله أوّل حديث^(٢).

وهذا الحديث أصل من أصول الدين، وقد قال الإمام أحمد: ثلاثة أحاديث يدور عليها الإسلام (٣):

حديث عمر ظلطينه: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

وحديث عائشة رَقِيُهِما: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدُّهُ (٤). وحديث النعمان بن بشير رَفِيْهِ: «إِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ، وإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ» (٥).

وهذا الكلام من إمام أهل السنة متين للغاية؛ وذلك: أنّ عمل المكلف دائر على امتثال الأمر، واجتناب النهي، وامتثال الأمر، واجتناب النهي هذا هو: الحلال، والحرام، وهناك بين الحلال، والحرام مشبّهات، وهو القسم الثالث، وهذه الثلاث هي التي وردت في حديث النعمان بن بشير وليّن الْحَلاَل بَيِّنٌ، وإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ»، وفي رواية: «مُشَبّهاتٌ».

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٨)، وفتح الباري (١/ ١١)، والسنن الأبين (ص٥٥).

⁽٢) وافتتح به جماعة من أهل العلم كتبهم، منهم: عبد الغني المقدسي في (عمدة الأحكام) والبغوي في (شرح السنة)، وعقد النووي في فاتحة كتبه (المجموع شرح المهذب) (١/ ٣٥) فصلًا قال فيه: (فصل في الإخلاص والصدق وإحضار النية في جميع الأعمال البارزة والخفية).

⁽٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤٩)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/ ١٠٩)، وجامع العلوم والحكم (ص٩)، وفيض القدير للمناوي (٣/ ٤٢٥).

⁽٤) سيأتي تخريجه (ص١٠١).

⁽٥) سيأتي تخريجه (ص١١٩).

ومن أراد فِعل الأمر، واجتناب النهي، لابد أن يكون عمله بنية؛ حتى يكون صالحًا، فَمَرْجِع تصحيح ذلك العمل – وهو: الإتيان بما فرض الله، أو الانتهاء عما حرّم الله – إلى وجود النية التي تجعل هذا العمل صالحًا مقبولًا، ثم إنّ ما فَرض الله عَلَمْ من الواجبات، أو شرع من المستحبات، لابد فيه من ميزان ظاهر؛ حتى يصلح العمل، وهذا يحكمه حديث: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ» (1)؛ كما في رواية مسلم للحديث.

فإذًا: هذا الحديث -حديث «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ» - يُحتاج إليه في كل شيء، يحتاج إليه في امتثال الأوامر، واجتناب النواهي، وترك المشتبهات وبهذا يَعْظُم وَقْعُ هذا الحديث؛ لأن المرء المكلَّف في أي حالة يكون عليها ما بين أمر يأتيه: إما أمر إيجاب، أو استحباب، وما بين نهي ينتهي عنه: نهي تحريم، أو نهي كراهة، أو يكون الأمر مشتبهًا فيتركه، وكل ذلك لا يكون صالحًا إلا بإرادة وجه الله على به، وهي النية.

قوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ﴾ رُوي أيضًا في الصحيح: «العَمَلُ بِالنِّيَّة» (٢) ، فالألفاظ مختلفة ، والمعنى واحد ، فإذا أُفرد العمل ، أو النية أريد بها الجنس ، فتتفق رواية الإفراد مع رواية الجمع .

^{(1.1 -) (1)}

⁽۱) سیأتي تخریجه (ص۱۰۱).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٠٧٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٩٥٣)، ومسلم (١٩٠٧)، وجاء بحذف (إنما) عند البخاري (٣)

وقوله: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» هذا فيه حصر؟ لأنّ لفظ «إِنَّمَا» من ألفاظ الحصر عند علماء المعاني (١)، وهذا يقتضي أن تكون الأعمال محصورة في النيات، فما المقصود بقوله: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ»؟ للعلماء في ذلك أقوال (٢):

القول الأول: إن قوله على: "إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيّاتِ"، يعني: إنما الأعمال وقوعُها مقبولة، أو صحيحة بالنية، وقوله: "وإنّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نوى، يعني: وإنما يثاب المرء على العمل الذي عمله بما نواه. فتكون الجملة الأولى متعلقة بصحة العمل، والجملة الثانية يراد بها الثواب على العمل، ففي قوله: "بالنّيّاتِ" الباء هنا للسببية، يعني: إنما الأعمال تُقبل، أو تقع صحيحة بسبب النية، فيكون تأصيلًا لقاعدة عامة، وفي قوله: "لِكُلِّ أَوْ تقع صحيحة بسبب النية، فيكون تأصيلًا لقاعدة عامة، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَ النَّمِ اللَّهِ هَذَه لام الملكية، أي: مثل التي جاءت في قوله تعالى: ﴿وَأَنَ لِلَّاسَكِنِ إِلَّا مَا سَعَى النَّهِ اللَّهِ اللَّهُ النَّهُ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهُ النَّهُ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهُ النَّهِ النَّهِ اللَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهِ اللَّهُ النَّهِ النَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ النَّهُ اللَّهُ اللَّهُ النَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ النَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ النَّعْمَالِي السَّالِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ

القول الثاني: أن قوله ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» راجع إلى أن الباء سببية - أيضًا -، والمقصود بها سبب العمل، لا سبب قبوله، قالوا: لأننا لا نحتاج مع هذا إلى تقدير، فقوله: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» يعني: إنما الأعمال بسبب النيات، فما من عمل يعمله أحد إلا وله إرادة، وقصد فيه، وهي النية، فمنشأ الأعمال - سواء كانت صالحة، أو فاسدة، طاعة، أو غير طاعة - هو: إرادة القلب لهذا العمل، وإذا أراد القلب عملًا، وكانت

⁽١) انظر: مغني اللبيب (ص٥٩)، وهمع الهوامع (١/ ٥٢١).

⁽٢) انظر: جامع العلوم والحكم (ص١٠ وما بعدها).

القدرة على إنفاذه تامّة، فإن العمل يقع، فيكون قوله ﷺ على هذا: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ» يعني إنما الأعمال صُدورها، وحصولها بسبب نية من أصدرها، أي: بسبب إرادة قلبه، وقصده لهذا العمل.

وقوله: «وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» هذا فيه أن ما يحصل للمرء من عمله ما نواه نية صحيحة، أي: إذا كانت النية صالحة صار ذلك العمل صالحًا، فصار له ذلك العمل.

والقول الأول أصح؛ وذلك لأنّ تقرير مبعث الأعمال، وأنها راجعة لعمل القلب، هذا ليس هو المراد بالحديث؛ كما هو ظاهر من سياقه، وإنما المراد اشتراط النية للعمل، وأن النية هي المصححة للعمل، وهذا فيه وضوح؛ لأن قوله ﷺ: "إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنَّيَّاتِ، وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» بيان لما تطلبه الشريعة، لا لما هو موجود في الواقع.

فلهذا نقول: الراجح من التفسيرين أن قوله ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ» يعني: إنما الأعمال صحّة، وقَبولًا، أو فسادًا بسبب النيات، وإنما لامرئ من عمله ثواب، وأجرٌ لِمَا نواه.

إذا تقرر هذا، فما الأعمال؟

الأعمال جمع عمل، والمقصود به هنا: ما يصدر عن المكلف، ويدخل فيه الأقوال، فليس المقصود بالعمل قسيم القول، والاعتقاد، وإنما الأعمال هنا كل ما يصدر عن المكلف من أقوال، وأعمال: قول القلب، وعمل القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح، فيدخل في قوله: "إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ» كل ما يتعلق بالإيمان؛ لأن الإيمان قول، وعمل: قول

اللسان، وقول القلب، وعمل القلب، وعمل الجوارح، فقوله: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» يدخل فيه جميع أنواع ما يصدر من المكلف، وهذا عمومٌ يُراد به الخصوص؛ لأن العموم عند الأصوليين على ثلاثة أقسام (١٠):

* عام باقٍ على عمومه.

* وعام دخله التخصيص.

* وعام يراد به الخصوص، أي: أن يكون اللفظ عامًا، ويراد به بعض الأفراد.

وفي قوله: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ» الأعمال هنا لا يدخل فيها الأعمال التي لا تُشترط لها النية مثل: أنواع التُّروك، وإرجاع المظالم، وتطهير النجاسة، وأشباه ذلك.

والنية التي عليها مدار هذا الحديث هي: قصد القلب، وإرادته (٢)، فهي إذًا متعلقة بالقلب، فليس محِلُها اللسان، ولا الجوارح، وإنما محلها القلب؛ نَوَى يعني: قصد بقلبه، وأراد بقلبه هذا الشيء، فالأعمال مشروطة بإرادة القلب، وقصده، فأي إرادة، وقصد هذه؟

الجواب: تأتي النية في النصوص، ويُقصد بها:

أُولًا: الإرادة: إرادة وجه الله عَلَمْ بذلك؛ كما في قوله: ﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ [الروم: ٣٨]، وقوله: ﴿ وَاللَّهِ عَلَمْ اللَّهِ عَلَمْ اللَّهِ عَلَمْ اللَّهِ عَلَمْ اللَّهِ عَلَمْ اللَّهِ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهِ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَرْثَ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمْ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمْ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَمُ عَلَمْ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَمُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَمُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَمْ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَيْكُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَيْكُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَمْ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَيْكُوا عَلَمُ عَا عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَّمُ عَلَمُ عَلَّمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَّمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَّا عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَّا عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ

⁽۱) انظر: الإحكام لابن حزم (۳/ ۳۷۹)، وأصول السرخسي (۱/ ۱۲۵)، والإبهاج (۲/ ۸۲)، وإرشاد الفحول (ص۱۹۷).

⁽٢) انظر: شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية كلله (٤/ ٥٩١).

حَرْثِهِ ﴾ [الشورى: ٢٠]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: ١٩] يريد أي: ينوي، ويطلب، ويقصد، هذه هي النية.

ثانيًا: الابتغاء؛ كما في قوله عَلَا : ﴿ إِلَّا ٱبْنِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَى ﴾ [اللبل: ٢٠]، وقوله : ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَجُونِهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصَلَاجٍ بَيْنَ ٱلنَّهِ فَسَوْفَ نُوْلِيهِ أَجُرًا إِصَلَاجٍ بَيْنَ ٱلنَّهِ فَسَوْفَ نُوْلِيهِ أَجُرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٤].

ثَالثًا: الإسلام: إسلام القلب، والوجه لله عَلَا؛ كما في قوله ﷺ: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنُ ﴾ [النساء: ١٢٥]، وقوله: ﴿ فَإِنْ حَاجُوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ ﴾ [آل عمران: ٢٠].

والنية في الشريعة بعامة يُراد بها أحد معنيين:

الأول: نية متجهة للعبادة، وهي التي يستعملها الفقهاء في الأحكام حين يشترطون في العبادات النية، ويقصدون بذلك النية المتوجهة للعبادة، وهي تمييز العبادات بعضها عن بعض، تمييز الصلاة عن الصيام، تمييز الصلاة المفروضة عن النفل، أي: أن يميز القلب فيما يأتي ما بين عبادة، وعبادة، أتى المسجد، وأراد أن يركع ركعتين، ميّز قلبه هاتين الركعتين، هل هي ركعتا تحية المسجد، أو راتبة، أو استخارة؟ إلى آخره.

الثاني: نية متجهة للمعبود، وهذه هي التي يُتحدث عنها باسم الإخلاص إخلاص القصد، إخلاص النية، إخلاص العمل لله على التي تستعمل كثيرًا بلفظ النية، والإخلاص، والقصد.

إذًا: هذا الحديث شمل نوعي النية: النية التي توجهت للمعبود، والنية التي توجهت للعبادة (١).

فقوله: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ» يعني: إنما العبادات تقع صحيحة، أو مقبولة بسبب النية، أي: النية التي تميّز العبادة بعضها عن بعض، والنية التي هي إخلاص العبادة للمعبود، وهو الله على الله على العبادة للمعبود، وهو الله على العبادة المعبود، وهو الله على العبادة المعبود، وهو الله الله على الله على العبادة الله على العبادة المعبود، وهو الله على العبادة العبادة المعبود، وهو الله على العبادة العباد

فلهذا لا يصلح أن نحصر النية في معنى الإخلاص؛ لأن كلام الفقهاء في النيات لم يدخل فيه الإخلاص، وتحقيق المقام هو: انقسام النية إلى هذين النوعين السالف ذكرهما.

قال ﷺ: «وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» هذا حصر – أيضًا –، وإنما لكل امرئ من عمله ثوابٌ، وأجرٌ لما نواه بعمله، فإن كان نوى بعمله الله، والدار الآخرة أي: أخلص لله، وأراد وجه الله ﷺ، فعمله صالح، وإن كان عمله للدنيا، فعمله فاسد؛ لأنه للدنيا.

وقد جاء في آيات كثيرة إخلاص الدين لله على ؛ كما في قوله على : ﴿وَمَا أَمُورَا إِلَّا لِيَعَبُدُوا اللّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة: ٥]، يعني: الدين يقع على نية الإخلاص، وكما في قوله: ﴿أَلَا لِللّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴾ [الزمر: ١٦]، وجاء في أحاديث كثيرة بيان إخلاص العمل لله على ؛ كقوله على في الحديث القدسي الذي رواه مسلم في الصحيح: ﴿أَنَا أَغْنَى الشَّرَكَاءِ عَنِ الشِّرُكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلا أَشْرَكَاءِ عَنِ الشَّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلا أَشْرَكَاء في لفظ آخر: ﴿فَأَنَا مِنْهُ

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص١٠).

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٩٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله

بَرِيءٌ، وَهُوَ لِلَّذِي أَشْرَكَ $^{(1)}$.

وهذا يدل على أنّ العمل لابد أن يكون خالصًا لله على حتى يكون مقبولًا، ويؤجر عليه العبد، فمن عمل عملًا، ودخل في ذلك العمل نية غير الله على بذلك العمل، فإنه عمل باطل؛ لقوله في الحديث القدسي: «مَنْ عَمِلَ عَمَلا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»، وقوله: «وَهُوَ لِلَّذِي أَشْرَكَ»، وقوله في إنّما الأعْمَالُ بالنّيّاتِ، وإِنّما لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى». أشركَ»، وقوله في إنّما الأعْمالُ بالنّيّاتِ، وإِنّما لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى». ويحتمل أن يكون المراد بذلك العملِ العملَ الذي يكون في أصل العبادة، ويحتمل أن يكون المراد بذلك العملِ العبادة، ويحتمل – أيضًا – أن تكون العبادة في بعضها لله، وفي بعضها لغير الله، ولتحقيق هذا المقام قال العلماء (٢): إن العمل إذا خالطته نية فاسدة – أي: رياء، أو سُمعة – فإنّه العلماء (٢): إن العمل إذا خالطته نية فاسدة – أي: رياء، أو سُمعة – فإنّه يبطل، ويكون ذلك على قسمين:

القسم الأول: أن ينشئ العبادة للخلق، أي: دخل في الصلاة - مثلًا - لا لإرادة الصلاة، ولكن يريد أن يراه فلان، فهذه الصلاة باطلة، وهو مشرك؛ كما جاء في الحديث: «من صَلَّى يُرَائِي، فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ صَامَ

⁽۱) أخرجه ابن ماجه (٤٢٠٢)، وأحمد في المسند (٢/ ٣٠١)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٢٠١)، وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٦٧)، والطبراني في الأوسط (٦/ ٣٢٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٣٢٩) من حديث أبي هريرة ﷺ.

 ⁽۲) انظر: جامع العلوم والحكم (ص۱۲)، وتيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد،
 باب: ما جاء في الرياء (٤٦٤)، وباب: من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا
 (ص٣٧٣).

يُرَائِي، فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ تَصَدَّقَ يُرَائِي، فَقَدْ أَشْرَكَ (١)، يعني: حين أنشأ الصلاة الواحدة أنشأها يرائي، وإلا فإن إنشاء المسلم عباداته جميعًا على الرياء هذا غير متصور، وإنما يقع الرياء ربما في بعض عبادات المسلم: إما في أولها، أو في أثنائها.

القسم الثاني: أن يحدث تغيير النية في أثناء العبادة، وهذا له أحوال: الأولى: أن يُبطل نيته الأصلية، ويجعل العبادة لهذا المخلوق، فهذا حكمه كالأول من أن العبادة فسدت؛ لأنه أبطل نيتها وجعلها للمخلوق؛ كأن ينوي في أثناء الصلاة أن الصلاة هذه لفلان، فتبطل الصلاة.

الثانية: أن يزيد في الصلاة، لأجل رؤية أحد الناس، أي: يراه أحد

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٢٥)، والبزار في مسنده (٨/ ٤٠٧)، والطبراني في الكبير (٧/٣٦)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٦٥)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٦٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٣٣٧) من حديث شداد بن أوس رياليها.

طلبة العلم، أو والده، أو كبير القوم، أو إمام المسجد، فبدل أن يسبح ثلاث تسبيحات أطال في الركوع، والركوع عبادة لله على خلاف عادته؛ لأجل رؤية هذا الرائي، فهذا العمل الزائد الذي نوى به المخلوق يبطل؛ لأن نيته فيه لغير الله، و «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنَّيَّاتِ»، لكن أصل العمل صالح؛ لأن هذه النية ما عرضت لأصل العمل، وإنما عرضت لزيادة في بعضه، ويكون فيما زاد فيه لأجل الخلق مشركًا الشرك الأصغر، وهو الرياء – والعياذ بالله –.

الثالثة: أن يعرض له حب الثناء، وحب الذكر بعد تمام العبادة؛ كما لو عمل العبادة لله: صلى لله، أو حفظ القرآن لله، أو صام النوافل لله على مخلصًا، وبعد ذلك رأى من يُثني عليه، فسرّه ذلك، ورغب في المزيد في داخله، فهذا لا يَخْرم أصل العمل؛ لأنه نواه لله، ولم يكن في أثنائه، فيكون شركًا، إنما وقع بعد تمامه، فهذا كما جاء في الحديث أنه قيل للنبي فيكون شركًا، إنما وقع بعد تمامه، فهذا كما جاء في الحديث أنه قيل للنبي أرأيت الرجل يعمل العمل من الخير، ويحمده الناس عليه؟ قال: «تِلْكَ عَاجِلٌ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ» (١)، فهو لم يقصد في العمل الذي عمله أن يثني عليه الناس.

إذا تقرر هذا، فالأعمال التي يتعلق بها نية مع نيتها لله على على قسمين - أيضًا -:

الأول: أعمال يجب ألا يريد بها غير الله، وألا يعرض لقلبه فيها ثواب الدنيا أصلًا، وهذه أكثر العبادات، وأكثر الأعمال الشرعية.

الثاني: عبادات حض عليها الشارع بذكر ثوابها في الدنيا، مثل: صلة

⁽١) أخرجه مسلم (٢٦٤٢) من حديث أبي ذر رهيه.

الرحم حض عليها الشارع بذكر ثواب الدنيا، فقال على: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ» (١)، فحض على صلة الرحم بذكر ثواب الدنيا، وهو: النسء في الأثر، والبسط في الرزق، أو كقوله في الجهاد: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، فَلَهُ سَلَبُهُ» (٢)، يعني: ما عليه من السلاح، وما معه من المال، وما شابه ذلك، فيكون سلبه لهذا القاتل، وهذا حض على القتال بذكر ثواب دنيوي، فمن أراد الثواب الدنيوي هنا – في هذا القسم – مستحضرا ما حض الشارع من العمل – أي: من هذه العبادة – وذكر فيه الثواب الدنيوي، فإنه جائز له ذلك؛ لأن الشارع ما حض بذكر الدنيا إلا إذْنٌ منه بأن يكون ذلك مطلوبًا (٣).

فمن وصل الرحم يريد وجه الله على الله على الدنيا به على الدنيا به الدنيا بكثرة الأرزاق، وبالنسء في الأثر - أي: طول العمر - فهذا له ذلك؛ لأجل أن الشارع حض على ذلك.

ومن جاهد في سبيل الله، ونيته خالصة لله على التكون كلمة الله هي العليا، ولكن يريد – أيضًا – مغنمًا، وهو شيء ذكره الشارع في ذلك، فهذا قصده ليس من الشرك في النية؛ لأن الشارع هو الذي ذكر الثواب الدنيوي في ذلك.

فإذًا تنقسم الأعمال إلى:

* عبادات ذكر الشارع الثواب الدنيوي عليها.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٦٧)، ومسلم (٢٥٥٧) من حديث أنس ﷺ.

⁽٢) أخرجه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١) من حديث أبي قتادة ﴿ اللهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ ا

⁽٣) انظر: سبل السلام (٤/ ٨٧).

* وعبادات لم يذكر الشارع الثواب الدنيوي عليها.

وهذا كما جاء في قول الله عَلَلْهَ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَنَهَا نُوَقِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْر فِبَهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [هرد: ١٥].

فتقرر أنه لا يكون مشركًا بذلك، فهل من نوى الدنيا بصلة الرحم –مثلًا– مع نيته لله مساوٍ لمن لم يَنْوِ الدنيا إنما جعلها خالصة لله؟

الجواب: لا يستويان؛ بل يختلف الأجر، لكن من أراد الثواب الدنيوي لا يكون مرائيًا، ولا مشركًا بذلك، ومن كانت نيته خالصة لله على المخلفة فأجره أعظم؛ لهذا لما سئل عدد من الأئمة من السلف، والإمام أحمد، وجماعة، عن الرجل يجاهد للمغنم، ونيته خالصة لله؟ قال: «أَجْرُهُ عَلَى قَدْرِ نِيَّتِهِ»(١)، فلم يبطل السلف العمل أصلًا، وإنما جعلوا التفاوت بقدر النيات، فالأعمال التي ذكر الشارع عليها ثواب الدنيا، كلما عظمت فيها نية العبد الخالصة عظم أجره عليها، وكلما نوى الدنيا مع صحة أصل نيته قل أجره عن غيره.

وتفاصيل الكلام في النية، ودخول النية في أبواب كثيرة من العبادات، هذا يطول الكلام عليه جدًّا، وقد صنفت مصنفات في هذا، وشروح كتب الأحاديث أطالت في شرح هذا الحديث، وإنما نذكر في شرحنا لهذه (الأربعين النووية) قواعد، وتأصيلات متعلقة بشرح الحديث؛ كما هي العادة في مثل هذه الشروح المختصرة لهذه الكتب المهمة.

قال: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ» الفاء هذه تفصيلية؛ تفصيل لمثال من الأعمال

⁽۱) انظر: جامع العلوم والحكم (ص۱۷)، وتيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص٤٦٩).

التي تكون لله، وتكون لغير الله، فذكر مثالًا لهذه الأعمال، وقال: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ إِمْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهجْرَتُهُ إلى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

الهجرة معناها: التّرك، هَجَرَ يعني: تَرَكَ^(۱)، وأصلها: أن تكون إلى الله عَلَيْ ورسوله عَلَيْهِ (۲):

* هجرة إلى الله عَلاَّ بالإخلاص، وابتغاء ما عنده.

* وهجرة إلى النبي ﷺ باتباعه، والرغبة فيما جاء به.

ومن آثار ذلك؛ الهجرة الخاصة التي هي الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام؛ كهجرة الصحابة -أيضًا- الإسلام؛ كهجرة الصحابة من مكة إلى الحبشة، وكهجرة الصحابة -أيضًا من مكة إلى المدينة، وقد تكون هجرة من دار كفر قد ظهرت بعد زمن النبوة إلى دار يعلو فيها الإسلام، وأما قول النبي ﷺ: «لا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ

(۱) انظر: النهاية في غريب الأثر (٥/ ٢٤٣)، ولسان العرب (٥/ ٢٥٠)، ومختار الصحاح (ص. ٢٨٨).

(۲) قال ابن القيم كلله في نونيته:

واجعَل لقلبِكَ هِجرتَيِن وَلاَ تَنَم فَالهِجْرَةُ الأُولَى إِلَى الرَّحَمنِ بال فَالْهَجْرَةُ الأُولَى إِلَى الرَّحَمنِ بال فَالْقَصْدُ وَجهُ اللَّهِ بِالْأَقْوَالِ وَالْ فَبِذَاكَ يَنجُو الْعَبْدُ مِنْ إِشْرَاكِهِ وَالْهِجْرَةُ الأَحْرَى إِلَى الْبُعُوثِ بِال فَيُدُورُ مَع قَولِ الرَّسُول وَفِعلِهِ فَيَدُورُ مَع قَولِ الرَّسُول وَفِعلِهِ وُيحكُمُ الوَحيَ المُبينَ عَلَى الَّذِي لاَ يَحكُمانِ بِبَاطِلِ أَبَدًا وكُلُّ

فهُمَا عَلَى كُلِّ امرِىءِ فَرضَانِ المسلامِ في سِرٍ وَفِي إِعْلَانِ أَعْمَالِ وَالطَّاعَاتِ وَالشُّكرَانِ وَيَصِيرُ حَقًّا عَابِدَ الرَّحمَنِ وَيَصِيرُ حَقًّا عَابِدَ الرَّحمَنِ حَقًّ الْبِينِ وَوَاضِحِ الْبُرْهَانِ نَفيتًا وإثبَاتًا بِلاَ رَوَعَانِ لَفَيتًا وإثبَاتًا بِلاَ رَوَعَانِ قَالَ الشَّيوخُ فَعِندَهُ حَكَمَانِ العَدلِ قَدْ جَاءَت بِهِ الحكمَانِ العَدلِ قَدْ جَاءَت بِهِ الحكمَانِ

انظر: النونية بشرح ابن عيسى (١/ ١٢٧)، وانظر: طريق الهجرتين (ص٠٠).

جِهَادٌ وَنِيَّةٌ الله عَلَى المقصود منه لا هجرة من مكة إلى المدينة بعد الفتح ؛ لأنه بعد الفتح ، فإنه يمكث بعد الفتح أصبحت مكة دار إسلام ، فمن كان فيها بعد الفتح ، فإنه يمكث فيها ، ولا يلزمه الهجرة إلى المدينة ، ولا تزال مكة دار إسلام إلى أن يرث الله عَلَيْ الأرض ، ومن عليها -حرسها الله ، وبلاد المسلمين - .

وهذه الهجرة لها أحكام، وشروط، وتفصيلها في مواضعه من كتب العلماء في العقيدة، أو في التوحيد، والفقه، ولا نطيل في بيانها في هذا الموطن، لكن ننبه إلى أن الهجرة هذه من دار الكفر إلى دار الإسلام هي واجبة بشروطها، وقد يكون ثَمَّ هجرة واجبة أخرى – أيضًا –، وهي من دار بدعة إلى دار سنة، أو من دار لا يستطيع فيها إظهار الدين إلى دار يستطيع فيها إظهار الدين، وهذه تختلف باختلاف الأحوال، والأزمنة، والأمكنة، ولها تفاصيل.

كذلك إذا كان لا يستطيع البقاء في دار بدعة ، أو تظهر فيها البدع ؛ لأجل ما ينوب نفسه من الحزن ، أو من الضيق على ظهور البدع ، ولكنه يستطيع أن يظهر دينه ، وأن يعلي أمر السنة ، لكن يريد بلادًا يأمن فيها أكثر ، ولا يعرض فيها دينه للفتن ، فيكون حكم الهجرة في هذه الحال مستحبة ؛ لأنه يستطيع أن يظهر دينه ، والبلد ، أو الدار ليست دار كفر ، وإنما هي دار فيها السنة ، وفيها البدع .

قال ﷺ: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ»، يعني: من كان ترْكه لبلد الشرك إلى بلد الإسلام «إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، هذا فيه تكرير

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۷۸۳، ۲۸۲۰) بهذا اللفظ، ومسلم (۱۳۵۳) بنحوه، من حديث ابن عباس رائح، وأخرجه مسلم (۱۸٦٤) بهذا اللفظ من حديث عائشة رائح،

للجملة، والمتقرر في علوم العربية أن الجمل إذا تكررت في تَرَتُّب الفعل، والجزاء، فإن شرط الفعل يختلف عن شرط الجزاء؛ فلهذا نقول: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» نية، وقصدًا، «فَهِجرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِه» ثوابًا، وأجرًا، فما تعلق بالفعل النية، والقصد، وما تعلق بالجواب الأجر، والثواب.

وهذا فيه نوع من أنواع البلاغة، وهو أنّ عمله جليل عظيم بحيث يُستغنى لبيان جلالته، وعظمته عن ذكره؛ لأنه من الوضوح، والبيان بحيث لا يُحتاج إلى ذكره، فقوله على الله وَرَسُولِهِ، فَهِجرَتُهُ إلى الله وَرَسُولِهِ، فَهِجرَتُهُ إلى الله وَرَسُولِهِ، فَهِجرَتُهُ إلى الله وَرَسُولِهِ، فَهِجرَتُهُ إلى الله وَرَسُولِهِ، هذا تعظيم، ورفع لهذا العمل، وهو أن تكون الهجرة إلى الله، ورسوله، أي: نية، وقصدًا، وتعظيمًا للثواب، والأجر بقوله: «فَهِجرَتُهُ إلَى الله وَرَسُولِهِ»، يعني: حدِّث عن ثوابه، وعظّم ذلك.

ثم بين الصنف الثاني، فقال: «وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ إِمْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا»، قوله: «لِدُنْيَا يُصِيبُهَا» هذا حال التاجر الذي هاجر؛ لكي يكسب مالًا، «أَوِ إِمْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا» أو هاجر؛ ليكسب امرأة يتزوجها، فالعمل الظاهر يُشارك فيه من هاجر إلى الله، ورسوله، لكن نيته أنّه في هجرته يريد التجارة، أو يريد أن يتزوج امرأة، فهي نية فاسدة، قال: «هِجْرَتُهُ إلى مَا هَاجَرَ إلَيْهِ»، يعني: من حيث إنّه لا ثواب له فيها، ولا أجر، وقد يكون عليه فيها وزر.

الحديث الثاني

عَنْ عُمَرَ ضَلِيهُ - أيضًا - قَالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ ذَاتَ يَوْم، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلُ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدُ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَأَسْنَدَ رُكُبَيَّهِ إِلَى رُكْبَيَّهِ ، وَوَضَعَ كَفَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلامِ ؟ إِلَى رُكْبَيَّهِ ، وَوَضَعَ كَفَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلامِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا أَنْ لا إِلَه إِلّا اللَّه ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّه ، وَتُعْبَ الْبَيْتَ الزَّكَاة ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، وَتُقِيمَ الطَّلاة ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاة ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، وَتُقِيمَ الطَّلاة ، وَتُؤْتِي الزَّكَاة ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، وَتُقِيمَ الطَّلاة ، وَتُؤْتِي الزَّكَاة ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِلَى اللَّه ، وَسُولُ اللَّهِ ، وَتُعْرِينِ عَنِ الإِيمَانِ . قَالَ: صَدَقْت. فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ!

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ. قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِٱللَّهِ، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَكُتُبِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». قَالَ: صَدَقْت.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَانِ. قَالَ: ﴿أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاهُ ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ ».

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ. قَالَ: «مَا الْمَسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ». قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ». ثُمَّ انْطَلَقَ، فَلَبِثْنَا مَلِيًّا، ثُمَّ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ». ثُمَّ انْطَلَقَ، فَلَبِثْنَا مَلِيًّا، ثُمَّ قَال: «يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ»؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

أخرجه مسلم (٨).

الشرح:

هذا حديث عظيم -أيضًا - سماه بعض أهل العلم (أم السّنة) (١) ، أي: كما في القرآن أم القرآن ، فهذا الحديث أم السنة ؛ لأن جميع السنة تعود إليه ، ففيه بيان العقيدة ، والعقيدة مبنية على أركان الإيمان الستة ، وفيه بيان الشريعة ، وذلك بذكر أركان الإسلام الخمسة ، وفيه ذكر الغيبيات ، والأمارات ، بل قبل ذلك فيه ذكر آداب السلوك ، والعبادة ، وصلاح توجُّه القلب ، والوجه إلى الله على بذكر الإحسان ، وفيه ذكر الساعة ، وأماراتها ، وهذا نوع من ذكر الأمور الغيبية ، ودلالات ذلك .

فهذا الحديث يعود إليه جُلُّ السنة، كما أن قول الله عَلَّ في سورة النحل: ﴿إِنَّ اللهَ عَلَى الْفَحْسَانِ وَإِيتَآيِ ذِى الْقُرْبَ وَيَنَّهَىٰ عَنِ الْفَحْسَانِ وَإِلْمَانِهُ مَن الله عَلَى الله عَلْمَ الله عَلَى الله عَل

⁽۱) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (۱/ ۱۲۵): «قال القرطبي هذا الحديث: يصلح أن يقال له: أم السنة؛ لما تضمنه من جُلّ علم السنة. وقال الطيبي لهذه النكتة: استفتح به البغوي كتابيه المصابيح، وشرح السنة، اقتداء بالقرآن في افتتاحه بالفاتحة؛ لأنها تضمنت علوم القرآن إجمالًا. وقال القاضي عياض: اشتمل هذا الحديث على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة: من عقود الإيمان ابتداء وحالا ومآلا، ومن أعمال الجوارح، ومن إخلاص السرائر، والتحفظ من آفات الأعمال، حتى إن علوم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه» اهد. وانظر: شرح النووي على صحيح مسلم (۱/ ۱۵۸. ۱۹۰۱)، وجامع العلوم والحكم (ص۹۷)، وشرح الأربعين لابن دقيق العيد (ص۳۱)، وعمدة القاري (۱/ ۲۹۱).

مفسري السلف^(۱): دخل في هذه الآية جميع أحكام الدين، وجميع أصول الأحاديث النبوية في هذا الحديث.

وهذا الحديث معروف بحديث جبريل، وروايته على هذا الطول عن عمر والله عن عمر والله عن عمر والله عن عن عمر والله والله

وهذا الحديث فيه ذكر الإسلام، والإيمان، والإحسان، وفيه أن هذه الثلاثة هي الدين؛ لأنّ النبي ﷺ قال في آخره: «أَتَاكُمُ يُعَلِمُكُمْ دِينَكُمْ»، فإذًا الدين الذي هو الإسلام منقسم إلى ثلاث مراتب: الإسلام، والإيمان، والإحسان، وهذا نخلص منه إلى قاعدة مهمة، وهي: «أن الاسم العام قد يندرج فيه أنواع منها الاسم العام»؛ لأن الإسلام هو الدين فجمع هذه الثلاثة: الإسلام، والإيمان، والإحسان، فالإسلام منه الإسلام، وهذا مهم في فهم الشريعة بعامة؛ لأنه قد يكون أحد أقسام اللفظ هو اللفظ ذاته،

⁽۱) أخرج عبد الرزاق في مصنفه (۳/ ۳۷۱)، والطبري في تفسيره (۱۲ / ۱۲۳)، والطبراني في الكبير (۸۲۵۸)، والحاكم في المستدرك (۲/ ۳۸۸)، والبيهقي في شعب الإيمان (۲/ ۲۷۳)، عن عبد الله بن مسعود ولي أنه قال: «إن أجمع آية في القرآن للخير والشر في سورة النحل: ﴿إِنَّ الله يَأْمُرُ بِالْعَدُلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَآيِ ذِى الْقُرُكِ ﴾ ا.ه. وأخرج البيهقي في شعب الإيمان (۱/ ۱۹۲۱)، وأبو نعيم في الحلية (۲/ ۱۵۸) أن الحسن قرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ الله يَأْمُرُ بِالْعَدُلِ وَالْإِحْسَنِ ﴾ . . . الآية، ثم وقف فقال: «إن الله جمع لكم الخير كله والشر كله في آية واحدة، فوالله ما ترك العدل والإحسان شيئًا من طاعة الله في إلا جمعه، ولا ترك الفحشاء والمنكر والبغي من معصية الله شيئًا إلا جمعه» ا.ه. وانظر: التمهيد لابن عبدالبر (۲۶/ ۳۳۶)، وزاد المسير (٤/ ٤٨٤)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٥٨٣)، والدر المنثور (٥/ ١٦٠).

⁽۲) أخرجه البخاري (۵۰، ۷۷۷۷)، ومسلم (۹، ۱۰).

وهذا له نظائر، فإذا وجد هذا فإن الاسم العام غير الاسم الخاص.

ولهذا نقول: الاسم العام للإسلام يشمل: الإسلام، والإيمان، والإحسان، وليس هو الاسم الخاص إذا جاء مع الإيمان، ومع الإحسان؛ لهذا لم يلحظ هذا الأمر طائفة من أهل العلم، فجعلوا الإسلام، والإيمان واحدًا (۱۱)، ولم يفرقوا بين الإسلام، والإيمان، حتى عزا بعضهم هذا القول لجمهور السلف، وهذا ليس بصحيح، فإن السلف فرقوا بين الإسلام، والإيمان، إذا كان الإسلام، والإيمان في مورد واحد، وأما إذا كان الإسلام في مورد، والإيمان في مورد، والإيمان في سياق، وهذا في سياق، أو هذا في حديث، وهذا في حديث، فالإسلام يشمل الدين جميعًا، والإيمان يشمل الدين جميعًا، والإيمان يشمل الدين جميعًا، والإيمان يشمل الدين جميعًا،

قال: «إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثَّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ» في هذا مدح لهذه الصفة، وإحداهما مكتسبة، والأخرى جِبِلِّية، أما شدة سواد الشعر، فهذه جبلية لا تُكتسب، ولا يجوز أن يصبغ بالسواد لمن ليس بذي سواد (٣)، وأما شدة بياض الثياب، فسياق هذا الحديث يقتضي مدح من كان على هذه الصفة؛ ولهذا كان النبي ﷺ يحب لبس الثياب البيض،

⁽۱) ممن قال بهذا محمد بن نصر المروزي، وابن عبد البر، انظر: التمهيد (۹/ ۲۵۰)، وجامع وكتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ابن تيمية من مجموع الفتاوى (۷/ ۳۵۹)، وجامع العلوم والحكم (ص۲۹)، وفتح الباري (۱/ ۱۱٤)، وعمدة القاري (۱/ ۱۱۸).

 ⁽۲) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (۱/ ۱٤٤)، ومجموع الفتاوى (۷/ ۲۰۹)،
 وجامع العلوم والحكم (ص۲۷ وما بعدها)، وفتح الباري (۱/ ۱۱۵).

⁽٣) أخرج مسلم (٢١٠٢) من حديث جابر ﷺ قال: «أُتِيَ بِأَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: غَيِّرُوا هَذَا بِشَيْءٍ، وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ».

وأمر ﷺ بتكفين الموتى فيها(١).

قوله: «لا يُرَى عَليْهِ أَثَرُ السَّفَرِ»، يعني: أنهم لا يعرفونه في المدينة، وأتى بهذه الصفة الجميلة «شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ» ليس عليه أثر الغبار، وعادة المسافر أن يكون كذلك -وأيضًا - «شَدِيدُ بَيَاضِ الثَيَابِ»؛ كأنه خرج من بيته في نظافة أهله الساعة، فكيف يكون ذلك؟! ففي هذه اللفظة إشعارٌ بأنه مستغرب أن يكون على هذه الصفة؛ لهذا قال بعدها: «وَلا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدُ»، وقد جاء في بعض الروايات أن جبريل كان ربما أتاهم على صورة دحية الكلبي (٢) -أحد الصحابة - فيسأل النبي عَلَيْهُ، فيجيب، وهذا غير مراد هنا؛ لأنه لا يتوافق مع قوله: «وَلا يَعْرِفُهُ مِنّا أَحَدٌ» خلافًا لمن قال غير ذلك (٣).

وهذا فيه التعليم، فإنّ جبريل عَلِينَ أتى متعلمًا، ومعلمًا، متعلمًا من جهة

⁽۱) أخرج أبو داود (۳۸۷۸)، والترمذي (۹۹۶)، وأحمد في المسند (۱/ ۲٤۷)، والطبراني في الكبير (۱۲٤۸ه)، والحاكم في المستدرك (۵۰۲/۱)، والبيهقي في الكبرى (۳/ ۲٤٥) وشعب الإيمان (٥/ ١٩٠) من حديث ابن عباس في أن النبي في قال: «الْبِسُوا مِنْ ثِيَابِكُمْ الْبَيَاضَ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفِّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ».

⁽۲) أخرج هذه الرواية النسائي في الكبرى (٦/ ٥٢٨) وفي المجتبى (٨/ ١٠١، ١٠٢)، وابن راهويه في مسنده (١/ ٢٠٩، ٢١٠) من حديث أبي هريرة وأبي ذر ر

⁽٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٢٥): «وأما ما وقع في رواية النسائي من طريق أبي فروة في آخر الحديث «وَإِنَّهُ لَجِبْرِيل نَزَلَ فِي صُورَة دِحْيَة الْكَلْبِيّ»؛ فإن قوله: «نَزَلَ فِي صُورَة دِحْيَة الْكَلْبِيّ»؛ فإن قوله: «نَزَلَ فِي صُورَة دِحْيَة الْكَلْبِيّ» وَهُمٌ ؛ لأن دحية معروف عندهم، وقد قال عمر: «مَا يَعْرِفهُ مِنَّا أَحَدُّ»، وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الإيمان له من الوجه الذي أخرجه منه النسائي، فقال في آخره: «وَإِنَّهُ جِبْرِيل جَاءَ لِيُعَلِّمكُمْ دِينكُمْ» وحسب، وهذه الرواية هي المحفوظة لموافقتها باقي الروايات» اه.

الهيئة، والسؤال، والأدب، ومعلمًا؛ حيث سأل لأجل أن يستفيد الصحابة – رضوان الله عليهم –، وتستفيد الأمة من بعدهم.

قال: «فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ» الضمير الأول راجع إلى جبريل، والثاني إلى النبي عَلَيْهِ، وهذا فيه القرب من العالم، والمسؤول حتى يكون أبلغ في أداء السؤال، بدون رُعونة صوت، ولا إيذاء، ويكون أفهم للجواب.

قال: «وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذيه» هذا فيه تفسيران لأهل العلم (١):

الأول: «وَوَضَعَ كَفَيْهِ» يعني: جبريل عَلَى ، «عَلَى فَخْدَيه» يعني: على فخذي النبي عَلَي الله الوا: ذلك لأجل أن تكون الضمائر راجعة على نحو ما رجعت عليه الجملة الأولى؛ لأن توافق الرجوع أولى من تعارضه بلا قرينة.

الثاني: «وَوَضَعَ كَفَيْهِ عَلَى فَخْذيه» يعني: جبريل عَلَيْ وضع كفيه على فخذي نفسه، وهذا أدب منه أمام مقام النبي ﷺ.

ويُستفاد من هذا أنّ طالب العلم ينبغي له أن يكون مهيّئًا نفسَه، ومهيّئًا المسؤول للإجابة على سؤاله في حسن الجِلسة، وفي حسن وضع الجوارح، وفي القرب منه، وهذا نوع من الأدب مُهم؛ فإنّ سؤال طالب العلم للعالم،

⁽۱) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥٧)، وفتح الباري (١١٦/١)، وعمدة القاري (١/ ٢٨٧)، وتحفة الأحوذي (٧/ ٢٨٩)، والديباج على مسلم للسيوطي (١/ ٨)

⁽٢) وفي رواية: «وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رُكْبَتَيْ رَسُولِ اللَّهِ»، أخرجها النسائي في الكبرى (٦/ ٥٢٨) وأحمد في المسند (١/ ٣١٩) بلفظ: «وَاضِعًا كَفَّيْهِ»، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٣٨٦)، والدارقطني في سننه (٢/ ٢٨٢)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٦/ ٣٨٩)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٣٤٩).

أو سؤال المتعلم لطالب العلم له أثر في قَبول العالم للسؤال، وفي انفتاحه للجواب.

وقد ذُكر في آداب طلب العلم، وفي الكلام عليه: أنّ بعض علماء السلف كانوا ينشطون لبعض تلاميذهم، فيعطونهم، وبعضهم لا ينشطون له، فيعطونه بعض الكلام الذي يكون عامًّا، أو لا يكون مكتملًا من كل جهاته، وذلك راجع إلى حسن أدب طالب العلم، أو المتعلم، فإنّه كلما كان المتعلم أكثر أدبًا في جلسته، ولفظه، وسؤاله، كان أوقع في نفس المسؤول، فيحرص، ويتهيأ نفسيًّا لجوابه؛ لأنه مَن احْتَرَم احْتُرِم، ومن أقبل أقبل عليه، فهذا فيه أن نتأدب جميعًا بهذا الأدب.

ومن الملاحظ على بعض طلاب العلم، أو بعض المتعلمين أنه إذا سأل العالم سأله بِنِدِّية، لا يسأله على أنّه يستفيد، فيجلس جلسة العالم نفسه، أو يجلس جلسة المستغني، ويداه في وضع ليس في وضع أدب، واحدة هنا، والأخرى هناك، وجسمه في استرخاء تام ليس فيه الاستجماع، ونحو ذلك مما يدل على أنه غير متأدب مع العالم، أو طالب العلم الذي سيستفيد منه.

وهذه الآداب لها أثر على نفسية العالم، أو المجيب؛ فإنك تريد أن تأخذ منه العلم، وكلما كنت أذل على الوجه الشرعي في أخذ العلم، كلما كان العالم أكثر إقبالًا عليك؛ ولهذا تجد أنَّ أكثر أهل العلم لهم خواص، وهذه الخصوصية راجعة إلى أن هذا المتعلم كان متأدبًا في لفظه، وفي تعامله، وفي كلامه، وفي حركته مع شيخه، مما جعل شيخه يثق فيه، ويُقبل عليه في العلم، ويعطيه من العلم ما لا يعطيه غيره، ويعطيه من تجاربه في الحياة، وتجاربه مع العلم، ومع العلماء بما لا يُفيده غير المتأدب معه.

فهذه نأخذها من حديث جبريل علي هذا، ونأخذها -أيضًا- من قصة الخضر مع موسى في سورة الكهف، وهي حَرِيَّة بالتأمل في آداب طلب العلم.

قال: «أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلام» هذا سؤال عن نوع من أنواع الدين ألا وهو: الإسلام المتعلق بالأعمال الظاهرة، فسأل عن الإسلام، ثم سأل عن الإحسان. . إلى آخره.

وقوله: «أَخْبِرْنِي» فيه دلالة على أن النبي ﷺ مُخبِر، أي: ينقل الخبَرَ عن الإسلام، وهذا موافق لما هو متواتر في الشريعة أن النبي ﷺ إنما هو مُبَلِّغ للدين عن الله عَلَيْ ، فقوله: «أَخْبِرْنِي» يعني: اجعل كلامك لي خَبَرَا، فأخبرني بذلك، والنبي ﷺ - أيضًا - مخبر عن ربه ﷺ في ذلك؛ كما جاء في بعض الأحاديث القدْسية: «عن النبي ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ»(١).

قال: «الإِسْلاَمُ أَن تَشْهَدَ أَن لا إِلهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَدًا رَسُولُ اللَّهِ. . . » إلى آخره، هذا تفسير للإسلام بالأركان الخمسة المعروفة التي سيأتي – إن شاء الله – بعض بيانها في الحديث الثالث – حديث ابن عمر ولله إن عن الزَّكاة، وتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اِسْتَطَعْتَ الْبَيْ سَبِيلًا » فسر النبي على الإعمال الظاهرة، ولم يجعل فيه الأعمال الباطنة، أو بعض الأعمال الباطنة، ومعنى هذا: أن الإسلام السلام ظاهر، وهذا الاستسلام الظاهر يُخبَرُ عنه بالشهادتين، وبإقامة

⁽۱) أخرج البخاري في صحيحه - كتاب العلم، باب قول المحدث: حدثنا أو أخبرنا، وأنبأنا (۱/ ١٧٤ فتح)، وفيه: «وقال أبو العالية: عن ابن عباس عن النبي في فيما يروى عن ربه، وقال أنس عن النبي في يرويه عن ربه في، وقال أبو هريرة في عن النبي في يرويه عن ربكم في ».

الأركان العملية الأربعة، والشهادة في نفسها لفظ فيه: الاعتقاد، والتحدّث والإخبار الذي هو الإعلام، وعلى هذا فسر السلف كلمة (شَهِدَ) (١)؛ كما في قوله عَلَيْ: ﴿شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلّا هُوَ وَالْمَلَيَحِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَايِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ قوله عَلَيْ: ﴿شَهِدَ اللّهُ اللّهُ اللهُ الل

فإذًا: شهادة المسلم بأن لا إله إلا الله لا تستقيم مع كتمانه هذه الشهادة، فمن شهد ذلك بقلبه، ولم يظهر هذه الشهادة دون عذر شرعي، فإنه لا شهادة له (٣)، بل لا بد من إظهار الشهادة من حيث اللفظ الذي دلت

(۱) قال ابن القيم ﷺ في مدارج السالكين (۳/ ٤٥٠): «وعبارات السلف في (شهد) تدور على الحكم، والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها؛ فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره وقوله، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه، فلها أربع مراتب:

فأول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته.

وثانيها: تكلمه بذلك ونطقه به وإن لم يعلم به غيره، بل يتكلم به مع نفسه ويذكرها وينطق بها أو يكتبها.

وثالثها: أن يُعْلِم غيره بما شهد به ويخبره به ويبينه له.

ورابعها: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به. فشهادة الله الله النفسه بالوحدانية والقيام بالقسط تضمنت هذه المراتب الأربعة: علم الله الله الذلك، وتكلمه به، وإعلامه وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به، ا. هـ باختصار. وانظر: مجموع الفتاوى (١٦٨/١٤)، وشرح الطحاوية لابن أبى العز (ص٨٩، ٩٠)

- (۲) انظر: معاني القرآن للنحاس (۱/ ۳۲۹)، وزاد المسير (۳/ ۲۸۹)، وتفسير القرطبي
 (۲/ ۳٤۷)، ومجموع الفتاوی (۱۲۸/۱٤)، وفتح القدير (۱/ ۳۲۵).
- (٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كلله في مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٩): «فأما الشهادتان إذا لم يتكلم بهما مع القدرة، فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر باطنًا وظاهرًا عند سلف الأمة وأئمتها وجماهير علمائها...» اه.

وانظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص١٠١).

عليه اللغة، وأيضًا من حيث الدليل الشرعي، وهذا هو الموافق لمعنى الإسلام الذي هو الأعمال الظاهرة.

فإذًا: دخول الشهادتين في الإسلام الذي هو الأعمال الظاهرة راجع لمعنى الشهادة، وهو أن معنى الشهادة - بعد الاعتقاد -: الإظهار، والإعلام، والإخبار، ويدخل اعتقاد الشهادتين في معنى (شَهِدَ)، فترجع إليه أركان الإيمان جميعًا.

ولهذا نقول: الإسلام هو الأعمال الظاهرة، ولا يصح إلا بقدر مصحِّح له من الإيمان (١)، وهو الإيمان الواجب بالأركان الستة، فالإيمان الواجب أي: أقل قدر من الإيمان به يصبح المرء مسلمًا، هذا مشمول في قوله: «أن تَشْهَدَ أَن لا إله إلاَّ الله»؛ لأن الشهادة معناها: الاعتقاد، والنطق، والإخبار، والإعلام، والاعتقاد يرجع إليه أركان الإيمان الستة.

فنخلص من هذا إلى أنّ الإسلام لا يصح إلا بقدر من الإيمان مصحح له وإن قال أهل العلم فيه: إن المراد به هنا الأعمال الظاهرة، وهذا القدر من الإيمان دلنا عليه اشتراطه لفظ «أن تَشْهَدَ»؛ لأن لفظ الشهادة في اللغة، والشرع متعلق بالباطن، والظاهر.

والاعتقاد في الشهادتين بأن لا إله إلا الله: هذا هو الإيمان بالله، وبأن محمدًا رسول الله يرجع إليه الإيمان بالنبي ﷺ، وبما أخبر به من الإيمان بالملائكة، والكتب، والرسل، واليوم الآخر، والقدر خيره، وشره.

والإيمان فسّره النبي ﷺ لجبريل ﷺ بالاعتقادات الباطنة، ففرق هنا بين

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٠٠)، ومجموع الفتاوي (٧/ ٣٣٣).

معنى الإسلام، ومعنى الإيمان؛ لأجل وردوهما في حديث واحد.

فالإسلام إذا اقترن مع الإيمان رجع الإسلام إلى الأعمال الظاهرة، ومنها: الشهادتان، ورجع الإيمان إلى الأعمال الباطنة.

وإذا أُفرد الإسلام، فإنه يُراد به الدين كله، وهو الذي منه قسم الإسلام هذا، وإذا أُفرد الإيمان، فإنه يُراد به الدين كله بما فيه الأعمال.

ولهذا أجمع السلف، والأئمة على أن الإيمان: قول، وعمل، واعتقاد إذا أُفرد (١٠).

وهذا هو الذي عليه عامة أهل العلم من أهل السنة، والجماعة في أنَّ الإسلام غير الإيمان، وأن الإيمان إذا جاء مستقلًا عن الإسلام؛ فإنه يُعنى

(۱) وقد نقل الإجماع على ذلك أكثر من واحد من أهل العلم، فقد قال الإمام البخاري كله: «لقد طفت الأمصار، ولقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم كلهم يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص» اه. أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١٧٣١، ١٧٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٨/٥٢، ٥٩)، والذهبي في سير أعلام النبلاء وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٨/٥٢)، وذكره السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٢١٧/١٢)، وابن حجر في الفتح (١/١٤).

وقال أيضًا: «كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة، ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل» اهد. أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٥/ ٨٨٩)، وذكره ابن حجر في الفتح (١/ ٤٧٩).

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية الإجماع عن الشافعي انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٨٠٨). وقال ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٢٣٨): «أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان» اه.

به الدين كله: الإسلام، والإيمان، والإحسان، وإذا أتى الإسلام في سياق مستقل عن الإيمان، فإنه يُعنى به الدين كله، وأن الإسلام، والإيمان إذا اجتمعا افترقا من حيث الدِّلالة، فجُعل الإسلام للأعمال الظاهرة، والإيمان للاعتقادات الباطنة.

من أهل العلم من السلف - أيضًا -، من رأى أن الإسلام، والإيمان واحد، وهذا سبق أن أوضحنا أنه غير صحيح، ومنهم من رأى أن الإسلام، والإيمان يختلفان، ولو تفرقا - أيضًا -، ولكن الصحيح أن الإسلام إذا اجتمع مع الإيمان صار الإسلام للأعمال الظاهرة، والإيمان للاعتقادات الباطنة؛ كما دلّ عليه حديث جبريل هذا.

وأهل السنة، والجماعة يقولون: «إن الإيمان يزيد، وينقص». مع أنه متعلق بالاعتقادات، أما الإسلام، فلا يطلقون العبارة بأنه يزيد، وينقص، مع أنه متعلق بالأعمال الظاهرة، فكيف يكون هذا؟

والجواب عن هذا الإشكال: أن الإيمان إذا أريد به عامة أمور الدين كما جاء مثلًا في حديث وفد عبد القيس؛ حيث قال لهم النبي ﷺ: «آمُرُكُمْ بِاللّهِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مَا الإيمَانُ بِاللّهِ؟»، ثم ذكر أمور الإيمان، وقال: «وَتُعْطُوا مِنْ الْمَغْنَم الْخُمُسَ»(١)، وهذا نوع من الأعمال.

فإذًا الأعمال باتفاق أهل السّنة والجماعة داخلة في مسمّى الإيمان.

وإذا كان كذلك، فإذا قالوا: الإيمان يزيد، وينقص. فإنه يرجع في هذه الزيادة إلى الاعتقاد، ويرجع – أيضًا – إلى الأعمال الظاهرة، وهذا يعني

⁽١) أخرجه البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس ﷺ.

أنّ الإسلام يزيد، وينقص؛ لأنّ الإيمان الذي يزيد، وينقص إيمان القلب، وإيمان القلب، وإيمان العلب اعتقاده بقوة إيمانه بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، هذا الناس ليسوا فيه سواء، بل يختلفون، منهم مَن إيمانه كأمثال الجبال، ومنهم مَن هو أقل من ذلك، وهو يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

والأعمال الظاهرة التي هي من الإيمان - أيضًا - تزيد، وتنقص، فكلما زادت زاد إيمان العبد، وكلما نقصت نقص إيمان العبد، وينقص الإيمان بالمعصية - أيضًا -، ويزيد بترك المعصية.

بعض أهل العلم يقول: الإسلام - أيضًا - يزيد، وينقص. على اعتبار أن الإسلام هو الإيمان في دلالته على الاعتقاد، والعمل، أو في دلالته على الأعمال الظاهرة - أيضًا - يزيد معها الإسلام، ويزيد معها الإيمان، كيف يزيد معها الإسلام؟

الجواب: لأن الإسلام هو: الاستسلامُ للَّهِ بِالتَّوْحِيدِ، وَالِانْقِيَادُ لَهُ بِالطَّاعَةِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ^(۱)، وتدخل فيه الشهادتان، وهذا يزيد، وينقص في الناس، فهم متفاوتون في استسلامهم لله بالتوحيد، ومتفاوتون – أيضًا – في الانقياد لله عَلَيْ بالطاعة.

إذًا: من أطلق هذا القول، فلا يغلط، وقد أطلقه مرة شيخ الإسلام ابن تيمية، ولكن القول المعتمد عند السلف أنهم يعبرون في الزيادة، والنقصان عن الإيمان دون الإسلام؛ لأن في ذلك مخالفة للمرجئة الذين يجعلون

⁽۱) انظر: تفسير الطبري (٦/ ٨١)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٢٣٩)، وثلاثة الأصول وأدلتها (ص١٧).

الناس في أصل الإيمان سواء، أي: في اعتقاد القلب، وإنما يتفاوت الناس عندهم بالأعمال الظاهرة؛ لأجل ذلك تقيد السلف بلفظ: «الإيمان يزيد، وينقص» خلافًا للمرجئة الذين جعلوا الزيادة، والنقصان في الأعمال الظاهرة دون اعتقاد القلب، وعندهم اعتقاد القلب الناس فيه سواء؛ كما يعبرون عنه بقولهم: «وأهله في أصله سواء»(١)، فيؤخذ بتعبيرات السلف، ولا تُطلق العبارة الأخرى؛ لأنها غير مستعملة عندهم مع أنها إن أطلقت، فهي صحيحة إن احتيج إليها، وفهم معتقد أهل السنة، والجماعة في الإيمان يمنع من الدخول في الضلالات، من التكفير بالمعصية، أو من التكفير بما ليس بمكفر، فلو فهم المسلم معتقد أهل السنة، والجماعة في الإيمان حصّن لسانه، وعقله من الدخول في الغلو في الغلو في التكفير، واتباع الفرق الضالة التي سارعت في باب التكفير، فخاضت فيه بغير علم، فكفروا المسلمين، وأدخلوا في الإسلام والإيمان من ليس بمسلم، ولا مؤمن.

قال: «قَالَ: صَدَقْتَ، فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُه»، يعني: في جوابه عن مسألة الإسلام، وهذا فيه عجب أن يسأل، ويُصدِّق، وفي هذا لفت لانتباه الصحابة إلى هذه المسائل، كيف يسأل، ويصدق؟! فالمتعلم إذا أتى بأسلوب في السؤال يلفت النظر ليستفيد البقية مع علم المسؤول، فإنّ هذا حسن؛ ليستفيد منه الآخرون؛ لأن النبي على هذا جبريل، وتصديقه له دال على هذا بوضوح.

ويستفاد من هذا: أن المتعلم قد يأتي للعالم، ويسأله عن شيء يعرفه؛ لإفادة غيره، وأن هذا أسلوب حسن من أساليب التعليم الشرعية.

⁽١) كما قال بذلك الإمام الطحاوي، انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العزّ (ص٣٧٣).

وهذه الأركان الستة هي التي عُبر عنها بأركان الإيمان، والخمسة التي قبلها بأركان الإسلام.

وهنا مسألة مهمة ينبغي الانتباه لها، وهي: أن لفظ «أركان الإسلام»، و «أركان الإيمان» لم يرد في شيء من النصوص، وإنما عبر العلماء بلفظ الركن اجتهادًا منهم، وإذا كان كذلك، فينبغي أن تُفهم النصوص على ضوء هذا الأصل، وهو أن التعبير عن هذه بـ «الأركان» إنما هو فهم لأهل العلم في أن هذه هي الأركان، وفهمهم صحيح بلا شك؛ لأن الركن هو ما تقوم عليه ماهية الشيء، فالشيء لا يُتصور قيامه إلا بوجود أركانه، فمعنى ذلك أنه إذا تخلف ركن الإيمان بالقَدر لم يقم بناء الإيمان أصلًا، وإذا تخلف ركن الإيمان بالقدر لم يقم البناء؛ لأن الركن في التعريف الاصطلاحي هو: ما تقوم عليه ماهية البناء؛ لأن الركن في التعريف الاصطلاحي هو: ما تقوم عليه ماهية البناء؛ لأن الركن في التعريف الاصطلاحي هو: ما تقوم عليه ماهية

الشيء، فإذا تخلف ركن لم يقم الشيء وجودًا شرعيًّا؛ لأن قيامه مبني على تكامل أركانه.

وهذا يورد علينا إشكالٌ، وهو: أنّه قيل في الإسلام: هذه هي أركان الإسلام الخمسة. والعلماء لم يتفقوا على أن من ترك الحج، والصيام جميعًا – وهما من أركان الإسلام – أنه ليس بمسلم، واتفقوا على أنه من ترك ركنًا من أركان الإيمان، فإنه ليس بمؤمن أصلًا، وهذا يرجع إلى أن اصطلاح الركن اصطلاح حادث.

فينبغي على طالب العلم أن يفهم -خاصة في مسائل الإيمان، والإسلام، والتكفير، وما يتعلق بها- أن العلماء أتوا بالألفاظ الاصطلاحية؛ لأجل إفهام الناس، فلا ينبغي أن تُحَكَّم الاصطلاحات على النصوص، وإنما النصوص هي التي تُحَكَّم على ما أتى به العلماء من الاصطلاحات، أي: أن نفهم الاصطلاحات على ضوء النصوص، فإذا صار الاصطلاح صحيحًا من جهة الدليل الشرعي رجعنا في فهم الدليل الشرعي للاصطلاح، ففهمنا ذلك

وهذا يتضح ببيان أركان الإسلام، فإنه لو تخلف ركنان من أركان الإسلام – تخلف الحج، والصيام مثلًا – فإن أهل السنة، والجماعة لم يتفقوا على أن من لم يأتِ بالحج، والصيام، فإنه ليس بمسلم، بل قالوا: هو مسلم؛ لأنه شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ولأنه أقام الصلاة، واختلفوا فيما عدا ذلك من الأركان فيما إذا تركها غير جاحد لها أنه تخلف عنه ركن، أو أكثر.

 ⁽۱) انظر الخلاف في تكفير تارك المباني الأربعة في مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٩ – ٦١١)،
 وجامع العلوم والحكم (ص٤٤).

وهذا يعني أننا في فهم أركان الإسلام نجعل هذه الأركان تختلف في تعريف الركن عن فهم أركان الإيمان، فنقول في أركان الإسلام: يُكتفَى في الإسلام بوجود الشهادتين، والصلاة، وفي غيرهما خلاف، وأما في أركان الإيمان، فمن تخلف منه ركن من أركان الإيمان، فإنه ليس بمؤمن، هذا من حيث التأصيل.

فإذًا: نقول: يمكن أن يُسمَّى العبد مسلمًا، ولو تخلف عنه بعض أركان الإسلام، ولا يصح أن يُسمى مؤمنًا إن تخلف عنه ركن من أركان الإيمان.

إذا تقرر هذا، فأركان الإيمان الستة فيها قدر واجب لا يصح إسلامٌ بدونه، قدرٌ واجب على كل مكلف من لم يأتِ به، فليس بمؤمن، وهناك قدرٌ زائد على هذا تبعٌ للعلم، أو تبعٌ لما يصله من الدليل.

فما القدر المجزئ الذي من لم يأت به صار كافرًا ؟

هناك قدر مجزئ في الإيمان بالله، وقدر مجزئ في الإيمان بالرسل، وفي الإيمان بالكتب، واليوم الآخر، والقدر... إلى آخره.

الركن الأول: الإيمان بالله، ويشمل أربعة أشياء (١):

أولًا: أن يؤمن العبد بأن له ربًا موجودًا، وأن المخلوقات لم توجد من عدم، وأن لهذا الملكوت مُوجِدًا.

الثاني: أن يؤمن بأن هذا الذي له هذا الملك واحد في ربوبيته، لا شريك له في ملكه، ولا راد لا شريك له في ملكه، ولا راد لأمره، وهذا الذي يُعنى به: توحيد الربوبية.

⁽١) انظر: شرح الأربعين النووية للعلامة محمد بن صالح العثيمين كلله (٣٤، ٣٥).

ثالثًا: الإيمان بأن هذا الذي له ملكوت كل شيء، وأنه صاحب هذا الملك وحده دونما سواه، الذي ينفذ أمره في هذا الملكوت العظيم، أنه له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، له النعوت الكاملة، وله الكمال المطلق بجميع الوجوه، الذي ليس فيه نقص من وجه من الوجوه، بل له الكمال في أسمائه، وله الكمال في صفاته، وله الكمال في أفعاله، وله الكمال في حكمه في بريته، وفي خلقه، وهذا هو الذي يُعنى به: توحيد الأسماء، والصفات.

ويعتقد مع ذلك أنه في تلك النعوت، وتلكم الصفات أنه ليس ثم أحد يماثله فيها ولا يكافئه فيها؛ كما قال على : ﴿ هَلَ تَعَلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ١٥]، وقال: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُ صُحُفُواً أَحَدُ ﴾ [الإخلاص: ١٤]، فليس له على مثيل، ولا كفؤ، ولا نظير، ولا ند، ولا عِدْل - تبارك ربنا، وتعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

الرابع: -وهو المهم الأعظم في الإيمان بالله-: الإيمان بأن هذا الرب الذي له الملك وحده دونما سواه، والذي له نعوت الجلال، والجمال، والكمال على وجه الكمال أنه هو المستحق للعبادة وحده دونما سواه، وإنما كل ما سواه لا يستحق شيئًا من العبادة، وأن أنواع العبادة - عبادات القلب، أو عبادات الجوارح - أن المستحق لها قليلها، وكثيرها هو: الله على وحده دونما سواه.

فمن أتى بهذه الدرجات الأربع، فقد أتى بالإيمان بالله الذي هو ركن من أركان الإيمان، ومن ترك الأولى منها، فهو ملحد لاشك، يتبع ذلك أنه لا يعتقد شيئًا بعد ذلك، وكذلك من أشرك في الربوبية، ولم يعتقد الربوبية

الكاملة لله على وحده، فإنه يتبع ذلك، وكذلك من لم يوحد الله على في العبادة، فإنه لا يسمى مؤمنًا بالله، ولو كان يعتقد أن الله على موجود، وأن له الربوبية الكاملة له وحده دونما سواه، وأنه له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، فإذا لم يوحد الله على في العبادة في نفسه، أو أقر عدم توحيد الله على بتصحيحه لذلك، أو بتجويزه له، فهو لم يؤمن بالله.

أما من أشرك في الأسماء؛ والصفات، فهل ينتفي إيمانه بذلك، فيصبح كافرًا؟

الجواب: من لم يؤمن بتوحيد الأسماء، والصفات ففي حقه تفصيل، وهو من المهمات؛ لأن من الناس من غلا في هذا الجانب، وكَفَّرَ بالإخلال بشيء من أفراد توحيد الأسماء، والصفات.

الركن الثاني: الإيمان بالملائكة، فلا يصحّ إيمان العبد إلا أن يؤمن بالملائكة، ولفظ الملائكة جمع «مَلاك»، وأصل هذه الكلمة «مَلاك» مقلوبة عن «مألك»، والمألك: مصدر – أي: بالاعتبار العام – أصلها من الألوكة، والألوكة هي: الرسالة، وفِعْلُها أَلكَ يَأْلكُ أَلُوكَةً (١)، أي: أرسل برسالة خاصة.

والإيمان بالملائكة مرتبتان:

الأولى: الإيمان الإجمالي، وهو المعني بهذا الركن، ومعناه أن يؤمن العبد بأن الملائكة خلق من خلق الله ﷺ، خلقهم من نور؛ كما جاء في حديث عائشة» الذي رواه مسلم: «خُلِقَتْ الْمَلائِكَةُ مِنْ نُورٍ» (٢)، فهُم أرواح

⁽١) انظر: العين للخليل (٥/ ٤٠٩)، ولسان العرب (١٠/ ٣٩٤).

⁽۲) أخرجه مسلم (۲۹۶۱).

مطهرة مكرمة جعلهم الله عَلَا عنده، أي: أنه جعلهم في السماء، فأصل مقامهم في السماء، فأصل مقامهم في السماء، وقد يوكلون بأعمال في الأرض، فينزلون بأمر الله عَلا قال عَلَيْ : ﴿ نَبَرْ الْمَلْكِيكُهُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴾ [القدر: ٤]، وقال: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْمَمْنِ ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، أي: أصل مكانهم في السماء؛ كما أن أصل مكان الجن، والإنس في الأرض.

فمن اعتقد هذا الإيمان الإجمالي، وهو: أن الملائكة خلق من خلق الله على وأنهم خلق مطهرون، لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، وأنهم عبيد لله، وليسوا بمعبودين، فقد حقق، وأتى بهذا الركن، وهذه المرتبة الإجمالية، فمن قال من العوام: أؤمن بأن الملائكة موجودون وهم عبيد لله على ولا يُعْبَدُون. فقد حقق هذا الركن.

الثانية: الإيمان التفصيلي، وهي: الإيمان بكل ما أخبر به الله على كتابه، أو أخبر به النبي على في كتابه، أو أخبر به النبي على في السنة من أحوال الملائكة، وصفاتهم، وخلقهم، ومميزاتهم، وما وكلوا به، وأنواع المهمات، ونحو ذلك، وهذا إيمان تفصيلي يلزم العبد الإيمان به إذا علم النص في ذلك، فإذا علم النص وجب عليه الإيمان به؛ لأنه أمر غيبي، أما من لم يصل إليه النص، فإنه لا يكون ناقضًا لإيمانه بالملائكة إذا كان قد أتى بالإيمان الإجمالي؛ لأن الإيمان التفصيلي يختلف فيه الناس تبعًا للعلم.

فلو سألت عاميًا، وقلت له: هل تؤمن بميكال؟ فقال: لا أؤمن بميكال، من ميكال هذا؟ فهذا لا يُعد كافرًا منكرًا لوجود هذا الملك إلا إذا عُرِّف بالنصوص، وعُلِّم بها إعلامًا، فيكون بعد ذلك الجاحد له كافرًا، وهذا مرجعه إلى تكذيب النصوص، لا عدم الإيمان بالملائكة؛ لأنه قد يكون

مؤمنًا بجنس الملائكة، لكن ليس مؤمنًا بهذا على هذا الوجه، فيكون مكذبًا للنص، فيُعَرَّف ويُعَلَّم، فإن أنكر كفر.

الركن الثالث: الإيمان بالكتب، فيعتقد أن الله عَلَيْ أنزل كتبًا على من شاء من رسله، والإيمان بالكتب يكون على مرتبتين:

إيمان إجمالي: وهو القدر المجزئ من الإيمان بالكتب، فيؤمن العبد أن الله على أنزل كتبًا مع رسله إلى خلقه، وجعل في هذه الكتب الهدى، والنور، والبينات، وما به يصلح العباد، وأن منها القرآن الذي هو كلام الله على، وأن هذه الكتب التي أنزلت مع الرسل كلها حق؛ لأنها من عند الله على، والله على هو الحق المبين، وما كان من جهة الحق فهو حق، يوقن بذلك يقينًا تامًا.

ثم بعد ذلك يكون الإيمان التفصيلي: فيوقن، ويؤمن إيمانًا خاصًا بأن القرآن آخر هذه الكتب، وأنه كلام الله منه بدأ، وإليه يعود، وأنه حجة الله على الناس إلى قيام الساعة، وأنه به نُسخت جميع الرسالات، وجميع الكتب التي قبله، وأنه حجة الله الباقية على الناس، وأن هذا الكتاب مهيمن على جميع الكتب، وما فيه مهيمن على جميع ما سبق؛ كما قال عَلَيْ في وصف كتابه: ﴿وَمُهَيِّمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٤٨]، وأن ما فيه من الأحبار يجب تصديقها، وما فيه من الأحكام يجب امتثالها، وأن من حكم بغيره، فقد حكم بهواه، ولم يحكم بما أنزل الله.

ويؤمن بجميع الكتب السابقة: التوراة، والإنجيل، والزبور، وصحف إبراهيم، وصحف موسى، ونحو ذلك، فيؤمن بأن الله على موسى النوراة، وأنزل على عيسى الإنجيل، قد يقول قائل: أنا لا أعرف

التوراة، أو لا أعرف الإنجيل، فإذا عُرِّف وجب عليه الإيمان، وهكذا في تفاصيل ذلك، فمن علم شيئًا بدليله وجب عليه أن يؤمن به، لكن أول ما يدخل في الإسلام يجب عليه أن يؤمن بالقدر المجزئ، وهو الذي يصح معه إيمان المسلم.

الركن الرابع: الإيمان بالرسل، وكذلك الإيمان بالرسل على مرتبتين:

إيمان إجمالي: فإذا آمن العبد بأن الله على أرسل رسلًا يدعون أقوامهم إلى التوحيد، وأنهم بلغوا ما أُمروا به، وأيدهم الله تعالى بالمعجزات، والبراهين، والآيات الدالة على صدقهم، وأنهم كانوا أتقياء بررة، بلغوا الأمانة، وأدوا الرسالة، والإيمان بهم متلازمٌ، فمن كفر بواحدٍ منهم، فقد كفر بالله – تعالى –، وبجميع الرسل – عليهم الصلاة، والسلام –.

فبهذا يكون قد آمن بالرسل جميعًا، ثم يؤمن إيمانًا خاصًا بمحمد على بأنه خاتم الرسل، وأن الله على بعثه بالحنيفية السمحة، بعثه بدين الإسلام الذي جعله خاتم الأديان، وآخر الرسالات.

أما الإيمان التفصيلي بالرسل، ففيه مقامات كثيرة، يتبع العلم التفصيلي بأحوال الرسل، وأسمائهم، وأحوالهم مع أقوامهم، وما دعوا إليه، وكتبهم، ونحو ذلك، وفيه أشياء مستحبة في تفاصيل.

وهنا مناسبة وهي: أن الإيمان بالله هو الأصل، والملائكة هم الواسطة بين الله، وبين خلقه، فهم الذين يَنْزِلُون بالوحي إلى الرسل، ويَنْزِلُون بالكتب، والشرائع؛ لهذا رُتبت هنا أحسن ترتيب، فقدم الإيمان بالله؛ لأن منه على المبتدأ، وإليه المعاد، والإيمان به هو المقصود، وكل أمور الإيمان

هي كالتفريع للإيمان بالله، وَتُنَّى بالملائكة، لأنهم يأخذون الوحي من الله عَلان ويسمعونه، فينقلونه إلى الرسل، وَيَنْزِلُون بالكتب، وَثَلَّث بالكتب ثم الرسل. فالترتيب بين هذه الأربعة: الإيمان بالله؛ لأنه أصل الإيمان، ثم الإيمان بملائكته؛ لأنهم هم الواسطة، والإيمان بالكتب؛ لأن الملائكة تنزل بها، والإيمان بالرسل؛ لأنهم هم ختام هذه السلسلة، ثم الرسل ينقلونها إلى الناس.

الركن الخامس: الإيمان باليوم الآخر، وهو: الإيمان بالموت، وما بعده إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، وهو – أيضًا – على مرتبتين:

إيمان إجمالي: وهو القدر المجزئ في الإيمان بهذا الركن، فيوقن العبد بغير شك أن ثَم يومًا يعود الناس إليه، يُبعثون فيه من قبورهم للحساب على ما عملوا، وأن كل إنسان مَجْزِيٌّ بما فعل، فيجازى المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته؛ كما قال على الله ووُفِيّتُ كُلُّ نَفْسِ مَّا عَمِلَتُ وَهُو أَعْلَمُ بِمَا يَفَعُلُونَ وَالنور: ٧٠]، فإذا آمن بهذا القَدْر، وأنه سيبعث من جديد، فإنه قد حقق هذا الركن. فلو سألت أحدًا قلت له: هل ثَمَّ يوم آخر يعود فيه الناس؟ قال: بلا شك هناك يوم القيامة يُبعث فيه الناس، ويحاسبون، وفيه أهوال. وسكت، فيكون بهذا قد حقق الركن، وهو الإيمان باليوم الآخر.

بعد ذلك الإيمان التفصيلي باليوم الآخر: وهذا يتبع العلم بما جاء في الكتاب، والسنة من أحوال القبور، وأحوال ما يكون يوم القيامة، والإيمان بالحوض، والميزان، والصحف، والصراط، والإيمان بأحوال الناس في العرصات، وأحوال ما يكون بعد أن يجوز المؤمنون الصراط، ومن يدخل الجنة أولًا ، وأحوال الناس في النار ، ونحو ذلك .

هذه كلها أمور تفصيلية لا يجب الإيمان بها على كل أحد، إلا من علمها من النصوص، فإنه يجب عليه الإيمان بما علم، لكن لو قال قائل: أنا لا أعلم هل ثَمَّ حوض، أم لا؟ لا أدري هل ثَمَّ ميزان، أم لا؟ ونحو ذلك، فإنه يُعَرَّف بالنصوص، فإن عَرف، فأنكر، وكذَّب، فيكون مُكذِّبًا بالقرآن، وبالسنة؛ لأن هذا من العلم التفصيلي الذي يجب أن يؤمن به بعد إخباره بما جاء في النصوص من الأدلة عليه.

الركن السادس: الإيمان بالقَدَر خيره، وشره: وهو – أيضًا – ينقسم إلى: إيمان تفصيلي، وإيمان إجمالي:

فالإيمان الإجمالي، وهو القَدْر المجزئ من الإيمان بالقدر: أن يؤمن العبد بأن كل شيء يحدث في هذا الملكوت قد سبق به قدر الله، وأن الله عَلَمْ بهذه الأحوال، وتفصيلاتها بخلقه قبل أن يخلقهم، وكتب ذلك، فإذا آمن أن كل شيء قد سبق به قدر الله، فيكون حقق هذا الركن.

أما الإيمان التفصيلي، فيكون على مرتبتين:

المرتبة الأولى: الإيمان بالقدر السابق لوقوع المقدر، وهذا يشمل درجتين:

الأولى: العلم السابق، فإن الله على يعلم ما كان، وما سيكون، وما هو كائن، وما لم يكن لو كان كيف يكون، علم الله السابق بكل شيء، بالكليات وبالجزئيات، بجلائل الأمور وتفصيلاتها، هذا العلم الأول لم يزل الله على عالمًا به بجميع تفاصيله، عِلمُه به أوَّل أي: ليس له بداية.

الثانية: أن يؤمن العبد أن الله عَلَمْ كتب أحوال الخلق، وتفصيلات ذلك قبل أن يخلق السموات، والأرض بخمسين ألف سنة، وذلك عنده في كتاب جعله في اللوح المحفوظ.

المرتبة الثانية: - أيضًا - تحوي درجتين، وهي تقارن وقوع المقدر:

الثانية: أن يؤمن بأنّ كُلَّ شيءٍ مخلوق، فالله عَلَا خالقه، مثل: أعمال العباد، وأحوالهم، والسماوات، والأرض، ومن فيهن.

إذا تقرر هذا، فالإيمان الشرعي المرادبه في هذا الموطن الذي يكون قرينًا للإسلام يُراد به الاعتقاد الباطن، فإذا قُرن بين الإسلام، والإيمان انصرف الإسلام إلى عمل اللسان، وعمل الجوارح، والإيمان إلى الاعتقادات الباطنة؛ فلهذا نقول: لا يُتصور أن يوجد إسلام بلا إيمان، ولا أن يوجد إيمان بلا إسلام، فكل مسلم لا بد أن يكون معه من الإيمان قدرٌ هو الذي ذكرنا صحَّحَ به إسلامه، فلو لم يكن عنده ذلك القدر ما سُمي مسلمًا أصلًا، فلا يُتصور مسلم بلا إيمان، فكل مسلم عنده قدر من الإيمان، وهذا القدْر هو القدْر المجزئ الذي سبق بيانه.

وكذلك كل مؤمن عنده قدر من الإسلام مصحِّح لإيمانه، فإنه لا يُقبل من أحد إسلام بلا إيمان.

فإذا قلنا: هذا مسلم. فمعناه: أنّه وُجد إسلامه الظاهر مع أصل الإيمان الباطن، وهو القدر المجزئ.

إذا تقرّر هذا، فنقول: الإيمان يتفاوت أهلُه فيه، ولتفاوت أهله فيه، صار الإيمان أعلى مرتبة من الإسلام، وصار المؤمن أعلى مرتبة من المسلم؛ لأن الإيمان في المرتبة التي هي أعلى من مرتبة الإسلام قد حقق فيها الإسلام، وما معه من القدر المجزئ من الإيمان، وزاد على ذلك، فيكون إيمانه أرفع رتبة من إسلامه؛ لأنه اشتمل على الإسلام، وزيادة، ولهذا قال العلماء: «كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا»(۱).

وقد جاء في الحديث الصحيح أنّ النبي ﷺ قال له أحد الصحابة: أعطِ فلانًا فإنه يا رسول الله مؤمن. فقال ﷺ: «أَوْ مُسْلِمٌ»، فأعادها عليه الصحابي، فقال ﷺ: «أَوْ مُسْلِمٌ» أعادها عليه ثلاثًا (٢)، ففي قوله: «أَوْ مُسْلِمٌ» أعادها عليه ثلاثًا من موتبة دليل على الفرق بين المسلم، والمؤمن، فإن مرتبة المؤمن أعلى من مرتبة المسلم، كما دلّت عليها آية سورة الحجرات: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنًا قُل لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمُنا وَلَمَّا يَدَخُلِ ٱلْإِيمَنُ فِي قُلُوبِكُم ۗ الحجرات: ١٤]، فدل على أنهم لم يبلغوا مرتبة الإسلام.

فإذًا نخلص من هذا إلى أن الإيمان الذي هو تحقيق هذه الأركان الستة بالقدر المجزئ منه، ليس هو المراد بذكر هذه المراتب؛ لأنه داخل في قوله: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهَ، وَأَنَّ مُحَمَدًا رَسُولُ اللَّهُ»، فتحقيق مرتبة

⁽۱) انظر: مجموع الفتاوى (۷/۷، ۱۵۷، ۳۵۹)، وفتح الباري (۱/ ۱۱۵)، ومعارج القبول (۲/ ۲۰۰).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٥٠) من حديث سعد بن أبي وقاص ريطي الله

الإيمان يكون بالقدر المجزئ، وما هو أعلى من ذلك؛ لأن الإيمان أعلى رتبة من الإسلام، والمؤمن أعلى رتبة من المسلم.

وقد تنوعت عباراتُ السَّلفِ في الإيمان، وأنواعه على أقوال:

الأول: الإيمان قول، وعمل.

الثاني: الإيمان قول، وعمل، واعتقاد.

الثالث: الإيمان قول، وعمل، ونِيّة.

الرابع: الإيمان قول، وعمل، ونية، واتباع سنة(١).

وهذا مُصَيِّر منهم إلى شيء واحد، وهو: أن الإيمان إذا أُطلق، أو جاء على صفة المدح لأهله في النصوص، أو في الاستعمال، فإنه يُراد به الإيمان الذي يشمل الإسلام، أو جاء في مورد فيه المدح له، ولو كان مع الإسلام، فإنه يشمل الإسلام - أيضًا - لدخول العمل فيه.

فقال بعضهم: الإيمان قول، وعمل. ومن قال هذا فإنه يعني بالقول: قول القلب، وقول اللسان، وبالعمل: عمل القلب، وعمل الجوارح.

وقول القلب هو: اعتقاده؛ لأنه باستحضار أنه ينطق في قلبه بهذه المعتقدات، أو يقولها قلبًا، وقول اللسان هو: النطق بالشهادتين، وعمل

⁽۱) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كله في مجموع الفتاوى (٧/ ١٧١): "والمقصود هنا أن من قال من السلف: الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يُفهم منه إلا القول الظاهر، أو خاف ذلك، فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال: قول وعمل ونية، قال: القول يتناول الاعتقاد، وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يُفهم منه النية، فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنة فلأن ذلك كله لا يكون محبوبًا لله إلا باتباع السنة» اهد.

القلب هو: النية، وعمل اللسان هو ما يجب أن يتكلم به المرء في عباداته بلسانه مثل: الفاتحة، والأذكار الواجبة إلى غير ذلك مما يجب، والجوارح عملها بما يتصل بعمل اليدين، والرجلين، وسائر جوارح المكلفين، هذا من حيث الجملة في صلة هذه الكلمات(١).

فإذًا: رجع إلى أن القول، والعمل، والنية هو: القول، والعمل، فإذا قلت: إن الإيمان قول، وعمل عند أهل السنة. فالعمل هو عمل القلب، واللسان، والجوارح، وعمل القلب هو نيته، فإذًا من قال: هو قول، وعمل ونية. فصّل العمل، فأخرج عمل القلب، فنص عليه، وقال: هو النية. ومعلوم أن عمل القلب أوسع من النية يدخل فيه أنواع عبادات كثيرة.

ومن قال: هو قول، وعمل، ونية، يريد بالنية: ما يصح به الإيمان، فزاد هذا القيد تنبيهًا على أهميته؛ لقول الله عَلَيْ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَلِحًا مِّن ذَكِرٍ أَوَّ أَنْ وَهُو مُؤْمِنُ ﴾ [النحل: ٩٧]، قال: ﴿مَنْ عَمِلَ ﴾، وقال ﴿وَهُو مُؤْمِنُ ﴾ فصار القول والعمل، وهذا راجع فصار القول والعمل، وهذا راجع - أيضًا - إلى الاعتقاد؛ لأن النية هي: توجه القلب، وإرادته، وقصده.

⁽۱) قال ابن القيم كلي في مدارج السالكين (۱/ ۱۰۰ - ۱۰۱): «قول القلب: هو اعتقاد ما أخبر الله كلي به عن نفسه، وعن أسمائه، وصفاته، وأفعاله، وملائكته، ولقائه، على لسان رسله، وقول اللسان: الإخبار عنه بذلك، والدعوة إليه، والذب عنه، وتبيين بطلان البدع المخالفة له، والقيام بذكره، وتبليغ أوامره، وعمل القلب: كالمحبة له، والتوكل عليه، والإنابة إليه، والخوف منه، والرجاء له، وإخلاص الدين له، وأعمال الجوارح: كالصلاة، والجهاد، ونقل الأقدام إلى الجمعة والجماعات، ومساعدة العاجز، والإحسان إلى الخلق، ونحو ذلك» ا. هباختصار. وانظر: الشريعة للآجري (١٢٧ - ١٢٢).

إنما أردت بذلك أن تنوع العبارات في هذا راجع إلى شيء واحد، وإنما هو تفصيل لبعض المجملات، فمنهم من فصّل، ومنهم من قال: قول وعمل. واكتفى بذلك، والكل صحيح موافق للأدلة.

والإيمان عندهم - كما سبق بيانه - يزيد، وينقص؛ يزيد بالطاعة، وينقص بشيئين: بنقص الطاعات الواجبة، أو بارتكاب المحرمات.

قوله: «وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، خير القدر، وشره هنا من جهة تعلقه بالعبد، أما من جهة تقدير الله على فهو خير محض؛ لأن النبي على وصف ربه على بقوله: «وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» (1) ، فالله على ليس بشر، وليس في صفاته شر، بل هو على ذو الرحمة الواسعة، وذو الخير العميم الذي عم به عباده، وتقديره على خيرٌ محضٌ، لكن بالإضافة إلى العباد قد يكون في حق العبد المعين شرًا (1).

قال: (قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَانِ، قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، قال العلماء: الإحسان هنا ركن واحد (٣). والإحسان جاء في القرآن مقرونًا بالتقوى، وجاء مقرونا بالعمل الصالح، وجاء مقرونًا بأشياء أخرى، قال ﷺ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَٱلَّذِينَ هُم تُحْسِنُونَ ﴾ [النحل: ١٢٨]، وقال: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ جُنَاحُ اللَّهِ اللَّهَ السَاء اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللَّهُ اللللللللْمُ اللللللْمُ اللللْمُ الللِمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الل

⁽١) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب ريج الله الم

⁽٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٤ / ٣٣٤)، والحسنة والسيئة (ص٩٤)، وبدائع الفوائد (١/ ١٧١) وشفاء العليل (ص١٣٦، ١٨٣، ٢٦٩)، والحكمة في أفعال الله لمحمد ابن ربيع المدخلي (ص١٩٩ – ٢٠٤)، وشرح الأربعين للعلامة ابن عثيمين كله (ص٣٧ – ٧٦).

⁽٣) انظر: ثلاثة الأصول وأدلتها (ص٢٢، ٢٣).

فِيمَا طَعِمُوٓا إِذَا مَا ٱتَّـفَواْ وَءَامَنُواْ وَعَـمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ ثُمَّ ٱتَّقُواْ وَءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقُواْ وَاَحَسُنُواْ وَعَـمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ ثُمَّ ٱتَّقُواْ وَءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقُواْ وَاَحَسُنُواْ وَعَلِمَانِ مَسْتَقَلًا؛ كما في قوله ﷺ: ﴿لِلَّذِينَ يُحِبُّ ٱلْمُصَّنِينَ﴾ [المائدة: ٣٣]. وجاء الإحسان مستقلًا؛ كما في قوله ﷺ: ﴿لِلَّذِينَ آحَسَنُواْ ٱلْحُسُنَى وَزِيـادَةً ﴾ [يونس: ٢٦]، ويراد بالإحسان: إحسان العمل.

وقوله هنا في بيان ركنه: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّك تَرَاهُ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكُ»، هذا ركن به يحصل الإحسان؛ لأن الإحسان مِنْ أَحَسَنَ العمل إذا جعله حسنًا، وإحسان العمل يتفاوت فيه الناس، ومنه قدر مجزئ يصح معه أن يكون العمل حسنًا، وأن يكون فاعله محسنًا، فكل مسلم عنده قدر من الإحسان لا يصح عمله بدونه، ثم هناك القدر المستحب الآخر الذي يتفاوت الناس فيه بحسب الحال التي تتحقق بها هذه المرتبة.

فأما القدر المجزئ: أن يكون العمل حسنًا، بمعنى: أن يكون خالصًا صوابًا.

وأما القدر المستحب: أن يكون قائمًا في عمله على مقام المراقبة، أو مقام المشاهدة، ومقام المراقبة أقل، ومقام المشاهدة أعظم المراتب التي يصير إليها العبد المؤمن، وهو أن تكون الأشياء عنده حق اليقين.

فأما المرتبة الأولى - مرتبة المراقبة -: فهي في قول النبي عَلَيْ : «فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكُ»، وهي مقام أكثر الناس، فإنهم إذا وصلوا إلى هذه المرتبة، فإنهم يعبدونه على على مقام المراقبة، فإذا راقب الله بأن دخل في الصلاة بمراقبة الله، ويعلم أن الله على مطلع عليه، وأنه بين يديه؛ كما قال عليه فرَمَا تَكُونُ فِي شَأْنِ وَمَا نَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانِ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْمُ للعبد شُهُودًا إذْ تُفيضُونَ فِي فَي الله عَلَا لله عَلَا للعبد

وقد قال النبي ﷺ: «إِذَا قُمْتَ فِي صَلاتِكَ، فَصَلِّ صَلَاةً مُودِّعٍ» (١)؛ لتعلم أن الله ﷺ مراقبك، وأنه مطلع عليك، وما تفيض في شيء إلا وهو يعلمه، ويراه منك ﷺ، وكلما عظمت هذه رجعت إلى إحسان العمل، فإذا تحرك المرء في صلاته، فاستحضر مقام مراقبة الله ﷺ له، واطلاعه عليه، فإنه مباشرة سيخشع؛ لاستحضاره هذا المقام – مقام المراقبة –.

وأما مقام المشاهدة، فهو أعلى من مقام المراقبة، وهو الذي أخبر به النبي عَيْكَةُ بِقُوله: «أَنْ تَعبد اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ»، وهذه المشاهدة المقصود بها: مشاهدة الصفات، لا مشاهدة الذَّات؛ لأن الصوفية، والضُّلاَّل هم الذين جعلوا ذلك مدخلًا لمشاهدة الذات - كما يزعمون -، وهذا من أعظم الباطل، والبهتان، وإنما يمكن مشاهدة الصفات، ويُعنى بها: مشاهدة آثار صفات الله على فل خلقه، فإن العبد المؤمن كلما عَظُم علمه، ويقينه بصفات الله على الله وبأسمائه، أرْجَع كل شيء يحصل في ملكوت الله إلى اسم من أسماء الله عَلا ، أو إلى صفة من صفاته ، فأية حالة من الحالات يراها في السماء، أو في الأرض، فإن مقام مشاهدته لصفات الله تقتضي أنه يُرجع كل شيء يراه إلى آثار أسماء الله عَلامٌ، وصفاته في خلقه؛ ولهذا يحسن هذا المقام لمن عظم علمه بأسماء الله عَلام، وبصفاته، وبأثرها في ملكوته، فيأتي - لعظم علمه بذلك - حتى يشهد صفة إحاطة الله عَلا بالعبد، وأن الله رقيب عليه، وأنه محيط به، وأنه شاهد عليه، فيعظُم ذلك في نفسه حتى يستحيي أن يكشف عورته في خلوة لا يراها إلا هو ؟ كما جاء

⁽١) أخرجه ابن ماجه (٤١٧١)، والإمام أحمد في المسند (٥/ ٤١٢)، والطبراني في الكبير (٣٩٨٧)، من حديث أبي أيوب الأنصاري ﴿ ٣٩٨٧)، من حديث أبي أيوب الأنصاري ﴿

في الحديث «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ»(١)، هذا لأجل مقام المشاهدة العظيم.

فإذًا: أهل السنة، والذين يتكلمون في الزهد، وفي إصلاح أعمال القلوب على منهج أهل السنة يجعلون الإحسان على مقامين: المراقبة، والمشاهدة (٢)

وكل هذا راجع إلى إحسان العمل ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيْكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك: ٢] كلما عظم مقام المراقبة، أو المشاهدة زاد إحسان العمل.

قال: «قال: فَأَخْبِرْني عَنِ السَّاعة؟ قَالَ: مَا المَسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ»؛ لأن علم الساعة عند الله عَلاه ؛ كما في قوله ﷺ: ﴿ يَسْتُلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَنَهَا قُلُ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقِنِهَا إِلَّا هُوَّ ثَقُلَتُ فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ لَا تَعْلَى اللَّهَ اللَّهُ الللهُ اللَّهُ الللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللهُ اللَّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

قال: «فَأَخْبِرْني عَنْ أَمَارَاتِهَا» الساعة لها أمارات، وهي: الدلائل، والعلامات، والأمارات أي: ﴿فَقَدْ جَآءَ وَالعلامات، والأمارات أي: الأشراط؛ كما جاء في قوله ﷺ: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشُرَاطُهَا ﴾ [محمد: ١٨] أي: أشراط الساعة، جمع شَرَط، وهو: العلامة البينة الواضحة التي تدل على الشيء.

وأمارات الساعة قسمها العلماء إلى قسمين:

* أشراط، أو أمارات صغرى.

⁽۱) أخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم في كتاب الغسل - باب من اغتسل عريانًا وحده في الخلوة (١/ ٤٥٨)، وأبو داود (٤٠١٧)، والترمذي (٢٧٦٩)، وأحمد في المسند (٥/٣)، وعبدالرزاق في مصنفه (١/ ٢٨٧)، والبيهقي في الكبرى (١/ ١٩٩) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

 ⁽۲) انظر: مدارج السالكين (۲/ ۲۱۷)، وجامع العلوم والحكم (ص۳۷)، وفيض القدير
 (۱/ ۵۰۱)، ومعارج القبول (۳/ ۹۹۹).

* أشراط، أوأمارات كبرى.

والمذكور هنا هي الأمارات الصغرى، ذكر منها: «أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا»، والمقصود بالأشراط الصغرى أو الأمارات الصغرى هي: التي تحصل قبل خروج المسيح الدجال، فما كان قبل خروج المسيح الدجال مما أخبر النبي عَيْكُ أنه من علامات الساعة، فإن هذا من الأشراط الصغرى، ثم ما بعد ذلك من الأشراط الكبرى، وهي عشرٌ تحصل تباعًا في ذلك، فمثلًا قوله: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا الْيَهُودَ»(١)، هذا من الأشراط الصغرى، وقوله: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَربَ أَلَيَاتُ نِسَاءِ دَوْس عَلَى ذِي الْخَلَصَةِ»(٢)، وقوله: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضَ الْحِجَازِ تُضِيءُ أَعْنَاقَ الإبِل بِبُصْرَى »(٣) هذا من الأمارات الصغرى، وقوله في حديث عوف بن مالك رضي المعروف: «اعْدُدْ سِتًّا بَيْنَ يَدَى السَّاعَةِ: مَوْتِي، ثُمَّ فَتْحُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ مُوْتَانٌ يَأْخُذُ فِيكُمْ كَقُعَاصِ الْغَنَم، ثُمَّ اسْتِفَاضَةُ الْمَالِ حَتَّى يُعْطَى الرَّجُلُ مِائَةَ دِينَارٍ فَيَظَلُّ سَاخِطًا، ثُمَّ فِتْنَةٌ لَّا يَبْقَى بَيْتُ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا دَخَلَتْهُ، ثُمَّ هُدْنَةٌ تَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الأَصْفَرِ، فَيَغْدِرُونَ فَيَأْتُونَكُمْ تَحْتَ ثَمَانِينَ غَايَةً، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا»(٤). . . وأشباه ذلك، هذه جميعًا أشراط صغرى.

وهذه الأشراط الصغرى ذِكْرُها لا يدل على مدح، أو ذمّ، فقد يُذكر الشيء على أنه على أنه محمود، على أنه محمود،

⁽١) أخرجه البخاري (٢٩٢٦)، ومسلم (٢٩٢٢) من حديث أبي هريرة ﴿ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّالَّالِي اللَّاللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّالَّ اللَّا الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللّل

⁽٢) أخرجه البخاري (٧١١٦)، ومسلم (٢٩٠٦) من حديث أبي هريرة رضي الله المربعة المر

⁽٣) أخرجه البخاري (٧١١٨)، ومسلم (٢٨٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله المربعة المر

⁽٤) أخرجه البخاري (٣١٧٦).

أو مذموم، أو على أنه منهي عنه في الشريعة، فقد يكون الشيء من الأشراط، وهو من الأمور المحمودة في الشريعة؛ كما في حديث عوف بن مالك على الشريعة؛ السابق ذكره – فهو من الأمور المحمودة، وقد يكون من الأمور المذمومة.

فإذًا: وصف الشيء بأنه من أشراط الساعة الصغرى، أو الكبرى لا يدل بكونه شرطًا على مدحه أو ذمه، بل هذا له اعتبار آخر.

ومؤلفات أهل العلم (١) في هذا الباب ما بين مصيب مدقق، وما بين متساهل، وهي كثيرة جدًا، وينبغي لطالب العلم أن يحترز في هذا الأمر؛ لأن أشراط الساعة أمر غيبي، والأمور الغيبية يجب أن يُسلم لها إذا صحّ الدليل من كتاب الله في أو من سنة نبيه في وفيها ما في جنس أخبار الغيب، فلا يتعرض لها بمجاز، ولا بنفي حقيقتها، ولا بتأويل يصرفها عن ظاهرها، فباب التأويل، والمجاز مرفوض في مسائل الغيب جميعًا، أو القول بأن العقل يحيل مثل هذا، فالواجب هو التسليم لها.

قال: «فَأُخْبِرْني عَنْ أَمَارَاتِهَا» يعني الأمارات الصغرى.

قال: «أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا» يعني: سيدتها، فالأمة إذا ولَدت، فإنّ مولودها الذكر أو الأنثى هو سيد كمالك الأمّة، فإذًا: الأمة هذه التي وَلدت هذا الولد أصبحت مَسُودَة له، فهو سيِّد على أمِّه، والبنت سيدة على الأَمّة باعتبار أن الأب سيد؛ لهذا تُعتق أم الولد بعد موت السيد، ولا تُعتق بمجرد ولادتها منه، بل بعد موته؛ لأجل الولادة؛ فلهذا قال هنا: «أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا».

⁽١) ومن المصنفات في أشراط الساعة: (صفة أشراط الساعة) للسرخسي، و(القناعة فيما تمس إليه الحاجة من أشراط الساعة) للسخاوي، و(الإذاعة) لصديق حسن خان، و(إتحاف الجماعة فيما ورد في أشراط الساعة) للشيخ حمود التويجري كلله.

قال أهل العلم (١): هذا كناية، أو إخبار عن كثرة الرقيق حيث يكثر هذا، وإلا فإنه موجود في عهد الإسلام الأول، وموجود فيما قبله - أيضًا - ولادة الأمة لسيدها، أو لسيدتها، وهذا غير المقصود به في هذا الخبر؛ لأنه من أمارات الساعة، لكن المقصود به أن يكثر ذلك بحيث يكون ظاهرة، فيكون علامة.

وهذا قد حصل لما كثرت الفتوح، وكثر الرقيق، وصار الرجل يأخذ إماء كثيرة، ويصير له عشر، أو عشرون من الإماء، فيطأ هذه، ويطأ هذه، ومن تنجب منهن يُصبح أولادها أسيادًا لها.

قال: «وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ»، يعني: أن ترى الفقراء الذين ليسوا بأهل للغنى، وليسوا بأهل للتطاول؛ لِما جعلهم الله عَلَيْ عليه مِن الأمور مِن رَعي للشِّياه، أو تتبع للجِمال، أو نحو ذلك، أنهم يتركون هذا الذي هو لهم، ويتجهون للتطاول في البنيان. والتطاول في البنيان جاء في ذمِّه أحاديث كثيرة معروفة (٢)، فقد كان

⁽۱) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (۱/ ۳۷۱)، وصيانة صحيح مسلم (ص١٣٦)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥٨)، وجامع العلوم والحكم (ص٤٠).

⁽٢) أخرج أبو داود في سننه (٥٢٣٧)، وابن ماجه (٤١٦١) بنحوه، وأبو يعلى في مسنده (٢٠٨/٧) أن رسول الله على في مسنده (٣٠٨/٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٣٩٠) أن رسول الله على قال: «أَمَا إِنَّ كُلَّ بِنَاءٍ وَبَالٌ عَلَى صَاحِبِهِ إِلَّا مَا لَا، إِلَّا مَا لَا، يَعْنِي مَا لَا بُدَّ مِنْهُ من حديث أنس فَلَهُ قال الحافظ ابن حجر في الفتح: (١١/ ٩٣): «رواته موثقون إلا الراوي عن أنس وهو أبو طلحة الأسدي، فليس بمعروف، وله شاهد عن واثلة عند الطبراني اهد. وأخرج البخاري في الأدب المفرد (ص ١٦٠)، وابن سعد في الطبقات (١/ ٠٠٠)، وأبو داود في المراسيل (١/ ٣٤١)، وابن عبد البر في التمهيد (٨/٨٩) عن =

الصحابة – رضوان الله عليهم – لا يتطاولون في البنيان، بل كانت منازلهم قصيرة، ففي هذا ذمُّ للذين يتطاولون في البنيان، وهم ليسوا أصلًا بأهل لذلك، وهذا فيه تغيّر الناس، وكثرة المال بأيدي مَن ليس له بأهل.

قوله: «ثُمَّ انْطَلَقَ»: يعني جبريل، قوله: «فَلبِثْتُ»: اللابث عمر ضَيَّهُ، قوله: «فَلبِثْتُ»، وفي رواية: «فَلبِثْتُ ثلاثًا» (() أي: ثلاثة أيام، قوله: «ثُمَّ قَالَ لي: يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلمُكُمْ دِينَكُمْ»، أخبره ﷺ بذلك؛ حتى يَعْظُم وقع هذه الأسئلة، وجوابها.

* * *

الحسن ﷺ أنه قال: «كُنْتُ أَدْخُلُ بُيُوتَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خِلافَةِ عُثْمَانَ، فَأَتَنَاوَلُ سُقُفَهَا بِيدِي». وأخرج البخاري في الأدب المفرد (ص١٦١)، وابن سعد في الطبقات (٨/ ٤٨٦) عن عبد الله الرومي قال: «دَخَلتُ عَلَى أُم طَلْقٍ، فَقُلْتُ: مَا أَقْصَرَ سَقْفَ بيْتِكَ هَذَا؟ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى الله كَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ أَنْ لَا تُطِيلُوا بِنَاءَكُمْ؛ فَإِنَّهُ مِنَ شَرِّ أَيَّامِكُمْ».

⁽۱) أخرجه أبو داود (٤٦٩٥)، والترمذي (٢٦١٠)، وابن ماجه (٦٣)، وأحمد في المسند (١/ ٥١)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٩١)، من حديث عمر ﷺ.

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ بُنِيَ الْإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمُ (١).

الـشــرح:

هذا الحديث فيه ذِكْرُ دعائم الإسلام، ومبانيه العظام، وهي الخمس المعروفة:

الأولى: شَهَادَة أَنْ لاَ إِلَهَ إِلا الله، وَأَنَّ مُحَمَدَا رَسُولُ الله، وهذه واحدة باعتبار أن كلًا من شقيها شهادة.

الثانية: إِقَام الصَّلاةِ.

الثالثة: إِيتَاءِ الزَّكَاةِ.

الرابعة: الْحَجّ.

الخامسة: صَوْم رَمَضَانَ.

وهذا الحديث من الأحاديث التي اسْتُدِلَّ بها على أن أركان الإسلام خمسة (٢)، وهذا الاستدلال صحيح؛ لأن قول النبي ﷺ: «بُنِيَ الإسْلامُ

أخرجه البخاري (٨، ٤٥١٤)، ومسلم (١٦).

⁽٢) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٤٣).

عَلَى خَمْسِ» يدل على أنّ البناء يقوم على هذه الخمس، وغير هذه الخمس مكملات للبناء، ومعلوم أن البناء يَحْسُن السكنى فيه، ويكون جيدًا، أو يكون العبد فيه سعيدًا إذا كان تامًّا، وكلما كان أتم كان العبد فيه أسعد.

فإذا أتى العبد بهذه المباني الخمس، فقد حقّق الإسلام، وكان له عهد عند الله على أن يدخله الجنة (١).

قال: «بُنِيَ الإسلامُ عَلَى خَمْسٍ»، ولفظ «بُنِيَ» يقتضي أنّ هناك من بناه على هذه الخمس، فلم يُذكر الباني على هذه الخمس، والمقصود بالباني: الشارع، أو المُشَرِّع، فالذي بنى الإسلام على هذه الخمس هو الله على وهو الشارع على والنبي على مبلّغ عن ربه على نهو ليس مُشَرِّعًا على جهة الاستقلال، وإنما هو على مبلغ، أو مشرِّع على جهة التبليغ، على الصحيح من أقوال أهل العلم في هذه المسألة (٢)، فإنّ النبي على هذه الخمس.

والمقصود بالإسلام هنا: الدين؛ لأن الدين هو الإسلام؛ كما قال على الله والمقصود بالإسلام هنا: الدين؛ لأن الدين هو الإسلام في قوله: «بُنيَ الدِّينَ عِندَ اللهِ الْإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ» مقصود منه الإسلام الخاص الذي بُعث به محمد بن عبدالله على خَمْسٍ.

⁽١) كما جاء في حديث أبي هريرة ﴿ الله عَلَيْهُ الذي أخرجه البخاري (٢٧٩٠) أن رسول الله ﷺ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ . . . » .

⁽٢) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٣/ ٢٥٨)، والاعتصام للشاطبي (٤/ ٣٤٢).

والإسلام في القرآن، وفي السنة له إطلاقان(١):

الأول: الإسلام العام الذي لا يخرج عنه شيء من مخلوقات الله عَلام الله عَلام اختيارًا، وإما اضطرارًا، قال عَلام : ﴿ أَفَغَيْرُ دِينِ اللّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ السّلَم مَن فِي السّمَوَتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرَهَا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقال عَلاه : ﴿ وَمَن يَبْتَغ غَيْرُ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُو فِي الْآخِرَةِ مِن الْخَلْسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٥]، وقال عَلا عن إبراهيم عَلَيْهُ: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرانِيًّا وَلَكِن كَانَ عِزيمًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِن الْمُشْرِكِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٧]، وقال عَلا : ﴿ هُو سَمَّنَكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ ﴾ [الحج: ٢٧].

فالمقصود أنَّ لفظ الإسلام هذا هو الذي يقبله الله على من العباد المكلَّفين دينًا، فآدم على مسلم، وكل الأنبياء، والرسل، وأتباع الأنبياء، والرسل جميعًا على دين الإسلام الذي هو الإسلام العام، وهذا الإسلام العام هو الذي يُفَسَّر بأنه: «الاسْتِسْلامُ للَّه بِالتَّوْحِيدِ، وَالانْقِيَادُ لَهُ بِالطَّاعَةِ، وُالْبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ، وَأَهْلِهِ» (٢)، فهذا هو ملة إبراهيم، وهو الذي دانَ به جميع الأنبياء، والمرسلين، ومَن تبعهم.

الثاني: الإسلام الخاص، ويراد به الإسلام الذي بُعث به محمد بن عبد الله ﷺ، وهو الذي إذا أُطلق الإسلام لم يُعن به إلا هذا على وجه الخصوص؛ لأن الخاص مقدم على العام في الدِّلالة، ولأن هذا الاسم

⁽۱) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: «فإنّ الإسلامَ الخاص الذي بعث اللهُ به محمدا ﷺ المتضمن لشريعة القرآن ليس عليه إلا أمة محمد ﷺ، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول يتناول هذا، وأما الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث اللهُ بها نبيًا، فإنّه يتناول إسلام كُلِّ أمةٍ متبعة لنبي من الأنبياء» اهـ. انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٩٤).

⁽٢) راجع (ص٤٥).

خُصَّت به هذه الأمّة، وخُصَّ به النبي عَيَّا ، فجعل دين المصطفى عَيَّا الإسلام فإذًا: المقصود هنا بقوله: «بُنِيَ الإسلام» الإسلام الذي جاء به نبينا محمد بن عبد الله عَيَّة .

أما الإسلام الذي كان عليه الأنبياء، والمرسلون، فهو من حيث التوحيد والعقيدة كالإسلام الذي بُعث به النبي على محمد في أصوله، وأكثر فروع الاعتقاد، والتوحيد، وأما من حيث الشريعة، فإنه يختلف؛ فإن شريعة الإسلام غير شريعة عيسى على ، وغير شريعة موسى على ، إلى آخر الشرائع. وقد جاء في الصحيح أن النبي على قال: «الأنبياء إخْوَةُ لِعَلاتِ، أُمَّهَاتُهُمْ

وقد جاء في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «الأنْبِياءُ إِخْوَةٌ لِعَلاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ»(١١).

فقوله: «بُنِيَ الإِسْلامُ» يعني: الذي جاء به محمد على فلا يُتصور من هذا أنّه يعم ما كان عليه الأنبياء من قبل، فالأنبياء ليس عندهم هذه الشريعة من جهة إقام الصلاة على هذا النحو، أو إيتاء الزكاة على هذا النحو، أو صيام رمضان. . . إلى آخره، فهذا بقيوده مما اختصت به هذه الأمة.

قال: «عَلَى خَمْسِ: شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، ويجوز في (شَهَادَةِ) ونظائرها أن تكون مجرورةً على أنها بَدَل بعض من كل، فتقول: (عَلَى خَمْسِ شَهَادَةِ) فخمس شُمول، وشهادة بعض ذلك الشمول، ويجوز أن تستأنفها، فتقول: «عَلَى خَمْسِ: شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» على القطع؛ كما قال: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُ مَا أَبُكُمُ ﴾ [النحل: ٢٦] فقال: ﴿رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُ مَا أَبُكُمُ ﴾ [النحل: ٢٦] فقال: ﴿رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُ مَا أَبُكُمُ هَا أَبُعَكُمُ ﴾ [النحل: ٢٦]

⁽١) أخرجه البخاري (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥) من حديث أبي هريرة ﴿ اللَّهُ اللَّاللَّ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّالَّ اللَّالَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل

وهذا شائع كثير، فإذا ذكرت نظائرها، فيجوز فيها الوجهان: الجرّ على البدلية، والرفع على القطع، والاستئناف.

وقوله: «شَهَادَةُ» الشهادة مأخوذة مِنْ: شَهِدَ، يَشْهَدُ، شُهُودًا، وشَهادَةً، إذا علِم ذلك بقلبه، فأخبر به بلسانه، وأعلَمَ به غيْرَه، ولا تكون شهادة حتى يجتمع فيها هذه الثلاث:

- * أن يعتقد، ويعلم بقلبه.
 - * وأن يتلفظ بها بلسانه.
 - * أن يُعْلِمَ بها الغير.

هذا إذا لم يكن ثمت عذر شرعي عن إعلام الغير، كالإكراه، أو اختفاء، أو ما أشبه ذلك مما تجوز فيه التَّقِيَّة.

فقوله: «شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلهَ إِلَّا اللَّهُ» يعني: العلم بأن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، والنطق بذلك، والإعلام به، وكلّ شهادة هي بهذا المعنى، والشاهد عند القاضي لا يُسمّى شاهدًا حتى يكون علِم ثم نطق، تكلم بذلك، فأعلَم به القاضي، فسُمي شاهدًا؛ لأجل ذلك، وقد يُتوسع فيُقال في المعاني: إنها شواهد؛ لأجل تنزيلها في النهاية منزلة الشهادة الأصلية.

قوله: «أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَ الله»: (أنْ) هذه هي التفسيرية، وضابطها أنها تأتي بعد كلمة فيها معنى القول دون حروف القول(١)، وقد يجوز أن تكون مخففة

⁽۱) انظر: كتاب سيبويه (۳/ ١٦٢)، ومغني اللبيب (ص٤٧)، والأصول في النحو (۲/۷/۲).

من الثقيلة - أيضًا -، يعنى: شهادة أنّه لا إله إلا الله.

قوله: «لا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ» هي: كلمة التوحيد، و«لا إِلهَ» نفي، و«إِلَّا اللَّهُ» إِبْنات، والمنفي: استحقاق أحد العبادة؛ لأن الإله هو المألوه، والمعبود، و«إِلَّا اللَّهُ» هذا إثبات، أي: إثبات استحقاق العبادة لله ﷺ دونما سواه، ونفى هذا الاستحقاق عما سواه.

فإذا قلنا: كلمة التوحيد نفي، وإثبات. فهذا معناه أنها تنفي استحقاق العبادة عما سوى الله، وتثبت استحقاق العبادة لله على وحده، فمن شهد أن لا إله إلا الله يكون اعتقد، وأخبر بأنه لا أحد يستحق شيئًا من أنواع العبادة إلا الله وحده لا شريك له، وفي ضمن ذلك أن مَن توجّه بالعبادة إلى غيره فهو ظالم متعدِّ باغ بذلك على حق الله على .

قوله: «وَأَنَّ مُحَمَدًا رَسُولُ اللَّهِ» يعني: أن يعتقد، ويخبر، ويعلن أن محمدًا بن عبد الله القُرَشِي المكي رسول من عند الله حق، وأنه نزَل عليه الوحي؛ فأخبره بما تكلم الله ﷺ.

ومعلوم أن الرسل من البشر على لله يجعل الله لهم خاصية أن يأخذوا الوحي منه مباشرة، وأن يسمعوا الكلام منه، أي: في عامة الوحي، وقد يسمعون بما أذِنَ الله على لهم في بعض الرسل، فاعتقاد أن محمدًا رسول الله، اعتقاد أنه مُبلَّغٌ عن الله على لم يكلمه الله على الوحي مباشرة، وإنما أوحى إليه عن طريق جبريل على واعتقاد – أيضًا – أنه خاتم

المرسلين؛ ختم الله على به الرسل، فمن اعتقد أنه موحَى إليه من الله، وأنه رسول حق، وأنه خاتم الرسل، تمت له هذه الشهادة.

وهذه الشهادة بأن محمدًا رسول الله لها مقتضى، وهذا المقتضى هو: طاعته ﷺ فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى، وزجر، وألا يعبد الله إلا بما شرعه رسوله ﷺ (١).

قال: «وَإِقَامِ الصَّلاةِ»، والتعبير عن الصلاة بلفظ: «إِقَامِ الصَّلاةِ» هذا لأجل مجيئها في القرآن هكذا: ﴿أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ ٱلنَّلِ﴾ لأجل مجيئها في القرآن هكذا: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ ٱلنَّلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿ٱلَذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا ٱلرَّكُوةَ ﴾ [البقرة: ٣٤]، ﴿ٱلذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلرَّكُوةَ ﴾ [المائدة: ٥٥]، ونحو ذلك من الآيات.

ففي القرآن أنّ الصلاة تُقام، ومعنى كونها تقام أي: أنْ تكون قائمة بإيمان العبد، وهذا هو معنى قول الله عَلان : ﴿وَأَقِمِ الصَّكَلُوةَ لِأَكَ الصَّكَلُوةَ تَنْهَهُ تَنْهَهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَٱلْمُنكرِ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، فمن لم يُقم الصلاة لم تَنْهَهُ الصلاة عن الفحشاء، والمُنكر.

قال: «وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ» - أيضًا - لفظ الإيتاء قيل فيه: «إِيتاء»؛ لأجل مجيئه في القرآن، وكذلك «الحَجُّ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ».

هذه الألفاظ بلَّغها النبي ﷺ هكذا، لموافقتها لما جاء في القرآن، فلو قيل في الزكاة: تأُدِيَة الصلاة قيل في الصلاة: تأُدِيَة الصلاة لجاز - أيضًا -، ولكن اتباع ما جاء في القرآن أولى في هذا الأمر.

وهذا الحديث دلّ على أن هذه الأركان الخمس، وقد سبق بيان أن التعبير

⁽١) انظر: ثلاثة الأصول وأدلتها (ص٢٠).

عن هذه الخمس بالأركان إنما هو مصطلح حادث عند الفقهاء؛ لأنهم عرَّفوا الركن بأنّه ما تقوم عليه ماهية الشيء، وأنّ الشيء لا يُتصور أن يقوم بلا ركنه.

فيقولون - مثلًا-: أركان البيع ما تقوم عليه ماهية البيع، فلا يمكن أن يُتصور بيعٌ إلا أن يكون هناك بائع، ومشتر، وسلعة تُباع، وتُشترى، أي: سلعة يقوم عليها ذلك، وهناك صيغ للبيع؛ كأن يقول البائع: خذ، وهات. أو يقول الأول: بِعْتُ، ويقول الثاني: اشتريتُ، أو ما أشبه ذلك.

فإذًا: الأركان كيف نستنتجها؟

الجواب: هي ما تقوم عليها حقيقة الشيء، فتتصور شيئًا كيف يوجد؟، وما دعائمُ وجوده؟، فتكون هي الأركان.

فالنكاح - مثلًا - ما أركانه؟

الجواب: هي ما يقوم عليها النكاح، فلا يُتصور أن يوجد نكاح إلا بزوجين، وبصيغة أخرى: رجل، وامرأة، وهذا حقيقة من حيث هو، فتأتي أشياء شرعية لتصحيح هذه الأركان، فيقال: يُشترط في الزوج المواصفات كذا، وكذا، ويشترط في المرأة أن يعقد لها وليّها، ويُشترط في الصيغة أن تكون كذا، وكذا إلى آخره، فغيرُها تكون شروطًا.

فإذًا: الركن عندهم ما تقوم عليه ماهية الشيء، أو حقيقة الشيء، فهذه الخمس قيل عنها: إنها أركان الإسلام، وهذا الإطلاق يُشكل عليه أن أهل السُّنة قالوا: إنّ من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وأدّى الصلاة المفروضة، وترك بقية الأركان تهاونًا، وكسلًا، فإنّه يُطلق عليه لفظ

المسلم، ولا يُسلب عنه اسم الإسلام بتركه ثلاثة أركان تهاونًا، وكسلًا، وهذا متّفق مع قولهم في الإيمان: الإيمان قول، وعمل، واعتقاد.

ويعنون بالعمل: جنس العمل، ويمثِّلُه في أركان الإسلام الصلاة.

فإذًا: نقول مرادهم بهذا ما دلّت عليه الأدلة الشرعية، ودلت عليه قواعد أهل السنة مِنْ أنّ هذه الأركان ليس معنى كونها أركانًا أنه إن فُقد منها ركن لم تقم حقيقة البيع، لم تقم حقيقة البيع، فلا يُتصور أن هناك بيع بلا بائع، ولا نكاح بلا زوج، أما الإسلام، فيُتصور أن يوجد الإسلام شرعًا بلا أداء للحج، أي: لو تُرك الحج تهاونًا، فإنه يقال عن تاركه مسلم، إذا أتى بالشهادتين، وأقام الصلاة، كذلك من ترك تأدية الزكاة تهاونًا، لا جاحدًا، فإنّه يقال عنه مسلم، وهكذا في صيام رمضان.

واختلف أهل السنة في الصلاة: هل ترْكُها تهاونًا، وكسلًا يسلُب عنه اسم الإسلام، أم لا؟ (١)

فقالت طائفة: إنَّ تَرْكَ الصلاة تهاونًا، وكسلًا لا يسلب اسم الإسلام عن المسلم الذي شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإنما يكون على كبيرة، وهو في كفر أصغر. وهذا قول طائفة قليلة من علماء أهل السنة، وقال جمهور أهل السنة: إنَّ تَرْكَ الصلاة تهاونًا، وكسلًا كُفْرٌ، وإنّه

⁽۱) انظر الخلاف في حكم تارك الصلاة في التمهيد لابن عبد البر (3/77)، ومجموع الفتاوى (9/71) – (111)، والصلاة وحكم تاركها لابن القيم (9/71)، وجامع العلوم والحكم (9/71)، والمهذب لأبي إسحاق الشيرازي (1/71)، ومغني المحتاج (1/71)، وعون المعبود (1/71)، وتحفة الأحوذي (1/71).

مَن ترَكَ الصلاة فليس له إسلام، ولو أدى الزكاة، وصام رمضان، وحج. وهذا هو الصحيح؛ لدلالة الكتاب، والسنة، والإجماع على ذلك.

والصحابة أجمعوا على أن الأعمال جميعًا المأمور بها تركُها ليس بكفر إلا الصلاة؛ كما قال شقيق بن عبد الله فيما رواه الترمذي، وغيره: «كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ عَيْلَةٍ لا يَرَوْنَ شَيْعًا مِنْ الأَعْمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلاةِ»(١).

الأول: أن يأتي منكَّرًا بلا تعريف، فيكون معناه: الكفر الأصغر.

 ⁽۱) أخرجه الترمذي (۲۲۲۲)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (۲/ ٤٩٠ – ٥٠٦)،
 والحاكم في المستدرك (١/ ٤٨).

⁽٢) أخرجه مسلم (٨٢) من حديث جابر بن عبد الله رهيا.

 ⁽٣) أخرجه الترمذي (٢٦٢١)، والنسائي في الكبرى (١/ ١٤٥)، وابن ماجه (١٠٧٩)، وابن حبان وأحمد في المسند (٥/ ٣٤٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٦٧)، وابن حبان (٤/ ٣٠٥)، والدارقطني في سننه (٦/ ٥٢)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٣٦٦)، وشعب الايمان (١/ ٧٧).

لحديث الثالث للمستحديث الثالث

الثاني: أن يأتي مُعرَّفًا، فتكون (الـ) فيه:

* إما للعهد: عهد الكفر الأكبر؛ العهد الشرعي في ذلك.

* أو للاستغراق؛ يعني استغراق أنواع الكفر.

مثلًا في الكفر المُنكَّر: قال ﷺ: «ثِنْتَانِ فِي النّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطّعْنُ فِي النّسبِ، وَالنّيَاحَةُ عَلَى الْمَيّتِ» (١)، وقال: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » (٢)، وأشباه ذلك مِن ذكر كلمة الكفر مُنكَّرة (كفر).

فإذا قيل في الكفر: كُفْرٌ، فهذا الأصل فيه أنه كفر أصغر؛ لأن الشارع جعله منكرًا في الإثبات، فإنه لا يعم - كما هو معلوم في قواعد الأصول -، أما إذا أتى معرَّفًا، فإن المقصود به الكفر الأكبر.

فإذًا: نقول: الصحيح أنَّ ترك الصلاة تهاونًا، وكسلًا كفر أكبر، لكن كفره باطن، وليس ظاهرًا، لكنه ليس بباطن، وظاهر جميعًا حتى يثبت عند القاضي؛ لأنه قد يكون له شبهة من خلاف، أو فهم، أو نحو ذلك؛ ولهذا لا يُحكم بردة من ترك الصلاة بمجرد تركه، وإنما يُطلق على الجنس أنَّ مَن ترك الصلاة، فهو كافر الكفر الأكبر، وأما المعيَّن، فإنّ الحكم عليه بالكفر، وتنزيل أحكام الكفر كلها عليه لا بد فيه من حكم قاضٍ يدرأ عنه الشبهة،

⁽١) أخرجه مسلم (٦٧) من حديث أبي هريرة ﴿ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

⁽٢) هذا جزء من خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥) من حديث جرير ﷺ، وجاء عن جمع من الصحابة، منهم: ابن عباس، وأبي بكرة، وابن مسعود، ﷺ.

ويستتيبه، حتى يؤدي ذلك، وهذا هو المعتمد عند جمهور أهل السنة.

أما غير الصلاة، فإن جمهور أهل السنة على أن مَن ترك الزكاة تهاونًا، وكسلًا؛ وكسلًا، أو ترك الصيام، أو الحج، فإنه لا يكفر بتركها تهاونًا، وكسلًا؛ لأنه ما دلّ الدليل على ذلك، وقالت طائفة من أهل العلم من الصحابة، ومن بعدهم: إن من ترك بعض هذه فهو كافر. على خلاف بينهم في هذا:

فنقول إذًا: جمهور أهل السنة على تكفير من ترك الصلاة تهاونًا، وكسلًا، أما من ترك وكسلًا، أما من ترك

⁽۱) أخرجه سعيد بن منصور في سننه كما في الدر المنثور (۲/ ۲۷٥) وتفسير ابن كثير (۱/ ۳۸۷)، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (۳/ ۳۰۱) بلفظ «مَنْ مَاتَ وَهُوَ مُوسِرٌ لَمْ يَحُجَّ، فَلْيَمُتْ عَلَى أَيِّ حَالٍ شَاءَ، يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا»، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٠٤) وابن عساكر في تاريخ دمشق (۲۲/ ۲۲۵) بلفظ: «لِيَمُتْ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا، يَقُولُهَا ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، رَجُلٌ مَاتَ، وَلَمْ يَحُجَّ وَجَدَ لِلدَلِكَ سَعَةً وَخَلِيَتْ سَبِيلُهُ» انظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (۲/ ۲۹۳)، وتلخيص الحبير (۲/ ۲۲۳)، ونصب الراية (٤١/ ١٤١).

⁽۲) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (۲/ ۳۵۳)، واعتقاد أهل السنة (۶/ ۸٤٤)، والمغني (۲/ ۲۲۹) وجامع العلوم والحكم (ص۳۰)، وكشاف القناع (۲/ ۲۰۸).

بقية الأركان الثلاثة العملية؛ فإن جمهور أهل السنة على أنه لا يكفر، وهناك من كفَّره.

هذه الأركان منقسمة إلى ثلاثة أقسام، وخُصّت بالذكر؛ لعظم مقامها في هذه الشريعة، وعظم أثرها على العبد:

* فالشهادتان: نصيب القلب، وبهما يتحقق الإيمان الذي هو أصل الاعتقاد، والعمل.

* والصلاة: عبادة بدنية محضة.

* والزكاة: عبادة مالية محضة.

* والحج: مركب من العبادة المالية، والعبادة البدنية.

* وصوم رمضان: عبادة بدنية محضة.

لهذا قال طائفة من المحققين من أهل العلم: إنه جاء في هذه الرواية تقديم الحج على الصوم، فقال: «وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمٍ رَمَضَانَ» (١)، وصوم رمضان في بقية الروايات قدم على الحج، فقال: «إِقَامِ الصَّلاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيامٍ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ» (٢)، وسبب تقديم الحج على الصيام أن الأمر على ما سبق بيانه من أنّ الصوم من حيث جنس دلالته مُمَثَّلٌ في الصلاة، فالصلاة عبادة وجبت وتعلقت بالبدن محضة، والزكاة عبادة تعلقت بالبدن محضة، والزكاة عبادة تعلقت بالمال محضة، والحج عبادة تركبت من المال، والبدن، فصارت قسمًا ثالثًا مستقلًا، وأما الصوم، فهو من حيث هذا الاعتبار مكرر للصلاة.

⁽١) أخرجه البخاري (٨) ومسلم (١٦) من حديث ابن عمر ﷺ.

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٥١٤) ومسلم (١٦) واللفظ له.

وعلى هذا الفهم بنى البخاري كَلَّلُهُ صحيحه، فجعل كتاب الحجّ مقدمًا على كتاب الصوم؛ لأجل أن الحج عبادة مركبة من المال، والبدن، فهي جنس من حيث هذا الاعتبار جديد، والصيام جنس سبق مثله، وهو إقام الصلاة.



الحديث الرابع العام المستعمل ا

الحديث الرابع

عَن أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَ اللَّهِ عَالَ : حَدَّثَنَا رَسُولُ الله عَلَيْهُ وَ الصَادِقُ الْمَصْدُوقُ : "إِن أَحَدَكُم يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، وُهُ وَ الصَادِقُ الْمَصْدُوقُ : "إِن أَحَدَكُم يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ ، وَيُؤْمَرَ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ : بِكَتْبِ رِزْقِهِ ، وَأَجَلِهِ ، وَعَمَلِهِ ، وَشَقِيُّ أَوْ سَعِيدٌ ، فوالله الَّذِي لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بَعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ ، فَيسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ ، فَيعْمَلِ بَعَمَلِ أَهْلِ الْنَّارِ خَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ ، فَيسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ ، فَيعْمَلُ بَعَمَلِ أَهْلِ الْنَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ أَهْلِ الْنَّارِ خَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ أَهُلِ الْنَارِ فَيَدْخُلُهَا ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيعْمَلُ بَعَمَلِ أَهْلِ الْنَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ ، فَيسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ ، فَيعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْبَارِ فَيَدْخُلُهَا ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيعْمَلُ بَعَمَلِ أَهْلِ الْنَارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ ، فَيسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ ، فَيعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَيدْخُلُهَا ». وَالله الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ () .

الـشــرح:

هذا الحديث هو الرابع من هذه الأحاديث المباركة، وهو حديث ابن مسعود رضي الله المباركة وهو حديث ابن مسعود رضي الله الله القدر، وذكر جمع الخلق في رحم الأم، وهذا الحديث أصل في باب القدر، والعناية بذلك، والخوف من السوابق، والخوف من الخواتيم، وكما قيل: «قُلُوبُ الْأَبْرَارِ مُعَلَّقَةٌ بِالخَوَاتِيم، يَقُولُونَ: بِمَاذَا يُخْتَمُ لَلنَا؟ وَقُلُوبُ الْمُقَرَّبِينَ مُعَلَقَةٌ بِالسَّوَابِقِ، يَقُولُونَ: مَاذَا سَبَقَ لَنَا؟ »(٢). وهذا هو

⁽١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

 ⁽۲) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٠/ ١٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٥٠٨)، وابن
 عساكر في تاريخ دمشق (٢٠/ ١٩١) من طريق الجنيد عن سري السقطي.

الإيمان بالقدر، والخوف من الكتاب السابق، والخوف من الخاتمة، وهو من آثار الإيمان بالقدر خيره، وشره، فإنّ هذا الحديث دل على أنّ هناك تقديرًا عُمْريًا لكل إنسان، وهذا التقدير العُمْري يكتُبه المَلك بأمر الله عَلا.

إذًا هذا الحديث مَسُوقٌ لبيان التقدير العُمْري لكل إنسان، وليَخاف المرء السوابق، والخواتيم، ويؤمن بأنّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، والسوابق في عمل العبد، والخواتيم متصلة، كما قيل: «الْخَوَاتِيمُ مِيرَاثُ السَّوَابِقِ» (١)، فالخاتمة ترثُها لأجل السوابق، فما من خاتمة إلا وسببُها – بلطف الله ﷺ ورحمته، أو بعدله، وحكمته – سوابق المرء في عمله، وهي جميعًا متعلقة بسوابق القدر.

هذا الحديث قال فيه ابن مسعود رضي الله وهو الصادق المصدوق»، هذا فيه استعمال لفظ التحديث من ابن مسعود ولهنه، وهو أحد ألفاظ التنجم المعروفة عند المحدثين؛ ولهذا استعملها العلماء كثيرًا في صيغ التحديث، فالمحدثون اختاروا من ألفاظ التحمل (حدثنا) وهي أعلاها؛ لأجل قول الصحابة حدثنا رسول الله وهذا الحديث مثال لذلك، واختاروا (أخبرنا) -أيضًا -؛ لقول الصحابة أخبرنا رسول الله عليه، أو أخبرني النبي عليه بكذا، وزادوا عليها ألفاظًا من ألفاظ التحمّل (٢٠).

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٥٧).

⁽٢) قال الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص٢٨٧): «سُئل أحمد بن صالح عن حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، فقال: حدثنا أحسن شيء في هذا، وأخبرنا دون حدثنا، وأنبأنا مثل أخبرنا. . . وقال غيره حدثنا ونبأنا أدخل إلى السلامة من التدليس من أخبرنا، وإنما استعمل من استعمل أخبرنا ورعًا ونزاهة لأمانتهم، فلم يجعلوها للينها بمنزلة حدثنا ونبأنا، وإن كانت نبأنا تحتمل ما تحتمله حدثنا وأخبرنا» اه.

قوله «وَهُوَ الصَادِقُ» يعني: الذي يأتي بالصدق، والصدق حقيقته الإخبار بما هو موافق للواقع، والكذب ضده؛ وهو الإخبار بما يُخالف الواقع، و«الْمَصْدُوقُ» هو المصدَّق، يعنى: الذي لا يقول شيئًا إلا صُدِّقَ.

فقوله: «وَهُوَ الصَادِقُ الْمَصْدُوقُ» يعني: الذي لا يخبر بشيء على خلاف الواقع، وهو الذي إذا أخبر بشيء صُدِّق مهما كان، وهذا من جراء التسليم له ﷺ بالرسالة.

قال: «إن أَحَدَكُم يُجْمَعُ خَلْقُهُ في بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»، لفظ «يُجْمَعُ» كأنّه كان قبل ذلك متفرقًا فجُمع نطفة، والنطفة: هي ماء الرجل، وماء المرأة، أو ما شابه ذلك قبل أن يتحول إلى دم، والعلقة: قطعة الدم التي

وانظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ((7/8,0))، والمحدث الفاصل ((0.17))، والمنهل الروي ((0.17))، وفتح المغیث للسخاوي ((7/7))، وتدریب الراوي ((7/4) وما بعدها).

تعلق بالشيء، وهي تعلق بالرحم، والمضغة هي: قطعة اللحم.

قوله: «إنَّ أَحدَكم يُجْمَعُ خَلْقُهُ في بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» يعني: أنه يكون ماءً لمدة أربعين يومًا لا يتحول إلى دم هذه المدة، أي: من بداية وضع النطفة في الرحم تستمر أربعين يومًا على هذا النحو، وهل يعني كونها نطفة هذه المدة أنها لا يكون فيها أي نوع من التصوير، أو الخلق، أو نحو ذلك؟

الجواب: لا يدل هذا الحديث على ذلك، وإنما يدل على أن هذه المدة تكون نطفة، أما مسألة التصوير، ومتى تكون؟، فهذه لم يُعرض لها في هذا الحديث، وإنما في أحاديث أُخَر.

قال: «ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ» يعني: يكون دمًا متجمدًا في رحم الأم أربعين يومًا أخرى.

قال: «ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ» يعني: يتحول إلى مضغة، وهي: قطعة اللحم – أيضًا – أربعين يومًا أخرى، وهذا التحوُّل من الدم إلى اللحم. . . إلى آخره قال فيه ﷺ: «ثُمَّ يَكُونُ»، وكلمة (ثُمَّ) تفيد التراخي، والتراخي – كما هو معلوم – في كل شيء بحسَبِه.

والتصوير يكون في أثناء هذه المدة، وقد جاء في صحيح مسلم من حديث حذيفة بن أسيد رهيه أن النبي رهيه قال: «إِذَا مَرَّ بِالنَّطْفَة بِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ كَيْلَةً بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا، وَخَلَقَ سَمْعَهَا، وَبَصَرَهَا، وَجِلْدَهَا، وَلَحْمَهَا، وَعِظَامَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَجَلُهُ؟ فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَجَلُهُ؟ فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَجَلُهُ؟ فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ الْمَلَكُ، ثُمَّ الْمَلَكُ، ثُمَّ الْمَلَكُ، ثُمَّ الْمَلَكُ، ثُمَّ اللَّهُ الْمَلَكُ، ثُمَّ اللَّهُ الْمَلَكُ، ثُمَّ اللَّهُ الْمَلَكُ، ثُمَّ الْمَلَكُ، ثُمَّ الْمَلَكُ، ثُمَّ اللَّهُ الْمَلَكُ، ثُمَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَلَكُ، ثُمَّ اللَّهُ ا

يَخْرُجُ الْمَلَكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ، فَلاَ يَزِيدُ عَلَى مَا أُمِرَ، وَلاَ يَنْقُصُ»(١).

فهذا يدل على أن التصوير سابق لتمام هذه المدة، وأن التصوير يكون بعد ثنتين وأربعين ليلة، وقد قال عَلَا : ﴿فِي آَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءً رَكَّبَكَ الانفطار: ٨]، وهذا التصوير معناه التخطيط، فإنّ ألفاظ تكوين المخلوق ثلاثة، وهي: التصوير، والخلق، والبَرْء، قال عَلَا اللهُ اللهُ اللهُ الْخَلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ﴾ المصوير، والخلق، والبَرْء، قال عَلَا اللهُ الل

فالمصور معناه: الذي يجعل الشيء على هيئة صورة مخططة.

والخلق؛ خلق الشيء، وخلق الجنين يعني: أن يجعل له مقاديره من الأطراف، والأعضاء، ونحو ذلك.

والبرء: أن يتم، ويكون تامًا، أي: أن يبرأ ما سبق.

وهذا في الجنين واضح، فإن الجنين يصور أولًا قبل أن تُخلق له الأعضاء، فبعض الأجنة إذا سقط في تسعين يومًا، أو أكثر من ثمانين يومًا، ونُظر إليه وُجد أنه كاللوحة عليها خطوط، فالعين مرسومة رسمًا، ﴿فَتَبَارَكَ اللّهُ أَحْسَنُ الْخَلِقِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وكأنه تخطيط في شيء شفاف، فهو لم تتكون أعضاؤه بعد، وإنما هذا التصوير كما جاء في حديث حذيفة وَلِينَهُ يفعله الملك بأمر الله عَلا ، والملائكة موكلون بما يريد الله عَلا منهم ؛ كما قال سبحانه بأمر الله عَلا أَمْ مَلُكُ الْمَوْتِ اللّهِ عَلا بِكُمْ ﴾ [السجدة: ١١]، وهم موكلون بما شاء الله عَلا أن يفعلوه ﴿لَا يَعْصُونَ اللّهَ مَا أَمْرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤمَنُونَ ﴾ [التحريم: ٦].

⁽۱) أخرجه مسلم (۲٦٤٥).

ويُستفاد من هذا الحديث - أيضًا -: أن في هذه المدة يُكتب هل هو ذكر، أم أنثى؛ كما جاء في حديث حذيفة ﴿ الذي سبق - أنه بعد الثنتين والأربعين ليلة يسأل الملك فيقول: «يَا رَبِّ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ».

وهذا العلم الشّمولي بتطور الجنين في رحم أمه لحظة بلحظة لا أحد يعلمه إلا الله على أما العلم بكون الجنين ذكرًا، أم أنثى، فهذا من اختصاص علم الله على قبل الثنتين والأربعين ليلة، فإذا أعْلَم الملَك بذلك دلّ الحديث على خروجه عن العلم الذي لا يعلمه إلا الله على ولهذا في بعض العصور المتقدمة كان بعض أهل التجريب - كما ذكر ذلك ابن العربي (۱) في تفسيره «أحكام القرآن» (۲) - ينظر إلى المرأة الحامل، ويقول

⁽۱) هو العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، صاحب التصانيف، مولده سنة ثمان وستين وأربعمائة، ووفاته بفاس سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة.

انظر تاریخ دمشق (۲۶/۵۶)، وسیر أعلام النبلاء(۲۰/۱۹۹)، والعبر (۶/ ۱۲۵)، وطبقات المفسرین للسیوطی (ص۱۰۵).

 ⁽۲) قال ابن العربي في أحكام القرآن (۲/ ۲۰۹): «من قال إنه يعلم ما في الرحم فهو
 كافر، فأما الأمارة على هذا فتختلف، فمنها كفر، ومنها تجربة، والتجربة منها: =

في بطنها ذكر، أو أنثى. وذكر العلماء أن هذا ليس فيه ادعاء علم الغيب؟ لأن الاختصاص فيما قبل ذلك، ومنهم من يقيِّد الاختصاص بما قبل نفخ الروح في الجنين، وهذا هو الصحيح أن يُقيَّد الاختصاص بما قبل الثنتين والأربعين ليلة؛ كما دل عليه الحديث الصحيح الذي سبق.

وفي الزمن هذا يُعرف -أيضًا - هل هو ذكر، أم أنثى بالوسائل الحديثة، وليس في هذا ادعاء علم الغيب؛ لأنهم لا يعلمونه قطعًا، ولا يستطيعون أنْ يعلموه إلا بعد هذه المدة التي ذكرنا، وأما قبلها، فإنها من اختصاص علم الله على مع أنهم لا يعلمونها إلا بعد أن تتميز آلة الذكر من آلة الأنثى، أي: فرْج الذكر من فرْج الأنثى، وهذا يكون بعد مدة.

قال: «يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ»، وهذه مائة وعشرون يومًا، أي: أربعة أشهر.

قال: «ثُمَ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكَ» يُرسلُ إليه ملكٌ موكَّل بنفخ الروح بعد تمام أربعة أشهر، أو هو الملك الأول الذي أُرسل بعد مرور الثنتين والأربعين ليلة -كما في حديث حذيفة الذي سبق-، ولكنه إرسالٌ آخر.

قال: «فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ»، هنا نظر العلماء في ذلك فقالوا: هذا الحديث يدل على أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر، وعلى هذا بنى الإمام

الأيسر فهو أنثى، وإن كان الثدي الأيمن مسود الحلمة فهو ذكر، وإن كان ذلك في الثدي الأيسر فهو أنثى، وإن كانت المرأة تجد الجنب الأيمن أثقل فهو ذكر، وإن وجدت الجنب الأشأم أثقل فالولد أنثى. فإذا ادعى ذلك عادة لا واجبًا في الخلقة، لم نكفره ولم نفسقه» اه.

أحمد وجماعة من أهل العلم قولهم: إن الجنين إذا سقط لأربعة أشهر غُسِّل، وصُلِّى عليه؛ لأنه قد نُفخ فيه الروح بدلالة هذا الحديث(١).

وأحاديث أُخَر دلّت على أنه يُكتب رزقُه، وأجله، وشقي، أو سعيد قبل ذلك، فكيف نوفق ما بين الأحاديث التي فيها ذكر الكتابة قبل هذه المدة، وذكر الكتابة بعد تمام المائة والعشرين يومًا، أي: بعد تمام أربعة أشهر؟ للعلماء في ذلك أقوال (٢)، وأظهر الأقوال عندي أنّ هذا الذي جاء في هذا

 (۱) انظر: المغني (۲/۰۰۲)، وزاد المستقنع (ص٦٥)، وروضة الطالبين (٢/١١٧)، وفتح الباري (١١/ ٤٨٩)، وتحفة الأحوذي (٤/ ٢٠٢)، والروض المربع (١/ ٣٣٥)، ونيل الأوطار (٤/ ٨٣).

(٢) قال ابن القيم كله في تحفة المودود بأحكام المولود (٢٥٩ – ٢٦١) «حديث حذيفة رائم الله الله الله التخليق عقيب الأربعين الأولى، وحديث ابن مسعود يدل على أنه عقيب الأربعين الثالثة، فيكيف يجمع بينهما؟

قيل: أما حديث حذيفة فصريح في كون ذلك بعد الأربعين، وأما حديث ابن مسعود فليس فيه تعرض لوقت التصوير والتخليق، وإنما فيه بيان أطوار النطفة وتنقلها بعد كل أربعين، وأنه بعد الأربعين الثالثة ينفخ فيه الروح، وهذا لم يتعرض له حديث حذيفة بل اختص به حديث ابن مسعود، فاشترك الحديثان في حدوث أمر بعد الأربعين الأولى، واختص حديث حذيفة بأن ابتداء تصويرها وخلقها بعد الأربعين الأولى، واختص حديث ابن مسعود بأن نفخ الروح فيه بعد الأربعين الثالثة، واشترك الحديثان في استئذان الملك ربه في في تقدير شأن المولود في خلال ذلك، فتصادقت كلمات رسول الله وصدق بعضها بعضًا، وحديث ابن مسعود فيه أمران: أمر النطفة وتنقلها، وأمر كتابة الملك ما يقدر الله فيها. . . ولا ريب أنه عند نفخ الروح فيه وتعلقها به يحدث له في خلقه أمور زائدة على التخليق الذي كان بعد الأربعين الأولى، فالأول كان مبدأ التخليق، وهذا تسويته وكمال ما قدر له ؟ كما أنه في خلق الأرض قبل السماء، ثم خلق السماء ثم صوى الأرض بعد ذلك، ومهدها، وبسطها، وأكمل خلقها، فذلك فعله في السكن، =

الحديث على وجه التقديم، والتأخير، وذلك أنّ إدخال الكتابة في أثناء ذكر تدرّج الحمل هذا من حيث اللغة غير مناسب، بل المراد أولًا أن يُذكر التدرج، ثم بعد ذلك يُذكر نفخ الروح؛ لتعلقه بما قبله، وأما الكتابة، فإنها وإن كانت في أثناء تلك المائة والعشرين يومًا، فأخّرت؛ لأجل أنه لا يُناسب إدخالها لترتيب تلك الأطوار بعضها على بعض، أي: أن اللغة يقتضي حُسْنُها أن لا تدخل الكتابة بين هذه الأطوار، فالمقصود هنا ذكر هذه الأطوار الثلاثة: النطفة، ثم العلقة، ثم المضغة، فذِكر الكتابة في أثنائها يقطع الوصل.

وهذا له نظائر في اللغة، ومنه: قول الله عَلان : ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَانِ مِن طِينِ ﴾ ثُمَّ سَوَّىكُ وَنَفَحَ فِيهِ مِن رُّوحِهِ ﴿ ثُمَّ سَوَّىكُ وَنَفَحَ فِيهِ مِن رُّوحِهِ ﴿ ثُمَّ سَوَّىكُ وَنَفَحَ فِيهِ مِن رُّوحِهِ ﴿ ثُمَّ السَّجِدة: ٧-٩] الآيات، فهنا كان الترتيب: ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَانِ مِن طِينِ ﴾ مع أن نفخ الروح سبق وجود النسل، جَعَلَ نَسَلَهُ مِن سُلَالَةٍ مِن مَّاءٍ مَهِينِ ﴾ مع أن نفخ الروح، ثم جُعل النسل من أي: بدأ خلق الإنسان من طين، ثم نُفِختِ فيه الروح، ثم جُعل النسل من ماء مهين، فهنا أخّر نفخ الروح - مع أنه بينهما -؛ لأجل أن يتناسب الماء مع الماء أو الطين مع الماء، وبهذا تتفق الأحاديث، وهذا هو أولى الأقوال في هذه المسألة، وأقربها من حيث اللغة، ومن حيث جمع الأحاديث.

إذا تقرر هذا، فنفخ الروح هل هو متعلق بالكتابة، أو هو بعد المائة

⁼ وهذا فعله في الساكن، على أن التخليق والتصوير ينشأ في النطفة بعد الأربعين على التدريج شيئًا فشيئًا؛ كما ينشأ النبات، فهذا مُشاهد في الحيوان والنبات؛ كما إذا تأملت حال الفروج في البيضة؛ فإنما يقع الإشكال من عدم فهم كلام الله تعالى ورسوله، فالإشكال في أفهامنا لا في بيان المعصوم، والله المستعان» اه. وانظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٣٨ – ٢٤٢)، وشفاء العليل (ص٢٢).

والعشرين يومًا؟ اختلف العلماء أيضًا في ذلك(١):

فقالت طائفة من أهل العلم: لا يكون نفخ الروح إلا بعد أربعة أشهر؟ لأنه قال هنا: «ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ»، و(ثُمَّ) تقتضي التراخي الزمني، ولهذا قال طائفة من الصحابة، واختاره الإمام أحمد، وجماعة: إنه يُنفخ فيه الروح في الأيام العشرة التي تلي الأشهر الأربعة.

وقال آخرون من أهل العلم: إنه ينفخ فيه الروح بعد تمام أربعة أشهر وعشرة لروايات رويت عن الصحابة في ذلك.

وقال آخرون: إن نفخ الروح هنا عُلِّق، أو جُعل مقترنًا به الكتابة، فقال عَلِيْ الْمُرَ اللّهُ الْكَابِة الْمُلَكُ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرَ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ»، فجعل الأمر بأربع كلمات مع نفخ الروح، ونعلم بالأحاديث الأُخر أن كتابة هذه الكلمات كانت قبل ذلك، وأحاديث النبي عَلَيْ لا تتعارض بل تتفق؛ لأن الحق لا يعارض الحق، وكلها يُصدق بعضها بعضًا، فقالوا هذا بناءً على الأغلب، وقد تنفخ الروح، وتوجد الحركة قبل ذلك؛ لأن نفخ الروح قُرن هنا بالكتابة، والكتابة دلت أحاديث على سبقها، فمعنى ذلك أنه يُمكن أن يكون نفخ الروح في أثناء المائة والعشرين يومًا.

هل تكون الكتابة بعد نفخ الروح؟ هذا الحديث ليس فيه دلالة، وإنما فيه ترتُّب الكتابة على الروح بالواو، فقال: «ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ، فَيَنْفُخُ فِيهِ

⁽۱) انظر: تفسير الطبري (۲/٥١٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (۲/٤٣٧)، وتفسير القرطبي (۲/ ۲۸۷)، وتفسير ابن كثير (۱/ ۲۸۲)، وجامع العلوم والحكم (ص ٤٩ – ٥٣)، شرح النووي على صحيح مسلم (۱۱/ ۱۹۱)، وفتح الباري (۱۱/ ٤٨١ – ٤٩٠).

الرُّوحَ، وَيُؤْمَرَ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ»، والواو لا تقتضي ترتيبًا، وإنما تقتضي اشتراكًا، فمعنى ذلك أنه قد تتقدم الكتابة، وقد يتقدم نفخ الروح، والأظهر تقدم الكتابة على نفخ الروح؛ كما دلت عليه أحاديث كثيرة.

وفي هذا خلاف طويل لأهل العلم، وخلاصته: أن نفخ الروح يكون - كما جاء في هذا الحديث - بعد مائة وعشرين يومًا، وقد يتحرك الجنين، وتُنفخ فيه الروح قبل ذلك، وهذا مشاهد، فإن كثيرًا ما تحصل الحركة، والإحساس بالجنين من قِبَل الأم، وَتَنَقُّلُهُ في رحمها قبل تمام أربعة الأشهر وقد وصف الله عَلَيْ المصطفى عَلَيْ بقوله: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمُوكَ ۚ ﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحَى الله عَلَيْ المصطفى عَلَيْ بقوله: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمُوكَ ﴾ النجم: ٣-٤]، فهو الصادق المصدوق، وكلماته، وأحاديثه يصدِّق بعضها بعضًا.

قال: «فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ»، و(الرُّوحَ) مخلوق من مخلوقات الله عَلَلْ، فلا نعلم كيفية هذا النفخ، ولا كيفية تلبس الروح بالبدن، والروح أُضِيفَتْ إلى الله عَلَلْ تشريفًا لها، وتعظيمًا لشأنها، قال عَلَلْ: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ, وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي الحجر: ٢٩]، الإضافة هنا إضافة خلق، وإضافة تشريف، وليست هي صفة لله عَلَلْ.

والروح هي سر الحياة - كما هو معلوم -، وتعلَّق الرَّوح ببدن الجنين في رحم الأم تعلق ضعيف؛ لأنَّ الروح لم تكتسب شيئًا، ولم تقوَ، فتبدأ الروح بالقوّة في تعلقها بالبدن كلما تقدم بالجنين الزمن في رحم الأم، حتى إذا خرج صار التعلق تعلقًا آخر.

يقول العلماء إنّ الروح مع البدن لها أربعة أنواع من التعلقات(١):

الأول: ما يكون في رحم الأم حين يُبعث الملك، فيؤمر بنفخ الروح في الجنين، وهذا فيه حياة للبدن، والروح، لكن التعلق هنا تعلق خاص، ليس كما إذا خرج الجنين من بطن أمه.

الثاني: تعلق الروح بالبدن على هذه الحياة الدنيا، فإن الحياة للأبدان، والروح تبع للبدن، أي: أنه يقع التنعيم في الدنيا، ويقع التألم، ونحو ذلك على الأجساد، والروح تبع لها، فإنها تألم بألمه، وتسعد بسعادته، وقد يكون أيضًا هناك استقلال للروح في تنعمها وحَزَنِها ونحو ذلك.

الثالث: ما بعد الموت حياة البرزخ، فإن الحياة هنا للروح، والبدن تبع لها، وذلك عكس الحياة الدنيا، وأما ما بعد الموت في البرزخ، فالحياة للأرواح، والعذاب، والنعيم على الأرواح، والأبدان تبع لها يكون لها نصيب من العذاب، ومن النعيم بتبعيتها للروح.

وهناك نوع من التعلق ذكره طائفة من أهل العلم زيادة على ما ذكرنا، وهو: حال المنام، فإن لروح النائم تعلقًا بالبدن، لكن ليس كالحياة الدنيا، ففيه نوع اختلاف، وذلك أن بعض الروح المعين المكلف منها ما يمسكها

⁽۱) انظر: الروح لابن القيم (ص٤٣)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٤٥١)، وشرح النونية لابن عيسى (٢/ ١٧٠).

الله على حال المنام، ومنها ما تسرح، وتذهب، وتجئ ويكون منها الأحلام، ومنها ما يكون ملازمًا للبدن، وبه تكون حياته البدنية

قال: «وَيُؤْمَرَ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيُّ أَوْ سَعِيدٌ»، هذه الكتابة تُسمَّى القدر العُمْري أو التقدير العُمْري، والتقديرات أنواع: منها القدر اليومي، ومنها القدر السنوي أرفع منه، ومنها القدر والتقدير العُمْري، ومنها التقدير أو القدر السابق الذي في اللوح المحفوظ.

والقدر السابق الذي في اللوح المحفوظ، هذا الذي يعم الخلائق جميعًا ؛ كما جاء ذلك في قول الله عَلَيْهُ: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمُ أَنَ اللّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّكَآءِ وَالْأَرْضِّ إِنَّ ذَلِكَ فِي كَتَبٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرُ ﴾ [الحج: ٧٠] وقوله: ﴿ إِنّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَنَهُ فِي كِتَبٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرُ ﴾ [الحج: ٧٠] وقوله: ﴿ إِنّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَ بِفَدْرٍ ﴾ [الفمر: ٤٩]، وقال النبي عَلَيْتٍ: ﴿ قَدَّرَ اللّهُ الْمَقَادِيرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَنْفَ سَنَةٍ ﴾ (١)، فقوله: ﴿ قَدَّرَ اللّهُ الْمَقَادِيرَ ﴾ السماوات، يعني: كتبها (٢٠)، أما العلم، فإنه أولُ ليس مقصورًا بقبل خلق السماوات، والأرض بخمسين ألف سنة.

فتحصَّل من هذا أن هذا التقدير اسمه التقدير العمري، وهو بعض القدر السابق، أي: أنك إذا تصورت التقدير العمري للناس جميعًا، فإن هذا يوافق التقدير الذي في اللوح المحفوظ، كل أحد بحسبه، فالتقدير الذي في اللوح المحفوظ عام، وخاص – أيضًا –، وأما هذا التقدير، فهو تقدير عمري يخص كل إنسان.

⁽۱) أخرجه مسلم (۲٦٥٣) والترمذي (٢١٥٦) واللفظ له من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص على العاص على العاص

⁽٢) كما يوضحها لفظ مسلم: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ».

وهذا القَدَر ليس معناه أنه إجبار، فهذه الكلمات الأربع التي يؤمر بها الملك لا يكون العبد بها مجبرًا، وإنما هي إخبار للملك بأنْ يكتب ما كتبه الله عَلى لا يكون العبد موافقة علم الله عَلى في العباد، وهذا التقدير لا يمكن لأحد أن يخالفه، فمن كُتِبَ عليه أنه شقي، فإنه سيكون شقيًا؛ لأنّ علم الله عَلى نافذ، بمعنى: أن الله عَلى يعلم ما سيكون عليه العباد إلى قيام الساعة، وما بعد ذلك - أيضًا -.

فهذا التقدير العمري كتابةً يكون بيد الملك، وهو يختلف عن التقدير الذي في اللوح المحفوظ بشيء، وهو أنّه يقبل التغيير، وأما الذي في اللوح المحفوظ، فإنه لا يقبل التغيير، بمعنى: أنّ ما كتبه الله على في أم الكتب لا يقبل المَحْوَ، ولا التغيير، وغيره من أنواع التقديرات - السنوية، أو العمرية -، فإنها تقبل التغيير، قال على: ﴿يَمْحُواْ اللّهُ مَا يَشَآهُ وَيُثِبِثُ وَعِندَهُ وَاللّهُ مَا يَشَآهُ اللّهِ عَنده وَيُشِبِثُ اللّه ولا يتبدل» (اللوح المحفوظ لا يتغير، ولا يتبدل» (اللوح المحفوظ لا يتغير، ولا يتبدل» (اللوح المحفوظ لا يتغير، ولا يتبدل) (۱)

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير (٤/ ٣٣٧): «اختلف المفسرون في المراد بالذي يُمحى ويثبت على ثمانية أقوال:

أحدها: أنه عام في الرزق والأجل والسعادة والشقاوة، وهذا مذهب عمر وابن مسعود وأبى وائل والضحاك وابن جريج.

والثاني: أنه الناسخ والمنسوخ، فيمحو المنسوخ ويثبت الناسخ، روى هذا المعنى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والقرظي وابن زيد، وقال ابن قتيبة: يمحو الله ما يشاء أي ينسخ من القرآن ما يشاء، ويثبت أي يدعه ثابتًا لا ينسخه وهو المحكم.

ولهذا كان عمر على يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ كَتَبْتَنِي شَقِيًا، فَاكْتُبْنِي سَعِيدًا» (١) ، وهذا يُعنى به الكتابة في صحف الملائكة، لا الذي في اللوح المحفوظ لا يتغير، ولا يتبدل، وهذا له حكمة بالغة، وهو: أن ينشط العبد فيما فيه صلاحه، وأن يُعظم الرغب إلى الله عَلَمْ ، وأن الله عَلَمْ يعلم ما العباد عاملون، ومما يعلم: دعاءهم، ورجاءهم بالله عَلَمْ ، ووسائلهم إليه عَنَهَ في تحقيق ما به صلاحهم في الآخرة ورجاءهم بالله عَلَمْ ، ووسائلهم إليه عَنَهَ في تحقيق ما به صلاحهم في الآخرة

= والثالث: أنه يمحو ما يشاء ويثبت إلا الشقاوة والسعادة والحياة والموت، رواه سعيد ابن جبير عن ابن عباس، ودليل هذا القول ما روى مسلم في صحيحه من حديث حذيفة ابن أسيد قال: سمعت رسول الله على يقول: إذا مضت على النطفة خمس وأربعون ليلة يقول الملك الموكل أذكر أم أنثى فيقضي الله تعالى. . . » الحديث.

والرابع: يمحو ما يشاء ويثبت إلا الشقاوة والسعادة لا يغيران، قاله مجاهد.

والخامس: يمحو من جاء أجله، ويثبت من لم يجئ أجله، قاله الحسن.

والسادس: يمحو من ذنوب عباده ما يشاء فيغفرها، ويثبت ما يشاء فلا يغفرها، روي عن سعيد ابن جبير.

والسابع: يمحو ما يشاء بالتوبة ويثبت مكانها حسنات، قاله عكرمة.

والثامن: يمحو من ديوان الحفظة ما ليس فيه ثواب ولا عقاب، ويثبت ما فيه ثواب وعقاب قاله الضحاك وأبو صالح، وقال ابن السائب: القول كله يكتب، حتى إذا كان في يوم الخميس طرح منه كل شيء ليس فيه ثواب ولا عقاب، مثل قولك: أكلت شربت دخلت خرجت ونحوه وهو صادق، ويثبت ما فيه الثواب والعقاب.» ١.ه.

وانظر: تفسير الطبري (١٦/ ١٦٦ – ١٦٦)، وتفسير القرطبي (٩/ ٣٢٩)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٥٢٠، ٥٢١)، والدر المنثور للسيوطي (٤/ ٦٦٠).

(۱) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٤/ ٦٦٣، ٦٦٣)، وذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٨/ ٥٤٠)، وابن القيم في شفاء العليل (ص٩٠)، والعيني في عمدة القاري (١٨/ ١١٨).

قال: «بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ» هذا - كما سبق بيانه - ليس فيه إجبار، والعبد مُخَيَّر عند أهل السنة، وفي اختياره لا يخرج عن قدر الله على السابق، وليس بمجبر على ما يفعل، وليس - أيضًا - خالقًا لفعل نفسه، بل الله على هو الذي يخلق فعل العبد.

وكما مر معنا - فيما سبق - قال جماعة من السلف: «الْخَوَاتِيمُ مِيرَاثُ السَّوَابِقِ» (١)، فهذا الحديث، وكلام ابن مسعود يبعث على الخوف الشديد من الخاتمة؛ لأن العبد لا يدري بم يُخْتَم له، والسوابق هي التي تكون وسائل للخواتيم، والعبد بين خوف عظيم في أمر خاتمته، وما بين رجاء عظيم، وإذا جاهد في الله حق الجهاد، واستقام على الطاعة، فإنّه يُرْجَى له أن يُخْتَم له بخاتمة السعادة.

قال: «وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بَعَمَلِ أَهْلِ الْنَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ»، يعني: أن الأجل قريب، لكن يسبق عليه الكتاب، فيكون في آخر

⁽۱) راجع (ص۸٤).

أمره على الردة - والعياذ بالله -، وعمله بعمل أهل الجنة فيما يظهر للناس، وفي قلبه ما الله أعلم به، فلا ندري ماذا كان في قلوب الذين زاغوا، فأزاغ الله قلوبهم، لكن نعلم علم اليقين أنّ الله عَلَا حَكَمٌ عَدْل، لا يظلم الناس شيئًا، ولكن الناس أنفسهم يظلمون.

قال: «وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بَعَمَلِ أَهْلِ الْنَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا»، وهذا من فضل الله العظيم على بعض عباده أن يختم له بخاتمة السعادة.

فهذا الحديث، وكلام ابن مسعود في آخره يبعث على الخوف الشديد من الخواتيم، ويبدأ المرء يفكر فيما سبق له، وإن المرء أحيانًا لينظر إلى السوابق، فلا يدري ماذا كتب له فيبكي، كما قال بعض الأئمة من السلف: «مَا أَبْكَى الْعُيُونَ مَا أَبْكَاهَا الْكِتَابُ السَّابِقُ»(۱)، فالمرء ينظر، ويتأمل، ويود أنه لو اطلع على ما كتبه الملك، هل الملك كتبه شقيًا، أم كتبه سعيدًا؟ فإن كان كتبه سعيدًا، فهي سعادة له، وطمأنينة، وإن كان كتبه شقيًا، فيعمل بعمل أهل الجنة حتى يُكْتَب من الأتقياء، ولكن الله على بحكمته غَيَّبَ هذا عن العباد؛ ليبقى الجد في العمل، ولتبقى حكمة التكليف، وأن يكون الناس العباد؛ ليبقى الجد في العمل، ولتبقى حكمة التكليف، وأن يكون الناس متفاضلين في البر، والتقوى، فليس سواءً حازم، ومضيع، وليس سواءً من هو مجاهد يجاهد نفسه، ويجاهد عدوه إبليس، ومن هو مضيع، ويتبع نفسه هو مجاهد يجاهد نفسه، ويجاهد عدوه إبليس، ومن هو مضيع، ويتبع نفسه هواها.

⁽۱) أخرج هذا الأثر أبو نعيم في الحلية (۲/ ۳۱۲) بسنده لأبي عمران عبد الملك بن حبيب الجوني الإمام الثقة التابعي الجليل، توفي سنة ثلاث وعشرين وقيل ثمان وعشرين ومائة. انظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٥٥)، وانظر: جامع العلوم والحكم (ص٥٥).

وقال بعض السلف: «قُلُوبُ الْأَبْرَارِ مُعَلَّقَةٌ بِالخَوَاتِيم، يَقُولُونَ: بِمَاذَا يُخْتَمُ لَنَا؟ وَقُلُوبُ الْمُقَرَّبِينَ مُعَلَقَةٌ بِالسَّوَابِقِ، يَقُولُونَ: مَاذَا سَبَقَ لَنَا؟ (()، وهذا مثال للخوف الشديد الذي يكون في قلوب أهل الإيمان، ولا يعني هذا الخوف أن يكون مترددًا ليس على طاعة، ولكن يبعثه هذا على الأخذ بالحزم، وأنْ يعد العدة للقاء الله عَلَى الله عَلْهُ الله عَلَى اله عَلَى الله عَلَى ا

فالإيمان بالقدر له ثمراته العظيمة في العمل، واليقين، وصلاح قلوب العباد، فالأتقياء هم الذين آمنوا بالقدر، والمضيِّعون هم الذين اعترضوا على القدر، ولكلِّ درجات عند الله عَلَيْ من الفضل، والنعمة، أي: من المقربين والسابقين، وأصحاب اليمين. إلى آخره، ولأهل الشقاء دركات في النار، - نعوذ بالله من الخِذلان -.



⁻⁻⁻⁻⁻⁻

⁽۱) راجع (ص۸۳).

الحديث الخامس

عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِين أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ عَائِشَةَ رَبِيً قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدُّ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمُ (١٠). وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ» (٢٠).

الـشــرح:

هذا الحديث حديث عظيم جدّا، عَظّمَه العلماء، وقالوا: إنه أصل في ردّ كل المحدثات، والبدع، والأوضاع المخالفة للشريعة، فهو أصل في ردّ البدع في العبادات، وفي ردّ العقود المحرمة، وفي ردّ الأوضاع المحدثة على خلاف الشريعة في المعاملات، وفي عقود النكاح، وما أشبه ذلك؛ ولهذا جعل كثير من أهل العلم هذا الحديث مستمسكًا في ردّ كل بدعة من البدع التي أُحْدِثَت في الدين؛ ولهذا ينبغي لطالب العلم أن يحرص على هذا الحديث حرصًا عظيمًا، وأن يحتج به في كل مورد يحتاج إليه فيه في رد البدع، والمحدثات: في الأقوال، والأعمال، والاعتقادات، فإنه أصل في هذا كلّه.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) واللفظ له.

⁽٢) أخرجه مسلم (١٧١٨)، ورواه البخاري معلقًا في كتاب البيوع – باب النجش (٢) أخرجه مع الفتح)، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ (٣١٧/١٣ مع الفتح).

قال عَلَيْ : «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدُّ»، قوله : «مَنْ أَحْدَث في قوله : أَحْدَث » لفظ (مَنْ) للاشتراط، وجوابه (فَهُوَ رَدُّ)، والحَدَث في قوله : «أَحْدَث » هو كل ما لم يكن على وفق ما جاء به المصطفى عَلَيْ ؛ لهذا قال فيه : «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا»، والأمر هنا هو الدين ؛ كقوله عَلَيْ : ﴿فَلْيَحْدَرِ ٱلّذِينَ يَخَالُهُ أَلْ يُصِيبَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ ﴾ وألفور: ١٣]. فمن أحدث في الدين ما ليس منه، فهو مردود عليه.

وقوله: «مَا لَيْسَ مِنْهُ»؛ لأنّه قد يُحْدِث شيئًا باعتبار الناس، ولكنه سنة مهجورة، هجرها الناس، فهو قد سَنَّ سنة من الدين، وذَكَّر بها الناس؛ كما جاء في الحديث أنه ﷺ قال: «مَنْ سَنَّ فِي الإسْلامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ»(١).

فإذًا: قوله: «مَنْ أَحْدَثَ» هذا فيه المحدثات في الدين، ودل عليها قوله: «فِي أَمْرِنَا هَذَا»، يعني: في ديننا هذا، وما عليه أمر النبي ﷺ، وهو شريعته.

قال: «مَا لَيْسَ مِنْهُ»، وهذه هي رواية مسلم، وفي رواية البخاري: «مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدُّ» (٢)، يعني: ما ليس في أمرنا، فهذه الرواية تدل على اشتراط العمل بذلك الشيء، ولا يُكْتَفَى فيه بالكليات في الدلالة.

قال: «فَهُوَ رَدُّ» يعني: فهو مردود عليه؛ كما قال علماء اللغة (٣٠ : (ردُّ) هنا بمعنى مردود؛ كسد بمعنى مسدود؛ فَفَعْلٌ تأتي بمعنى مفعول، أي: من

⁽١) أخرجه مسلم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله البجلي ﴿ اللهِ عَلَيْهُ .

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧) من حديث عائشة رها.

⁽٣) انظر: النهاية في غريب الأثر (٢/ ٢١٣)، ولسان العرب (٣/ ١٧٣).

أتى بشيء محدث في الدين لم يكن عليه النبي ﷺ، فهو مردودٌ عليه كائنًا من كان، وهذا فسرته الرواية الأخرى: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ كان، وهذا فسرته الرواية الأخرى: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ»، فأرجعه إلى الأعمال، والعمل هنا المراد به الدين أيضًا، فمن عمل عملًا يتدين به من الأقوال، أو الأعمال، أو الاعتقادات ليس عليه أمرنا، فهو رد، أي: مردود عليه، وهذا فيه إبطال كل المحدثات، وإبطال كل البدع، وذم ذلك، وأنها مردودة على أصحابها.

وهذا الحديث أصلٌ في رد البدع ، والأعمال التي في الدين ، فأمور الدين منقسمة إلى : عبادات ، وإلى معاملات ، والمحدثات تكون في العبادات ، وتكون في المعاملات ، فهذا الحديث دَلَّ على إبطال المحدثات ، وإبطال البدع ؛ لأن «كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ» (١) ، أي : كل محدثة في الدين بدعة .

والعلماء تكلموا كثيرًا عن البدع، والمحدثات، وجعلوا هذا الحديث دليلًا على رد المحدثات، والبدع، فالبدع مذمومة في الدين، وهي شر من

(۱) ورد ذلك اللفظ في خطبة الحاجة التي كان يقولها النبي على بين يدي حاجته، أخرجها مسلم مختصرة من حديث جابر هلي الهذه (٨٦٨)، ومن حديث ابن عباس الهذه ووردت مطولة ومختصرة من حديث ابن مسعود هلي عند الإمام أحمد في المسند (١/٣٩، ٣٩٣)، وأبي داود في سننه (١٠٩٧)، والترمذي في سننه (١١٠٥)، والنسائي في الكبرى (١/ ٥٥٠)، (٣/ ٤٤٩)، وابن ماجه (١٨٩٢)، ولشيخ الإسلام ابن تيمية هلي شرح لها في جزء لطيف، طبعته دار الأضحى بالأردن.

كما ورد في حديث العرباض بن سارية فله الذي أخرجه أبو داود (٢٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢، ٤٣، ٤٤)، وأحمد (١٢٦/٤)، والدارمي (٩٥)، والطبراني في الكبير (٦٢٣)، وابن حبان (١/٨٧١)، والحاكم في المستدرك (١/١٧١)، والبيهقي في الكبرى (١/١٤١).

كبائر الذنوب العملية؛ لأن صاحبها يستحسنها، ويستقيم عليها تقربًا إلى الله عليها.

إذا تبين هذا الشرح العام للحديث، فما المراد بالبدع، والمحدثات؟ الجواب: هذه مما اختلف العلماء في تفسيرها، والمحدثات، والبدع منقسمة إلى:

* محدثات، وبدع لغوية.

* ومحدثات، وبدع في الشرع.

أما المحدث في اللغة، فهو: كل ما كان أُحْدِثَ، سواء أكان في الدين، أو لم يكن في الدين، أو لم يكن في الدين، فإنه لا يدخل في هذا الحديث وكذلك البدع، ولهذا قسم بعض أهل العلم المحدثات إلى قسمين:

* محدثات ليست في الدين، وهذه لا تُذَم.

* ومحدثات في الدين، وهذه تذم.

مثال المحدثات التي ليست من الدين: ما حصل من تغير في طرقات المدينة، وتوسعة عمر الطرقات، أو تجصيص البيوت، أو استخدام أنواع من البُسط فيها، واتخاذ القصور في المزارع، أو اتخاذ الدواوين، وما أشبه ذلك مما كان في زمن الصحابة، وما بعده، فهذه أُحدثت في حياة الناس، فهي محدثة، ولكنها ليست بمذمومة؛ لأنها لم تتعلق بالدين.

كذلك البدع، منها: بدع في اللغة يصح أن تسمى بدعة باعتبار أنها ليس لها مثال سابق عليها في حال مَنْ وصفها بالبدعة، وبدع في الدين، وهذه البدع التي في الدين كان الحال على خلافها، ثم أُحْدِثَتْ.

مثاله: قول عمر ﴿ الله على الناس في التراويح على إمام واحد، وكانوا يصلون أشتاتًا في رمضان، قال: ﴿ نِعْمَ الْبِدْعَةُ ﴾ (١) ، وفي رواية: ﴿ نِعْمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ ﴾ أبيدُعَةُ هَذِهِ ﴾ وفي رواية: ﴿ نِعْمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ ﴾ أبيدُعَةُ هَذِهِ ﴾ أبيدُعَةُ هَذِه على غير مثالٍ سابقٍ في عهده ﴿ الله وليست بدعة في الشرع ؛ لأن النبي على صلى بهم ليالي من رمضان، واجتمع الناس معه، كما روى ذلك أصحاب السنن، فسماها بدعة باعتبار اللغة ؛ لأنها في عهده بدعة أي: لم يكن لها مثال سابق في عهد عمر، فتعلقت باللغة أولًا، ثم بالمتكلم ثانيًا.

وقد جاء - أيضًا - في الأحاديث ذم البدع، والمحدثات؛ كما كان ﷺ يقول في خطبة الجمعة، وفي غيرها: «كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ،

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠١٠) من حديث عبد الرحمن بن عبدِ القاري.

 ⁽۲) أخرجه مالك في الموطأ (۲۵۰)، والبيهقي في الصغرى (۱/ ٤٨١)، وفي شعب
 الإيمان (۳/ ۱۷۷)، وأبو نعيم في الحلية (۹/ ۱۱۳).

وَكُلُّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ» (١) ، وجاء - أيضًا - في السنن من حديث العرباض بن سارية رَجِّهُ أنه قال: «وَعَظَنَا رسول الله عَلَيْهُ موعظةً ، وَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ ، وَذَرفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُودِّعٍ ، فَأَوْصِنَا » ، فكان مما أوصاهم به عَلَيْهُ أن قال: «إِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيرَى اخْتِلافًا كَثِيرًا ، فكان مما أوصاهم به عَلَيْهُ أن قال: «إِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيرَى اخْتِلافًا كَثِيرًا ، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ ، عَضوا عَلَيْهَا بِالنَوَاجِذِ ، وَلِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ ؛ فَإِنَّ كُل مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُل بِدْعَةٍ ضَلالةً » (٢) .

فهذه وصيته على بعد موعظته التي ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فما كان أنصحه لأمته، وما كان أرأفه بأمته، لا خير إلا دلهم عليه، ولا شر إلا حذرهم منه؛ كما جاء في الصحيح أنه على قال: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيُّ قَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَإِنَّ أُمَّتَكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيتُهَا فِي أَوَّلِهَا، وَسَيْصِيبُ آخِرَهَا بَلاَءُ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا، وَتَجِئُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ وَلَهُا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلاَءُ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا، وَتَجِئُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ هَذِهِ هَذِهِ مَلْوَيْنَهُ وَهُو يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي. ثُمَّ تَنْكَشِف، وَتَجِئُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مَذِهِ مَوْ يَؤْمِنُ بِاللَّهِ وَلَيْتُهُ أَمْ وَلَا يُعْلَمُهُ وَهُو يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيُومُ الآخِرِ» أَنْ يُزَحْزَحَ عَنِ النَّارِ وَيَذْخُلَ الْجَنَّة، فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُو يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيُومُ الآخِرِ وَالَّذُمِ الْآخِرِ وَلَا كان المصطفى عَلَيْهِ.

وعلماء السلف أجمعوا على إبطال البدع، فكل بدعة أُجْمِعَ على إبطالها إذا صارت بدعة في الدين.

⁽۱) تقدم تخریجه (۱۰۳).

⁽۲) سیأتی تخریجه (ص۳۲۱).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٨٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ر

إذًا: فما البدعة التي يُحكم عليها بأنها رَدّ؟

الجواب: البدعة في الدين عُرِّفَتْ بعدة تعريفات، منها(١):

الأول: هي ما كان على خلاف الدليل الشرعي.

الثاني: هي طريقة في الدين مخترعة تُضَاهى بها الطريقة الشرعية، يُقصَدُ بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى، كما هو تعريف الشاطبي في «الاعتصام»(٢).

الثالث: وهو تعريف الشُّمنيِّ (٣)؛ حيث قال: هي ما أُحْدِثَ على خلاف الحق المُتَلَقى عن رسول الله ﷺ في اعتقادٍ، أو علمٍ، أو حال، وجُعِلَ ذلك صراطًا مستقيمًا، وطريقًا قويمًا (٤).

هذه تعاريف مختلفة للبدعة ، وتعريف الشاطبي مشهور ، والتعريف الثالث

⁽۱) انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص٩٧)، ورفع الأستار للصنعاني (ص١٢٠) وعون المعبود (٢٤٣/١٢)، والتعريفات للجرجاني (ص٦٢)، وشرح النونية لأحمد ابن عيسى (١/ ١٣٠)، وفتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء – فتوى رقم (٢٣٢١).

⁽٢) انظر: الاعتصام (١/٣٦، ٣٧).

⁽٣) هو الشيخ تقي الدين أبو العباس أحمد بن العلامة كمال الدين محمد بن معلى الشمني، ولد بالأسكندرية سنة إحدى وثمانمائة، قال عنه السيوطي: «الإمام العلامة المفسر، المحدث، الأصولي، المتكلم، النحوي البياني إمام النحاة في زمانه» اه. توفى سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة. انظر: شذرات الذهب (٧/٣١٣).

⁽٤) انظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام (١/ ٣٧٤) والبحر الرائق شرح كنز الدقائق (١/ ٣٧٠) وحاشية ابن عابدين (١/ ٥٦٠).

- أيضًا - جيد، ويظهر لنا من تعريف الشاطبي للبدعة أنه يتعلق بثلاثة أشياء:

الأول: أن البدعة ملتزم بها؛ لأنه قال: طريقة في الدين، والطريقة هي الملتزم بها، أي: أصبحت طريقة يطرقها الأول، والثاني، والثالث، أو تتكرر، فهذه الطريقة يعنى: ما التُزم به من هذا الأمر.

الثانية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ».

والثالث: أن هذه الطريقة تُضَاهَى بها الطريقة الشرعية من حيث الزمان، والمكان، والوصف، والأثر، أي: العدد الذي هو الوصف مع الزمان، والأثر: وهو طلب الأجر من الله عَلا بذلك العمل.

وهذا القول يعطينا فرقًا مهمًا بين البدعة، ومخالفة السنة، وهي: أن البدعة مُلتَزَم بها، وأما ما فُعِل على غير السنة، ولم يُلْتَزَمْ به، فيقال: إنه خلاف السنة. فإذا التزم به صار بدعة، وهذا الفرق نبه العلماء على أنه فرق دقيق مهم بين البدعة، ومخالفة السنة، فالضابط بين العمل المبتدع، وبين العمل المخالف للسنة: أن ننظر للعمل هل هو ملتزم به، أم غير ملتزم به؟ فإذا عمل عملًا على خلاف السنة بأن تعبد بذلك مرة، أو مرتين ولم يلتزم به من جهة العدد، أو من جهة المكان، فإنه جهة العدد، أو من جهة المكان، فإنه يُقال: خلاف السنة.

أما إذا عمل عملًا يريد به التقرب إلى الله علله، والتزم به عددًا مخالفًا للسنة، أو التزم به زمانًا مخالفًا للسنة، أو التزم به زمانًا مخالفًا للسنة، أو التزم به مكانًا مخالفًا للسنة صار بدعةً، هذه أربعة أشياء: في العدد، والهيئة، والزمان، والمكان، فمن أخطأ السنة، وتعبد، ولم يلتزم يقال

له: هذا خالف السنة. وأما إذا التزم بطريقته وواظب عليها، فإنه يقال: هذا صاحب بدعة، وهذا العمل بدعة.

مثال ذلك: مَن رَفَعَ يديه بعد الصلاة المكتوبة ليدعُوَ، أو سلَمَ، ثم رَفَعَ يديه بعد الصلاة المفروضة ليدعُوَ.

نقول: هذا الفعل منه خلاف السنة؛ لأن السنة أنه بعد السلام يَشرَع في الأذكار، وأما رفع اليدين بالدعاء بعد السلام، فليس مشروعًا، وليس من السنة، فإذا رأيته يفعل ذلك، تقول: هذا خلاف السنة، وسُنَةُ النبي عَلَيْ الله الذكار بعد السلام، فإن كان ملازمًا لها بأن يفعل هذا بعد كل صلاة، صار بدعة، أو كان يلتَزِم عددًا في التسبيح في وقت ما من اليوم لا يتركه، أو يجعل له بعد الصلاة - مثلًا - مائة تسبيحة، ومائة تهليلة، ومائة تكبيرة، ومائة تحميدة، فهذا بدعة، لكن إن فعلها مرة، أو نحو ذلك، فهذا نقول: إنه خلاف السنة. وقد يكون له حاجة في تكفير ذنب، أو نحو ذلك هو أدرى به، لكن إن التزمه صار بدعةً.

والتقييد بالأعداد مقصود شرعًا، فلا بد من التَقَيُّد، وهذه هي السنة، فإذا تعدى الشرع، وأراد أن يحوز فضلًا في شيء قد قُيِّد بالشرع في وقته، أو زمانه، أو عدده، أو مكانه، فإن الزيادة تكون نوعًا من الاعتداء.

وهناك تقسيم آخر للبدع، وهو:

أولًا: إما أن تكون البدع كبيرة من الكبائر قد تصل إلى الكفر.

ثانيًا: إما أن تكون صغيره من الصغائر، أي: مما يُغفر لصحابها إذا زاحم عمله هذا عمل صالح يُكفَّر عنه به، لكن ليس معنى ذلك أنها تشترك مع صغائر الذنوب التي تكفرها الصلاة إلى الصلاة، ورمضان إلى رمضان،

والجمعة إلى الجمعة، بل البدعة شرها أعظم، وإن كانت صغيرة من حيث تقسيم الذنب، فهي وإن كانت صغيرة، لكن شرها أعظم من صغائر الذنوب، قال الإمام مالك عَلَيْه: «من ابتدع بدعة فقد زعم أن الله عَلَيْ لم يكمل لنا الدين، وأن النبي عَلَيْهُ قد خان الرسالة، وقد كتم بعض الدين» (١)، لم؟

الجواب: لأن المبتدع يفعل هذه الأفعال وهو يعتقد أنها من الدين، والله عَلَمْ يقول: ﴿ الْمُعَلَّمُ مَا لَكُمُ دِينَكُمْ ﴿ المائدة: ٣]، فهل الكامل يحتاج إلى زيادة؟

الجواب: لا، وكلام الإمام مالك كلله هذا متين واضح.

إذا تبين ذلك، فالبدع كلها مذمومة؛ كما قال النبي ﷺ: «وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»(٢)، وهذا يعني أن هذه كلية لا يخرج عنها شيء، فكل بدعه يصدق عليها أنها ضلالة، فما هذه البدع؟

الجواب: هي البدع التي عَرَّفْنَاها: هي طريقة في الدين مخترعة يُقصد بالملازمة عليها المبالغة في التعبدلله عَلَيْ بها، ولها وجه تضاهي به الشريعة.

بعض أهل العلم لم يفهم هذا وقال: إن البدع منها ما هو حسن، ومنها ما هو قبيح، كيف؟ قالوا: البدعة هي كل ما لم يكن على عهد النبي على فيدخل في ذلك من مثل جمع القرآن، فإن القرآن في عهد النبي على لم يُجمع في كتاب، فجمع، فيقولون: هذا من جنس البدع، لكن هذه بدعة واجبة يجب على الأمة أن تسعى في ذلك.

⁽١) أخرجه ابن حزم في الإحكام (٦/ ٢٢٥)، وانظر الاعتصام للشاطبي (١/ ٤٩).

⁽۲) سیأتی تخریجه (ص۳۲۱).

ويقولون: هناك بدع مستحبة، وهناك بدع مباحة، وهناك بدع مكروهة، وهناك بدع محرمة.

والجواب: أن هذا الذي قالوه فيه مناقضة لقول النبي ﷺ: «فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»، فهذه كلية، فيجب أن يُفْهم منها أن قوله: «كُلَّ بِدْعَةٍ» أنها البدعة في الشرع، وهذه الأشياء التي مثلوا أنها واجبة، أو أنها مباحة، أو أنها مستحبة، لا تدخل في البدع الشرعية حتى تكون داخلة في قوله: «فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»، فإنه لا يتصور أن جمع القرآن يدخل في قوله: «فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»، ولا يدخل في ذلك الردود، والتصانيف التي صنفها العلماء؛ لحفظ السنة، ودحض البدعة، وتصنيف الكتب لم يكن في عهد النبي ﷺ،

إذا تبين ذلك، فإن قوله: «فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ»، المراد هنا: البدعة في اصطلاح الشرع، وليست البدعة في اللغة.

وتعريف البدعة بأنها: «كل ما أحدث بعد رسول الله على الله الله على التعريف قال أصحابه: البدعة منها ما يكون بدعة حسنة. وهذا هو الذي مال إليه، بل ابتدعه، ونصره العزبن عبد السلام (١) المعروف، وأوقع الأمة في بلاء تحسين البدع بعد أن قال هذا في كتابه «القواعد» (٢)، وتبعه عليه

⁽۱) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن القاسم بن الحسن بن محمد السلمي الدمشقي الشافعي شيخ المذهب، ولد سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسمائة، وتوفي سنة ستين وستمائة. انظر العبر (٥/ ٢٦٠)، والبداية والنهاية (١٣/ ٢٣٥)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٠٠).

⁽٢) انظر القواعد الكبرى لعز الدين بن عبد السلام (٢/ ٣٣٧ - ٣٣٩).

تلميذه القرافي (١) في «الفروق»(٢) المشهورة له، وقد رد عليهما الشاطبي كَلَهُ في كتاب «الاعتصام»(٣)، وكذلك شيخ الإسلام، وعلم الأعلام ابن تيمية كَلَهُ، وابن القيم كَلَهُ، وجماعات من أهل العلم، ولكن تبع العز بن

- (۱) هو أحمد بن إدريس المشهور بالقرافي الشيخ الإمام العالم الفقيه الأصولي شهاب الدين الصنهاجي، كان مالكيًا إمامًا في أصول الفقه وأصول الدين، عالمًا بالتفسير، صنف في أصول الفقه الكتب المفيدة، وأفاد واستفاد منه الفقهاء، له شرح المحصول الشرح المشهور، والتنقيح وشرحه، وأنوار البروق وأنواء الفروق، والذخيرة في مذهب مالك، والاستبصار فيما يدرك الأبصار، توفي بدير الطين ظاهر مصر سنة اثنتين وثمانين وستمائة. انظر: الوافي بالوفيات (٦/ ١٤٦)، والديباج المذهب (١/ ٦٢).
 - (٢) انظر: الفروق للقرافي (ص٣٠٥ ٣٠٩).
- (٣) قال الشاطبي كلية: «ومما يورد في هذا الموضع أن العلماء قسموا البدع بأقسام أحكام الشريعة الخمسة، ولم يعدوها قسمًا واحدًا مذمومًا، فجعلوا منها ما هو واجب، ومندوب، ومباح، ومكروه، ومحرم، وبسط ذلك القرافي بسطًا شافيًا، وأصل ما أتى به من ذلك شيخه عز الدين بن عبد السلام»! ثم بعد أن نقل كلام القرافي وشيخه في تقسيم البدعة، . . . هذا التقسيم أمر مخترع لا يدل عليه دليل شرعي، بل هو في نفسه متدافع؛ لأن من حقيقة البدعة أن لا يدل عليها دليل شرعي لا من نصوص الشرع ولا من قواعده، إذ لو كان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب أو ندب أو إباحة لما كان ثم بدعة، ولكان العمل داخلًا في عموم الأعمال المأمور بها أو المخير فيها، فالجمع بين أن تلك الأشياء بدعٌ وبين كون الأدلة تدل على وجوبها أو ندبها أو إباحتها أخرى، إذ لو دل دليل على منع أمر أو كراهته لم يثبت ذلك كونه بدعة؛ لإمكان أن يكون معصية، كالقتل والسرقة وشرب الخمر ونحوها، فلا بدعة يتصور فيها ذلك التقسيم البتة إلا الكراهية والتحريم حسبما يذكر في بابه . . . فما ذكره القرافي عن الأصحاب من الاتفاق على إنكار البدع صحيح وما قسمه فيها غير صحيح» ا . ه. المتصرف . انظر: الاعتصام (١٩٨١ ١٩٣٣).

عبد السلام على تعريفه، وتقسيمه جماعات، فلا تكاد تجد أحدًا ممن شرح الحديث بعد العز بن عبد السلام إلا وقد وقع فيما ذكره، وهذا ولا شك وقعت الأمة من جرائه في وبال.

وقد جاء عن النبي على البدع ما يحذر منها بأبلغ تحذير، فكيف تدخلون أمثال هذه فيها؟ والنبي على لم يفصل، ولم يبين أن بدعة دون بدعة لها حكم، بل قال: «فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»، وهذا كله يعني: أنها عامة، ف «كل» من ألفاظ العموم كما هو مقرر عند الأصوليين، وإذا جعل من البدع منها ما هو واجب، ومنها ما هو مستحب، ومنها ما هو مباح، فهذا باطل، وغلط، والسبب في الغلط الحاصل هو في أمرين:

الأمر الأول: هو أنهم جعلوا البدعة اللغوية هي المرادة، أو جعلوا البدع تضم ما كان بدعًا في اللغة، ولم يجعلوا للبدع تعريفًا شرعيًا جامعًا مانعًا، فقولهم في تعريف البدع هي: كل ما لم يكن علي عهد النبي على البدعة، هذا يعني: البدعة اللغوية، فكل ما أحدث بعد النبي على يجعلونه بدعة، ويدخل في هذا – مثل ما مثل به الشاطبي، وغيره –: المناخل، وأنواع الأطعمة، وأنواع الأكيسة، وأنواع البيوت، والمراكب إلى آخره كلها داخلة، لكنها ليست مرادة، فالنبي على نهي عن البدع أشد النهي، وذم أصحابها، بل وجعلهم لا يردون عليه حوضه، وهذا لاشك أنه لا يدخل فيه البدع التي هي بدع في اللغة، وليست بدعًا في الشرع.

الأمر الثاني: العلاقة بين البدع، والتبديع، اعلم أن لا ملازمة بين كون الرجل يأتي بالبدعة، وكونه مبتدعًا، فإنه قد يعمل ببدعة، ولا يُطلق عليه لفظ المبتدع؛ لأن هذه الثنائية لا تلازم بينها، فلا تلازم بين البدعة، والتبديع،

ولا تلازم بين الكفر، والتكفير، ولا تلازم بين الفسق، والتفسيق، فقد يعمل الرجل بالفسق، ولا يسمى مبتدعًا، وقد يعمل بالبدعة ولا يسمى مبتدعًا، وقد يعمل بالكفر، ولا يطلق عليه أنه كافر، وذلك لأن من شرط هذه الأسماء أن تقام الحجة على من قام بأحد تلك الأعمال.

إذا قامت الحجة على من عمل ببدعة، ولم يتبع الحجة التي قال بها
 أهل العلم، وصدف عنها، وأعلمه إياها أهل العلم، فإنه يصبح مبتدعًا.

* كذلك الفسق لا يلزم لكون الرجل يعمل كبيرة أن يكون فاسقًا، الفاسق هو: من يعمل الكبيرة، أما الصغائر، فلا يسمى فاعلها فاسقًا، ولا يُسمى فاسقًا حتى تُقام عليه الحجة، ويُبين له، ثم لا يأبه لذلك.

* كذلك الكفر قد يقوم الكفر بأحد، أي: يعمل عملًا شركيًا، أو عملًا كفريًا، لكن لا نسميه مشركًا، أو كافرًا حتى تقوم عليه الحجة.

وهذه قاعدة مهمة بينها الأئمة في أكثر من موضع، لكن كيف تقام الحجة؟ هذا له بحث آخر.

لما ذكرنا تعريف البدعة ذكرنا لفظ الملازمة، وزدناه علي تعريف الشاطبي، وهذا مهم قد نبه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية كلله وغيره، وذلك لأن من عمل عملًا لم يلتزمه، فإنه يكون عمل عملًا على خلاف السنة، ولكن لم يلتزمه ولم يجعله طريقة تُطْرَقُ، وتُثبَعُ، وتُسْلَكُ، وإنما فعله مرة، أو مرتين، فإنه يعد مخالفًا للسنة في هذا العمل، ويقال: أخطأ فلان في كذا، وكذا، ونحو ذلك، أما إذا لازمه، فيكون بملازمته لهذا العمل، أو العمل الملازم عليه ليضاهي به المشروع يكون بدعة، فليس كل مخالفة للسنة تعد

بدعة، فمن أخطأ خالف السنة، لكن لا يعد مبتدعًا إلا إذا لزمه، وكذلك يكون عمله خلاف السنة، لكن لا يعد مبتدعًا.

مما يتصل – أيضًا – بهذا الحديث، والفرق بين مُحْدَث ومُحْدَث، أن هناك محدَثات لم يجعلها الصحابة – رضوان الله عليهم – من البدع، بل أقروها، وجعلوها سائغة، وعُمِلَ بها، وهذه هي التي سماها العلماء فيما بعد: «المصالح المرسلة»، والمصالح المرسلة للعلماء فيها وجهان من حيث التفسير، ومعنى المصالح المرسلة: أن هذا العمل أرسل الشارع حكمه باعتبار المصلحة، فإذا رأى أهل العلم أن فيه مصلحة، فإنّ لهم أن يأذنوا به؛ لأجل أن الشارع لم يعلِّق به حُكمًا، وهذا يأتي بيان صفاته.

قال العلماء (۱): المصالح المرسلة تكون في أمور الدنيا، لا أمور العبادات، فتكون في الوسائل التي يُحَقَّقُ بها أحد الضروريات الخمس؛ لأن الشريعة قامت على حفظ الضروريات الخمس، وهي: الدين، والنفس والمال، والنسل، والعقل، فوسائل حفظ هذه الخمس من المصالح المرسلة، وسائل حفظ الدين مصلحة مرسلة، فلك أن تُحْدِثَ فيها ما يحفظ دين الناس مثل: تأليف الكتب، فإنه لم يكن على عهد النبي على المرسلة على الكتب، وتأليف الكتب، فإنه لم يكن على عهد النبي على عمر على على عمد النبي على عمر على على عمد النبي على النبي على النبي على أن يُحْتَب حديثه، ونهى عمر خليه أن يُحْتَب حديث النبي على النبي على المقتضى لها، فهذه وسيلة لم يكن المُقْتَضِي لها في ذلك الوقت قائمًا، ثم قام المقتضى لها، فصارت وسيلة لحفظ الدين،

⁽۱) انظر: المسودة لآل تيمية (ص٤٠١)، والاعتصام (١/ ١٨٥)، وإرشاد الفحول (ص٤٠٣).

أي: صارت مصلحة مرسلة، وليست بدعة.

فإذًا: من المهمات في هذا الباب: أن تُفَرِّق ما بين البدعة، وما بين المصلحة المرسلة، ومن ذلك:

أولًا: أن البدعة في الدين متجهة إلى الغاية، وأما المصلحة المرسلة، فهي متجهة إلى وسائل تحقيق الغايات.

ثانيًا: أن البدعة قام المقتضي لفعلها في زمن المصطفى ﷺ، ولم تُفْعَل، والمصلحة المُرْسَلَة لم يقم المقتضي لفعلها في زمن النبي ﷺ.

فإذا نظرنا مثلًا إلى جمع القرآن، فإن القرآن جُمِعَ بعد عهد النبي على ولم يُجمع في عهده، فهل نقول: إن جمع القرآن بدعة؟ أجمع العلماء من الصحابة، ومن بعدهم أن جمع القرآن من الواجبات العظيمة التي يجب أن تقوم بها الأمة، ففي عهد النبي على ما قام المقتضي للفعل؛ لأن الوحي يتنزل، فلو نُسِخَ القرآن كاملًا لكان هناك إدخال للآيات في الهوامش، أو بين السطور، وهذا عرضة لأشياء غير محمودة، فكان من حكمة الله على أنه ما أمر نبيه على بجمع القرآن في كتاب واحد في حياته، ولما انتهى الوحي بوفاة المصطفى على جمعه أبو بكر في منه مُجمِعَ بعد ذلك.

وهناك أشياء شتى مثل: إنشاء دواوين الجند، واستخدام الآلات، وتحديث العلوم، والاهتمام بعلوم مختلفة، وفتح الطرقات، وتكوين البلديات والوزارات، وأشباه هذا في عهد عمر والمجتمع عهد أمراء المؤمنين فيما بعد ذلك.

فالحاصل إذًا من هذا أن المصلحة المرسلة مُحْدَثَة، ولكن لا ينطبق عليها هذا الحديث: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدُّ»؛ لأن هذه

ليست في الأمر، وإنما هي في وسيلة تحديث الأمر، فخرجت عن شمول هذا الحديث لها من هذه الجهة، ومن جهة ثانية أنها إحداث ليس في الدين، وإنما هو في الدنيا لمصلحة شرعية تعلقت بهذا العمل.

سمَّاها العلماء مصالح مرسلة، وجُعِلَتْ مطلوبة من باب تحقيق الوسائل لأن الوسائل لها أحكام الغايات، فهي واجبة ولا بد من عملها؛ لأن لها حكم الغاية.

والعبادات قسم من الشريعة، والمعاملات قسم من الشريعة، فإحداث أمر في عبادة على خلاف سنة المصطفى على محدث، وبدعة في الدين، وكذلك إحداث أوضاع في المعاملات على خلاف ما أمر به النبي على هو - أيضًا - مردود؛ لأنه مُحْدَثُ في الدين.

مثاله: تحويل عقد الربا من كونه عقدًا محرمًا إلى عقد جائز، فهذا تبديل للحكم، أو إحداث لتحليل عقد حَرَّمه الشارع، أو إبطال شرط من الشروط الشرعية التي دَلَّ عليها الدليل، فإبطال هذا الشرط مُحْدَثُ - أيضًا -، ومردود على صاحبه، أو أن تُحَوَّلَ - مثلًا - عقوبة الزنا من كونها رجمًا للمُحْصَن، أو الجلد، والتغريب لغير المحصن إلى عقوبة مالية، فهذا ردِّ على صاحبه، ولو كانت في المعاملات؛ لأنها إحداث في الدين ما ليس منه على صاحبه، ولو كانت في المعاملات؛ لأنها إحداث في الدين ما ليس منه

وهذا يختلف عن القاعدة المعروفة: أن الأصل في العبادات التوقيف، والأصل في المعاملات الإباحة، وعدم التوقيف، فهذه القاعدة تسري فيما يكون في معاملات الناس ما لم يكن هناك شرطٌ شرعه الشارع، وأمر به، واشترطه، أو عقدٌ أبطله الشارع، فلا يدخل فيه جواز التغيير، وإنما جواز التغيير، والسّعة هذا التغيير، أو التجديد في المعاملات، وأنها مبنية على الإباحة، والسّعة هذا

فيما لم يدل الدليل على شرطيته، أو على عقده، أو على إبطال ذلك العقد، وما شابه ذلك.

وقد قال النبي عَلَيْ في حديث بَريرَة وَ الله المشهور: «فَأَيُّمَا شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَهُو بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، فَقَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْتَقُ» (١)، فهذا الحديث يأتي في جميع أبواب الدين: يأتي في الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والبيوع، والشركات، والقرض، والصرف، والإجارة، والنكاح، والطلاق، وجميع أبواب الشريعة، كما هو معروف في مواضعه من تفصيل الكلام عليه (٢).



⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٦٣)، ومسلم (١٥٠٤) من حديث عائشة را

⁽٢) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٨٠ - ٨٥).

الحديث السادس

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ وَلَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ وَلَا: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنُ، وإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنُ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتُ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ - فَقَدِ (١) - اسْتَبْراً لِدِينِهِ وَعَنْ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَاعِي يَرْعَى حَوْل وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَاعِي يَرْعَى حَوْل الحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلاَ وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ الحِمَى، أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلاَ وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلاَ وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلُحَتْ صَلُحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا مَلَحَتْ صَلُحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلاَ وَهِيَ الْقَلْبُ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ (٢).

الـشــرح:

هذا الحديث - حديث النعمان بن بشير رضي - عَدَّه العلماء ثلث الدين، أو ربع الدين؛ فإن الإمام أحمد قال: ثلاثة أحاديث يدور عليها الإسلام (٣): حديث عمر ضي النَّهُ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وحديث عائشة وَ السابق: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدُّ»، وحديث النعمان بن بشير ضي وذلك أن حديث النعمان دَلَّ على أن الأحكام ثلاثة:

* حلال بَيِّن واضح لا اشتباه فيه.

هذا اللفظ: «فقد» ورد في مسند أبي عوانة (٣/ ٣٩٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٢، ٢٠٥١)، ومسلم (١٥٩٩).

⁽٣) راجع (ص ١٨).

- * وحرام بَيِّن واضح لا اشتباه فيه.
- * وثالث مشتبه، لا يعلمه كثير من الناس، ولكن يعلمه بعضهم.

فالحلال البين، والحرام البين واضح الحُكم، والمشتبه جاء حكمه في هذا الحديث، والحلال يحتاج إلى نية، ومتابعة، وعدم إحداث فيه من أمور العبادات، والمعاملات، وكذلك الحرام يحتاج إلى نية في تركه حتى يؤجر عليه. . . إلى آخر ذلك، فصار هذا الحديث ثلث الإسلام.

وأبو داود صاحب السنن جعل الأحاديث أربعة (١)، فزاد عليها حديث: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ». الحديث الذي سيأتي بعد هذا - إن شاء الله تعالى (٢) -.

وهذا يدل على أن هذا الحديث موضعه عظيم في الشريعة، فهو ثلث الدين لمن فهمه، فالحلال البين الواضح من أتاه يكون على بينة، والحرام البين الواضح - أيضًا - بين للناس لا اشتباه فيه، من انتهى عنه فهو مأجور، ومن وقع فيه فهو مأزور، وهناك ما هو مُشتبِه، ومن أجل هذا المشتبه جاء هذا الحديث من الرءوف الرحيم عليه.

فقال: «إِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ، وإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ».

القسم الأول: قال: «إِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ»، مثاله: أنواع المأكولات المباحة فتأكل اللحم، والخبز، وتشرب الماء . . . إلى آخره، وكذلك أنواع

⁽۱) انظر: التمهيد لابن عبد البر (۹/ ۲۰۱)، وتهذيب الأسماء (۲/ ٥١٠)، وجامع العلوم والحكم (ص ۹)، وسبل السلام (٤/ ١٧١)، وعمدة القاري (١/ ٢٩٩)، وكشف الخفاء (١/ ١٠)، والأشباه والنظائر (ص ۹)، و نيل الأوطار (٥/ ٣٢٢).

⁽۲) سيأتي تخريجه (ص۱۳۳).

العلاقات المالية المباحة: البيع الواضح، والصرف الواضح. . . إلى آخره، وأنواع الإجارة الواضحة، والزواج الواضح، وأشباه ذلك مما اكتملت فيه الشروط، ولا شبهة فيه، فهذا بين يعلمه الناس، وأيضًا هو درجات.

القسم الثاني: قال: «وإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ»، مثل: حرمة الخمر، والسرقة، والزنا، وحرمة قذف الغافلات المؤمنات، وحرمة الرِّشوة، وأشباه ذلك مما الكلام فيه واضح لا اشتباه فيه.

القسم الثالث: قال: «وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ»، فجعل هذا القسم بين الحلال، والحرام، وذلك لأنه يجتذبه الحلال تارة، ويجتذبه الحرام تارة، عند من اشتبه عليه، فالذي اشتبه عليه هذا الأمر يكون عنده بين الحلال، والحرام، لا يدري هل هو حرام، أو حلال؟، إنْ نظر فيه من جهة قال: هو حلال، وإن نظر فيه من جهة أخرى جعله حرامًا، وهذا عند كثير من الناس، وأما الراسخون في العلم، فيعلمون حكمه، هل هو حلال، أو حرام؟

فقوله ﷺ: «وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتُ، لاَ يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ» دل على أن هناك كثيرًا من الناس يعلمون الحكم (١٠).

هذه المشتبهات اختلف العلماء في تفسيرها في أقوال كثيرة جدًا، وصُنِّفَتْ فيها مصنفات، وشروح هذا الحديث في الكتب المطولة طويل – أيضًا – في تفسير المشتبهات، ووضوحُها ينبني على فهم معنى المشتبه في اللغة، وفي القرآن – أيضًا –.

أما في اللغة: فاشتبه الشيء بمعنى: اختلط، أي: صار يتنازعه أشياء

⁽١) انظر: شرح الأربعين النووية للعلامة ابن عثيمين كلله (ص١٠٥، ١٠٦).

متعددة جعلته مختلطًا على الناظر، أو السامع، مثاله: اشتبهت الأشياءُ عند عينه، بمعنى: اختلطت، فلا يميز هذا من هذا، واشتبهت الأصوات عليه، يعنى: تداخلت فلا يميز هذا من هذا (١).

فالمشتبهات في اللغة هي التي لا يتضح منها الأمر عند كثير من الناس؛ لضعف قوته، فكما أن الناظر لضعف بصره اشتبه عليه، والسامع لضعف سمعه اشتبه عليه، فكذلك المسائل التي تُدْرَك ببصيرة القلب تشتبه من جهة ضعف البصيرة، ضعف العلم.

أما في القرآن، فجعل الله عَلَى المشتبهات، أو المتشابهات فيما يقابل المحكمات في قوله عَلَى الله عَلَى الَّذِى أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِئْبَ مِنْهُ عَايَتُ مُحْكَمَتُ هُنَ أُمُ المحكمات في قوله عَلَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْعٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَبَهُ مِنْهُ البَّغِنَاءَ الْفِتْنَةِ الْكِئْبِ وَأُخُرُ مُتَشَبِهِكَ فَامَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْعٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَبَهُ مِنْهُ البَّغِنَاءَ الْفِتْنَةِ وَالْبَعْفَاءَ تَأْوِيلُهُ وَالْآسِخُونَ فِي الْمِلْمِ يَقُولُونَ عَامَنَا بِهِ عَلَى أَن عِندِ وَالْمَعْدِ وَمَا يَعْمُلُمُ تَأْوِيلُهُ وَالْآسِخُونَ فِي الْمِلْمِ يَقُولُونَ عَامَنَا بِهِ عَلَى أَن المحكم ما كان واضحا بَيّنًا، والمشتبه ما يشتبه علمه على الناظر فيه.

وما في الحديث غير ما في الآية من جهة أن ما في الآية من جهة المعاني؛ لأنه قال: ﴿هُو اللَّذِي آَنَلَ عَلَيْكَ الْكِئْبَ مِنْهُ ءَايَتُ مُحَكَمَتُ هُنَ أُمُ الْكِئْبِ وَأَخُرُ مُتَشَيِهِ اللَّهِ قَالَ : ﴿هُو اللَّذِي يَشْتِبُهِ ، أَمَا الحديث ، فهو من جهة الحكم ، فل هذه من الحلال ، أم من الحرام ؟

فمن جهة الاشتباه الأمر واحد، إن المشتبه فيما دلت عليه آية آل عمران هو غير الواضح، وهذا نستمسك به في تفسير المشتبه في هذا الحديث؛ لأنّ الكلمةَ إذا اشتبه معناها، أو اختلف العلماء في معناها، فتُرجع إلى

⁽١) انظر: لسان العرب (١٣/ ٥٠٥).

عُرْفِ الشارع في كلامه، أي: إلى ما كان عليه استعمال الشارع في القرآن، فهذا يريحنا من إشكال تفسير الكلمة، فإذا نظرنا في هذه الكلمة فم تَشَيِهَا في مأتَشَيِهَا في أن بعض العلماء قد جعلها: اختلاط المال المباح مع المال الحرام، وجعلها بعضهم: فيما اختلف فيه العلماء في أقوال ربما يأتى بعضها.

فتفسيرها الصحيح أن نجعلها مثل آية آل عمران، أي: ما اتضح حكمه من الحلال، فهو حلال، وما اتضح حكمه من الحرام، فهو حرام، وهذه محكمات، وما اشتبه حكمه فهو من غير الواضح من المتشابهات، أو المشبهات، أو المشبهات، كما هي روايات في هذا الحديث.

الإمام أحمد كلله، وإسحاق (١) وجماعة من أهل العلم فسروا المشتبهات بما اختلف الصحابة في حلّه، وحرمته، أو اختلف العلماء في حله، وحرمته، فقالوا – مثلًا –: أكل الضب اختلفوا فيه، فيكون من قبيل المشتبه، وقالوا: إن أكل ذي الناب من السباع اختلف فيه العلماء، فيكون من قبيل المشتبه، أو لبس بعض الملابس اختلفوا فيها، فيكون من قبيل المشتبه، وجعلوا اختلاط المال الحلال، والحرام، هذا من قبيل المشتبه في أشياء،

⁽۱) هو الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم، المعروف بابن راهويه، ولد سنة إحدى وستين ومائة، وتوفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وهو من أقران الإمام أحمد بن حنبل، وذكره الإمام أحمد فقال: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وكره أن يقول راهويه، وقال: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضًا. انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٣٤٥)، وتاريخ دمشق (٨/ ١١٩) والوافي بالوفيات (٨/ ٢٥١)، وشذرات الذهب (٢/ ٨٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٨٣).

وشرب ما يسكر كثيره من قبيل المشتبه من جهة الناظر فيه، وهذا في الحقيقة ليس واضحًا، وهذه إذا جُعِلَتْ من المشتبهات، فهذا من جهة التأويل، لا من جهة كونها مشتبهات بينة، فالإمام أحمد، وإسحاق، وجماعة إذا قالوا عن هذه الأشياء: إنها مشتبهات ، فيعنون أنه ينبغي لمن ذهب إلى القول المبيح أن يستبرئ، فمن ذهب إلى القول المبيح في المُسْكِر لا بدله أن يستبرئ لدينه، ويذهب إلى القول الآخر، وكذلك أكل الضب السنة فيه واضحة، فينبغي أن يترك رأيه إلى السنة؛ لأن الأمر فيه من الواضح فقالوا: إنها من المشتبهات باعتبار الخلاف، وليس هذا هو المقصود بالحديث، وإنما هم نظروا في اختلاف العلماء في ذلك.

والذي ينبغي حمل الأحاديث عليه ما سبق ذكره من أن المشبهات، أو المشتبهات، أو المتشابهات هي ما اشتبه علمه، واشتبه حكمه على من يحتاج إليه، فإذا اشتبه عليه حكم هذا البيع، فاستبراؤه له حماية لعلمه، ودينه، وإذا اشتبه عليه حكم هذه المرأة، هل هي مباحة له، أم غير مباحة؟ فالاستبراء أن يتوقف حتى يعلم، فإما أن تكون حلالًا بينًا، أو حرامًا بينًا.

إذا تقرر ذلك، فإنّ المشتبهات هذه لها حالان:

الحال الأولى: ما يتوقف فيه العلماء، فيتوقف العالم في حكم المسألة، يقول: أنا متوقف فيها. والعلماء توقفوا في شيء مثل بعض المسائل الحادثة الآن، تأتي مسألة – مثلًا – من مسائل البيوعات، أو مسائل المال الجديدة التي يُحدثها الناس، وحتى ينظر العلماء فيها لابد أن يتوقفوا، فتوقف العلماء في بعض المسائل الطبية – مثلًا –، وتوقفهم ليس عن عجز، ولكن

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٨٦ - ٨٨).

حماية لدينهم؛ لأنهم سيُفتون الأمة، وإذا أفتوا الأمة فالحلال -الذي صار في الأمة حلالًا - منسوب إليهم، وهم وقَعُوا عن رب العالمين عَلَيْ أي: أفتوا عن الله عَلَيْ ، فينبغي أن يتوقفوا حتى تتبين لهم، فإذا توقف العلماء في مسألة حتى يتبين لهم حكمها، فهي من المشتبهات.

الحال الثانية: ما تشتبه على غير العالم، فيجب عليه ألا يواقعها حتى يردَّها إلى العالم؛ لأن النبي عَلَيُ قال: «وَبَيْنَهُمَا» يعني: بين الحلال، والحرام «أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لاَ يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ»، ففي قوله هذا إرشاد إلى أن هناك من يعلم، فيسأل من يعلم عن حكم هذه المسألة.

قال: «فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ» يعني: قبل أن يصل إليه العلم، أو في المسألة التي توقف فيها أهل العلم، «فَقَدِ إِسْتَبْرَاً لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ»، فإذا استبرأ لدينه، فقد أتى ما يجب عليه، فلا يُقْدِم على فعل شيء لا يعلم حكمه؛ لأنه ربما كان حرامًا، والمؤمن مُكَلَف، فينبغي عليه وجوبًا ألا يأتي شيئًا إلا وهو يعلم أنه حلال، أو غير حرام، فمن توقف عن الحلال المشتبه، أو الحرام المشتبه فقد استبرأ للدين؛ لأنه ربما واقع ذلك الشيء، وكان حرامًا، وهو لا يدري.

وهل يقال هنا: إذا كان لا يدري فهو معذور؟

الجواب: لا، بل غير معذور؛ لأنه يجب عليه أن يتوقف، حتى يتبين له حكم هذه المسألة، فيأتيها على أي أساس؛ لأنه مكلف، فلا يعمل عملًا إلا بأمر من الشرع؛ فلهذا قال: «فَقَدِ اِسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ»، ثم قال: «وَعِرْضِهِ»؛ لأن من أقدم على الأمور المشتبهات من أهل الإيمان، فإنه قد يُتَكَلَّم فيه بأنه قليل الديانة؛ لأنه لم يستبرئ لدينه، كذلك إذا ترك مواقعة المشتبهات استبرأ لعرضه.

وفي هذا حتّ للمرء ألا يأتي ما يُعاب عليه في عرضه، فالمؤمن يرعى حال إخوانه المؤمنين، ونظرة إخوانه المؤمنين إليه، ولا يأتي بشيء، ويقول: أنا لا أهتم بقول أهل الإيمان، ولا بقول أهل العلم، ولا قول طلبة العلم. فإن استبراء العرض حتى لا يوقع فيه أمرٌ مطلوبٌ، وقد جاء في الحديث أن النبي على قال: «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنْ الشَّرِّ، أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَا، إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ (١)، أي: من أهل الإيمان؛ حيث ينتقدون على العامل عمله فيما لم يوافق فيه الشريعة.

قال: «وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ»، قوله هنا: «وَقَعَ فِي الْحَرَامِ» فُسِّرَ بتفسيرين:

الأول: الحرام الذي هو أحد الجانبين - جانب حلال، وجانب حرام - والشبهات بينهما، فمن وقع في الشبهات، وقع في الحرام الذي هو أحد الجهتين.

الثاني: أنه وقع في أمر مُحَرَّم؛ حيث لم يستبرئ لدينه بأن وقع في شيء لم يعلم حكمه، كمن واقع مسألة، ولا يعلم أنّها غير محرمة، فلا شك أن هذا إقدام على أمر دون حجة.

وهذا في المسائل التي تتنازعها الأمور بوضوح، وهناك مسائل من الورع يستحب تركها، ليست هي المقصودة بهذه الكلمة؛ لأنه قال: «وَمَنْ وَقَعَ فِي

⁽۱) أخرجه الترمذي معلقا (٢٤٥٣) من حديث أنس ﷺ، وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (١/ ٣٦٩)، والطبراني في الأوسط (٧/ ٧٧)، وفي مسند الشاميين (٣/ ٣٠٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٣٦٧) من حديث أبي هريرة ﷺ.

الشُّبُهَاتِ، وَقَعَ فِي الْحَرَامِ»؛ ذلك لشدة مقاربته للحرام، فإنه صُوِّرَ كأنه واقع فيه، فإنّ الذي يقع في الشبهات يؤدي به ذلك إلى مواقعة الحرام، كما مَثَّلَ له ﷺ بقوله: «كَالرَاعِي يَرْعَى حَوْل الحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ». فالراعي يكون معه شيء من الماشية، والماشية من طبيعتها أنها في بعض الأحيان تخرج عن مجموع الماشية، وتذهب بعيدًا، فإذا قارب حمى محمية، مثلا: أرض محمية للصدقة، أو محمية في ملك فلان، أو ما أشبه ذلك، فإن مقاربته بماشيته للحمى لا بد أن يحصل من بعضها ضرر في حق غيره.

وهذا تمثيل عظيم في أن «حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ»، وما هو داخل هذا الحمى هو الدين، وهذه المحارم حمى، فمن قارب فلا بد أن يحصل منه مرة أن يتوسع، فيدخل في الحرام، حتى في الأمور التي يكون عنده فيها بعض التردد، وليس كل التردد؛ فلهذا مَثَّلَ عَلَيْهُ بهذا المثال العظيم، فقال: «كَالرَاعِي يَرْعَى حَوْل الحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ»، ثم قال: «أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَحارمه، بها يقوَى مَلِكٍ حِمَى، أَلاَ وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ»، فحمى الله محارمه، بها يقوَى دين المرء.

فهذا الحديث واضح الدِّلالة في أن من قارب الحرمات، فإنه يوشك أن يقع في المحرم من جرّاء تساهله.

نفهم من هذا الحديث: أن الحلال البين واضح، والحرام البين واضح، وأنه يجب على المسلم ألا يأتي شيئًا إلا وهو يعلم حكمه، فإذا لم يعلم يسأل أهل العلم فيما اشتبه عليه، فيزول الاشتباه بسؤال أهل العلم، فإن بقيت مشتبهة على أهل العلم، ولم يحكموا فيها، فإنه يتوقف معهم؛ حتى يعلم حكمها.

وهناك مسائل في الأحكام ليست مشتبهة لكونها تبعًا، والأصل جريان القواعد عليها، ودخولها ضمن الدليل.

فإذًا: المسائل التي اختلف العلماء فيها لا تدخل ضمن هذا الحديث من جهة كونها مشتبهة، فلا نقول: هذه مسألة اختلف فيها العلماء، فيُخرج منها بتاتًا على جهة أن من وقع فيها وقع في الحرام، لكن يُخرج من الخلاف على وجه الاستحباب.

وهذا هو الذي فهمه العلماء من الحديث: أن الخروج من خلاف العلماء مستحب، أي: أن العلماء إذا اختلفوا في مسألة، فالخروج من خلافهم إلى متيقن، هذا مستحب، وهو صحيح باعتبارات، وفي بعض تطبيقاته قد لا يكون صحيحًا في تفاصيل معلومة.

مثال ذلك: قصر الصلاة في السفر، فجمهور الأئمة الأربعة – مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد – حَدّوا المدة بنية إقامة أربعة أيام فصاعدًا فإذا نوَى إقامة أربعة أيام فصاعدًا لم يترخص برخصة السفر، وهناك قول ثانٍ للحنفية بأن له أن يترخص ما لم يُزْمِع إقامة أكثر من خمسة عشر يومًا، وهناك قول ثالث لشيخ الإسلام ابن تيمية، وجماعة من أهل العلم بأن له أن يترخص حتى يرجع إلى بلده.

فهذه أقوال ثلاثة (١٦)، والقول الأول – وهو: أن ينوي إقامة أربعة أيام –

⁽۱) انظر: المدونة الكبرى (۱/۱۱۸وما بعدها)، واختلاف العلماء لمحمد بن نصر المروزي (۱/۲۵)، والمهذب لأبي إسحاق الشيرازي (۱/۳/۱)، وبداية المجتهد (۱/۲۲۱، ۱۲۳)، والمغني (۲/ ۲۰، ۲۰)، ومجموع الفتاوى (۲/۲۲)، والمجموع للنووي (۲/۲۷، ۲۷۹)، والذخيرة للقرافي (۲/۳۲۰)، والفروع لابن مفلح (۲/۵۰، ۵۰).

رُجِّحَ على غيره من جهة أن المسألة من حيث الدليل مشتبهة، وإذا كان كذلك، فالأخذ فيها باليقين استبراءٌ للدين؛ لأن الصلاة ركن الإسلام الثاني، فأَخذُ اليقين في أمر الصلاة هذا مما دَلَّ عليه هذا الحديث؛ لأنه استبراءٌ للدين؛ لأنّ الأيام الأربعة هذه بالاتفاق أنه يترخص فيها، وأما ما عداها فهو مختلف فيه، فإذا كان كذلك، فالخروج من الخلاف هنا مستحب، فنأخذ بالأحوط؛ ولهذا رجح كثير من المحققين هذا القول باعتبار الاستبراء، وأنّ في الأخذ به اليقين في أمر الصلاة التي هي الركن الثاني من أركان الإسلام، وأعظم الأركان العملية.

ومن المسائل التي يتعرض لها العلماء -أيضًا - في هذا الحديث: الأكل من مال من اختلط في ماله الحلال بالحرام، مثال ذلك: رجلٌ نعلم أنه يكتسب من مكاسب محرمة، كأن يرتشي، أو يأكل الربا، أو ما أشبه ذلك، وعنده مكاسب حلال، فما الحكم في شأنه؟

اختلف العلماء فيه على أقوال(١):

الأول: بعض العلماء جعله داخلًا في هذا الحديث، وأن الورع ترك الأكل من ماله على سبيل الاستحباب؛ لأنه استبراء.

الثاني: وطائفة من أهل العلم قالوا: بحسب ما يغلب، فإن كان الغالب عليه الحرام، فإنه يُسْتَبُرأ، وإن كان الغالب عليه الحلال، فإنه يجوز أن تأكل منه، ما لم تعلم أن عَيْن ما قُدِّمَ لك من الحرام.

 ⁽۱) انظر: مجموع الفتاوی (۵/ ۸۱)، (۲۷۲/۲۹ وما بعدها)، (۳۲۷/۳۰، ۳۲۸)،
 وجامع العلوم والحكم (ص ٦١ – ۷۱)، وعمدة القاري (۹/ ٥٥).

الثالث: وقال آخرون - منهم ابن مسعود وللهذا الشالث: وقال آخرون - منهم ابن مسعود وللهذا التغير الجهة، فهو اكتسبه من حرام، وحين قدمه لك قدمه على أنه هدية، أو على أنه إضافة، أو هبة، أو ما أشبه ذلك، وتَغير الجهة يغير الحكم؛ كما في حديث بريرة؛ حيث أتي النبي على بلحم تصدق به على بريرة ولها والنبي الله لا يأكل الصدقة، فقال على المهدر المهركة والنبي على المهدرة المهدري المهدرية وهو اللحم، فقال محديد المهدرية، ومن أهل العلم: إنّه يأكل، والحرام على من قدمه، وأما هذا فقدمه على أنه هدية، فلا بأس بذلك.

الرابع: وقال آخرون: إنه يأكل منه ما لم يعلم أن هذا المال بعينه حرام، أي: أن عين ما قَدَّم حرام، فإذا علم أن عين ما قدم حرام، فلا يجوز له أكل هذا المعين، ويجوز أكل ما سواه، واستدلوا على ذلك بأن اليهود كانوا يقدمون الطعام للنبي عليه وكانوا يأكلون الربا، وكان عليه ربما أكل من طعامهم.

المقصود من هذا كمثال لاختلاف العلماء في التنازع في هذه المسألة، هل تدخل في هذا الحديث، أم لا؟ وجملتهم على دخوله من جهة الورع، وليس على دخوله من جهة أنه من أكل فقد أكل حرامًا، مع أن عددًا من المحققين رَجَّحوا قول ابن مسعود، وهو ترجيح ظاهر من حيث الدليل،

⁽۱) أخرج عبد الرزاق في مصنفه (۸/ ۱۵۰) عن ابن مسعود ﷺ أنه جاء إليه رجل فقال: لِي جَارٌ يَأْكُلُ الرِّبَا وَلا يَزَالُ يَدْعُونِي، فَقال: «مُهَنَّأَهُ لَك، وَإِثْمُهُ عَلَيْه». وأخرج عن سلمان الفارسي ﷺ أنه قال: «إذَا كَانَ لَك صَدِيقٌ عَامِلٌ، فَدَعَاكَ إِلَى طَعَامٍ، فَاقْبَلْهُ فَإِنَّ مُهَنَّأَهُ لَك، وَإِثْمُهُ عَلَيْهِ».

⁽٢) أخرجه البخاري (١٤٩٣)، ومسلم (١٠٧٥) من حديث عائشة را

كابن عبد البر (١) في «التمهيد» (٢)، وغيره من أهل العلم في تفاصيل يطول الكلام عليها.

قال على المحسد كُلُهُ، أَلا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُهُ، أَلا وَهِيَ الْقَلْبُ»، فهذا فيه أن القلب الذي هو معدن الإيمان به يكون التورّع، وبه يكون التوقف عن الشبهات، وبه يكون الإقدام على المحرمات، فإذا صلح القلب صلح الجسد كله في تصرفاته، وإذا فسد القلب فسد الجسد كله، فهذا كله متعلق بالقلب، والقلب من حيثُ إدراك المعلومات هو الذي يُدرك، فعند المحققين من أهل العلم، والذي تدل عليه نصوص الكتاب والسنة أنّ حصول الإدراكات، والعلوم، والصلاح، والفساد، والنيات. . إلى آخره، هذا معلق بالقلب.

فإذا كان كذلك، فما وظيفة الدماغ أو المخ؟

الجواب: وظيفته الإمداد. هذا على قول المحققين من أهل العلم (٣)،

⁽۱) هو الإمام العلامة الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المالكي، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف المليحة، منها: «التمهيد»! و«الاستذكار»! و«الاستيعاب»! و«جامع بيان العلم وفضله»! وغير ذلك، ولد يوم الجمعة لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة يوم الجمعة آخر يوم شهر ربيع الآخر. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠٤/١٥)، والوافي بالوفيات (٢٩/ ٩٩)، والبداية والنهاية (١٠٤/ ١٠٤).

⁽٢) انظر: التمهيد (١١٨/٤).

⁽٣) قال النووي في شرحه على صحيح مسلم (٢٩/١١): «واحتج بهذا الحديث على أن العقل في القلب لا في الرأس، وفيه خلاف مشهور: فمذهب أصحابنا وجماهير المتكلمين أنه في القلب، وقال أبو حنيفة: هو في الدماغ، وقد يقال: في الرأس، وحكوا الأول أيضًا عن الفلاسفة، والثاني عن الأطباء، قال المازري: واحتج =

فاختلفوا في العقل، هل هو في القلب، أم هو في الرأس؟ والصحيح: أنه في القلب، والعقل ليس جِرْمًا، وإنما المقصود به إدراك المعقولات، والدماغ، وما في الرأس هذه وسيلة تُمِدُّ القلب بالإدراكات.

وهل القلب يدرك من جهة كونه مضغة؟

الجواب: لا، لكنه يدرك من جهة كونه بيت الروح.

* * *

القائلون بأنه في القلب بقوله تعالى: ﴿ أَفَكُرُ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَمُمْ قُلُوبُ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَدِكَرَىٰ لِمَن كَانَ لَمْ قَلْبُ ﴾ [ق: ٣٧]، وبهذا الحديث؛ فإنه ﷺ جعل صلاح الجسد وفساده تابعًا للقلب، مع أن الدماغ من جملة الجسد، فيكون صلاحه وفساده تابعًا للقلب، فعُلِمَ أنه ليس محلًا للعقل، واحتج القائلون بأنه في الدماغ بأنه إذا فسد الدماغ فسد العقل، ويكون من فساد الدماغ الصرع في زعمهم، ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن الله ﷺ أجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ، مع أن العقل ليس فيه، ولا امتناع من ذلك اهد. وأخرج البخاري في الأدب المفرد (ص١٩٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ١٦١)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١٩٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ١٦١)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١٩٢١) عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال: ﴿إِنَّ الْعَقْلُ فِي الْقُلْبِ، وَإِنَّ الرَّحِمَ فِي الْمُرَدِ

وانظر: فتح الباري (١/ ١٢٩)، وعمدة القاري (١/ ٣٠٢)، والديباج على مسلم (١١٤)، وشرح الأربعين النووية للعلامة ابن عثيمين ﷺ (ص١١٤).

لحديث السابع _____

الحديث السابع

عَنْ أَبِي رُقَيَّة تَمِيْم بْنِ أَوْسِ الْدَّارِيِّ ضَيَّبُه قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِأَيْمَةِ المُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ»، رَوَاهُ مُسْلِمُ (١٠).

الـشــرح:

هذا الحديث من الأحاديث الكلية العظيمة التي اشتملت على الدين كله، فقد اشتمل على حقوق الله، وحقوق رسوله على حقوق عباده فليس ثَمَّ لفظٌ أجمع في بيان تلك الحقوق من لفظ النصيحة. والنصيحة هذه فعيلة من النصح، وأصل النصح في لغة العرب فُسِّرَ بأحد تفسيرين (٢):

الأول: أن النُّصح بمعنى الخلوص من الشوائب، والشركة، فيقال: عَسَلٌ ناصح، أو نصوح، إذا لم يَشُبُهُ شيء.

الثاني: فُسرت النصيحة بأنها التئام شيئين بحيث لا يكون ثَمَّ تنافر بينهما، فيُعْطَى هذا الصلة بهذا حتى يكون التئام يوافق ما بين هذا، وهذا. قالوا: ومنه قيل للخياط: ناصح؛ لأنه ينصح الطرفين إذ يجمعهما بالخياطة.

⁽١) أخرجه مسلم (٥٥)، وأخرجه البخاري معلقًا في كتاب الإيمان - باب قول النبي ﷺ: الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

⁽٢) انظر: النهاية في غريب الأثر (٥/ ٦٢)، ولسان العرب (٢/ ٢١٧)، ومختار الصحاح (ص٢٧٧).

والنصيحة عُرِّفَتْ في هذا الحديث بأنها إرادة الخير للمنصوح له (۱)، وهذا فيما يتعلق بنصح أئمة المسلمين، وعامتهم، أما في الثلاثة الأول، فإن النصيحة -كما ذكرنا- تكون الصلة بين الذاتين على التئام؛ بحيث يكون هذا قد أعطى حق هذا، فلم يكن بينهما تنافر، ومعلوم أنّ العبد في صلته بربه عليه حقوقٌ كثيرة واجبة، ومستحبة، وكذلك في حق القرآن، وكذلك في حق المصطفى عليه عليه حقوقٌ .

فقال ﷺ: «الدَّينُ النَّصِيحَةُ»، وجعل الدينَ كلَّه النصيحة؛ لأن النصيحة تجمع الدين كله بواجباته ومستحباته.

قال بعض العلماء: «الدَّينُ النَّصِيحَةُ»: أي: أن معظم الدين، وجُلّ الدين النصيحة (٢)، وهذا على أخذ نظائره؛ كقوله: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ» (٣)، و «الْحَجُّ عَرَفَةُ» كون هذه الأشياء لها و «الْحَجُّ عَرَفَةُ» كون هذه الأشياء لها النصيحة رأيت أنها جمعت الدين كلَّهُ، في العقائد، وفي العبادات، والمعاملات، وفي حقوق الخلق، وحقوق من له الحق بجميع صوره.

⁽۱) انظر: جامع العلوم والحكم (ص۷۹)، وشرح السيوطي لسنن النسائي (٧/١٥٦)، وعون المعبود (١٣/١٣)، وتحفة الأحوذي (٦/٤٤).

⁽٢) انظر: فتح الباري (١٣٨/١)،

⁽٣) أخرجه أبو داود (٢/ ٧٦)، والترمذي (٢٩٦٩)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٤٥٠)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وأحمد في المسند (٤/ ٢٦٧)، والبخاري في الأدب المفرد (ص ٢٤٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٢١)، والطبراني في الصغير (٢/ ٢٠٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٦٧) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٧) من حديث النعمان بن بشير رفي شير المستدرك (١/ ٢٥٧) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٧)

 ⁽٤) أخرجه الترمذي (٨٨٩)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٤٢٤)، وابن ماجه (٣٠١٥)،
 وأحمد في المسند (٤/ ٣٠٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٢٥٧)، وابن أبي شيبة =

قالوا: (لِمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟)، واللام هنا في قولهم: (لِمَنْ) هي لام الاستحقاق، أي: من يستحقها في الدين؟ فأجابهم النبي على بقوله: «للهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسولِهِ، وَلاَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ»، فاشتملت على أمور: الأول: النصيحة لله، وهي: كلمة جامعة لأداء حق الله على الواجب، والمستحب، فحق الله الواجب هو الإيمان به:

بربوبيته: الإيمان بأنه هو الرب المتصرف في هذا الملكوت وحده، لا شريك له في ربوبيته، ولا في تدبيره للأمر، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، يحكم ما يشاء، ويفعل ما يريد ﷺ.

وألوهيته: بأن يُعْبَد وحده بجميع أنواع العبادات، وألا يُتَوَجَّه لأحد بشيء من العبادات إلا له ﷺ، فكل عبادة تُوُجِّه بها إلى غير الله ﷺ مي خروج عن أداء الحق الذي له ﷺ.

وأسمائه، وصفاته: بأن يؤمن العبد بأن الله على له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، وأنه لا سَمِي له، ولا نِد له، ولا كفو له؛ كما قال على والصفات العلى، وأنه لا سَمِي له، ولا نِد له، ولا كفو له؛ كما قال على والمَعْلَمُ لَهُمُ سَمِينًا اللهِ المربم: ٢٥]، وقال على الله على الله على الله على المسلم أن الله على له ما أثبت الشورى: ١١]، إلى غير ذلك من الآيات، فيعتقد المسلم أن الله على له ما أثبت لنفسه من الأسماء الحسنى، والصفات العلى، وأنه في أسمائه، وصفاته ليس له مثيل، فالغلو في الصفات بالتجسيم ترك للنصيحة الواجبة، والتفريط ليس له مثيل، فالغلو في الصفات بالتجسيم ترك للنصيحة الواجبة، والتفريط ليس له مثيل، فالغلو في الصفات بالتجسيم ترك للنصيحة الواجبة، والتفريط

في مصنفه (٣/ ٢٢٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٣٥)، والدارقطني في سننه
 (٢/ ٢٤٠)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ١٧٣) من حديث عبد الرحمن بن يعمر ﷺ.

أيضًا من النصيحة لله على: أن يُحَبَّ على وأن يُتَبَع أمره، وشريعته، وأن يُتَبَع أمره، وشريعته، وأن يُصدق خبره على وأن يُقْبِل المرءُ عليه بقلبه مخلصًا له الدين، فالإخلاص في الأقوال، والأعمال حق الله على والذي يعمل، ويقع في قلبه غير الله من جهة الرياء، أو من جهة التسميع لم يؤدِ الذي لله على .

وهناك - أيضًا - أشياء مستحبة في حق الله على مثل: ألا يقوم بالقلب غيره على فيُزْدَرَى الخلق في جنب الله على وأن يُراقب العبد ربه على دائمًا في السّر، والعلن، فيما يأتي، وما يذر من الأمور المستحبة، وأن يستحضر دومًا مقامه بين يدي الله على في الآخِرة، ونحو ذلك مما يدخل في المستحبات، فإنّ النصيحة فيه لله على مستحبة.

فالنصيحة منقسمة إلى:

واجبة، وهي: ما يكون فيما أوجبه الشرع في حق الله.

ومستحبة، وهي: فيما كان من المستحبات.

قال: «وَكِتَابِهِ» يعني: النصيحة مستحقة للكتاب، وهو القرآن، ومعنى ذلك: أن يُعْطَى القرآن حقه، وهو أن يُوقن بأنه كلام الله على تكلم به به الله الله وأنّه آية عظيمة، وأعظم الآيات التي أوتيها الأنبياء، وأنه الحجة البالغة إلى قيام الساعة، وأنّ هذا القرآن فيه الهدى، والنور؛ كما قال تعالى: ﴿ يَهْدِى لِلَّهِي هِ لَ أَقُومُ ﴾ [الإسراء: ٩]، وأنّ ما أمر الله به في القرآن وجب إنفاذه، وما

نهى عنه وجب الانتهاء عنه، وما أخبر به في فيه وجب تصديقه، وعدم التردّد فيه، إلى غير ذلك ممَّا يستحقُّه القرآن.

وأيضًا من النصيحة المستحبة للقرآن: أن يُكثر تلاوته، وألا يهجره في تلاوته، وتدبره، وفي العلاج به، وأشباه ذلك مما جاءت به السنة في حق القرآن، فهذا من التواصل بين صاحب النصيحة – وهو: العبد المكلَّف – وبين القرآن، فإن النصيحة التئامٌ، واجتماعٌ فيما بين هذا، وهذا، ولا يكون الاجتماع إلا بأداء الحق، وهذا الحق على العبد للقرآن على نحو المعنى الذي أسلفت.

قال: «وَلِرَسولِهِ»، كذلك النصيحة للرسول على تكون بطاعته على فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نَهَى، وزجر، وألا يُعبد الله إلا بما شرع رسوله على وأن يؤمن العبد بأنه على هو خاتَم الأنبياء، والمرسلين، وأنّ كل دعوة للرسالة بعده على كذب، وزور، وباطل، وطغيان، وأنّه على هو الذي يطاع؛ كما قال على المنه السَّولُ فَخُدُوهُ وَمَا نَهَا كُمُ مَنهُ فَأَنهُولُ فَخُدُوهُ وَمَا نَهَا كُمُ مَنهُ فَأَنهُولُ فَخُدُدُه وَمَا نَهَا كُمُ مَنهُ مَنهُ الرَّسُولُ فَخُدُدُه وَمَا نَهَا كُمُ مَنهُ مَنهُ فَأَنهُولُ فَخُدُدُه وَمَا نَهَا كُمُ مَنهُ مَنهُ الرَّسُولُ فَخُدُدُه وَمَا نَهَا كُمُ مَنهُ مَنهُ وَالله عَلَيْ بذلك، ولما يستحقه من المحبة الواجبة، وأن تُقدَّمَ محبته على مَحَابّ العبد، ونحو ذلك من النصيحة التي هي – أيضًا – منقسمة إلى واجبة، ومستحبة.

قال: «وَلاَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ» والنصيحة لأئمة المسلمين أن يُعْطُوا حقهم الذي أعطاهم الله على إياه، وبينه في الكتاب، وبينه رسول الله في الذي أعطاهم الله على المعروف، وعدم طاعتهم في المعصية، وأن يُجْتَمَع معهم على الحق، والهدى، وعلى ما لم نعلم فيه معصية، وأن تُؤلف القلوب لهم، وأن يُجْتَمع عليهم، وأن يُدْعَى لهم، وهذا يشمل الحق

الواجب، والحق المستحب، وأن يُتْرَك الخروج عليهم بالسيف طاعة لله على وطاعة لرسوله على وأن يُبايع ولي الأمر المسلم، وألا يموت المرء، وثم والإمسلم ليس في عنقه بيعة له، وأن يأتمر إذا أمره بما ليس بمعصية، وأن ينتهي إذا نهاه عن غير الطاعة، أي: ما كان من قبيل الواجبات، فإن أمره بخلافها لا يُطاع فيه، وإذا أمره بمعصية لا يُطاع فيه، وما كان من قبيل المستحبات، والاجتهادات - أي: ما يدخله الاجتهاد - فإنه يُتْرَك الرأي فيه لما يراه الإمام المسلم؛ لأنّ في ذلك مصالح العباد، والبلاد، كما قرره أهل العلم في هذا الموضع.

أيضًا من النصيحة لهم: أن تبذل النصح الذي يعلمه الناس، بأن تنبههم على ما يخطؤون فيه، وما يتجاوزون فيه الشريعة، وهذه المرتبة -كما قال ابن دقيق العيد (۱) في شرحه، وغيره (۲) - فرض كفاية تسقط بفعل البعض من أهل العلم، ونحوهم، فحق ولي الأمر المسلم أن يُنْصَح، بمعنى: أن يُؤتَى

⁽۱) هو الحافظ تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري الشافعي المالكي المصري، ولد سنة خمس وعشرين وستمائة بساحل مدينة ينبع من أرض الحجاز، تفقه على والده، وكان والده مالكي المذهب، ثم تفقه على الشيخ عز الدين بن عبد السلام، فحقق المذهبين وأفتى فيهما، وسمع الحديث من جماعة، وصنف التصانيف المشهورة منها: الإلمام في الحديث وشرحه، وشرح مختصر ابن الحاجب في فقه المالكية، وشرح عمدة الأحكام، وشرح الأربعين النووية، وغير ذلك، توفي سنة اثنتين وسبعمائة. انظر: طبقات الشافعية (٢/ ٢٢٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٢٠٧)، والبداية والنهاية (٤/ ٢٧)، والوافي بالوفيات (٤/ ١٣٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٥)، وطبقات الحفاظ (ص ٢٥).

 ⁽۲) انظر: شرح الأربعين لابن دقيق العيد (ص٥٣)، وشرح النووي على صحيح مسلم
 (۲) ۳۹/۲)، وعمدة القاري (١/ ٣٢٢)، وسبل السلام (٤/ ٢١١).

إليه، وأن يُبيّن له الحق، وأن يُبصّر به، وأنْ يوضح له ما أمر الله على به، وما أمر به رسوله على وأنْ يُعان على الطاعة، ويسدد فيها، ويُبيّن له ما قد يقع فيه من عصيان، أو مخالفة للأمر، وهذه النصيحة الخاصة لولاة الأمر جاءت لها شروط، وضوابط معلومة في شروح الأحاديث (۱)، ومن أمثل من تكلم عليها في هذا الموضع ابن رجب على في «جامع العلوم والحكم» (۲)، وساق عن ابن عباس على وعن غيره أنواعًا من الآداب والشروط التي ينبغي للناصح أن يتحلى بها إذا نصح ولي الأمر المسلم، فمن شروط النصيحة لولى الأمر:

أولًا: أن تكون النصيحة برفق، وسهولة لفظ؛ لأن حال ولي الأمر في الغالب أنه تَعزّ عليه النصيحة، إلا إذا كانت بلفظ حسن، وهذا ربما كان في غالب الناس أنهم لا يقبلون النصيحة إلا إذا كانت بلفظ حسن، وقد قال على لموسى، وهارون: ﴿فَقُولًا لَهُ فَوَلًا لَيّنًا لَعَلَّهُ يَنَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ [طه: ٤٤]، فمن الآداب، والشروط في ذلك أن تكون النصيحة بلفظ حسن؛ لأنه ربما كان اللفظ خشنًا، فأداه ذلك إلى رفض الحق، ومعلوم أن الناصح يريد الخير للمنصوح له؛ كما قال أهل العلم في تفسير النصيحة: «هي إرادة الخير للمنصوح له، فإنه يؤتى للمنصوح له، فإنه يؤتى

ثانيًا: أن تكون النصيحة لولي الأمر سرًا، وليست علانية؛ لأن الأصل في النصيحة بعامة لولي الأمر، ولغيره أن تكون سرًا، بخلاف الإنكار

⁽١) انظر: شرح الأربعين النووية للعلامة ابن عثيمين كتَلَثُهُ (ص١١٨ – ١٢٣).

⁽٢) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٨٢).

⁽٣) راجع (ص١٣٤).

- كما سيأتى عند شرح حديث أبي سعيد الخدري ضِ الله «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا، فَلْيُغَيّرُهُ بِيدِهِ ١٩ - فإن الأصل في الإنكار أن يكون علنًا، والأصل في النصيحة أن تكون سرًا، فالنصيحة لولى الأمر يجب، ويشترط لكونها شرعية أن تكون سرًا، بمعنى: أنه لا يعلم بها من جهة الناصح إلا هو، وألا يتحدث بأنه نصح، وعمل وكذا؛ لأنه ربما أفسد المراد من النصيحة بذلك، وصعُب قبول النصيحة بعد اشتهار أن ولى الأمر نُصِح، وأشباه ذلك، وعلى هذا جاء الحديث المعروف الذي صحَّحه بعض أهل العلم، أن النبي عَيْكِ قال: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِسُلْطَانِ بِأَمْرِ فَلا يُبْدِلَهُ عَلانِيَةً، وَلَكِنْ لِيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَيَخْلُوَ بِهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَاكَ، وَإِلَّا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ لَهُ (٢٠)، وهذا الحديث إسناده قوي، ولم يصب من ضعف إسناده، وله شواهد كثيرة ذكرها الهيثمي في مجمع الزوائد (٣)، ويؤيده ما جاء في الصحيحين من أنه لَتُرَوْنَ أَنِّي لا أُكَلِّمُهُ إِلَّا أُسْمِعُكُمْ، إِنِّي أُكَلِّمُهُ فِي السِّرِّ دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا لَا أَكُونُ أُوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ ١٤٠، فدل هذا على اشتراط أن تكون النصيحة سرًا ، وهذا من حقه . . . إلى غير ذلك من الشروط التي ذكرها أهل العلم في هذا الموضع .

(۱) سیأتی تخریجه (ص۳۸۹).

⁽۲) أخرجه الإمام أحمد في المسند (۳/ ٤٠٣)، والبخاري في التاريخ الكبير (۱۸/۷)، وابن أبي عاصم في السنة (۲/ ٥٢٢)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٧٥)، والطبراني في الكبير (۱۰۰۷)، والحاكم في المستدرك (۳/ ۳۲۹)، والبيهقي في الكبرى (۸/ ١٦٤) من حديث عياض بن غنم ﷺ.

⁽٣) انظر: مجمع الزوائد (٥/ ٢٢٩، ٢٣٠).

⁽٤) أخرجه البخاري (٣٢٦٧)، ومسلم (٢٩٨٩).

قال: «وَلأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ»، العامة غير الأئمة، والأئمة إذا أطلقت يُراد بهم الأئمة في الأمر العام، وليس الأئمة في العلم؛ لأنّه على هذا جرى الاصطلاح.

أما لفظ (ولي الأمر) فإن الأصل أن ولي الأمر يُعْنَى به: الإمام العام للمسلمين؛ لأن ولاة الأمر في عهد الخلفاء الراشدين، وفي عهد معاوية، كانوا يجمعون بين فهم الدنيا، وفهم الشريعة، وأما بعد ذلك، فقد قال العلماء: إن ولاة الأمر - كلًا فيما يخصه - هم العلماء، والأمراء، الأمراء في الأمر العام الذي يتعلق بأمور المسلمين العامة، والعلماء في أمر دين الناس. فولاة الأمر يُعنَى بهم هذا، وهذا، ثم صار الأمر فيما بعد أنه تولّى الأمر مَن ليس بعالم لما شاع الملك في عهد بني أمية، ثم في عهد بني العباس، فما بعد ذلك.

فأئمة المسلمين المقصود بهم في الحديث هم الذين يلون الأمر العام، أما أئمة الدين، فلهم نصيحة - أيضًا -، ولهم الحق، والنصيحة للعلماء بأن يُحبوا الأجل ما هم عليه من الدين، وما يبذلون للناس من العلم، والخير، وأن يُنصروا فيما يقولونه من أمر الشريعة، وفيما يبلغونه عن الله على وأن يُذَبَّ عنهم، وعن أعراضهم، وأن يُحبوا أكثر من محبة غيرهم من المؤمنين؛ يُذَبَّ عنهم، وعن أعراضهم، وأن يُحبوا أكثر من محبة غيرهم من المؤمنين بعن الأن الله على عقد الولاية بين المؤمنين بقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْثُمُمُ الله عَلَى النوبة: الا]، أي: بعضهم يحب بعضًا، وينصر بعضًا، ومن المعلوم أن أعلى المؤمنين إيمانًا هم الراسخون في العلم، أو هم أهل العلم العاملون به؛ كما قال عَلى المؤمنين إيمانًا هم الراسخون في العلم، أو هم أهل العلم العاملون به؛ كما قال عَلى النصيحة الأهل العلم أن يُحبُّوا، وأن يُذب عن أعراضهم، وأن يؤخذ ما ينقلونه من العلم، وأن ينصروا فيما نصروا فيه أعراضهم، وأن يؤخذ ما ينقلونه من العلم، وأن ينصروا فيما نصروا فيه

الشريعة، وأن تُحْفَظ لهم مكانتهم، وسابقتهم، ونشرهم للعلم، ونشرهم للعلم، ونشرهم للدين، وهذه كلها حقوق واجبة لهم؛ لأن لهم في الملة مقامًا عظيمًا، وإذا طُعِنَ في أهل العلم، أو لم تُبْذَل لهم النصيحة الواجبة بهذا المعنى، فإن ذلك يعني أن تضعف هيبة الشريعة في نفوس الناس؛ لأنه إنما ينقلها أهل العلم.

وأما النصيحة لعامة المسلمين، فهي إرشادهم لما فيه صلاحهم في دنياهم، وآخرتهم، هذه جماع النصيحة للمؤمنين، بأن يحبوا في الله، وأن يتعاون معهم على الخير، والهدى، وألا يُتعاون معهم على الإثم، والعدوان وأن يُبيَّن لهم الحق، ويُنصحوا فيه، ويُرشدوا إلى ما فيه صلاحهم في دنياهم، وآخرتهم، بأنواع النصح بالقول، والعمل، وأن يُنكر عليهم المنكر إذا واقعوه لحق الله على وأنهم إذا رئي أنهم يحتاجون إلى عقاب شرعي بحد، أو تعزير، فإن هذه الأمور مبناها على الرحمة، فالنصيحة لعامة المسلمين أن تَبْذُل، وتَحْكم فيهم بشرع الله، وأن تعطيهم حقهم، وأن تُلزمهم بأمر الله على إذا كانوا تحت يدك، وهذا على قدر الاستطاعة، ثم إنه إذا حصل منهم ضدُّ ذلك، فيُسْعَى فيهم بما يصلحهم، وما فيه سعادتهم، وإرشادهم بالبيان، أو بالإلزام بحسب الأحوال.

وكل حق للمسلم على المسلم يدخل في النصيحة لعامة المسلمين، فكلمة النصيحة كلمة جامعة دخلت فيها جميع الحقوق الشرعية لله، وللكتاب، ولرسوله على ولائمة المسلمين، ولعامتهم، فهي كلمة عظيمة جامعة، جمعت الحقوق جميعًا لما فيه خير الدنيا، والآخرة للذي قام بالنصيحة، فكل مفرِّط في أمر من أمر الله، فقد فرط في شيء من النصيحة الواجبة، والله المستعان.

الحديث الثامن

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَه إَلاَّ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الرَّكَاةَ، فإذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنيّ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلاَّ بِحَقَّ الإِسْلامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى الله». رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ (١).

الـشــرح:

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢).

الله علله، ويأمرهم بالإسلام، أو القتال، وهذا ذائع مشهور(١).

فقوله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا» يعني: بعد البيان، والإعذار، فهو يقاتلهم حتى يلتزموا بالدين.

وهل هذا يعنى أنه الخيار الوحيد؟

الجواب: هذا في حق المشركين؛ ولهذا حمل طائفة من أهل العلم ذلك على أن الناس هنا هم المشركون الذين لا تُقْبَل منهم الجزية، ولا يُقَرُّون على الشرك، أما أهل الكتاب، أو من له شبهة كتاب، فإنه يُخيَّر بين القتال، أو أن يُعطُوا الجزية حتى يكونوا في حماية أهل الإسلام، أي: يدخل المسلمون بلدهم، ويكون هؤلاء رعايا لدولة الإسلام، وبذلك لا يُقتلون. وهذا في حق أهل الكتاب واضح، فإن أهل الكتاب مخيَّرون بين ثلاثة أشياء:

الأول: إمَّا أن يسلموا، فتُعْصَم دماؤهم، وأموالهم.

الثاني: إما أن يُقَاتَلُوا حتى يظهر دين الله.

الثالث: إما أن يرضوا بدفع الجزية، وهي مال على كل رأس، فيبقوا رعايا في دولة الإسلام، ويُسمَّون: «أهل الذمة».

وانظر هدي النبي عليه في مكاتبات الملوك وغيرهم في زاد المعاد (٣/ ٦٨٨).

وأخرج البخاري (٣٠٠٩)، ومسلم (٢٤٠٦) من حديث سهل بن سعد رها أن أن النبي على قال النبي على قال النبي على الله على بن أبي طالب والله يهم خيبر: «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الإسْلامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا، خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ».

قوله ﷺ: «حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللَّهُ» المقصود بالشهادة هنا: أن يقولوا: لا إله إلا الله، فأول الأمر أنه يُكَفّ عن قتالهم بقولهم هذه الكلمة، وقد يقول الكافر هذه الكلمة تعوذًا، فتعصمه هذه الكلمة حتى يُنْظر عمله، وقد أنكر النبي ﷺ على أسامة بن زيد فلى قتله لذلك الرجل الذي قال: لا إله إلا الله، لما علا عليه أسامة بسيفه، فذُكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال لأسامة فلى: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلهَ إِلّا اللّهُ ؟»، فقال: يا رسول الله إنما قال: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلهَ إِلّا اللّهُ ؟»، فقال : يا رسول الله فما زال يكررها عَلَى حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم (١٠).

فإذًا: قوله ﷺ: «حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَه إَلاَّ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَدًا رَسُولُ اللَّهِ» المقصود به هنا: أن يقول الكافر - في مبدأ الأمر-: أشهد أن لا إله إلا الله أو يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله.

ومن هنا اختلف العلماء لما أضاف إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة بعدها، فقال: «حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَه إَلاَّ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقيمُوا الصَّلاَة، وَيُؤتُوا الزَّكَاةَ»، ومن المعلوم بالإجماع أنه لا يُشترط في الكفّ عن قتال الكافر أن يقيم الصلاة، وأن يؤتي الزكاة.

فقالت طائفة (٢٠): هذا باعتبار المآل، أي: يُكْتَفَى منه بالشهادتين، فيُكف عن دمه، ثم يطالب بحقها، وأعظم حقوقها الظاهرة إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، حتى يكون قد دخل في الدين بصدق؛ كما قال عَلا: ﴿ فَإِن تَابُوا الزكاة، حتى يكون قد دخل في الدين بصدق؛ كما قال عَلا: ﴿ فَإِن تَابُوا

⁽١) أخرجه البخاري (٤٢٦٩، ٢٨٧٢)، ومسلم (٩٦) من حديث أسامة بن زيد ﷺ.

⁽٢) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٨٤، ٨٥).

وَأَقَىٰامُواْ ٱلصَّكَلُوٰةَ وَءَاتَوُا ٱلزَّكُوٰةَ فَإِخُونَكُمُّمْ فِي ٱلدِّينِّ ﴾ [التوبة: ١١]، فتبين بهذا أن قوله: «وَيُقيمُوا الصَّلَاة، وَيُؤْتُوا الزَّكَاة» ليست على ظاهرها من أنه لا يُكَفّ عنه حتى تجتمع الثلاثة: الشهادة، والصلاة، والزكاة.

ومعلوم أنه قد يشهد أن لا إله إلا الله قبل حلول وقت الصلاة، والصلاة تحتاج إلى شروط، تحتاج إلى شروط، من دوران الحول، وشروط أُخر معروفة لوجوبها.

قال طائفة من أهل العلم: إنّ المقصود هنا بقوله: «وَيُقيمُوا الصَّلاة، وَيُؤْتُوا الزَّكَاة» أنْ يلتزموا بها، أي: أن يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ويلتزم بجميع شعائر الإسلام، وأعظمها حقّ الله عَلَيْ المتعلق بالبدن وهو الصلاة، وحق الله عَلَيْ المتعلق بالمال، وهو: الزكاة، ومعنى الالتزام أن يقول: أنا مخاطب بهذه. فمعناه أنه دخل في العقيدة، وفي الشريعة؛ لأنه قد يقول لا إله إلا الله. ولا يؤدي بعض الواجبات، فلا يؤدي الصلاة، ولا يؤدي الزكاة، ويقول: أنا لم أدخل إلا في التوحيد، وما التزمت بهذه الأعمال.

فقالوا: دل قوله: «وَيُقيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ» على وجوب الالتزام بالعبادات، أي: أن يعتقد أنه مخاطب بكل حكم شرعي، وأنه لا يخرج عن الأحكام الشرعية؛ لأن هناك من العرب من قبلوا بشرط ألا يُخَاطبوا بترك شرب الخمر، أو ألا يكونوا مخاطبين بعدم نكاح المحارم، وأشباه ذلك.

فالالتزام بالشريعة معناه أن يكون معتقدًا دخوله في الخطاب بكل حُكم من أحكام الشريعة، وهذا - كما هو معلوم - مقترنٌ بالشهادتين؛ لهذا قال العلماء (۱): تُقاتَل الطائفة الممتنعة عن التزام شعيرة من شعائر الإسلام، واجبة، أو مستحبة. فلو اجتمع أناس فقالوا: نحن نلتزم بأحكام الإسلام، لكن لا نلتزم بالأذان، بمعنى: أن الأذان ليس لنا، وإنما لطائفة أخرى من الأمة. أو يقولون: نلتزم بأحكام الإسلام إلا الزكاة، فلسنا مخاطبين بأن نعطيها الإمام، ويعتقدون أن شيئًا من الشريعة ليسوا داخلين فيه، وهذا الذي يسمى: (الامتناع)، مثل ما حصل من مانعي الزكاة في عهد أبي بكر، ومثل الذين يزعمون سقوط التكاليف عنهم، أو أنهم غير مخاطبين بالصلاة والزكاة، وأنهم غير مخاطبين بتحريم الزنا، وأشباه ذلك.

المقصود أن قوله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَه إِللهَ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ» أن هذا لأداء حقوق كلمة التوحيد: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

واختلف العلماء فيمن يمتنع عن أداء الصلاة، ويقول لا أؤديها. أما الذي لا يلتزم، بمعنى أنه يقول: أنا غير مخاطب. فسواء كان فردًا، أو جماعة؛ فإنه كافر، ليس له حق، ولا يُعْصَم ماله، ولا دمه، لكن الذي يمتنع من الأداء، مع التزامه بذلك، فاختلفوا: هل يُقْتَل تارك الصلاة؟ والصحيح فيها: أنه لا يُقْتَل حتى يستتيبه إمام، أو نائبه، ويتضايق وقت الثانية عنها، ويؤمر بها ثلاثًا، ثم بعد ذلك يُقتل مرتدًا على الصحيح.

واختلفوا – أيضًا – في المانع للزكاة هل يُقْتَل؟ على روايتين عند الإمام

⁽۱) انظر: الأم للشافعي (٤/ ٢١٥)، والصارم المسلول على شاتم الرسول (٢/ ٤٥)، ومجموع الفتاوى (٨٧/ ٢٠٠ وما بعدها)، وجامع العلوم والحكم (ص٨٧)، وتيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص١٢٢).

أحمد وعلى قولين - أيضًا - عند بقية العلماء، أي: في قوله: إنه يقتل، والثاني: أن من امتنع عن أداء الزكاة لا يُقتل.

وهكذا في سائر الأحكام، والصوم، والحج، ثُمَّ خلاف بين أهل العلم فيمن تَرَكَ، وأصر على الترك، ودعاه الإمام، وقال: افعل، هل يقتل، أو لا يقتل؟ اختلفوا في هذا كله بما هو مبسوط في كتب الفروع(١).

قال على الكافر مباح المال، والدم، وأن مال الحربي مباح، فالحربي الذي بينك، الكافر مباح المال، والدم، وأن مال الحربي مباح، فالحربي الذي بينك، وبينه حرب، ووجدت شيئًا من ماله، فلك أن تأخذه، فليس لماله حرمة الأنه قد أُبِيحَ دمه، وأبيح ماله بالتبع، بخلاف المعاهد، والمستأمن، أو من خانك، فإنه لا يجوز أن تعتدي على شيء من أموالهم، حتى ولو كان غير مسلم، إلا إذا كان حربيًا. أي: أنّ المستأمن، والمعاهد، والذّمي، ولو خانوا في المال، فإنه لا يجوز التعدي على أموالهم، وإذا لم يخونوا من باب أولى الأنه لم يُبَحْ مالهم، وقد جاء في الحديث: "أدّ الأمَانَة إلَى مَنْ الشبح التَّمَنَك، وَلَا تَحُنْ مَنْ خَانَكَ " لا تؤدي فيهم حق الله على النه على الله على الل

 ⁽۱) انظر الخلاف في تكفير تارك أحد المباني في التمهيد لابن عبد البر (٤/ ٢٢٥)، وكتاب الإيمان الأوسط (ص١٥٥)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٩. ٦١١)، وعون المعبود (٢٨٤ /١٢)، وراجع (ص٥٠).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤)، والدارمي في سننه (٣٤٣/١)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٣٦٠)، والطبراني في الأوسط (٤/ ٥٥)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٥٠)، والدارقطني في سننه (٣/ ٣٥)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٧١) وشعب الإيمان (٤/ ٣١٩) من حديث أبي هريرة ﷺ.

أما مَن ليس كذلك، مثل: المشرك الذي أبّى أن يشهد أن لا إله إلا الله، وأن يقيم الصلاة، وأن يؤتي الزكاة، فهذا لا يحرم ماله، ودمه، بل يُباح منه الدم، فيقتل على الكفر؛ لأنه أصر على ذلك، وذلك بعد إقامة الحجة عليه، أو بعد الإعذار؛ لأن هذا هو الأصل.

وجاء في الحديث الصحيح ما هو بخلاف الأصل: «إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ أَغَارَ عَلَى الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ، وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيَّهُمْ اللهُ عَني: بدون أن يؤذنهم. وهذا كالاستثناء للأصل، وله بعض أحكامه مما هو استثناء من القاعدة، فالأصل أن النبي عَلَيْ لا يُقاتل قومًا حتى يؤذنهم، أي: يبلغهم.

قال: «فإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ، عَصَمُوا مِنتِ دِمَاءهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلاَّ بِحَقَّ الإسلام وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»، فإذا شهدوا الشهادتين، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة فإنهم إخوانُنا، فتحرم دماؤُهم، وأموالهم إلا بحق الإسلام، أي: إلا بما أباح الإسلام، أو شرع الله عَلَيْ في هذه الشريعة أن دمهم مباح، مثل: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، وما أشبه ذلك مما هو معروف، وسيأتي بعضه في الحديث: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلاثٍ».

قال: «وَحِسَابُهُمْ عَلَى الله»، هذا لِمَا تقدم من أن العبد قد يشهد، ويقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة ظاهرًا، فنقول: نقبل منه الظاهر، ونكِلُ سريرته إلى الله عَلا، كحال المنافقين، فالمنافقون نعلم أنهم كفار، لكن نعصم دماءهم وأموالهم بما أظهروه، وحسابهم على الله عَلاً.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٤١)، ومسلم (١٧٠٣).

⁽۲) سیأتی تخریجه (ص۱۸۹).

بهذا نقول الكفر كفران:

* كفر رِدّة: تترتب عليه الأحكام، من إباحة المال، والدم.

* وكفر نفاق: نعلم أنه كافر، ويُحْكَم عليه بأنه كافر، لكن لا تترتب عليه أحكام الكفر؛ لأنه ملحق بالمنافقين، وهذا معروف في تفاصيله في كلام أهل العلم.



الحديث التاسع

عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرِ ضَلَيْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقَولُ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإَنَّمَا أَهُ لَكُمْ الْذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ، وَاخْتِلاَفُهُم عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ». وَاخْتِلاَفُهُم عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمُ (۱).

الـشــرح:

قوله: «ما نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ» هذا عام في كل منهي عنه، والمنهي عنه قسمان:

القسم الأول: منهي عنه للتحريم، فهذا يجب فيه الاجتناب.

القسم الثاني: منهي عنه للكراهة، فهذا يستحب فيه الاجتناب.

وهذا كقوله ﷺ: ﴿وَمَا ءَائَنَكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُـ ثُـوهُ وَمَا نَهَنَكُمْ عَنْهُ فَٱنَهُوأَ﴾ [الحشر: ٧]، فنحن مأمورون بالانتهاء عما نهى عنه ﷺ، فإن كان محرَّمًا، فالأمر بالانتهاء عنه أمر فالأمر بالانتهاء عنه أمر استحباب.

إذا تقرر هذا، فالمنهي عنه خلاف الأصل؛ لأن الأصل في الشريعة ليس هو النهي، إنما الأصل فيها الأمر، والمنهيات بالنسبة للأوامر قليلة.

⁽١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

وما نُهي عنه لأجل أنه خلاف الأصل لم يجعل الله على النفوس محتاجة إليه في حياتها، بل هي مستغنية عما نُهي عنه، فإذا نظرت في باب الأطعمة، فإن ما أُهلَّ به لغير الله لا حاجة إليه، والميتة لا حاجة إليها، والأشربة المسكرة ليس المرء محتاجًا إليها، والألبسة المحرمة ليس المرء محتاجًا إليها، وإنما في الحلال كثرة وغُنْية عن هذه المحرمات، فتكون هذه المحرمات في كل باب كالاستثناء من ذلك الباب، فالمحرمات من الأشربة استثناء من الكثرة المباحة في باب الأشربة، والمحرمات من الألبسة، استثناء من الكثرة المباحة في باب الأطعمة، وهكذا في باب الألبسة، والبيوعات، والعقود، وأشباه ذلك، وهذا من لطف الله المنهيات عنها إنما ابتلكي ما جعل شيئًا منهيًا عنه فيه إقامة الحياة، بل كل المنهيات عنها إنما ابتلكي الله على العباد بها.

وما أُمِر به فإنه خير، سواء فعله المرء رغبة في الأجر بإخلاص، أو فعله لغير مرضاة الله، وهذا التفصيل يذكره العلماء (١) عند قول الله عَنْ في آية النساء: ﴿ لاَ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَجُولُهُمْ إِلّا مَنْ أَمَر بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إلى النساء: ﴿ النساء: ١١٤] فهذه المأمورات فيها خير، ولو فعلها بغير نية صالحة؛ لأنها متعدية النفع، والأثر، فإذا فعلها بنية صالحة، فإنه يُؤجر مع بقاء الخير، وإن فعلها بغير نية، فإنه لا يؤجر مع بقاء خيرية هذه الأفعال ولهذا وصفها الله عَلَيْ بالخيرية بعد ذاك، وقال: ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَاكِ آبَتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ فَسَوْفَ نُوْلِيهِ أَجُرًا عَظِيمًا ﴾ [انساء: ١١٤].

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٢٣٧)، وتفسير السعدي (ص٢٠٢).

هذا بخلاف المحرمات، فما حُرِّم، ونُهِي عنه، فإنه يجب اجتنابه، فلا خير فيه ألبتة، أي: من حيث تعدي الخير، أو المصلحة، وقد يكون فيه منفعة دنيوية، لكنها مقابلة بالمضرة؛ كما قال ﷺ في الخمر، والميسر: ﴿ وَيَسْعُلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلُ فِيهِمَا إِثْمُ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكَبَرُ مِن نَفْعِهِمًا ﴾ [البقرة: ٢١٩] ففيها نفع باعتبار المُعيَّن، لكن باعتبار الضرر فيها إثم كبير، وهذا بخلاف الأوامر التي فيها خير.

إذا تقرر هذا، فقوله على: «ما نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ» هذا عامٌّ في كل منهي، وجواب الشرط «فَاجْتَنِبُوهُ»، والمنهي عنه إما أن يكون محرمًا، وإما أن يكون مكروهًا -كما سبق بيان ذلك-، والأصل فيما نهى عنه على إذا كان في أمور العبادات أنه للتحريم، وإذا كان في أمور الآداب أنه للكراهة، فإذا جاء النهي في أمر من العبادات فهو للتحريم؛ لأن الأصل في العبادات التوقيف، وإذا جاء النهي في أدب من الآداب، فالأصل فيه أن يكون للكراهة.

بهذا أجمع العلماء على أن الأوامر، والنواهي الواردة في بعض الآداب هي للاستحباب في الأوامر، وللكراهة في النواهي، ومنه أخذ طائفة من أهل العلم أن النهي في الآداب الأصل فيه للكراهة إلا إذا جاءت قرينة تدل على أن النهي للتحريم.

مثال ذلك: جاء في الحديث الذي رواه البخاري أن النبي ﷺ قال: «أُمِرْنَا أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا نَكُفَّ ثَوْبًا، وَلَا شَعَرًا» (١)، فهل

⁽١) أخرجه البخاري (٨١٠)، ومسلم (٤٩٠) من حديث ابن عباس رها.

النهي عن كف الثوب، أو الشعر عبادة، أم هو أدب لشرط من شرائط العبادة، وهو اللباس؟

الجواب: هو أدب؛ ولهذا ذهب عامة أهل العلم إلا عدد قليل إلى أن النهي هنا للكراهة (١)، فلو صلَّى وهو كافُّ ثوبه، أو عاقص شعره، فالصلاة صحيحة، ولا إثم عليه، ولو كان النهي للتحريم، لصارت الصلاة فاسدة كنظائرها.

ومثال ذلك - أيضًا -: الأوامر في قوله ﷺ: «سَمِّ اللَّهُ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ» (٢)، فعامة أهل العلم على أن الأكل باليمين مستحب، والأكل بالشمال مكروه، وهناك من قال بالتحريم (٣)، وفي كل هذه المسائل خلاف بتعارض الأصول فيما بين أهل العلم، لكن الجمهور هنا قالوا في الأكل باليمين: هذا من الآداب، فلما كان أدبًا صار الأصل فيه أنه للاستحباب، وكذلك «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ» الأصل فيه أنه للاستحباب؛ ولهذا ترى في كثير من كتب أهل العلم القول بأن هذا النهي للكراهة؛ لأنه من الآداب، وهذا الأمر للاستحباب؛ لأنه من الآداب، فيجعلون من الصوارف كون الشيء من الآداب، وهذا مهم.

قال: «ما نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ» ولم يقيده بالاستطاعة، بل أوجب

⁽۱) انظر: بداية المجتهد (۱/ ۱۰۱)، والمبسوط للسرخسي (۱/ ۳۲)، ومغني المحتاج (۱/ ۲۰۱)، وشرح منتهى الإرادات (۱/ ۲۰۹).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢) من حديث عمر بن أبي سلمة رهجه.

⁽٣) انظر: المغني (٧/ ٢٢١)، والآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ١٥٦)، وفتح الباري (٩/ ٥٢٢)، وسبل السلام (٣/ ١٥٩)، وعون المعبود (١٧٩/١٠)، ومطالب أولي النهي (٥/ ٢٤٢)، وتحفة الأحوذي (٥/ ٤٢٢).

الاجتناب بلا قيد؛ لأنّ الانتهاء عن المنهيات ليس فيه تحميل فوق الطاقة بل المنهيات لا حاجة للعبد بها، ولا تقوم حياته بها، بل إذا استغنى عنها تقوم حياته، فليس محتاجًا، ولا مضطرًا إليها، وأما إذا احتاج لبعض المنهيات، فهنا الحاجة يكون لها ترخيص بحسبها.

قال: «وَما أَمَرْتُكُمْ بِهِ، فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»؛ لأن الأوامر كثيرة ليست مثل المنهيات، ومنها ما قد لا يستطيعه العبد؛ ولهذا جاءت القاعدة بناء على هذا الحديث: (لا واجب مع العجز)، فالمرء إذا عجز عن الشيء، فلا يجب عليه؛ كما جاء في حديث عمران بن حصين وليه : «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» (١)، فهنا تأتي الاستطاعة، لم تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» (١)، فهنا تأتي الاستطاعة، وقد قال على في آية البقرة: ﴿لَا يُكَلِّفُ الله نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتُ وَعَلَيْهَا مَا كَسَبَتُ الله وَسُعَها لَهَا مَا كَسَبَتُ وَعَلَيْهَا مَا أَكْسَبَتُ رَبَّنَا لَا تُوَافِذُنَا إِن نَسِينا أَوْ أَخْطَأَنا رَبَّنا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا وَكَ تُحَمِلْ عَلَيْنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا وَلا تَعْلانا مَا لا طَاقَة لَنا بِهِ الله وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٌ الله المناعة عَلَيْ الوجوب بالقدرة، والاستطاعة.

هنا اختلف العلماء في مسألة يطول الكلام عليها، وهي: هل منزلة النهي أعظم، أم منزلة الأمر؟ أي: هل الانتهاء عن المنهيات أفضل، أم فعل الأوامر والإتيان بها أفضل؟ تنازع العلماء في هذا على قولين:

الأول: أن الانتهاء عن المنهيات أفضل من فعل الأوامر، واستدلوا عليه بأدلة منها: هذا الحديث؛ لأنه أمر بالانتهاء مطلقًا، وقالوا: الانتهاء فيه

⁽١) أخرجه البخاري (١١١٧).

كلفة؛ لأنها أشياء تتعلق بشهوة المرء، قال ﷺ: «حُفَّتُ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتُ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتُ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»(١)، فالانتهاء عن المنهيات أفضل.

الثاني: أن امتثال الأمر أفضل، وأعظم منزلة، قاله جماعة من أهل العلم، واستدلوا عليه بأدلة منها: أن الله على أمر الملائكة بالسجود لآدم العلم، واستدلوا عليه بأدلة منها: أن الله على أمر الملائكة بالسجود لآدم على فلم يسجد إبليس، ولم يمتثل الأمر، فخسر الدنيا، والآخرة، فصار ملعونًا إلى يوم يُبعثون، ثم هو في النار أبد الآبدين، وهذا لِعِظَم الأمر. قالوا: وآدم أكل من الشجرة التي نُهِيَ عنها، فَغُفِرَ له بذلك. فإبليس أمر بالأمر فلم يمتثل فخسر، وآدم على فعل المنهي عنه، ثم أعقبته توبة.

وهذا القول الثاني هو الأرجح، والأظهر في أنَّ فعل الأوامر أعظم درجة، وأما ارتكاب المنهيات، فإنه على رجاء الغفران، أما التفريط في الأوامر، كالتفريط في الواجبات الشرعية، والفرائض، والأركان، ونحو ذلك، فهذا أعظم، وأعظم مما نهى الله على عنه، مع ارتباط عظيم بين هذا، وهذا.

وهذا يفيدنا في تعظيم مسألة الأمر، وأن توجيه العباد لفعل المأمور به أعظم من توجيههم لترك المنهي عنه، فكثير من الدعاة، والوعاظ على غير ذلك، فتجدهم يعظمون جانب المنهي عنه في نفوس الناس، وينهونهم عنه، ويفصّلون في ذلك، ولا يفصّلون لهم في المأمورات، ولا يحضونهم عليها، وهذا ليس بجيد، بل يؤمر الناس بما أمرهم الله على لله به، وحضّهم على ذلك أولى، وأرفع درجة، مع وجوب كلِّ من الأمرين في البيان على الكفاية.

⁽۱) أخرجه البخاري (٦٤٨٧) بلفظ: «حُجبَت»، وأخرجه مسلم (٢٨٢٣) بهذا اللفظ من حديث أنس ﷺ.

قال: «فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ، وَاخْتِلاَفُهُم عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ»، هذا لأن السؤال عن أشياء لم تحرَّم لزيادة معرفة، أو لتنطع، أو ما أشبه ذلك، هذا محرم، فما أَمَرَ به النبي ﷺ نأتي منه ما استطعنا.

وفي وقت التشريع -وقت نزول الوحي- نُهي الصحابة أن يسألوا النبي ﷺ عما سكت عنه الشارع؛ لأنه ربما حُرِّمَ عليهم بسبب المسألة، وقد جاء في الحديث: «إِنَّ اللهَ فَرَضَ فَرَائِضَ، فَلاَ تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلاَ تَعْتَدُوهَا، وَحَّرِمَ أَشْيَاءَ، فَلاَ تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ، غَيْرَ نِسْيَانِ، فَلاَ تَبْحَثُوا عَنْهَا »(١)، وجاء -أيضًا - في صحيح مسلم أنه ﷺ قال: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْل مَسْأَلَتِهِ»(٢)، فكثْرَةُ المسائل لا تجوز، وقد كان الصحابة رضي يقلون من سؤال النبي علله، وكانت مسائلهم - على قلتها - كلها في القرآن، وكان همهم امتثال الأمر، واجتناب النهي، وكانوا يفرحون بالرجل يأتي من البادية؛ ليسأل، ويستفيدوا، فقد روى مسلم في صحيحه من حديث أنس بن مالك عظيم أنه قال: «نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِئَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلَهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ. . . » (٣)، وهذا من الأدب المهم الذي يُلتزم به، فإن كثرة المسائل ليست دالة على فقه في الدين، ولا على ورع، ولا على طلب علم، وإنما ينبغي على طالب الحق، وصاحب الدين، والخير أن يُقلُّ من المسائل ما استطاع، وقد قال الله عَلا : ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْتَلُواْ عَنْ أَشْـيَآءَ إِن تُبَدّ لَكُمْ تَسُؤُكُمْ ۚ وَإِن تَسْتَلُواْ عَنْهَا حِينَ

⁽۱) سیأتی تخریجه (ص۳۵۳).

⁽٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨) من حديث سعد بن أبي وقاص رياليه.

⁽٣) أخرجه مسلم (١٢).

يُنَزُّلُ ٱلْقُرِّءَانُ تُبَدُ لَكُمُ عَفَا ٱللَّهُ عَنَهَا السَّالِة: ١٠١]، فالسؤال عن أشياء لم يأتِ فيها تنزيل هذا ليس من فعل أهل الاتباع، بل يُسْأَل عما جاء فيه التنزيل؛ لأن الله على قال في هذه الآية: ﴿وَإِن تَسْعَلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنزَّلُ ٱلْقُرَّءَانُ تُبَدَ لَكُمُ ﴿ لَا الله عَلَى أَن السؤال إذا كان متعلقًا بفهم القرآن، ويتبعه فهم السنة، فإن هذا لا بأس به، أما أن تكثر المسائل في أمور ليس وراءها طائل، فهذا مما ينبغي تركه، واجتنابه.

وقد قال هنا ﷺ: «فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ، وَاخْتِلاَ فُهُم عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ»، ويُلاحظ هذا، فالذين يُكثرون السؤال يكثر عندهم الخلاف ولو أخذوا بما عليه العمل، وما تعلموه، وعملوا به، وازدادوا علمًا بفقه الكتاب، والسنة، لحصلوا خيرًا عظيمًا، أما كثرة الأسئلة، فهي تؤدي إلى كثرة الخلاف.

لهذا ما سُكت عنه ينبغي أن يظلَّ مسكوتًا عنه، وألا يُحَرَّك إلا فيما كان فيه نص، أو تتعلق به مصلحة عظيمة للمسلمين؛ لأنه ربما لو حُرِّكَ بالسؤال لاختلف الناس، ووقعت مصيبة الاختلاف، والافتراق، وهذا ظاهر في بعض الأحوال، والوقائع في التاريخ القديم، والحديث.



الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ضَحَيْنَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَيْ : «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبُ لا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ؛ فَقَالَ: ﴿ يَا أَيُّهُا النَّسُلُ كُلُواْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُواْ صَلِحًا ۚ إِنِّ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [المؤمنون: ١٥]، وقالَ: ﴿ يَا أَيُهُا اللَّيْمَ الطَّيِبَتِ مَا رَزَقَنَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٧٢]، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُل ﴿ يَا أَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَعُذِي بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ » . وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِي بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

الـشــرح:

هذا الحديث -أيضًا - من الأحاديث التي قيل فيها: إنها أصل من أصول الدين، فكثير من الأحكام تدور عليها، وهذا الحديث فيه الأمر بالأكل من الطيّب، وأنه سمة المرسلين، وسمة المؤمنين بالمرسلين، وأثر ذلك الأكل الطيب من الحلال على عبادة المرء، وعلى دعائه، وعلى قبول الله على عمله.

فقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيَّبٌ» أي: أنه ﷺ منزَّه عن النقائص، والعيوب، وأنه ﷺ له أنواع الكمالات في القول، والفعل، فكلامه ﷺ أطيب الكلام وأفعاله ﷺ كلها أفعال خير، وحكمة، والشرليس إلى الله ﷺ

⁽١) أخرجه مسلم (١٠١٥).

طيب بما يرجع إلى ذاته، وأسمائه، وصفاته، ومن أوجه كونه طيبًا: أنه فلل هو المستحق لأنْ يُسلم المرء وجهه، وقلبه إليه فلل دونما سواه.

ولذلك قال ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ طَيَّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلاَّ طَيَّبًا».

ومعنى قوله: «لا يَقْبَلُ»: لا يرضى، ولا يحب إلا الطيب، ويعني – أيضًا –: أنه لا يثيب، ولا يأجر إلا على الطيب؛ فإنّ كلمة «لَا يَقْبَلُ» هذه في نظائرها مما جاء في السنة قد تتوجه إلى:

أولًا: إبطال العمل.

ثانيًا: إبطال الثواب.

ثالثًا: إبطال الرضا بالعمل، وهو مستلزِم في الغالب لإبطال الثواب والأجر، أي: أن العمل قد يقع مُجْزئًا، ولا يكون مقبولًا؛ كما جاء في قوله ﷺ: "إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةٌ» (١)، وقوله: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» (٢)، وأشباه ذلك.

فتقرر أن كلمة «لَا يَقْبَلُ» هذه تتجه إلى نفي أصل العمل، أي: إلى إبطاله؛ كما في قوله: «لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاَةً كما في قوله: «لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاَةً

⁽١) أخرجه مسلم (٧٠) من حديث جرير بن عبد الله عظيم.

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٢٣٠) من طريق نافع عن صفية عن بعض أزواج النبي رضي الله عنهن.

⁽٣) أخرجه أبو داود (٦٤١)، والترمذي (٣٧٧)، وابن ماجه (٦٥٥)، وأحمد في المسند (٦/ ٢١٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٤٠)، وابن حبان في صحيحه (٤/ ٢١٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ٣٨٠) والبيهةي في الكبرى (٢/ ٣٣٣) من حديث عائشة على الكبرى (١/ ٣٣٣) من حديث عائشة على المرأة والعمل عليه عند أهل العلم أن المرأة إذا أدركت فصلت وشيء من شعرها مكشوف لا تجوز صلاتها» اه.

أَحَدِكُم إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ (١)، هذا فيه إبطال العمل إلا بهذا الشرط، وقد تتجه إلى إبطال الرضي به، أو الثواب عليه، فهذه ثلاثة أقسام.

وفي قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيَّبُ لَا يَقْبَلُ إِلاَّ طَيَّبًا» يحتمل بحسب العمل أن يكون المنفى:

* الإجزاء.

* الأجر، والثواب.

* الرضى به، والمحبة لهذا العبد حين عمل هذا العمل.

فقوله: «لا يَقْبَلُ إِلاَّ طَيَّبًا» أي: الذي يوصف بأنه مجزئ، وأنه مرضي عنه عند الله على وأنه يُثاب عليه العبد هو الطيب، وأما غير الطيب، فليس كذلك، فقد يكون غير مرضي عنه، أو غير مثاب عليه، أو غير مجزئ أصلًا، بحسب تفاصيل ذلك في الفروع الفقهية.

إذا تقرر هذا، فقوله على: «لا يَقْبَلُ إِلاَّ طَيْبًا» فيه أنّ الله على إنما يقبل الطيب على الحصر، وقد جاءت النصوص ببيان أن الطيب يرجع إلى الأقوال، والأعمال، والاعتقادات، فحصل من آثار أن الله على طيب أنه لا يقبل من الأقوال إلا الطيب، ولا يقبل من الأعمال إلا الطيب، ولا يقبل من الاعتقادات إلا الطيب.

فما القول، والعمل، والاعتقاد الطيب؟

يُفسَّر الطيب بأنه: المبرأ من النقائص، والعيوب، فيكون في القول،

⁽١) أخرجه البخاري (١٣٥، ٦٩٥٤)، ومسلم (٢٢٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.

والعمل، والاعتقاد هو: المبرأ من النقص، والعيب، أي: الذي صار بريئًا من خلاف الشريعة، فالطيب هو الذي جاء على وفق الشرع، فالقول الطيب هو الذي كان على هو الذي كان على منهاج الشريعة، والعمل الطيب هو الذي كان على منهاج المصطفى على والاعتقاد الطيب ما كان عليه الدليل من الكتاب، والسنة، فهذا هو الطيب من الأقوال، والأعمال، والاعتقادات.

وإذا صار قول المرء طيبًا، فإنه لا يكون خبيثًا، ولا يستوي الخبيث والطيب؛ كما في آية المائدة: ﴿ قُل لا يَسْتَوِى الْخَبِيثُ وَالطَيِّبُ وَلَوْ اَعْجَبَكَ كَثَرَةُ وَالطَيب؛ كما في آية المائدة: ﴿ وَلَا لاَعمال، والاعتقادات، فنتج من ذلك أن العبد إذا تحقق بالطِيبِ في قوله، وعمله، واعتقاده صار طيبًا في ذاته، والطيب له دار الطيبين؛ كما قال عَلا ﴿ اللَّذِينَ نَنُوفَنّهُمُ الْمُلَتِهِكَةُ طَبِّينِ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ المُنَاتِكَةُ طَبِّينِ يَقُولُونَ والنحل: ٣٢]، ومن صار عنده خبث سَلَامٌ عَلَيْكُمُ المُخَلُولُ الْجَنّة بِمَا كُنتُمْ قوله، أو خبث عمله، أو خبث اعتقاد، ولم يغفر الله على له، فإنه يُطهّر بالنار حتى يدخل الجنة طيبًا؛ لأن الجنة طيبة لا يصلح لها إلا الطيب.

وهذا في الحقيقة فيه تحذير شديد، ووعيد، وتخويف من كل قول، أو عمل، أو اعتقاد خبيث لم يكن على وَفْقِ الشريعة، فالطيب هو المبرأ من النقص، ومن أعظم ما ينقص العمل أن يتوجه به إلى غير الله عَلَيْ، وأن تُقْصَد به الدنيا.

فَتَحَصَّل هنا أن قوله: «إِنَّ اللَّهَ طَيَّبٌ لا يَقْبَلُ إِلاَّ طَيَّبًا» أي: لا يقبل من العمل، والقول، والاعتقاد إلا ما كان على وفق الشريعة، وأُرِيدَ به وجهه ﷺ، وهذا حاصل تعريف الطيب؛ لأن العلماء نظروا في كلمة

(طيب) في وصف اللَّهُ عَلَيْهُ وفيما يقابلها، وتنوعت أقوالهم، والذي يحقق المقام هو ما سبق ذكره.

قال على: "وَإِنَّ اللَّهُ أَمْرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمْرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ» فالله على أمر المرسلين، وأتباعهم بقوله: ﴿يَاتَهُم الرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ الطَّيِّبَتِ وَاعْمَلُواْ صَلِحًا ﴾ [المؤمنون: ١٥]، وقال على في أمره للمؤمنين في آية البقرة: ﴿يَالَيُهَا اللَّينِ عَامَنُواْ حَلُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقَنَكُم وَاشَكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُم إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ المؤمنين بأن يأكلوا من الطيبات، وأمر المرسلين بأن يأكلوا من الطيبات، وأمر المرسلين بأن يأكلوا من الطيبات، وأمر المرسلين بأن يأكلوا الطيبات، وأمر الجميع بأن يعملوا صالحًا، وهذا يدل على أثر أكل الطيبات في العمل الصالح؛ لأن الاقتران في قوله: ﴿يَالَيْهُا اللَّينِ عَامَنُوا صَالَحُا مِن الطيب، والعمل الصالح؛ يدل على أن بينهما صلة، والصلة ما بين أكل الطيب، والعمل الصالح هي تأثير الأكل الطيب في العمل الصالح؛ ولهذا طيب، والعمل العلم: إن العمل لا يكون صالحًا حتى يكون من مال طيب. أن

فالصلاة لا تكون صالحة مقبولة حتى يكون فيها الطيب من الأقوال، ويكون لباس المرء طيبًا، ويكون متخلّصًا من الخبيث من النجاسات، وغيرها، إلى آخر ذلك.

والزكاة لا تكون مقبولة حتى تكون طيبة، بأن تكون عن نفس طيبة، وألا يراد بها رياء، ولا سمعة إلى آخر ذلك.

⁽۱) انظر: جامع العلوم والحكم (ص۱۰۲)، والمجموع للنووي (٦/ ٢٣٤)، والفروع لابن مفلح (٦/ ٣٩٤).

والحج كذلك، فمن حج من مال حرام لم يُقْبَل حجه؛ لأن الله على لا يقبل إلا الطيب.

ثم ذكر ﷺ مثالًا من أمثلة تأثير الأكل الطيب في بعض الأعمال الصالحة ، وأثر أكل الحرام في بعض الأعمال الصالحة ، وأثر أكل الحرام في بعض الأعمال الصالحة ، فقال أبو هريرة ﴿ اللَّهُ خَكَرَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنَى النبي ﷺ - الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَتُ أَغْبَرَ ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ ، وَعُذي يَا رَبِّ ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ ، وَعُذي بِالْحَرَام ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِك » .

فذكر هذه الصفات: «يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ»؛ لأنها مظنة الإجابة، فالسفر من أسباب إجابة الدعاء؛ كما جاء في الحديث الحسن أن النبي عَلَيْ قال: «ثَلاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتُ لا شَكَّ فِيهِنَّ»(١) وذكر منها دعوة المسافر، فالسفر من أسباب الإجابة، وهذا قد تعرَّض لسبب من أسباب الإجابة، وهو السفر، ووصفه بقوله: «يُطِيلُ السَّفَرَ»، وإطالة السفر تعطي كثيرًا من الاغتراب، وفيه انكسار النفس، وحاجة النفس إلى الله عَلَيْ إذا كان السفر للحاجة، ويحتاج إلى السفر في معيشته، وفي أموره، وإلا فإن المرء لا يختار إطالة السفر إلا لحاجة.

قال: «يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ»، وهاتان الصفتان تدلان على ذِلّته واستكانته، وهذه يحبها الله على وكان بعض السلف إذا أراد أن يدعو لبس

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱۰۵۳)، والترمذي (۱۹۰۵)، وابن ماجه (۳۸٦۲)، وأحمد في المسند (۲/۲۵۸)، والبخاري في الأدب المفرد (ص۲۵)، وابن أبي شيبة في مصنفه (۲/ ۱۰۵)، وابن حبان في صحيحه (۲/ ۱۱۶)، وعبد بن حميد في مسنده (۱/ ۲۱۶)، والطبراني في الأوسط (۱/ ۱۲)، والبيهةي في شعب الإيمان (۳/ ۳۰۰) من حديث أبي هريرة رفيها.

شيئا خَرِقًا، ولم يتزين، وإنما صار أشعث، ثم توجه في خلوة، ودعا الله على وقال: إنه أقرب للإجابة؛ لما في هذه الصفة من انتفاء الكبر، وقرب التذلل، والاستكانة، وهذه يكون معها الاضطرار، والرغب، وعدم الاستغناء.

فذكر ﷺ هذه الصفة، فقال: «أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ»، وهذه صفة ثالثة: يمد يديه إلى السماء في رغب أن يكون أتى بما يُجَابُ معه الدعاء، ورفع اليدين في الدعاء سنة – كما سيأتي بيان بعض ذلك –.

قال: «يَمُدُّ يَكَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ على حذف الياء، أو يا ربُّ على القطع، مكررة، ويجوز أن تقول: يا رَبِّ على حذف الياء، أو يا ربُّ على القطع، وفي تكريرها ذكر لصفة الربوبية، ومعلوم أن إجابة الدعاء من آثار ربوبية الله على خلقه؛ ولهذا لم تكن إجابة الدعاء للمؤمن دون الكافر، بل قد يجاب للكافر، والمارد، وقد أجيب لإبليس؛ لأن إجابة الدعاء من آثار الربوبية، كرزق الله على لعباده، وكإعطائه لهم، وكإصحاحه إياهم، وإمدادهم بالمطر، وأشباه ذلك مما يحتاجون إليه، فقد يدعو النصراني ويستجاب له، وقد يدعو المشرك ويستجاب له، إلى آخر ذلك، وتكون هنا الاستجابة لا لأنه متأهل لها، ولكن لأنه قام بقلبه الاضطرار، والاحتياج لربه على، والربوبية عامة للمؤمن، وللكافر.

فقوله هنا: «يَا رَبِّ؛ يا رَبِّ» هذا من آداب الدعاء العام - كما سيأتي - وذكر هذا بلفظ الربوبية - أيضًا - من أسباب إجابة الدعاء.

ثم قال في وصف حاله مع أنه تعرض لهذه الأنواع مما يجاب معها الدعاء: «وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَعُذِيَ»-بالتخفيف فمن الغلط أن تقال بالتشديد (غُذِي) بل هي غُذِيَ من الغذاء- «بِالْحَرَام، فَأَنَّى

يُسْتَجَابُ لِلْكِك»، فبعيد، ويتعجب أن يُستجاب لذلك، وهو على هذه الحال، فمن كان ذا مطعم حرام، وذا مشرب حرام، وذا ملبس حرام، وغذي بالحرام، فهذا يُستبعد أن يُستجاب له.

وقد جاء في معجم الطبرانى بإسناد ضعيف: أنّ سعد بن أبي وقاص قال للنبي عَلَيْهِ: يا رسول الله، أدع الله لي أن أكون مجاب الدعوة، فقال عَلَيْهِ: «يَا سَعْدُ أَطِبْ مَطْعَمَك تَكُنْ مُسْتَجَابَ الدَّعْوَقِ» (١)، وهذا في معنى هذا الحديث، فإن إطابة المطعم من أسباب الإجابة، فهذا تعرض لأنواع كثيرة من أسباب الإجابة، فهذا تعرض لأنواع كثيرة من أسباب الإجابة، ولكنه لم يأكل طيبًا، بل أكل حرامًا، فمُنعَ الإجابة، واستُغْرب أن يجاب له.

وقد جاء -أيضًا - في بعض الآثار «أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ، خَرَجُوا مَخْرَجًا لَهُمْ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِمْ تَخْرُجُونَ إِلَى الصَّعِيدِ، وَتَرْفَعُونَ إِلَيَّ أَكُفَّا سَفَكْتُمْ بِهَا الدِّمَاءَ وَمَلَأْتُمْ بِهَا بُطُونَكُمْ مِنَ الْحَرَامِ، الآنَ حِينَ اشْتَدَّ غَضَبِي عَلَيْكُمْ، وَلَمْ تَزْدَادُوا مِنِّي إِلَّا بُعْدًا» (٢٠ . ولا شك أن هذا مما يخيف المؤمن ؛ لأن حاجته للدعاء أعظم حاجة ، فدل هذا على أنّ إطابة المطعم من أعظم أسباب إجابة الدعاء، وأنه إذا تخلف هذا السبب، ولو وُجدت الأسباب الأخر، فإن الدعوة غالبًا لا تُجاب؛ لقوله ﷺ: «فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِك».

هذا الحديث دَلَّنَا في آخره على آداب من آداب الدعاء، ومن ذلك:

⁽۱) أخرجه الطبراني في الأوسط (٦/ ٣١١). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ ٢٩١): «رواه الطبراني في الصغير وفيه من لم أعرفهم» اهـ.

⁽٢) أخرجه أبو داود في الزهد (ص ١٥) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥٥) عن مالك بن دينار.

الدعاء في السفر، فالسفر يُتَحَرَّى فيه الدعاء، والإتيان للدعاء بتذلل، واستكانة في الظاهر، والباطن، هذا - أيضًا - من أسباب إجابة الدعاء ورفع اليدين إلى السماء في الدعاء، هذا - أيضًا - من أسباب إجابة الدعاء ورفع اليدين إلى السماء له ثلاث صفات في ثلاثة أحوال دلت عليها السنة (۱):

أما الأول: فهو بالنسبة للخطيب القائم، فإنه إذا دعا يشير بإصبعه السبابة فقط، وهذا دليل دعائه، وتوحيده، ولا يُشْرع له أن يرفع يديه إذا خطب قائمًا على المنبر، أو على غيره إلا إذا استسقى؛ فإنه يرفع يديه، ويرفع الناس معه أيديهم؛ كما جاء في حديث أنس في دنيه.

الثاني: أن يرفع يديه إلى السماء رفعًا شديدًا، بحيث يُرَى بياض الإبطين، وهذا إنما يكون في الاستسقاء، وفي الأمر الذي يصيب المرء معه كرب شديد، بما فيه استجارة عظيمة، وكرب شديد، فهذا يرفع يديه إلى السماء بشدة، وهذه لها صفتان: إما أن تكون اليدان بَطْنُهما إلى السماء، وإما أن تكون اليدا، وهذا عن النبي عَلَيْهُ (٣)

الثالث: أن يرفع يديه مبسوطة الكفين إلى الصدر، أي: إلى موازاة الثديين، وهذا هو أغلب دعاء النبي ﷺ؛ بل كان دعاؤه في عرفة هكذا يرفع يديه إلى الثديين، ويمدهما كهيئة المستطعم، فلا يجعلهما إلى الوجه،

⁽۱) انظر: جامع العلوم والحكم (ص۱۰۵، ۱۰٦)، وشرح الأربعين النووية للعلامة ابن عثيمين كلة (ص١٥٠، ١٥١).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٠٢٩)، ومسلم (٨٩٧).

ولا بعيدة عنه، بل يبسطها كهيئة المستطعم المسكين الذي يريد أن يُعْطَى شيئًا في يديه.

وقد ثبت بالسنن من حديث سلمان الفارسي رضي النبي عليه قال: «إِنَّ اللَّهَ حَيِيُّ كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا خَائِبَتَينِ» (١)، وهذا من أعظم الآداب.

فإذًا: نخلص من ذلك إلى أن آداب الدعاء كثيرة، وهذا مثلٌ قاله ﷺ، مثل أثر الحلال الطيب في العبادة ذكر الدعاء، كذلك له أثر في الصلاة، وفي العبادات، وفي الذكر... إلى آخره.

فالله على لا يقبل إلا طيبًا، فمن أكل حرامًا، فهو يتحرك بجسده في حرام، فقد تجزؤه صلاته، لكن لا يكون بتحركه في بدنه بحرام مرضيًا عند الله على، ولو كانت صلاته خاشعة، بل أعظم ما يُبرّ به البدن أن يكون البدن طيبًا بالأكل، فلا يأكل إلا ما يعلم أنه حلال طيب، فهذا له أثر في رضى الله على عن العبد، وقبوله لصلاته، وصيامه، وقبوله لأعماله كلها.

قوله في آخره: «فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِك»، أي: عجيبٌ وبعيدٌ أن يُستجاب له، وقد يُستجاب له لعارض آخر، كأن يصادفه اضطرار، وشدة إلحاح، وحاجة ماسة، فهذه يُعْطَى معها ولو كان كافرًا، قال ﷺ: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، وأحمد في المسند بنحوه (٤٣٨/٥)، وابن حبان (٣/ ١٦٠)، والبزار في مسنده (٤٧٨)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٢١١)، والطبراني في الكبير بنحوه (٦١٣٠)، والحاكم في المستدرك بنحوه (١ ٦٧٥)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٢٣٥، ٢٣٦)، (٨/ ٣١٧)، من حديث سلمان الفارسي رهيه وجوّد إسناده الحافظ في الفتح (١١/ ١٤٧).

الفُلُكِ دَعَوْا اللهَ مُغْلِصِينَ لَهُ اللِّينَ فَلَمَّا بَصَهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ العنكبوت: ٦٥ فالمشرك قد يُستجاب له، وكذلك المؤمن العاصي الذي أكل الحرام قد يستجاب له، لكن في حالات قليلة، وذلك إذا كان معها حالة اضطرار، أو شفع له غيره، أو كان مع مُجاب الدعوة فأمَّنَ عليه، أو ما شابه ذلك من الاستثناءات التي ذكرها أهل العلم.



الحديث الحادي عشر

عَنْ أَبِي مُحمَّدِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِىِّ بْنِ أَبِي طَالَبٍ سِبْطِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَيْحَانَتِهِ ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (١) يَرِيبُكَ « رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (١)

السرح:

هذا حديث عظيم -أيضًا-، وهو في المعنى قريب من قوله عَيَالَةِ في حديث النعمان بن بشير عَلَيْهُ في أَنَّهُ الشُّبُهَاتِ، فَقَدِ اِسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ، فَقَدِ اِسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ»(٢).

فهذا الحديث قال فيه الحسن و حفظت من رسول الله على المراه على المراه وقوله: «يَريبُكَ» بفتح الياء، ويجوز يُريبُك بالضم، لكن الفتح أفصح، وأشهر، «دَعْ مَا يَريبُكَ» أي: ما تشك فيه، ولا تطمئن له، وتخاف منه؛ لأن الرب هو الشك، وعدم الطمأنينة، وما يخاف منه من يأتيه، فلا يدري هل هو له، أم عليه؟ فإذا أتاك أمرٌ فيه عدم طمأنينة لك، أو أقبلت أنت عليه، وأردت عمله، فارتبت منه، وصرت في خوف أن يكون حرامًا، فدعه إلى شيء لا يريبك؛ لأن الاستبراء مأمور به، فترك المشتبِهات إلى اليقين هذا أصل عام.

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲۰۱۸)، والنسائي (۷۱۱).

⁽۲) سبق تخریجه (ص۱۱۹).

وهذا الحديث دل على هذه القاعدة العظيمة: أنّ المرء يبحث عن اليقين؛ لأن فيه الطمأنينة، وإذا حصل له اليقين، فإنه سيدع ما شك فيه، فإذا اشتبه عليه في أمر مسألة ما، هل هي حلال، أم حرام؟ فإنه يستبرئ لدينه، ويتركها إلى ما هو حلال بيقين عنده، فإذا اشتبه عليه مال – مثلًا – فإنه يدع ما يريبه منه، ويأتي ما لا يريبه، وكذلك في العبادات، وإذا قلنا العبادات، فنعني بها الشعائر؛ لأن العلماء إذا قالوا: العبادة – بالإفراد – أرادوا منها ما يدخل في تعريف العبادة، وهي: اسم جامع لكل ما يحبه الله، ويرضاه ما يدخل في تعريف العبادة، وهي: اسم جامع لكل ما يحبه الله، ويرضاه . . . إلى آخره.

وإذا قيل: العبادات -بالجمع- فيريدون بها الشعائر: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وأشباه ذلك.

ففرقٌ بين الإفراد، والجمع، كما فرقوا بين السماء، والسماوات، ونظائر ذلك.

فالعبادات -أيضًا - يأتي فيها اليقين، وإذا طرأ الشك عليه، فلا يدع هذا اليقين لشك طرأ؛ لأن اليقين لا يريبه، وما وقع فيه من الشك هذا يريبه، ولا يطمئن إليه، فإذا اشتبه عليه - مثلًا - في الصلاة هل أحدث، أم لم يحدث؟ هل خرج منه شيء، أم لم يخرج منه شيء؟ فيبني على الأصل، وهو ما لا يريبه، وهو أنه دخل في الصلاة على طهارة متيقن منها، فيبني على الأصل، ويدع ما طرأ عليه من الشك إلى اليقين.

فهذا الحديث أصلٌ عظيم من أصول الشريعة، ويدخل فيه ترك جميع ما يَريب المسلم إلى شيء يتيقن من جوازه، وأنه لا يلحقه به إثم، أو شيء في دينه أو عرضه؛ لهذا جاء هذا المعنى في أحاديث كثيرة، وقد قال

فالذي يريب اتركه، سواء كان من العلم، أو القول، أو العمل، أو العمل، أو العمل، أو العلمة أو العمل، أو العلاقات، أو الظن، فكل ما يريبك فتخاف منه، ولا تطمئن إليه دعه، واتركه إلى أمر لا يريبك، وهو كثير – ولله الحمد –، فهذا فيه طلب براءة الذمة إلى الأشياء المتيقنة.

وإذا تقرر هذا، فالحديث له تكملة في بعض رواياته، وهو قوله ﷺ: «فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيبَةٌ» (٢)، وهذا يدل على أن كل ما فيه خير تطمئن له نفس المؤمن، فيجب على العبد أن يزن أقواله، وأفعاله بهذا الميزان، والعجب ممن يتكلم بشيء وهو بداخله غير مرتاح له، ومع ذلك يغشاه، فهذا مخالف لهذا الأمر العظيم، وقد يعمل أعمالًا لا يرتاح لها، أو تكون له صُحبة لا يرتاح لها، ومع ذلك يأتيها، وهو غير مطمئن لذلك.

وهذا لا شك أنه مخالفة لهذه الوصية العظيمة: «دَعْ مَا يَريبُكَ إِلَى مَا لَا يَريبُكَ إِلَى مَا لَا يَريبُكَ»، وهذا توجيه نبوي عظيم الفائدة، وقد كان الصحابة – رضوان الله عليهم – يستعملون هذا.

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص١١٠).

⁽۲) أخرج هذه الزيادة الترمذي (۲۰۱۸)، وأحمد في المسند (۱/ ۲۰۰)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (۱۲۳۲)، والحاكم في الطيالسي في مسندرك (۱/ ۱۳۲)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٣٥).

وهذا الحديث أصلٌ في الورع، وفي ترك المشتبهات، وفي التَخُوُّف من أي نوع من الحرام، والورع سهل، فقد قال حسان بن أبي سِنَان (١) – أحد علماء السلف –: «مَا شَيْءٌ أَهْوَنُ عِنْدِي مِنَ الْوَرَعِ، إِذَا رَابَنِي شَيْءٌ تَرَكْتُهُ» (٢). وهذا لا شك أنه عند نفس المؤمن الذي أخبت لربه؛ فإنه إذا أتاه ما يريبه يتركه، ويكون في ذلك راحة النفس، وطمأنينة القلب، وهذا أمر واضح في الشريعة.



(۱) هو حسان بن أبي سنان البصري، تابعي جليل، روى عن الحسن البصري وأنس وثابت، قال البخارى: «كان من عباد أهل البصرة.

انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٣٥)، والجرح والتعديل (٣/ ٢٣٦)، والمنتظم (٨/ ١٥٢)، وتهذيب الكمال (٦/ ٢٧)، والإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٢١٠).

⁽۲) بوب البخاري في صحيحه - كتاب البيوع - باب تفسير المشبهات (۲ ۲۹۲ مع الفتح) قال: «مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَهْوَنَ مِنْ الْوَرَعِ، دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لا يَرِيبُكَ». وأخرج هذا الأثر الإمام أحمد في الورع (ص ٦٩)، وابن أبي الدنيا في الورع (ص ٥٧)، والبيهقي في الزهد الكبير (٢/ ٣١٥)، وأبو نعيم في حِلْية الأولياء (٣/ ٢٣). وانظر: تاريخ دمشق (٣/ ٢١٥)، وتغلق التعلق (٣/ ٢٠٩).

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ضَطِّىٰهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ حُسْن إِسلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ». حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُ هَكَذَا (١).

الشرح:

هذا الحديث أيضًا من الأحاديث الأربعة التي قال فيها طائفة من أهل العلم منهم ابن أبي زيد القيرواني (٢) المالكي المعروف: «جماع آداب الخير تتفرع من أربعة أحاديث. . . »(٣) وذكر منها هذا الحديث، فهذا الحديث أصل من الأصول في الآداب؛ كما ذكرنا فيما سبق أن النووي كله اختار هذه الأحاديث كلية في أبواب مختلفة، ففي كل باب أصل من الأصول.

⁽١) أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، وابن حبان في صحيحه (١/٤٦٦).

⁽٢) هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي، شيخ المغرب، وإليه انتهت رئاسة المذهب، قال القاضي عياض: «حاز رئاسة الدين والدنيا، ورحل إليه من الأقطار، ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه» اه، له من الكتب «المختصر» كتاب يحتوي على نحو خمسين ألف مسألة من النوادر في الفقه، توفي سنة تسع وثمانين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/١٠)، والعبر (٣/٤٤)، الفهرست لابن النديم (ص٢٨٣)، وشذرات الذهب (٣/١٣١).

 ⁽۳) انظر: صیانة صحیح مسلم (ص۲۰۳)، وشرح النووي على صحیح مسلم (۱۹/۲)،
 وجامع العلوم والحکم (ص۱۱۳)، والدیباج على مسلم (۱/ ۲۱).

قوله: «مِنْ حُسْن إِسلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»، (مِنْ) هنا تبعيضية، أي: أن بعض ما به حُسْن إسلام المرء ترك ما لا يعنيه، وهذا ظاهر مِن اللغة، وقوله: «حُسْن إِسلَامِ الْمَرْءِ» جاء هذا اللفظ، ومشتقاته في أحاديث متعددة منها: قول النبي ﷺ: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا» (١) وفي رواية أخرى: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ، فَحَسُنَ إِسْلامُهُ، يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّةٍ وَكُلُّ سَيِّئَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا» (٢) مَن وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضَعْهَا وَزَ اللَّهُ عَنْهَا اللهُ عَنْهَا اللهُ عَنْهَا اللهُ عَنْهَا اللهُ عَنْهَا اللهُ عَنْهَا وَلَى اللهُ عَنْهَا عَلْ مَنْهَا وَلَى اللهُ عَنْهَا وَلَى الْإِسلام مرتبة عظيمة، وفيها فضل عظيم.

وإحسان الإسلام مما اختَلَف فيه أهل العلم، على أقوال(٣):

⁽١) أخرجه البخاري (٤٢)، ومسلم (١٢٩) من حديث أبي هريرة رها الله المربعة الله المربعة الله المربعة المرب

⁽٢) أخرجه البخاري معلقا كتاب الإيمان باب حسن إسلام المرء (٩٨/١ فتح) من حديث أبي سعيد الخدري رابع الله المعلقة عليه المعلقة ال

وأخرجه موصولا النسائي (٩٩٨) والبيهقي في الشعب (١/ ٥٩) وتغليق التعليق (٢/ ٤٤).

⁽٣) انظر: جامع العلوم والحكم (ص١١٦).

القول الثاني: أنَّ إحسان الإسلام معناه: أن يكون العبد على رتبة الإحسان في العبادة التي جاءت في حديث جبريل المعروف: «قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ الإِحْسَانِ. قَالَ: أَنْ تَعبد اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ» (١) ما فالذي يُحسن إسلامه هو الذي وصل إلى مرتبة الإحسان، إما على درجتها الأولى - درجة المراقبة - أو على كمالها، وهي درجة المشاهدة، وهذا القول الثاني ظاهر في الكمال، ولكنه ليس ظاهرًا في كل المراتب.

القول الثالث: إن إحسان الإسلام ليس مرتبة واحدة، بل الناس مختلفون فيها ، فبقدر إحسان الإسلام يكون له الفضل ، والثواب الذي أعطيه من أحسن إسلامه، فمثلًا: في قوله ﷺ: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا، تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْع مِائَةٍ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا ، تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا »، قالوا: من أسلم، وحَسن إسلامه، فإنه يبدأ من عشر أضعاف للحسنة، فتُكتب له الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، هذا بحسب درجته في إحسان الإسلام، فدل تنوع الثواب على تنوع الإحسان، فدرجة الإحسان تختلف، وأهل إحسان الإسلام فيه متفاوتون؛ لتفاوت الفضل، والمرتبة، والأجر على ذلك، ومن أسباب مزيدها إلى سبعمائة ضعف: أن يكون إحسانه للإسلام عظيمًا ؛ ولهذا قال ابن عمر عَيْبًا ، وغيره في قوله ﷺ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُم عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠] قال: إن الحسنة بعشر أمثالها لأعراب المؤمنين، أمّا من أحسن إسلامه، فإن له ما هو أعظم؛ كما في قوله ﷺ: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفُهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنَّهُ

⁽۱) سبق تخریجه (ص۳۳).

أَجُرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠](١)، وهذا تقرير صحيح، فإنّ الناس في إحسان الإسلام مراتب.

وقد قرر المحققون من أهل العلم هذه المسألة، وبينوا أن إحسان الإسلام له مراتب، وليس بمرتبة واحدة، وأن أهل المعصية، ممن ظلم نفسه، ليس من أهل إحسان الإسلام.

فقوله على المن أحسن إسلام المَرْء تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»، أي: هذا الفعل وهو: ترك ما لا يعنيه - من حُسن إسلامه، وهذا ظاهر في المرتبتين جميعًا، فإن الذي يأتي الطاعات، ويبتعد عن المحرمات منشغل بطاعة ربه عن أن يتكلف ما لا يعنيه، وأما أهل الإحسان، فهم في مقام المراقبة، أو ما هو أعظم منها، وهو مشاهدة آثار العِصمة، والصفات في خليقة الله عنيه فهؤلاء منشغلون بإحسان العمل الظاهر، والباطن عن أن يكون لهم هم فيما لا يعنيهم.

إذا تقرر هذا، فما معنى قوله: «مَا لَا يَعْنِيهِ»؟

العناية في اللغة: شدة الاهتمام بالشيء، فالشيء الذي لك به عناية هو الشيء المهم الذي يُهْتَمُّ به، والذي ليس لك به عناية هو الشيء الذي لا ينفع المعتني به، ولا ينفع المتوجه إليه، وليس له به مصلحة، ومعلوم أن أمور الشرع لكل مسلم بها عناية، وأنّ فقه الكتاب، والسنة لكل مسلم به عناية. إذًا: فالاهتمام بما فيه فقه للنصوص يدل على حسن إسلام المرء.

قال: «مِنْ حُسْن إِسلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»، وبمفهوم المخالفة أن من

⁽۱) انظر: تفسير الطبري (٥/ ٩١)، (٨/ ١١٠)، وتفسير ابن كثير (١/ ٤٩٨)، والدر المنثور (٢/ ٣٩٥).

حسن إسلام المرء الاهتمام بما يعنيه، وما لا يعني المرء المسلم من الأقوال التي ليس لها نفع له في دينه، ولا في دنياه، أو في آخرته، أو في أولاه، فإن تركها من حسن إسلام المرء، وهذا عام يشمل ما يتصل بفضول العلوم التي لا تنفعه، وبفضول المعاملات، وبفضول العلاقات، ونحو ذلك، فتركه ما لا يعنيه في دينه دليل حسن إسلامه، دليل رغبته في الخير؛ لأن إتيانه ما لا يعنيه في العلاقات، أو في الأقوال، أو في السمع. . . إلى آخره، هذا فريعة لأن يرتكب شيئًا محرمًا، أو يُفرط في واجب، فتفوته رتبة المقتصدين التي هي أقل رتب أهل حسن الإسلام، وهذا واضح، وبين.

وقد جاء في بعض الأحاديث أن مما لا يعني المرء: الكلام نطقًا، أو سماعًا، فمن حسن إسلام المرء ترك ما لا يعنيه من الكلام سماعًا، أو نطقًا، وهذا ظاهر بين؛ لأن اللسان هو مورد الزلل، والأذن - أيضًا - هي مورد الزلل، فالإنسان محاسب على ما ينطق لسانه، قال هي الله ومن الكين عيد من المناه على ما ينطق لسانه، قال ومن الملك يكتب كل ما يقوله العبد حتى الأشياء التي لا يؤاخذ بها، وقد قال بعض السلف: "إنه يكتب حتى أنين المريض"(۱)، أي: حتى ما لا يؤاخذ به فإنه يكتبه، وهذا

⁽۱) أخرج الديلمي في الفردوس (٥/ ٥٣٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان (١/ ٣٣٠) عن علي بن أبي طالب رها مرفوعًا: «يكتب أنين المريض؛ فإن كان صابرًا كان أنينه حسنات، وإن كان أنينه جزعًا كتب هلوعًا لا أجر له».

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٤٤٣)، وهناد في الزهد (٢/ ٥٣٥)، وابن عبدالبر في التمهيد (١/ ٣٥) عن مجاهد قال: «يكتب من المريض كل شيء حتى أنينه في مرضه». ورُوِيَ مثل ذلك عن طاوس. انظر: حلية الأولياء (٤/٤)، وتهذيب الكمال (٣٦/ ٣٦٢)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٧٤)، والدر المنثور (٧/ ٥٩٦).

هو الراجح في أنه يكتب كل شيء، ولا تختص كتابته بما فيه الثواب، والعقاب، وذلك لدليلين:

الأول: أن قوله ﷺ: ﴿مِن قَوْلِ﴾ نكرة في سياق النفي، وسبقتها (من)، وهذا يدل على التنصيص الصريح في العموم، أي: الذي لا يتخلف معه شيء من أفراده البتة، ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ فأي قول لُفِظَ، فإنه يُكتب.

الثاني: أن قصر ما يكتبه الملك على ما فيه الثواب، والعقاب، هذا يُحتاج له أن يكون الملك الذي يكتب عنده التمييز في الأعمال بين ما فيه الثواب، وما لا ثواب فيه، والتمييز في النيات، وأعمال القلب، والأقوال التي تصدر عن أعمال القلوب. . . إلى آخره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الإيمان (١): وهذا لا دليل عليه. أي: لا دليل عليه أن الملك يعلم ما يثاب عليه من الأقوال، وما لا يثاب عليه، وإنما الملك كاتب؛ كما قال على: ﴿أَمْ يَعْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجُونَهُمْ بَكُنُبُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٠]، وقال هَا الله الله الكينين وأشباه ذلك من الآيات.

فدل هذا على أن ترك ما لا يعني من الأقوال لفظًا، أو سماعًا أنه مما تعظم به درجة العبد، قال ﷺ: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجُوَلِهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاجٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [النساء: ١١٤].

والذي يظهر من هذا الحديث عند كثيرين أن المراد به: القول، أو السماع، فيدخل فيه البحث عن أحوال لا تخصك، أو لا تعنيك في دينك،

⁽١) انظر: كتاب الإيمان الكبير ضمن مجموع الفتاوي (٧/ ٤٩).

أو الحرص على معرفة أخبار فلان، وماذا قال؟، وماذا فعل؟، وخبره مع فلان، وماذا فعل الناس، ونحو ذلك، فالاهتمام بهذه الأشياء بما لا يعني هذا مخالف لما يدل عليه حسن الإسلام، فمن أدلة حسن الإسلام: ترك ما لا يعنى من فضول الأقوال، وفضول ما يُسمع.

فهذا الحديث إذًا من أحاديث الآداب العظيمة، فينبغي لنا وجوبًا أن نحرص على حسن الإسلام؛ لأن فيه من الفضل العظيم ما فيه، ومن حسن الإسلام أن نترك ما لا يعني من الكلام، أو السماع، فلا نسأل أسئلة ليس لها داع، ولا نبحث عن أخبار الناس بما ليس له داع، وهذا فَعَل، وهذا ترك، وهذا ذهب، وهذا جاء... إلى آخره، هذا كله مذموم، ويسلب عن العبد حسن الإسلام إذا غلب عليه.

ولهذا نقول: في هذا الحديث وصية عظيمة في هذا الأدب العظيم من المصطفى على الله المرء أن يترك ما لا يعنيه ، ما لا يعنيه في دينه ، وما لا يعنيه في أمر دنياه ، وما لا يعنيه من الأقوال ، والأفعال ، وأشباه ذلك ؛ فإن في ذلك أثرًا في صلاح قلبه ، وصلاح عمله ، والناس يؤتون من كثرة ما يسمعون ، أو يتكلمون ؛ ولهذا قال بعض السلف في أناس يُكثرون الكلام ، والحديث مع بعضهم: «هؤلاء خف عليهم العمل ، فأكثروا الكلام ».

فإكثار الكلام بلا عمل، والجلوس في مجالس طويلة الساعات الطوال في كلام مكرّر، لا نفع فيه هذا من المذموم، والواجبات لو تأمَّلها العبد لوجد أنها كثيرة، وبعض الناس يتوسع في المباح، وربما كان معه بعض الحرام في الأقوال، والأعمال، ويترك واجبات كثيرة، وهذا ليس من صفة

طلاب العلم، فطالب العلم يتحرى أن يكون عمله دائمًا فيما فيه نفعٌ له، فيما يعنيه مما أُمر به في الشريعة، أو حُثَّ عليه، وأن يترك ما لا يعنيه من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة.

وهذا الحديث قال عنه النووي كَلَهُ في آخره: «حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُ هَكَذَا»، وتحسينه من جهة كثرة طرقه، وكثرة شواهده، والراجح عند علماء العلل أنه مرسل، فقد قال أحمد، ويحيى بن معين، وجماعة (۱): إن الصواب فيه أنه مرسل، ولكن له شواهد كثيرة بنحو لفظه؛ ولهذا حسنه النووي كَلَهُ، فالصواب أنه حسن لغيره.



⁽۱) انظر: الكامل لابن عدي (٤/ ٢٧٧)، والعلل للدارقطني (١٠٨/٣)، والتمهيد لابن عبد البر (٩/ ١٩٥ - ١٩٩)، وتهذيب الكمال (١٩/٤)، وجامع العلوم والحكم (ص١١٣).

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي حَمْزَةَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَلَيْهُ - خَادِمِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ - عَنْ النَّبِي ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّهُ لِنَفْسِهِ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ (١).

الـشــرح:

قوله: «لَا يُؤْمِنُ أَحدُكُمْ» هذه الكلمة تدل على أنّ ما بعدها مأمور به في الشريعة، إما أمر إيجاب، أو أمر استحباب، ونفي الإيمان هنا قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية كَنْلُهُ في كتاب الإيمان (٢): إن هذا نفي لكمال الإيمان الواجب.

فإذا نُفِي الإيمان بفعل دل على وجوب ما نُفي الإيمان لأجله، فقوله:
(لَا يُؤْمِنُ أَحدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّهُ لِنَفْسِهِ دل على أن محبة المرء لأخيه ما يحب لنفسه واجبة؛ لأن نفي الإيمان لا يكون لنفي شيء مستحب، فمن ترك مستحبًا لا يُنفى عنه الإيمان، فنفي الإيمان دالٌ على أن هذا الأمر واجب، فيكون إذًا نفي الإيمان نفيًا لكماله الواجب، فيدل على أن الأمر المذكور، والمعلق به النفي أنّه واجب.

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۳)، ومسلم (٤٥)، وهذا لفظ البخاري «لِأَخِيهِ» من غير شك، وجاء عند مسلم «لِأَخِيهِ أَوْ قَالَ لِجَارِهِ» على الشك.

⁽٢) انظر: كتاب الإيمان الكبير ضمن مجموع الفتاوي (٧/ ٢٥٧ - ٢٥٨).

إذا تقرر هذا، فقوله هنا: «لَا يُؤْمِنَ أَحَدُكُمْ» له نظائر كثيرة في السنة، مثل: قوله ﷺ: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ، وَوَلَدِهِ، وَوَلَدِهِ، وَاللَّهِ لا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لا يُؤْمِنُ مَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الَّذِي لا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ (٢٠، وما شابه ذلك، فإن نفى الإيمان فيها على باب واحد، وهو أنه ينفى كمال الإيمان الواجب.

ثم قوله ﷺ: «حَتَّى يُحِبَّ لأخِيه مَا يُحِبُّهُ لِنَفْسِه» يشمل جميع الأعمال الصالحة من الأقوال، والاعتقادات، والأفعال، فيشمل أن يحب لأخيه أن يعتقد الاعتقاد الحسن كاعتقاده، وهذا واجب، ويشمل أن يحب لأخيه أن يكون مصليًا كفعله، فلو أحب لأخيه أن يكون على غير الهداية، فإنه ارتكب محرمًا، فانتفى عنه كمال الإيمان الواجب، ولو أحب أن يكون فلانًا من الناس على غير الاعتقاد الصحيح الموافق للسنة، أي: على اعتقاد بدعي، فإنه كذلك يُنفى عنه كمال الإيمان الواجب، وهكذا في سائر العبادات، فإنه كذلك يُنفى عنه كمال الإيمان الواجب، وهكذا في سائر العبادات، وفي سائر أنواع اجتناب المحرمات، فإذا أحب لنفسه أن يترك الرشوة، وأحب لأخيه أن يقع في الرشوة حتى يبرز هو، كان منفيًا عنه كمال الإيمان الواجب، وهكذا في نظائرها.

وقد جاء في سنن النسائي، وفي غيره تقييد ما يحب هنا بما هو معلوم، وهو قوله: «حَتَّى يُحِبَّ لأخِيِه مَا يُحِبُّهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الخَيْرِ»^(٣)، وهذا التنصيص

⁽١) أخرجه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤) من حديث أنس ﴿ اللهُ اللهُ

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٠١٦) من حديث أبي شريح رضي الله

⁽٣) أخرجه بهذه الزيادة النسائي في الكبرى (٦/ ٥٣٤)، وأحمد في المسند (٣/ ٢٠٦)، وابن منده في وابن حبان في صحيحه (١/ ٤٧١)، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ٢٦٨)، وابن منده في الإيمان (١/ ٤٤١) من حديث أنس ﷺ.

عليه واضح، فمحبته الخير من أمور الدنيا لأخيه كما يحب لنفسه هذا مستحب؛ لأن الإيثار بها مستحب، وليس بواجب، فيحب لأخيه أن يكون ذا وجاهة ذا مال مثلما يحب لنفسه، هذا مستحب، ويحب لأخيه أن يكون ذا وجاهة مثلما له، هذا مستحب، فإذا فَرَّط فيه لم يكن منفيًا عنه كمال الإيمان الواجب؛ لأن هذه الأفعال مستحبة.

فإذًا: صار المقام هنا على درجتين:

الأولى: إذا كان ما يحبّه لنفسه متعلقًا بأمور الدين، فهذا واجب أن يحب لإخوانه ما يحب لنفسه، وهذا هو الذي تسلط نفي الإيمان عليه، بقوله عليه: «لَا يُؤْمِنُ أَحدُكُمْ، حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّهُ لِنَفْسِهِ»، أي: من أمور الدين، أو من الأمور التي يُرغب فيها الشارع، وأمر بها أمر إيجاب، أو أمر استحباب، وكذلك ما نهى عنه الشارع، فيحب لأخيه أن ينتهي عن المحرمات، ويحب لأخيه أن ينتهي عن المحرمات، ويحب لأخيه أن يأتي الواجبات، فإذا لم يحب لأخيه ذلك، لانتفى عنه كمال الإيمان الواجب.

الثانية: إذا كان ما يحبه لنفسه من أمور الدنيا، فإنها على الاستحباب، كأن يحب لأخيه أن يكون ذا سعة في الرزق، فهذا مستحب، ويحب أن يكون لأخيه مثل ما له من الجاه - مثلًا -، أو المال، أو حسن الترتيب، أو من الكتب. . . إلى آخره، فهذا كله راجع إلى الاستحباب.

ويتفرع عن هذا مسألة الإيثار، وهو منقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الإيثار بالقرب، وهو مكروه؛ لأنه يخالف ما أمرنا به من المسابقة في الخيرات، والمسارعة في أبواب الطاعات؛ كما في قوله على: ﴿ سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّيِّكُمُ ﴾ [الحديد: ٢١]، وقوله على الله عَلَىٰ الله عَنْفِرَةِ

مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، فالمسارعة، والمسابقة تقتضي أن كل باب من أبواب الخير يسارع إليه المسلم، ويسبق أخاه إليه؛ كما قال ﴿ وَفِي ذَالِكَ فَلْمَنَا فَسِ ٱلْمُنَا فِسُونَ ﴾ [المطففين: ٢٦].

القسم الثاني: الإيثار في أمور الدنيا، أي: في الطعام، أو الملبس، أو المركب، أو في التصدر في مجلس، أو ما أشبه ذلك، فيُستحب أن يؤثر أخاه في أمور الدنيا؛ كما قال عَلَيْ في وصف خاصة المؤمنين: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ آَنفُسِمِمْ وَلَو كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَ نَفْسِهِ فَأُولَيْكَ هُمُ ٱلمُفَلِحُونَ ﴾ وهذا يدل على استحبابه.

فإذا كانت المسألة قربة إلى الله على، فإن إيثار أخيك بها مكروه؛ لأن هذا ينافي المسابقة، والمسارعة في الخيرات، والمنافسة، فمثلًا: أن يكون هناك فرجة في الصف الأول، أو مكان متقدم خلف الإمام، فتقف أنت، وأخوك المسلم فتقول: له: تقدم، تفضل، فيقول لك: لا، تقدم، فتقول: تقدم، فمثل هذا لا ينبغي؛ لأنه مكروه، والواجب المسارعة في تحصيل هذه القربة، وهي فضيلة الصف الأول.

مثال آخر: أتى رجل محتاج إلى مبلغ من المال يسد عوزه، خمسين، مائة ريال، أكثر، فأنت مقتدر، وأخوك المسلم - أيضًا - مقتدر، فتقول له: ساعده أنا معطيك الفرصة، تفضل ساعده، وهو يقول: لا، تفضل أنت! من باب المحبة، فكل واحد يقدم أخاه، فمثل هذا مكروه - أيضًا - لا ينبغى ؛ لأن الواجب في هذا الباب المسارعة، والمسابقة في الخيرات.

كذلك من جهة قراءة العلم على الأشياخ، وأخذ الفرص لنيل الطاعات، والجهاد، وأشباه هذا، فمثل هذه المسائل تسمى طاعات، فالإيثار في الطاعات لا ينبغي، بل مكروه؛ لأنه ينافي الأمر بالمسارعة، والمسابقة، والتنافس في الخير.

فالحاصل: أن محبة المؤمن لأخيه تقتضي أن يقدمه، فإذا كان الأمر من أمور الآخرة، فإن الإيثار بالقرب مكروه، أما الإيثار في أمور الدنيا، فهو مستحب.

وبهذا يظهر ضابط قوله: «لَا يُؤْمِنُ أَحدُكُمْ» وما يتصل بها من الفعل؛ كما في قوله: «حَتَّى يُحِبَّ لأخِيه»، وقوله في الحديث الآخر: «حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ، وَوَلَدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» (١)، وقوله: «الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» (٢). . إلى آخره؛ لأنّ هذا أمر مطلوب شرعًا.



⁽۱) سىق تخرىجە (ص ۱۸٤).

⁽۲) سبق تخریجه (ص ۱۸۶).

الحديث الرابع عشر

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ضَلَىٰهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لَا يَحِلُّ دَمُ امرئٍ مُسْلِم إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلجَمَاعَةِ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمُ (١).

الـشــرح:

هذا الحديث حديث ابن مسعود على فيه ذكر ما به يحل دم المرء المسلم وقد تقدم قول النبي على الله الله الله الناس حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَه وَلَا الله وَأَمْ الله وَيُقيمُوا الصَّلاة ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاة ، فإن فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِني دِمَاءهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقَّ الإسلام ، وَحِسَا بُهُمْ عَلَى الله الله ، فحديث ابن مسعود على فيه أن المسلم إذا شهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا رسول الله ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، أي: أدى حقوق التوحيد ، فإنه معصوم الدم ، وحرام المال .

وفي هذا الحديث بيان للأحوال التي يُباح بها دم المسلم الذي شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وأتى بحقوق ذلك، فقال على الكيار «لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وأتى بحقوق ذلك، فقال على الكيار يُحِلُّ دَمُ امرئ مُسْلِم»، وقوله: «لا يَحِلُّ» يعني يحرم، وهو كبيرة من الكبائر أن يباح دم مسلم بغير حق؛ ولهذا ثبت عنه على أنه قال: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي

⁽١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

⁽۲) سبق تخریجه (ص۱٤۳).

كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضِ (() فجعل ضرب المسلم أخاه المسلم وقتلَه بغير حق من خصال أهل الكفر، وثبت عنه - أيضًا - ﷺ أنه قال: ﴿إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ ((٢).

وهذا يدلّ على أن من سعى في قتل المسلم، وأتى بالأسباب التي بها يقتل المسلم، فإنه في النّار؛ لقوله ﷺ: «فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النّارِ»، وهذا لا ينافي عدم مؤاخذة المسلم بهمّه، وما جاء في الحديث: «إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِسَيَّةٍ، فَلا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ» (٣)، وفي الحديث الآخر الذي في الصحيح: «إِنَّ اللّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ يَتَكَلّمُوا، أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ» (١٤).

ففي قوله: «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» المقتول وإنْ لم يفعل فهو في النار؟ لأنه قد سعى في الأسباب، وعدم حصول ما سعى إليه لم يكن لإرادته، وإنما لتخلف ذلك عنه بأمر قدري، فيدل هذا على أنّ من سعى في أسباب القتل، أو في أسباب المحرّم، وتمكن منها، لكن تخلفت عنه لسبب ليس إليه، فإنه يُعتبر كفاعلها من جهة الإثم، بل إنّ الذي يرضى بالذنب كالذي فعله، أي: من جهة الإثم، وهذا ظاهر من الأدلة.

⁽۱) هذا جزء من خطبة النبي على في حجة الوداع أخرجه البخاري (۱۲۱)، ومسلم (٦٥) من حديث جرير هليه، وجاء من حديث ابن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، وعبد الرحمن بن أبي بكرة، وغيرهم هي .

⁽٢) أخرجه البخاري (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨) من حديث أبي بكرة ﴿ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّالَّالِي اللَّهُ اللَّاللَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

⁽٣) أخرجه البخاري (٧٥٠١)، ومسلم (١٢٨) واللفظ له من حديث أبي هريرة رهيه.

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٥٢٨، ٥٢٦٩) ومسلم (١٢٧) واللفظ له من حديث أبي هريرة ﴿ اللَّهُ عَلَيْهُ .

فقوله على هنا: «لا يَحِلُّ دَمُ امرئٍ مُسْلِم، إِلَّا بِإِحْدى ثَلَاثٍ»، يدل على تعظيم حرمة دم المرء المسلم، وقوله: «دَمُ امرئٍ مُسْلِم» المقصود بالمسلم هنا هو الذي حقق الإسلام، فأصبح مسلمًا على الحقيقة، لا على الدعوة، فشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وأتى بالتوحيد، أما المشرك الشرك الأكبر، والمبتدع البدعة المكفرة المخرجة من الدين، وأشباه هؤلاء، لا يدخلون في وصف الإسلام في هذا الحديث، ولا في غيره؛ لأن المسلم هو من حقق الإسلام بتحقيق التوحيد، أي: بإتيانه بالشهادتين، ومقتضى ذلك، ولم يرتكب مكفرًا، ولا شركًا أكبر.

قال: «إِلَّابِإِحْدَى ثَلَاثٍ» هذا حصر؛ لأنه استثناء بعد النفي، والاستثناء بعد النفي يدل على الحصر، وقوله ﷺ في أول الحديث: «لَا يَحِلُّ» أتى على النفي، ومجئ النفي يدل على النهي، بل مجيء النفي أبلغ من مجرد النهي، كأنه صار حقيقة ماضية أنه لا يحلّ، بحيث إن النهي عنه قد تقرر، وإنما ينفي وجوده في الشريعة أصلًا، وله نظائر؛ كقوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَا اللهُ المُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٢٩]، وأشباه ذلك مما يُعدل فيه من النهي إلى النفي؛ للمبالغة في النهي، وهذه قاعدة معروفة في اللغة، وفي أصول الفقه.

قال: «إِلَّابِإِحْدَى ثَلَاثٍ» هذه الثلاث أصول، قال فيها: «الثَّيِّبُ الزَّانِي»، والزاني له حالتان:

الأولى: أن يكون ثيبًا، وهو من ذاق العُسيلة من قبل، وسبق له أن أحصن، وتزوج بعقد شرعي صحيح، فهذا يقال له: ثيب، وإذا كان كذلك فإنه لا يكون ثيبًا بزنا، ولا يكون ثيبًا بعقد فاسد باطل، ولا يكون ثيبًا بعقد متعة زواج، وأشباه ذلك، فلا يكون محصنًا ثيبًا في الشريعة إلا إذا تزوج، أي: نكح نكاحًا صحيحًا مستوفيًا للشروط، فالثيب إذا زنى فإنه يحل دمه،

وقد كان فيما أنزل، ونسخ لفظه، وبقى حكمه قوله ﷺ: (وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخُ أَلْسَ بِقِي إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (١)، وفيما بقي لفظًا، وحكمًا قول الله ﷺ: ﴿النَّانِيةُ وَالنَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَبَدِ مِنْهُمَا مِأْنَهَ جَلَدُو الله الله الله على عموم أن الزاني يُجلد مائة، ودلت الآية التي نُسِخ لفظُها، وبقي حكمُها أنه يُرجم، وكذلك السنة دلت على الرجم، ودلت لفظُها، وبقي حكمُها أنه يُرجم، والرجم.

ولهذا اختلف العلماء في الزاني الثيّب هل يُجمع له بين الجلد، والرجم؟ أي: هل يجلد أولًا، ثم يرجم؟ أم يُكتفى فيه بالرجم؟ (٢) والنبي ﷺ أمر برجم ماعز، والغامدية، وأمر برجم اليهودي، واليهودية، وأشباه ذلك في حوادث تدل على أن الرجم فعل من غير جلد، وقد قال بعض أهل العلم

⁽۱) أخرجه النسائي في الكبرى (٤/ ٢٧١)، وابن حبان في صحيحه (١٠/ ٢٧٣)، وأحمد في المسند (٥/ ١٣٢)، وعبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٣٦٥)، والطبراني في الأوسط (٤/ ٢٣٢)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٠٠)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ٢١١) عن أبي بن كعب رهيه قال: «كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة...».

وأخرج البخاري (٦٨٢٩، ٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١) عن عمر بن الخطاب على قال: «إِنَّ اللَّهُ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةُ الرَّجُمِ فَقَرَأْنَاهَا، وَعَقَلْنَاهَا، وَوَعَيْنَاهَا، رَجَمَ رَسُولُ اللَّه ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقُّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أُحْصِنَ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا أَعْصَ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبَلُ، أَوْ الإعْتِرَاكُ».

 ⁽۲) انظر: تفسير ابن كثير (۱/۲۳)، وشرح النووي على صحيح مسلم (۱۱/۱۸۹)،
 وفتح الباري (۱۲/ ۱۲۰)، وعمدة القاري (۲۳/ ۲۹۱)، وفيض القدير (۳/ ٤٣٤)،
 وسبل السلام (٤/٥)، ونيل الأوطار (۷/ ٢٥٤، ٢٥٥).

من الصحابة، فمن بعدهم كعلي ضي الله يُجلد، ثم يرجم؛ كما ثبت في أن عليًا جَلَدَ زانيَّة ثيبًا، ثم رجمها، فقال: «جَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَرَجَمْتُهَا بِسُنَّة رسول الله عَلَيْهِ، أنه جلدها بعموم قوله على: ﴿فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَيَدِ مِنْهُمَا مِأْنَةَ جَلَدُوا كُلَ الله عَلَيْهِ، أنّه جلدها بعموم قوله على : ﴿فَأَجْلِدُوا كُلَ وَيَدِ مِنْهُمَا مِأْنَةَ جَلَدُوا كُلَ الآية ليس فيها تفصيل، هل هو محصن، أم غير محصن؟ هل هو ثيب، أم بكر؟ والسنة فيها الرجم، فدل هذا عنده صلى الجمع بين الجلد، والرجم، وهو رواية عن الإمام أحمد.

وكثير من أهل العلم على الاكتفاء بالرجم؛ لأن النبي على التفى بالرجم في حوادث متعددة؛ حيث رجم ماعزًا، والغامدية، واليهودي، واليهودية دون جلد – كما هو معروف –، فقال بعضهم: الجمع بين الجلد، والرجم راجع إلى الإمام فيما يراه من جهة كثرة النكال، والمبالغة فيه.

المقصود من هذا: أنّ الثيب إذا زنى، وتحققت شروط الزنا كاملة، بما هو معروف: بشهادة أربعة، أو باعترافه على نفسه اعترافًا محققًا لا يرجع فيه، أنه يُرجم حتى يموت.

قال: «الثَّيِّبُ الزَّانِي» يعني: يحل دم الثيب إذا زنى.

قال: «**وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ**» هذه كقوله ﷺ: ﴿وَكَنَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَنْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرُّ وَٱلْعَبْدُ

وانظر فتح الباري (۱۲/۱۲).

⁽۱) أخرجه النسائي في الكبرى (۷۱٤٠) والدارقطني في سننه (۳/ ۱۲۳) وأحمد في المسند (۱/ ۱۲۳)، وعلى بن الجعد في مسنده (ص ۸٦) والطبراني في الأوسط (۲/ ۲۷۸) والحاكم في المستدرك (٤/ ٤٠٥). وأشار البخاري في صحيحه إلى طرف منه (٦٨١٢) عن على على المستدرك (٤/ ٤٠٥). وأشار البخاري في صحيحه إلى طرف منه (٦٨١٢) عن على على المستدرك (٤/ ٤٠٥).

بِالْعَبَدِ وَالْأَنْيَ بِالْأَنْيَ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فدلّ ذلك على أن النفس تُقتل بالنفس، فإذا اعتدى أحدٌ على نفس معصومة، فإنه يُقتل إذا كان اعتداؤه بالقتل عمدًا.

ثم نظر أهل العلم في قوله: ﴿ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ هل هذا عام لا تخصيص فيه؟ أو هو عام مخصوص؟ أو هو مقيد؟ في أقوال لهم: والذي عليه جمهور أهل العلم أن هذا مقيد بأن النفس تكون مكافئة للنفس؛ لِدلالة السنة على ذلك؛ كما قال على: ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْمَبَدُ بِالْعَبَدِ وَالْأَنْيَ بِالْأَنْقَ ﴾، والسنة دلت على أن المسلم لا يُقتل بكافر، وأن الحر لا يُقتل بعبد، حتى في القصاص في الأطراف بين الحر، والعبد لا توجد المكافأة، وهكذا، فلا بد من وجود المكافأة من جهة الدين، ومن جهة الحرية، فقوله على النفس بِالنَفْس بِالنَفْسِ في نيما دلت عليه آية البقرة، ودلت عليه مواضعها من السنة: أن النفس بالنفس المكافئة لها، أما قتل كل نفس بكل نفس، فهذا خلاف السنة.

وذهب أبو حنيفة (١) الإمام المعروف كله، وأصحابُه إلى أن المسلم يقتل بالكافر؛ لعموم قوله كله : ﴿ وَكُنْبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ [المائدة: ٤٥] ولعموم الحديث، وعلى أن الحريقتل بالعبد، والجمهور على إعمال الأحاديث الأُخر في هذا الباب من أن النفس بالنفس تُقيَّد بما جاء في

⁽۱) هو فقيه أهل العراق وإمام أصحاب الرأي، أحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبعة أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي الكوفي مولى بني تيم الله بن ثعلبه، يُقال: إنه من أبناء الفرس، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك صلى الله لله عليهم الكوفة. انظر: تاريخ بغداد (٣٢٣/١٣)، ووفيات الأعيان (٥/٥٠٤)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٣٩٠)، وطبقات الحفاظ (ص٨٠).

الأحاديث، فيكون هذا من العام المخصوص(١).

قال: «وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلجَمَاعَةِ»، «التَّارِكُ لِدِينِهِ» فُسِّرت بتفسيرين: الأول: هو المرتد الذي ترك دينه كله، فارتد عن الدين، فيباح دمه.

الثاني: هو من ترك بعض الدين مما فيه مفارقة للجماعة، قالوا: ولهذا عَطف «الْمُفَارِقُ لِلجَمَاعَةِ» على «التَّارِكُ لِدِينِهِ»، فجعل مفارقة الجماعة عطفًا لبيان ترك الدين، فدل هذا على أن إباحة الدم في ترك الدين يكون بترك الجماعة.

وترك الجماعة يراد به:

أولًا: ترك الجماعة التي اجتمعت على الدين الحق بمفارقته للدين، وتركه للدين بما يكفره، أي: مفارقة جماعة الدين، أو الاجتماع في الدين.

ثانيًا: مفارقة الجماعة بالخروج على الإمام، أو البغي، فتكون المفارقة للجماعة المقصود بها الاجتماع بالأبدان.

وهنا تكلم العلماء في كثير من المسائل التي تدخل تحت ترك الدين، فجعلوا باب حكم المرتد فيه مسائل كثيرة يخرج بها المرء من الدين، ويكون مرتدًا بذلك، فكل مسألة حكم العلماء فيها على أنها من أسباب الردة، أو بها يرتد المسلم، فإنه بعد اكتمال الشروط، وانتفاء الموانع يحل دم المرتد، وكذلك يحل دم المفارق للجماعة بالأبدان؛ لقوله على «مَنْ

 ⁽۱) انظر: الأم (٦/ ٢٤)، أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ١٢٩)، والمغني (٨/ ٢٢٢)،
 وتفسير ابن كثير (١/ ٢١٠)، وتفسير القرطبي (٢/ ٢٤٦)، والإبهاج (٣/ ٦٨).

أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ (١)، فدل هذا على أن ترك الجماعة، ومفارقتها يحصل بالردة عن الدين، وبمفارقة الاجتماع على الإمام، وهذا ظاهر بين في تعليق ترك الدين بمفارقة الجماعة؛ ولهذا جعل أهل العلم في ترك الدين كل المسائل التي يُقتل بها.

إذا تقرر هذا؛ فإن إحلال الدم هذا متوجه إلى إمام المسلمين، ولا يجوز لأحد أن يستبيح دم أحد بحجة أنه قد أتى بشيء من هذه الثلاث، فإذا قال: أنا رأيت بعيني هذا يزني، فاستبحت دمه لذلك. فإنه يُقتل، ولا يجوز له؛ لأن الله على جعل ثبوت الزنا منوطًا بشهادة أربعة، ولو شهد ثلاثة من أعظم المسلمين صلاحًا على حصول الزنا، وأنهم رأوا ذلك بأعينهم لَدُرِئَ الحدُّ، ولأُقيم على هؤلاء الصلحاء حد القذف؛ لأنهم قذفوه، ولم يَكْمُل أربعة من الشهداء؛ كما هو بين في أوائل سورة النور.

كذلك من قال: هذا ارتد عن دينه، فأنا أقيم عليه الحد، وأقتله، وأبيح دمه؛ لأجل هذا الحديث. فإن هذا افتئات، وتعد، ولا يُباح له أن يفعل ذلك، ودمه لا يحل لكل أحد.

فإذًا: قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امرئٍ مُسْلِم إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ» إحلاله لولي الأمر أو لنوابه ممن جعل الله ﷺ إليهم إنفاذ الحدود، وقتل من يستحق القتل، أما لو جُعل هذا لكل أحد لصار في ذلك استباحة عظيمة للدماء؛ إذْ المختلفون كثيرًا ما يُكفِّر أحدهم الآخر إذا لم يكونوا من أهل السنة،

⁽١) أخرجه مسلم (١٨٥٢) من حديث عرفجة ﷺ.

والاعتدال، فإذا قيل بظاهره - ولا قائل به - فإنه يعني: أن من حَكَمَ على الآخر بأنه كافر، فإنه ينفذ ذلك.

ثم هاهنا مسألة متعلقة بذلك: إذا كان في بلد لا يوجد إمام، أو ولي أمر يُنفِّذ الأحكام، فهل للمسلم إذا ثبت عنده شيء من ذلك أن ينفذ الأحكام؟

الجواب: ليس له ذلك كما هو قول عامة أهل العلم، إذ يُشترط لإنفاذ الأحكام التي فيها استباحة للدم، أو المال، أو الأعراض، أو ما أشبه ذلك، أن يكون إنفاذها للإمام، فإذا لم يوجد لم يجز لأحد أن ينفذ هذه الأحكام، إلا في حالة واحدة وهو أن يأتي أحد إلى من يرى فيه العلم، أو الصلاح، ويقول: أنا ارتكبت حدًّا فيما دون القتل، أي: ارتكب زنا، وكان غير محصن، أو قال: شربت الخمر، أو قذفت فلانًا، فطهرني بالجلد؛ أي: بما دون القتل، فهذا لا بأس به عند كثير من أهل العلم؛ لأنّ إرادة التطهير له، وإذا جُلد فإن هذا له، وليس فيه استباحة للدم، أما استباحة الدم، أو تطبيق الحدود في غَيْرِ حال مَنْ يرضى بتطبيقها عليه؛ فإنه لا يجوز بقول عامة أهل العلم.

فتلخص من هذا:

أولًا: أن إقامة هذه الأحكام راجعة إلى ولي الأمر المسلم، أو من ينيبه.

ثانيًا: أن البلد التي لا يوجد فيها من ينفذ أحكام الله على الا يجوز فيها إنفاذ أحكام القتل؛ لأن هذه معلقة بولي الأمر المسلم، والنبي على في مكة، والصحابة في بعض البلاد التي لم يكن فيها ولي مسلم، لم يقيموا فيها هذه الأحكام، وكذلك العلماء في بعض البلاد كما كان في الدولة العبيدية، وأشباه ذلك، فإن العلماء لم يقيموا الحدود بالقتل، وأشباه ذلك.

ثالثًا: إنفاذ الأحكام فيما دون القتل، أي: فيما فيه تطهير بجلد، ونحوه ؟ إذا اختار المسلم عالمًا، وقال: طَهِّرني بالجلد من ذلك. فإن ذلك جائز ؟ لأن هذا فيه حق له، ويريد التطهير، ولا يتعدى ضرره، وهذا عند بعض أهل العلم، وآخرون يشترطون في الجميع إذن الإمام، أو وجود ولي الأمر المسلم.



الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ضَلِيْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، الْآخِرِ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا، أَوْ ليَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ». رَوَاهُ فَلْيُكْرِمْ خَيْفَهُ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ (۱).

الـشــرح:

هذا الحديث أدب من الآداب العظيمة، وهو صِنْوُ^(۲) حديث: «مِنْ حُسْن السَلامِ الْمَرْءِ: تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ» من جهة أنه أصل في الآداب العامّة، وهذا الحديث دلّ على أن من صفات المؤمن بالله، وباليوم الآخر، الذي يخاف الله، ويتّقيه، ويخاف ما يحصل له في اليوم الآخر، ويرجو أن يكون ناجيًا في اليوم الآخر، أنّ من صفاته:

- * أنه يقول الخير أو يصمت.
 - * أنه يكرم الجار.
 - * أنه يكرم الضيف.
- (١) أخرجه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٤٧) واللفظ له.
- (٢) قال ابن منظور في لسان العرب (١٤/ ٤٧٠): «الصِّنْوُ: الأَخ الشقيق والعمُّ والابنُ، والجمع أَصناءٌ وصِنْوانٌ، والأُنْثى صِنْوة. وفي حديث النبي ﷺ: «عمُّ الرجل صِنْوُ أَسِه» اهـ.

هذا بعموم ما دل عليه الحديث، والحديث دل على أن الحقوق منقسمة إلى قسمين:

* حقوق لله.

* وحقوق للعباد.

وحقوق الله عَلَى مدارها على مراقبته، ومراقبة الحق عَلَى أعسر شيء أن تكون في اللسان؛ ولهذا نبّه بقوله: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا، أَوْ لِيَصْمُتُ» على حقوق الله عَلى، والتي من أعسرها من حيث العمل، والتطبيق حفظ اللسان، وهنا أَمَرَهُ بأن يقول خيرًا، أو يصمت، فدل على أن الصمت متَراخِ في المرتبة عن قول الخير؛ ذلك لسببين:

الأول: أنه ابتدأ الأمرَ بقول الخير، فقال: «فَلْيَقُلْ خَيْرًا»، فالاختيار المقدم أن يسعى في أن يقول الخير.

الثاني: أنه إذا لم يجد خيرًا يقوله أن يختار الصمت؛ لأن الإنسان محاسب على ما يتكلم به، وقد قال على: ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَجُولُهُمْ إِلَا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاجٍ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [النساء: ١١٤].

فهذا الحديث فيه: «فَلْيَقُلْ خَيْرًا» وعلق هذا بالإيمان بالله، واليوم الآخر، وقَوْلُ الخير متعلق بالثلاثة التي في قوله وَ الله النساء: ﴿إِلَّا مَنَ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصَلَاجٍ بَيْنَ النَّاسِ ، فالصدقة واضحة، والإصلاح وأيضًا – واضح، والمعروف هو ما عُرِف حسنه في الشريعة، ويدخل في ذلك جميع الأمر بالواجبات، والمستحبات، وجميع النهي عن المحرمات والمكروهات، وتعليم العلم، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. . . إلى آخره.

فإذًا: قوله ﷺ: «فَلْيَقُلْ خَيْرًا» يعني: فليقل أمرًا بالصدقة، فليقل أمرًا بالمعروف، فليقل بما فيه إصلاح بين الناس، وما خرج عن هذه، فليس فيه خير، وقد يكون من المكروهات، وإذا كان خير، وقد يكون من المكروهات، وإذا كان كذلك، فالاختيار أن يصمت، وخاصة إذا كان في ذلك إحداث لإصلاح ذات البَيْن، أي: أن يكون ما بينه، وبين الناس صالحًا على جهة الاستقامة بين المؤمنين الإخوة.

قوله: «فَلْيَقُلْ خَيْرًا، أَوْ لِيَصْمُتْ» فيه أنّ حفظ اللسان من الفضول بقول الخير، أو بالصمت إن لم يكن القول خيرًا أن هذا من علامات الإيمان بالله، واليوم الآخر؛ لأنّ أشدّ شيء على الإنسان أن يحفظ لسانه؛ لهذا جاء في حديث معاذ على أخذ النبي على بلسانه، وقال: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا»، فاستعجب معاذ على وقال: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فقال على أَمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهم، فقال على مَنَاخِرهم، إلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهم النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهم، أوْ عَلَى مَنَاخِرهم، إلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهم الله الله الله على أن اللسان خطير تحركه، إذا لم يكن تحركه في خير، فإنه عليك لا لك، والتوسع في الكلام تحركه، إذا لم يكن تحركه في خير، فإنه عليك لا لك، والتوسع في الكلام مجرّب في الواقع، فإنّ الذين توسعوا في الكلام، وأكثروا منه في غير الثلاثة مجرّب في الواقع، فإنّ الذين توسعوا في الكلام، وأكثروا منه في غير الثلاثة المذكورة في الآية جرهم ذلك إلى أن يدخلوا في أمور محرمة من: غيبة، المذكورة في الآية جرهم ذلك إلى أن يدخلوا في أمو مما لا يُحْمَد.

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲٦١٦)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٤٢٨)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وأخرجه الترمذي المسند (٥/ ٢٣١)، وعبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١٩٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٢٠)، والطبراني في الكبير (١١٦)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٤٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٣٩).

فإذًا: الإيمان بالله، واليوم الآخر يحض على حفظ اللسان، وفي حفظ اللسان الإشارة لحفظ جميع الجوارح الأُخر؛ لأن حفظ اللسان أشد ذلك، وقد جاء في الحديث الصحيح أن النبي على قال: «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحُييْهِ، وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ»(١).

ثم قال ﷺ: «وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ»، يعني: يكون مع جاره على صفة الكرم.

والكرم: هو اجتماع الصفات المحمودة التي يحسن اجتماعها في الشيء، فيُقال: هذا كريم؛ لأنه ذو صفات محمودة، وفي أسماء الله على الكريم، والكريم في أسماء الله على هو الذي تفرد بصفات الكمال، والأسماء الحسنى، فاجتمع له على الحُسن الأعظم في الأسماء، والعلو في الصفات، والحكمة في الأفعال.

فالكريم في اللغة: من فاق جنسه في صفات الكمال، والإكرام: أن تسعى في تحقيق تسعى في تحقيق صفات الكمال، فإكرام الجار: أنْ تسعى في تحقيق صفات الكمال التي تتطلبها المجاورة، وإكرام الضيف: أنْ تسعى في تحقيق صفات الكمال التي تتطلبها الضيافة.

وقوله ﷺ: «فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ» يدخل فيه إكرام الجار بالألفاظ الحسنة، وإكرام الجار بحفظه في أهله، وعرضه، وفي الاطلاع على مسكنه، ويدخل فيه – أيضًا –: حفظ الجار في أداء الحقوق العامة له، في الجدار الذي بينهما، أو النوافذ التي تُطِلُّ على الجار، أو في موقف السيارات – مثلًا –، أو في اعتداء الأطفال، أو ما أشبه ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري (٦٤٧٤) من حديث سهل بن سعد عليه.

فيدخل هذا جميعًا في إكرام الجار، ويدخل فيه - أيضًا - أن يكرم الجار في المطعم، والملبس، وأشباه ذلك، فإذا كان عنده طعام، فإنه يطعم جاره منه، وهذا عبد الله بن عمرو رفي قد ذُبِحَت له شاة فقال: «أَهْدَيْتُمْ لِجَارِنَا الْيُهُودِيِّ» (١)، وهذا في حق الجار الكافر؛ ولهذا رأى طائفة من أهل العلم - كأحمد في رواية، وغيره - أن إكرام الجار في هذا الحديث عام يدخل فيه الجار المسلم، والجار الكافر (٢).

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «الْجِيرَانُ ثَلَاثَةُ: فَجَارٌ لَهُ حَقَّ وَهُوَ أَدْنَى الْجِيرَانِ، وَجَارٌ لَهُ حَقَّانِ، وَجَارٌ لَهُ ثَلَاثَةُ حُقُوقٍ، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ حَقُّ وَاحِدٌ: فَجَارٌ مُشْلِمٌ لَهُ حَقُّ الْجِوَارِ، وَأَمَّا الَّذِي لَهُ حَقَّانِ: فَجَارٌ مُسْلِمٌ لَهُ حَقُ الْإِسْلَامِ، وَحَقُ الْجِوَارِ، وَأَمَّا الَّذِي لَهُ ثَلَاثَةُ حُقُوقِ: فَالْجَارِ ذُو الرَّحِم لَهُ حَقُ الْإِسْلَامِ، وَحَقُ الْجِوَارِ، وَأَمَّا الَّذِي لَهُ ثَلَاثَةُ حُقُوقِ: فَالْجَارِ ذُو الرَّحِم لَهُ حَقُ الْإِسْلَامِ، وَحَقُ الْجِوَارِ، وَأَدْنَى حَقُ الْجِوَارِ أَنَ لَا تُؤذِي جَارَكَ الرَّحِمِ، وَحَقُ الْإِسْلَامِ، وَحَقُ الْجِوَارِ، وَأَدْنَى حَقُ الْجِوَارِ أَنَ لَا تُؤذِي جَارَكَ إِلَّا أَنْ تَغْرَفَ لَهُ مِنْهَا» (٣٠).

فإذًا: إكرام الجار كلمة عامة يدخل فيها:

* أداء ما له من الحقوق.

⁽۱) أخرجه الترمذي (۱۹٤٣)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٥٠)، والحميدي في مسنده (۲/ ۲۷۰)، والمروزي في البر والصلة (ص١٢٦).

⁽٢) انظر: الكبائر للذهبي (ص٢٠٧)، وإعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/١٤٣)، وجامع العلوم والحكم (ص١٤٠)، وفتح الباري (١٠/٤٤) وسبل السلام (٤/ ١٦٥)

⁽٣) أخرجه البزار (١٨٩٦ كشف الأستار)، والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ٣٥٧)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٢٠٧) من حديث جابر ﷺ. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ١٦٤): «رواه البزار عن شيخه عبدالله بن محمد الحارثي، وهو وضاع» اه.

- * كف الأذى عنه.
- * بسط اليد له بالطعام، وما يحتاجه.

وهذا - أيضًا - مع قول الله على: ﴿ اللَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ۞ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ [الماعون: ٢، ٧]، والماعون هو ما يُحتاج إليه في الإعارة، ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ يمنعون ما يحتاج إليه المسلمون في الإعارة، فإذا احتاج جارك إلى أن تعيره شيئًا من أدوات الطهي، أو شيئًا من أدوات المنزل، أو من الأثاث، أو ما أشبه ذلك؛ فإن من إكرامه أن تعطيه ذلك، أما إذا كان يتعدى على أشيائك، ويتلف المال، فهذا لا يكون له الحق في إكرامه بذلك؛ لأنه مظنة التعدي.

والجيران الذين لهم حق حسن الجوار على مراتب:

المرتبة الأولى: الجار الملاصق، وهو أعظمهم حقًا، وقد جاء في الندب إلى حسن الجوار معه أحاديث كثيرة، منها: قول النبي ﷺ: «مَا زَالَ يُوصِينِي جِبْرِيلُ بِالْجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورِّثُهُ»(١).

المرتبة الثانية: الجار الجنب، يعني: البعيد، واختلف السلف في حد الجنب (٢)، وهو ما ذُكر في آية النساء: ﴿وَالْجَارِ ذِى الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ ﴾ [النساء: ٣٦].

[.]

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۰۱٤)، (۲۰۱۵)، ومسلم (۲۲۲۷)، (۲۲۲۷) من حديث عائشة وابن عمر ر

 ⁽۲) انظر: المحلى (۹/ ۱۰۰)، وجامع العلوم والحكم (ص۱۳۸)، وفتح الباري (۱۰/ ٤٤٧).

قال بعضهم: حده سبعة بيوت من كل جهة، هؤلاء يعتبرون جيران جنب أمر الله ﷺ، ووصى بهم.

وقال آخرون: حده أربعون دارًا من كل جهة، وقد جاء فيها حديث، ولكنه ضعيف^(١).

المرتبة الثالثة: جيران البلد، أي: من يساكنك في البلد الذي أنت فيه، ولو كان في طرف البلد، وأنت في الطرف الآخر، فإنه يُسمى جارًا؛ كما قال على: ﴿ ثُمَّ لَا يُجُـ اوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، فالذي يسكن معك في نفس البلد يُعتبر جارًا، فله حق حسن الجوار.

وهذه المراتب أولها أعظمها، والثاني - الجار الجنب - متوسط، وله حق عظيم أمر الله به، والثالث من باب العموم، وحسن الجوار للعامة.

والمرتبة الأولى، والثانية تنقسم - أيضًا - إلى مراتب بحسب الحق، فإذا كان جارًا، وصاحب رحم، ومسلمًا صار له ثلاثة حقوق: حق الجوار، وحق الإسلام، وحق الرحم، وإذا كان جارًا مسلمًا، وليس بذي رحم، صار

⁽۱) وهو حديث عائشة رضي الذي أخرجه البيهقي في الكبرى (٦/ ٢٧٦) أنها سألت النبي عَلَيْهِ فقالت: ما حد الجوار؟ قال: «أَرْبَعُونَ دَارًا». وفي رواية: «أَوْصَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهُ بِالْجَارِ إِلَى أَرْبَعِينَ دَارًا». قال البيهقي: «في هذين الإسنادين ضعف» ا.ه.

وروى نحوه أبو يعلى في مسنده (١٠/ ٣٨٥) من حديث أبي هريرة الله الله ورواه أبو داود في المراسيل (ص٢٥٧) بإسناده عن ابن شهاب الزهري عن النبي على مرسلا: «السَّاكِنُ مِنْ أَرْبَعِينَ دَارًا جَارٌ»، قيل لابن شهاب: وكيف أربعين دارًا؟ قال: أربعين عن يمينه، وعن يساره، وخلفه، وبين يديه. انظر: نصب الراية (٤/ ٤١٤)، والتلخيص الحبير (٣/ ٩٣)، وكشف الخفاء (١/ ٣٩٢).

له حقان، وإذا كان جارًا، وليس بمسلم، ولا بذي رحم صار له حق الجوار، وقد كان النبي على الله عن البعض عن البعوار، ونحو ذلك، فهذا فيه حق الجوار.

قال: «وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، فَلْيُكُرِمْ ضَيْفَهُ»، إكرام الضيف أن تَبْذُل له من الصفات المحمودة ما به يحصل له الحق، ومن الصفات المحمودة التي تعطى للضيف: بشاشة الوجه، وانطلاق الأسارير، والكرم باللسان، فيضاف بألفاظ حسنة، ومن إكرام الضيف – أيضًا –: أن تُطعمه، وهو المقصود في هذا الحديث؛ لأنّ الأضياف يحتاجون لذلك.

وقوله ﷺ هنا: «فَلْيَقُلْ خَيْرًا»، «فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ»، «فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ»، كلها أوامر، وهي على الوجوب، وإكرام الضيف واجب، كما دل عليه الحديث بإطعامه، وهذا فيه تفصيل، وهو أنه يجب أن يُضاف الضيف بالإطعام يومًا، وليلة؛ كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضِّيَافَةُ ثَلاثَةُ أَيَّام، فَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ»(١)، أي: يومين بعد اليوم، والليلة الأولى، فيجب أن تُكْرِم الضيف يومًا، وليلة بأن تعطيه ما يحتاجه.

قال العلماء (٢): هذا في حق أهل القرى الذين ليس ثم مكان يمكن الضيف أن يستأجر له، أما في المدن الكبار التي يوجد فيها الخان، ويوجد

⁽١) أخرجه البخاري (٦١٣٥)، ومسلم (٤٨) من حديث أبي شريح العدوي رهج الله .

⁽۲) انظر: جامع العلوم والحكم (ص۱٤۲)، وشرح النووي على صحيح مسلم (۱۲/ ۳۰، (71)، وفتح الباري (۱۰/ ۵۳۳)، وعمدة القاري (۲۲/ ۱۱۱)، وتحفة الأحوذي (7/ 40).

فيها الدور التي تؤجر، فإنه لا تجب الضيافة؛ لأنه لا يضيف مع ذلك إلا إذا كان محتاجًا لها، ولا مكان له يؤويه، فإنه يجب على الكفاية أن يُعطى كفايته، وأن يستضاف يومًا، وليلة، وتمام الثلاثة مستحب، أي: في مكان لا يوجد فيه دار يمكنه أن يستأجرها.

أما الآن في المدن الكبار، فإنها لا تجب، وإنما تُستحب، ومن كان في أطراف القرى، أو أهل الخيام، ونحو ذلك، إذا نزل به الأضياف، فإنه يجب عليه أن يَقْرِيهم يومًا، وليلة، وتمام الضيافة ثلاثة أيام بلياليها.

إذا تقرر هذا، فما الذي يقدمه لضيفه؟

الجواب: يقدم للضيف ما تيسر له، وما يطعمه هو، وأهله، ولا يجب عليه أن يتكلف له في ذبح، أو تكلف طعام كثير، أو ما أشبه ذلك، فالذي يجب ما يطعمه به، ويسد عَوْزة هذا الضيف، أو ما يسد جوعه من الطعام المعتاد الذي يأكله.

وقد جاء في الأثر أن قومًا من أهل الكتاب أرسلوا لعمر بن الخطاب فقالوا له: إن المسلمين إذا مرّوا بنا كلفونا ذبح الدجاج لهم، وإنّ هذا لا نطيقه، فأرسل إليهم عمر بما حاصله: أن أطعموهم مما تأكلون، ولا تتكلفوا لهم. وهذا ظاهر من حيث الأصول في أن الإكرام لا يعني التكلف.

وهذا الوجوب في حق من عنده فضل في ماله يفيض، ويزيد عن حاجته الضرورية، وحاجة من يمُونُه، أما إذا كان هو، ومن يمُونُه محتاجًا لهذا الطعام، فإن من يمُونُه أولى من الضيف في الشرع.

الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَهِ اللَّهَ عَلَىٰ اللَّهَ عَالَ للنَّبِيِّ ﷺ: أَوْصِني، قَالَ: ﴿لَا تَغْضَبْ﴾ فَرَدَّدَ مِرَارًا، قَالَ: ﴿لَا تَغْضَبْ﴾. رَوَاهُ البُخَارِيُّ(١).

الـشــرح:

⁽١) أخرجه البخاري (٦١١٦).

⁽۲) أخرجه الترمذي (۳۳۷۵)، وابن ماجه (۳۷۹۳)، وأحمد في المسند (٤/ ١٩٨، ١٩٠) وابن أبي شيبة في مصنفه (٥٨/٦)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٩٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٧٢)، والطبراني في الأوسط (١١٨/١)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٣٠١)، وابن المنذر في الأوسط (١/ ٣٤٠) من حديث عبد الله بن بسر ر

قال العلماء: اختلاف الإجابة يُحمل على أحد تفسيرين (١):

الأول: أنّه ﷺ نوّع الإجابة بحسب ما يعلَمه عن السائل، فالسائل الذي يحتاج إلى ألا يغضب أرشده إلى عدم الغضب.

الثاني: أنه نوّع الإجابة؛ لتتنوع خصالُ الخير في الوصايا للأمة؛ لأن كل واحد سينقل ما أوصاه به النبي على وكل من قال: أوصني محتاج لكل جواب، لكن لم يكثر النبي على الوصايا بأن قال: «لَا تَغْضَب»، «لا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ»، وغير ذلك، حتى لا تكثر عليه المسائل، فإفادة من طلب الوصية بشيء واحد أدعى للاهتمام، ولتطبيقه لتلك الوصية.

قال هنا: (أَوْصِنِي)، والوصية الدلالة على الخير، أي: دلني على كلام تخصني به من الخير، الذي هو خير لي في عاجل أمري، وآجله. قال له ﷺ: «لَا تَغْضُبُ»، فدل على أن من طُلبت منه الوصية، فإنه يجتهد في الوصية الجامعة، وفيما يحتاجه الموصَى له، وألّا يتخلف عن الجواب، وهذا يناسب أن يكون المعلم، أو المربي مستحضرًا لوصايا النبي ﷺ، ولوصايا أهل العلم، حتى يوصي بهما متى ما سنحت الحاجة في طلب الوصية، وأشباه ذلك.

وقوله: «لَا تَغْضَبْ» هذا - أيضًا - له مرتبتان:

المرتبة الأولى: لا تغضب، إذا أتت دواعي الغضب، فاكظم غضبك،

 ⁽۱) انظر: فتح الباري (۱۰/ ۵۲۰، ۵۲۱)، وعمدة القاري (۲۲/ ۱٦٤)، وتحفة الأحوذي
 (۱۳۸/٦).

واكظم غيظك، وهذا جاءت فيه آيات، ومنها قول الله على: ﴿وَالْكَظِينَ اللّهِ عَيْدُ اللّهِ اللّهِ عَيْدُ النّاسِ اللّهِ الله المؤمنين المحسنين، الذين يكظمون الغضب عند فورته، وجاء - أيضًا في الحديث الصحيح أن النبي عَيِّ قال: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْفِذَهُ، دَعَاهُ اللّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رُءُوسِ الْخَلائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُخَيِّرَهُ اللّهُ مِنْ الْحُورِ الْعِينِ مَا شَاءً»(١)، فكظم الغيظ، وإمساك الغضب من الصفات المحمودة، ويأتى تفصيل الكلام على كونه من الصفات المحمودة.

المرتبة الثانية: لا تَسْعَ فيما يغضبك؛ لأنه من المتقرر أن الوسائل تؤدي إلى الغايات، فإذا كنتَ تعلم أن هذا الشيء يؤدي بك إلى غاية تغضبُك، فلا تَسْعَ إلى وسائلها؛ ولهذا كان كثير من السلف يمدحون التغافل.

وكان عثمان بن زائدة (٢٠ يقول: «الْعَافِيَةُ عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ مِنْهَا فِي التَّغَافُلِ»، فَحُدِّث الإمام أحمد بذلك فقال: «الْعَافِيَةُ عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ، كُلُّهَا فِي

⁽۱) أخرجه أبو داود (٤٧٧٧)، والترمذي (٢٠٢١)، وابن ماجه (٤١٨٦)، وأحمد في المسند (٣/ ٤٤٨)، وأبو يعلى في مسنده (٣/ ٦٦)، والطبراني في الأوسط (٩/ ١٠٥) والكبير (٤١٥)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ١٦١) من حديث معاذ بن أنس الجهني.

⁽٢) هو عثمان بن زائدة المقرئ أبو محمد الكوفي نزيل الري أحد العباد المبرزين، سمع سفيان الثوري، وروى له مسلم في الصحيح، وقال ابن عيينة: «ما جاءنا من العراق أحد أفضل من عثمان بن زائدة» اهـ. توفي سنة ستين ومائة.

انظر: التاريخ الكبير (٦/ ٢٢٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٥٠)، والثقات لابن حبان (٧/ ١٩٥)، وتهذيب الكمال (١٩/ ٣٦٧، ٣٦٨) والوافي بالوفيات (١٩٩/ ٣٦٨).

التَّغَافُلِ (۱) ، أي: أن إحقاق الأمور إلى آخرها في كل شيء هذا غير ممكن ؛ لأن النفوس مطبوعة على التساهل ، ومطبوعة على التوسع ، وعندها ما عندها ، فتغافل المرء عما يُحدث له الغضب ، ويُحدث له ما لا يرضيه ، من أبواب الخير العظيمة ، وكذلك التغافل عن الإساءة ، والتغافل عن الكلام فيما لا يُحمد ، والتغافل عن بعض التصرفات بعدم متابعتها ، ولحوقها إلى آخر ذلك .

فالتغافل أمر محمود، وهو مبنيٌ - أيضًا - على النهي عن التحسس، والتجسس.

فقوله ﷺ: «لَا تَغْضُبُ» أي: لا تدخل في وسائل الغضب بأنواعها، فتنتهي عن كل وسيلة من الوسائل التي تؤدي إلى الغضب، فإذا رأيت ما تعلم من نفسك أنه يؤدي بك إلى الغضب، فالحديث دلّ على أن تنتهي عنه من أوله، ولا تُتبع نفسك هذا الشيء، ولا تتمارى فيه، أو تتمادى فيه حتى يغضبك، ثم بعد ذلك قد لا تستطيع أن تكظم الغضب، أو الغيظ.

فالنهي عن الغضب في هذا الحديث يشمل:

- * النهي عن إنفاذ الغضب بكتمان الغضب.
 - * النهى عن غشيان وسائل الغضب.

إذا تقرر هذا، فإن الغضب من الصفات المذمومة التي هي من وسائل إبليس، فالغضب دائمًا يكون معه الشر، فكثير من حوادث القتل،

⁽۱) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٣٣٠)، وذكره المزي في تهذيب الكمال (٣٧٠/١٩).

والاعتداءات كانت من نتائج الغضب، وكثير من الكلام السيئ الذي ربما لو أراد الإنسان أن يرجع فيه لرجَع، لكنه أنفذه من جراء الغضب، وكثير من العلاقات السيئة بين الرجل، وأهله، وحوادث الطلاق، وأشباه ذلك، كان منشؤها الغضب، وكثير من قطع صلة الرحم، وتقطيع الأواصر التي أمر الله على بوصلها كان بسبب الغضب، ومجاراة الكلام، وتبادل الكلام، والغضب إلى أن يخرجه عما يعقل، ثم بعد ذلك لات (١) ساعة إصلاح، وهكذا في أشياء كثيرة، فالغضب مذموم، وهو من وسائل الشيطان؛ لإحداث الفرقة بين المؤمنين، وإشاعة الفحشاء، والمحرمات فيما بينهم.

فإذا كان كذلك، فما علاج الغضب؟

جاء في السنة أحاديث كثيرة في علاج الغضب، نجملها في الآتي:

أولًا: أن الغضب يعالج بالوضوء؛ لأنه فيه فورة، والوضوء فيه تبريد، ولأن الغضب من الشيطان، والوضوء فيه استكانة لله عَلَا، وتعبد له، فهو يُسكِّن الغضب، فمن غضب يشرع له الوضوء (٢).

ثانيًا: إذا غضب الإنسان، وكان قائمًا، فعليه أن يقعد، وهذا من علاج آثار الغضب؛ لأنه يُسكّن نفسه (٣).

 ⁽۱) قال ابن هشام في شرح قطر الندى (ص۱٤۷): «مما يعمل عمل ليس (لات)، وهي
 لا النافية زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو مبالغة» اهـ. وانظر: لسان العرب (١/ ١٨٤)

⁽٢) كما جاء في الحديث الذي أخرجه أبو داود (٤٧٨٤)، وأحمد في المسند (٤/ ٢٢٦)، والطبراني في الكبير (٤٤٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٣١٠) من حديث عطية السعدي رها أن النبي عليه قال: «إِنَّ الْغَضَبَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ خُلِقَ مِنَ النَّارِ، وَإِنَّ النَّارُ بِالْمَاءِ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتُوضَاً».

⁽٣) كما جاء في الحديث الذي أخرجه أبو داود (٤٧٨٢)، وأحمد في المسند (٥/ ١٥٢)، =

ثالثًا: أن يسعى في كظمه، وإبداله بالكلام الحسن، لمن قدر على ذلك (١).

رابعًا: أن يسكت، ولا يتكلم بشيء يندم عليه بعد ذلك(٢).

ومن المعلوم أن الإنسان يُبتلى، وابتلاؤه يكون معه درجاته، وأجره، وثوابه، فإذا ابتلي بما يغضبه، فكظم ذلك، وامتثل أمر النبي ﷺ، وماحتَّ الله ﷺ عليه بقوله: ﴿وَالْكَظِمِينَ ٱلْغَيْظَ ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، وكظم غيظه، وهو يقدر على إنفاذه، كان حَرِيًّا بكل فضلٍ مما جاء في الأحاديث، بأن يُدعى على رءوس الخلائق إلى الجنة، وأشباه ذلك.

فهذا الحديث دل على هذا الأدب العظيم، فحريٌّ بطالب العلم، وبكل مستقيم على أمر الله أن يوطن نفسه على ترك الغضب، وترك الغضب لا بدله من صفة تحمل عليه، والصفة التي تحمل عليه الحلم، والأناة، ومن

وابن حبان في صحيحه (١٢/١٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٠٩/٦) من
 حديث أبي ذر ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ قَائِمٌ، فَلْيَجْلِسْ، فَإِنْ
 ذَهَبَ عَنْهُ الْغَضَبُ، وَإِلَّا فَلْيَصْطَجِعْ».

⁽۱) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٣٢٨٢)، ومسلم (٢٦١٠) من حديث سليمان ابن صرد رهيه الله على النبي الله ورجلان يستبان، فأحدهما احمر وجهه وانتفخت أوداجه، فقال النبي الله النبي المعلى الله عنه ما يَجِدُ، لَوْ قَالَ النبي الله من الشَّيْطَان، ذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ»، فقالوا له: إن النبي الله عن الشيطان، فقال: وهل بي جنون؟!

⁽۲) كما جاء في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في المسند (۱/ ۲۳۹)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٩٥)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (ص٣٤)، وابن عدي في الكامل (٦/ ٨٩) من حديث ابن عباس في أن النبي على قال: «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ، فَلْسَكُتْ».

اتصف بالحلم، والأناة كان حكيمًا، ولهذا الغضوب لا يصلح أن يكون معالجًا للأمور، بل يحتاج إلى أن يهدأ حتى يكون حكيمًا.

وكان للغضب بعض الآثار السيئة في قصص متنوعة، ولهذا ينبغي أن يكون قوله ﷺ: «لَا تَغْضَبْ» بين أعيننا دائمًا في علاقاتنا مع إخواننا، وأهلينا، ومع الصغار، والكبار، فكلما كان المرء أحلم، وأحكم في لفظه، وفعله، كان أقرب إلى الله ﷺ، وهذا من صفات خاصة عباده.



الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي يَعْلَى شَدَّادِ بْنِ أَوْسِ ضَلِيْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَ إِذَا ذَبَحْتُمْ فأَحْسِنُوا اللَّهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا اللَّقِتْلَةَ، وَلِيُحِتَهُ وَلَيْرِحْ ذَبِيحَتَهُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

الـشـرح:

هذا الحديث في باب آخر، وهو باب الإحسان، قال فيه النبي على: "إِنَّ الله كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلَّ شَيْءٍ»، فلفظ «كتب» يدلنا على أن الإحسان واجب؛ لأنه عند الأصوليين من الألفاظ التي يُستفاد بها الوجوب، وما تصرّف من الكتابة، قال الله على: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَبًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء: ١٠٣]، فدل على وجوبها أشياء منها: أنه وصفها بأنها كتاب، وقال الله على: ﴿كُتِبَ وَقال الله عَلَيْ : ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقال على: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال على: ﴿كُتِبَ الله عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال عَلى: ﴿كُتِبَ الله عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال عَلى: ﴿كِنَبَ الله عَلَيْكُمُ أَنِهُ النَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ [المائدة: ٤٥]، في النساء: ٢٤]، وقال على الفظ (الكتاب).

فلفظ: «كَتَبَ»، وما تصرف منه يدل على أن المكتوب واجب، ومنه الإحسان: «إِنَّ اللَّه كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ».

⁽١) أخرجه مسلم (١٩٥٥).

وكلمة: «عَلَى» هنا فيها احتمالان(١):

الأول: أن تكون كتابته الإحسان على كل شيء كتابة قدرية، أي: أَنَّ الله ﷺ قدَّر أن تمشى الأشياء على الإحسان، وأَلْهَمَ مخلوقاته الإحسان.

الثاني: أن تكون الكتابة هنا شرعية، فتكون (على) في قوله: «كتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْء» بمعنى (في)، أي: كتب الإحسان في كل شيء، أي: لكل شيء، فإذا كانت الكتابة شرعية فإن الخطاب يتجه للمكلَّفين؛ فلهذا مثَّل بمثال يتعلق بالمكلَّفين.

وهذا الثاني أظهر أن تكون الكتابة شرعية، وأن يكون معنى «كتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْء» يعني: في كل شيء، أو لكل شيء (٢)، وتكون (عَلَى) هنا بمعنى (فِي)؛ كقوله ﷺ حيث سُئل: أيّ الأعمال أحب إلى الله؟ فقال: «الصَّلاةُ عَلَى وَقْتِهَا» (٣)، أي: في وقتها، فيما هو معلوم في مجيء (عَلَى) بمعنى (فِي)، ومجيء (فِي) بمعنى (عَلَى) في مواضع.

إذا تقرر هذا، فالإحسان الذي كُتِب على المكلف بكل شيء، ما هو؟ الإحْسَانُ مصدر أَحْسَنَ الشيء، يُحْسِنُهُ إحسانًا، وإذا كان كذلك فالإحسان يختلف باختلاف الشيء، فإذا كان الشيء هذا عبادة صار الإحسان الواجب فيها بتكميل ما به يكون أجزاؤها، وصحتها، وحصول الثواب بها، أي: تكميل الأركان، والواجبات، والشرائط، فيخرج عن ذلك المستحبات؛

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص١٥١)، والفروع (٦/ ٢٨٥).

⁽٢) انظر: شرح الأربعين النووية للعلامة ابن عثيمين كلَّلهُ (ص١٨٦، ١٨٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٢٧)، ومسلم (٨٥) من حديث ابن مسعود ﴿ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

لأنها مما لم يُكتب، مع أن بها يكون الإحسان، لكنه الإحسان المستحب، فقوله هنا: «كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ» أي: فيما تزاوله من أمرك في حياتك، وهذا الإحسان مطلوب منك دائمًا، فتُحسن في تعاملك مع نفسك بأن تمتثل الواجبات، وتنتهي عن المحرمات؛ لأن من لم يُحسن هذا الإحسان كان ظالمًا لنفسه، والظالم لنفسه من ارتكب بعض المنهيات، أو فرط في بعض الواجبات؛ لهذا أمر الله عَلَيْ في سورة النحل بالإحسان فقال: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدُلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَآيِ ذِى الْقُرْبَكِ النحل: ١٩٠]، وهذا يشمل جميع الشريعة.

كذلك من الإحسان أن تُحسن في التعامل مع الخلق، وهذا يكون بأداء الحقوق التي لهم، وعدم ظُلْمِهم فيما لهم، والخلق متنوعون، أصناف شتى، فكل أحد من الخلق له حق.

وينقسم الإحسان من حيث حقوق الخلق إلى:

الأول: إحسان في حق النبي عَلَيْهُ؛ فهو أعلى الخلق مقامًا ممن له حق على المسلم، فتحسن في الشهادة له بالرسالة بأن تصدقه على فيما أخبر، وأن تعبد الله على ما جاء به المصطفى عَلَيْهُ، وأن تقدم مراده في الدين على ما تشتهيه أنت من الأهواء، والبدع، فهذا إحسان في حق المصطفى عَلَيْهُ.

الثاني: إحسان في حق الوالدين، فقد أمر الله عَلَا به في قوله: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فهذا إحسان في حق الوالدين بإعطاء الوالدين الحقوق الواجبة التي لهم.

الثالث: إحسان في حق المؤمنين بعامة.

الرابع: إحسان في حق العصاة.

الخامس: إحسان في حق العلماء.

السادس: إحسان في حق ولاة الأمر.

السابع: إحسان في حق الكافر - أيضًا -.

فكل نوع من أنواع الخلق يتعلق به نوع من أنواع الإحسان جاءت الشريعة بتفصيله، حتى الحيوان من الخلق تعلق الإحسان به، بما مثل به المصطفى ﷺ بقوله: «فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ»، هذا تمثيل لنوع من أنواع الإحسان تعلق بنوع من أنواع المخلوقات.

فذكرنا أن الإحسان يكون على كل المخلوقات التي تعاشرها، ومن هذه المخلوقات الحيوانات، فكيف تحسن إلى الحيوان؟

مثّلَ المصطفى عَلَيْهِ بالحيوان تمثيلًا وتنبيهًا للإحسان في غيره، فقال عَلَيْهِ: «فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا النِّبْحَةَ؛ وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ»، أي: أن تسعى في القتل بأحسن الطرائق، وفي الذبح بأحسن الطرائق، وقوله: «فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ» هذا يشمل قتل من يستحق القتل من ابن آدم، أو من الحيوانات، والظاهر من السياق أن المقصود به الحيوان، وحتى الإنسان مأمور بأن تحسن قِتلته، فيضرب بالسيف ضربة واحدة على رقبته بما يكون أسرع في إزهاق روحه.

وحتى الكفار أمر النبي ﷺ ألا يُمثل بهم، وألا يقتل شيخ، ولا امرأة، ولا طفل، وقد كان النبي ﷺ يوصي المسلمين في قتالهم الكفار بقوله: «اغْزُوا بِاسْم اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا، وَلا تَغُلُّوا،

وَلا تَغْدِرُوا، وَلا تَمْثُلُوا، وَلا تَقْتُلُوا وَلِيدًا»^(١).

قال: «وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ» أي: ابحثوا عن أحسن طريق للذبح فاذبحوا، «وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ» حتى لا يتألم المذبوح حين الذبح، فيحد الذابح شفرته بحيث يكون إمرارها مسرعًا في إزهاق الروح، فإذا كانت الشفرة غير حادة يؤدي ذلك إلى تكرار إمرارها على مكان الذبح مما يكون معه إتعاب للحيوان في إزهاق روحه.

وهذا يدل على وجوب استخدام الآلات الجيدة في إزهاق الروح في الحيوان، فيخالف الإحسان ما قد يفعله بعض من لا يُحسن الذبح؛ حيث يذهب يتعلم كيف يذبح، فيظل عشر دقائق، أو خمس دقائق، وهو يعالج هذه الذبيحة، وربما فرت منه، أو جَمَزَت من يديه، وقامت والدم يتناثر، ونحو ذلك مما يحدث ممن لا يُحسن الذبح.

ومثل هذا مخالف للأمر بإحسان القتلة، وإحسان الذبحة، فينبغي أن يكون مسرعًا في إزهاق الروح في الحيوان بإحداد الشفرة، وأن يُحسن استعمال الشفرة في ذلك، وهذا من الإحسان الذي أمرنا به، حتى إنه جاء من الإحسان الذي أمرنا به ألا تُذبح بهيمة عند بهيمة؛ حتى لا تتأذى برؤية دم أختها وهي تُذبح.

فهذا أمر عام بالإحسان في كل شيء: إحسان في العبادة، وإحسان في التعامل مع نفسه، ومع الخلق، ومع الحيوان، حتى مع النبات، ومع الجن ومع الملائكة. . . إلى آخر ذلك، ففي كل شيء من مخلوقات الله إحسان بحسبه.

⁽١) أخرجه مسلم (١٧٣١) من حديث بريدة ﴿ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّا اللَّالِي الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الل

وهذا مقام عظيم أمر الله على به في قوله: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدُلِ وَالْإِحْسَنِ ﴾ [النحل: ٩٠]، فعلى طلاب العلم أن يحسنوا في أقوالهم، وفي أعمالهم، وفي تعاملهم مع ربهم على، وفي تعاملهم مع الخلق بأنواعهم: المكلفين، وغير المكلفين، والجبال، والنبات، والشجر، والدواب. . . إلى آخر ذلك؛ لأن الله على «كتَبَ الإحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْء».



الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي ذَرِّ جُنْدُبِ بْنِ جُنَادة، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعاذِ بْنِ جَبَلِ رَبِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَنْ أَبِي قَالَ: «إتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتْبِعِ السَّيَّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: (حَدِيثُ حَسَنُ)، وَفِي بَعْضِ النَّسَخ: (حَدِيثُ حَسَنُ صَحِيحٌ) (١).

الـشــرح:

قوله: «اِتَّقِ اللَّه حَيْثُمَا كُنْتَ» هذا أمْر بالتقوى في أي زمان كنت، وفي أي مكان كنت؛ وفي أي مكان كنت؛ لأن كلمة «حَيْثُ» قد تتوجه إلى الأمكنة، وقد تتوجه إلى الأزمنة، فقد تكون ظرف رمان، وهي هنا محتملة للأمرين، «اِتَّقِ اللَّه حَيْثُمَا كُنْتَ» أي: اتق الله في أي مكان، أو في أي زمان كنت.

والأمر بتقوى الله عَلَى هنا على الوجوب؛ لأنّ التقوى أصل عظيم من أصول الدين، وقد أمر الله عَلَى نبيه عَلَى التقوى، فقال عَلى: ﴿ يَكَأَيُّهَا النَّيْ النَّيْ النَّيْ اللَهِ ﴿ اللَّهُ اللَهُ وَاللَّهُ اللَهُ عَلَى اللَهُ عَمَانًا الله عقوى الله بعامة، اللَّذِينَ ءَامَنُوا اللَهُ حَقَّ تُقَالِهِ ﴾ [الاعران: ١٠١]، وأمرهم بتقوى الله بعامة، فقال: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا اللَّهُ وَقُولُوا قَولًا سَدِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠].

⁽۱) أخرجه الترمذي (۱۹۸۷).

وقال: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱلَّقُوا ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدِّ وَٱتَقُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الحشر: ١٨] وأشباه ذلك، وتقوى الله ﷺ جاءت في القرآن في مواضع كثيرة.

وأتَتِ التقوى في مواضع أُخر بتقوى عذاب الله على ، وباتقاء النار ، واتقاء يوم القيامة ؛ كما قال على : ﴿وَاتَقُوا يَوْمَا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١] وقال : ﴿وَاتَقُوا النَّارَ اللَّهِ أَعِدّتُ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣١] ، وهكذا في آيات أُخر .

فهذان إذًا نوعان، فإذا توجهت التقوى، وصارَ مفعولُها لفظَ الجلالةِ، كما في قوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ ﴾ فمعنى تقوى الله على هنا: أنْ تجعل بينك، وبين عذاب الله، وسخطه، وأليم عقابه في الدنيا، وفي الآخرة وقاية تَقِيكَ منه، وهذه الوقاية بالتوحيد، ونبذ الشرك، وهذه هي التقوى التي أمر الناس جميعًا بها؛ لأن تقوى الله من معناها راجعة إلى المعنى اللغوي، وهي: أنَّ التقوى أصلها (وقوى)، فالتاء فيها منقلبة عن واو، وهي من الوقاية، وَقَاهُ، يَقِيهِ، وِقَايَةً، فتقول: اتقيت الشيء بالشيء إذا جعلت بينك، وبينه وقاية (۱)، والعرب تعرف ذلك؛ كما قال الشاعر:

سَقَطَ النَصيفُ وَلَمْ تُرِد إِسقاطَهُ فَتَناوَلَتهُ وَاتَّقَتنا بِاليَدِ (٢)

 ⁽۱) انظر: الكنز اللغوي (١/ ٦٣)، والمحيط في اللغة (٦/ ٦٨)، ولسان العرب (١٥/ ٤٠٤)
 والمصباح المنير (٢/ ٦٦٩)، وتاج العروس (٤٠/ ٢٢٩، ٢٣٠).

 ⁽۲) من شعر النابغة الذبياني، وهو أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع،
 أحد شعراء الجاهلية المشهورين ومن أعيان فحولهم. انظر: طبقات فحول الشعراء
 (۱/ ۸۸)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (۱۱/ ۱٤).

والنصيف ما يُجعل على الوجه، فسقط عنها، ومن عفافها أنها لم تُرد إسقاطه، قال: فتناولته - أي: بإحدى اليدين - واتقتنا باليد، يعني: باليد الأخرى. فالمتقي هو من جعل بينه، وبين ما يكره وقاية، فيجعل العبد بينه، وبين سخط الله، وعذابه، وأليم عقابه وقاية.

والأمر بتقوى الله جاء في القرآن على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: تقوى أُمر بها الناس جميعًا، كما في قوله على المرتبة الأولى: ﴿يَكَأَيُّمُ النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ ﴾ [النساء: ١]، وهذا معناه: أن يسلموا بأن يحققوا التوحيد، ويتبرؤوا من الشرك، فقد اتقى الله على أعظم أنواع التقوى، ولهذا قال جماعة من المفسرين في قوله على: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُنْقِينَ ﴾ [المائدة: ٢٧] أي: من الموحدين (١).

المرتبة الثانية: تقوى أمر بها المؤمنون، فقال على: ﴿ يَكَأَيُّهَا اللَّذِينَ الْمَرْتَبُهُ اللَّذِينَ اللَّهُ وَهَذَه التقوى للمؤمن تكون بعد تحصيله التوحيد، وترك الشرك، فتكون التقوى في حقه أن يعمل بطاعة الله على نور من الله، وأنْ يترك معصية الله على نور من الله على وأنْ يترك المحرمات، ويمتثل الواجبات، وأن يبتعد عما فيه سخط الله على والتعرض لعذابه.

وهذه التقوى للمؤمنين - أيضًا - على مراتب أعلاها: أنْ يدع ما لا بأس به حَذَرًا مما به بأس، كما قال النبي ﷺ: «لا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ،

⁽۱) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٢٢١)، وتفسير الطبري (٦/ ١٩١)، وتفسير القرطبي (٦/ ١٩١)، والدر المنثور (٣/ ٥٧).

فقول النبي ﷺ: «اِتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ» هذا خطاب موجّه لأهل الإيمان، لأهل النبي ﷺ: «اِتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ» هذا خطاب موجّه لأهل الإيمان، لأهل النبوع الثاني، فالمقصود منه: أنْ يأتي بتقوى الله ﷺ في أي مكان، أو زمان كان، وذلك بأن يعمل الطاعات، ويجتنب المحرمات، كما قال طَلْقُ بن حبيب (٢) ﷺ: «تَقُوى اللَّهِ: أَنْ تَعْمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَلَى نُورٍ مِنْ اللَّهِ

مقامات الإيمان بحسب الحال؛ لأنّ الإيمان له درجات.

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲٤٥١)، وابن ماجه (٤٢١٥)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٥٨/٥)، وعبد بن حميد في مسنده (ص١٧٦)، والطبراني في الكبير (٤٤٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٥٥)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٣٥) وفي شعب الإيمان (٥/ ٥٥) من حديث عطية السعدي المستدى المستدي المستدى المستد

⁽۲) هو طلق بن حبيب العنزي، البصري، زاهد كبير من العلماء العاملين، حدث عن ابن عباس، وابن الزبير، وجندب بن سفيان، وجابر بن عبد الله، والأحنف بن قيس، وأنس، وعدة، وروى عنه منصور، والأعمش، وسليمان التيمي، وعوف الأعرابي، ومصعب بن شيبة، وجماعة، قال ابن الأعرابي: «كان يقال: فقه الحسن، وورع ابن سيرين، وحلم مسلم بن يسار، وعبادة طلق»! انظر: الطبقات الكبرى (۲۷۷۷)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٠١).

تَرْجُو ثَوَابَ اللَّهِ، وَأَنْ تَتْرُكَ مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ تَخْشَى عِقَابَ اللَّه»(١).

وسأل رجل أبا هريرة رضي عن التقوى، فقال له: هل أخذت طريقًا ذا شوك ؟ قال: نعم، قال: فكيف صنعت؟ قال: إذا رأيت الشوك عدلت عنه، أو جاوزته، أو قصرت عنه، قال: ذاك التقوى (٢). وروي نحو ذلك -أيضًا عن كعب الأحبار لما سأله عمر بن الخطاب ضي عن التقوى (٣).

وقد نظمها ابن المعتز (٤) الشاعر المعروف بقوله (٥):

خَلِّ الذُّنُوبَ صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا فَهُوَ التُّقَى

- (۱) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٦٤)، وهناد في الزهد (١/ ٢٩٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٤٤٦)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٦٤)، والبيهقي في الزهد الكبير (٢/ ٣٥١).
- (۲) أخرجه البيهقي في الزهد الكبير (۲/ ٣٥١)، وذكره السيوطي في الدر المنثور (١/ ٦١) و فتح القدير (١/ ٣٤) وعزاه إلى كتاب التقوى لابن أبي الدنيا .
- (٣) انظر: تفسير البغوي (١/ ٤٥)، وتفسير القرطبي (١/ ١٦١)، وتفسير ابن كثير (١/ ٤١).
- (3) هو أبو العباس عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد، كان متقدمًا في الأدب، غزير العلم، بارع الفضل، حسن الشعر، سمع المبرد وثعلبًا وأبا على العنزي، وروى عنه آدابه أحمد بن سعيد الدمشقي وكان مؤدبه، وروى عنه شعره محمد بن يحيى الصولي وغيره، وقد اجتمع الأمراء والقضاة على خلع المقتدر وتولية ابن المعتز، فما مكث في الخلافة إلا يومًا أو بعض يوم، ثم قبض عليه المقتدر، وحبسه في داره حتى قُتل في حبسه سنة ست وتسعين ومائين.
- انظر: تاريخ بغداد (۱۰/ ۹۰)، ووفيات الأعيان (۲/ ۲۲)، والعبر (۲/ ۱۱۰)، والبداية والنهاية (۱۱/ ۱۰۸)، وشذرات الذهب (۲/ ۲۲۱).
- (٥) انظر: تفسير القرطبي (١/ ١٦٢)، وتفسير ابن كثير (١/ ٤١)، وجامع العلوم والحكم (ص١٦٠).

وَاصْنَعْ كَمَاشِ فَوقَ أَر ضِ الشَّوْكِ يَحذُرُ مَا يَرى لا تَحَقِيرَنَّ صَعِيدِرَةً إِنَّ الجِبَالَ مِنَ الحَصى وهذا بعامة يُخاطب به أهل الإيمان.

فإذًا: تقوى الله على أن تخاف من أثر معصية الله على، وأنْ تخاف من الله على فيما تأتي، وفيما تذر، وهي في كل مقام بحسبه، ففي وقت الصلاة تُخاطب بالتقوى، وفي وقت الإتيان تُخاطب بالتقوى، وفي وقت الإتيان بسنة تُخاطب بالتقوى، وفي وقت المخاطبة بواجب تخاطب بالتقوى، وإذا عُرِضَ عليك مُحرَّم من النساء، أو المال، أو الخمور، أو ما أشبه ذلك من الأنواع، أو محرمات اللسان، أو أفعال القلوب من العُجْب، والكِبْر، أو الازدراء، وسوء الظن. . . إلى آخره، في كل مقام يأتيك هناك تقوى تخصه الازدراء، وسوء الظن. . . إلى آخره، في كل مقام يأتيك هناك تقوى تخصه

فالتقوى تتعلق بالأزمنة، والأمكنة؛ ولهذا قال ﷺ: «اِتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ»؛ لأنّه ما من مكان تكون فيه، أو زمان تكون فيه إلا وثَمَّ أمرٌ، أو نهيً من الله عَلَيْ يتوجه للعبد.

والوصية بالتقوى هي أعظم الوصايا، قال ﴿ وَلَقَدُ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا اللَّهَ ﴿ وَلَقَدُ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكَثَبُ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ ﴿ [النساء: ١٣١]، وكان الصحابة – رضوان الله عليهم – كثيرًا ما يوصي بعضهم بعضًا بتقوى الله، فهُم يعلمون معنى هذه الوصية العظيمة.

قال ﷺ: «وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا»، (أَتْبع) فعل، والفاعل أنت، والسيئة هي المتبوعة، والحسنة هي التابعة، أي: اجعل الحسنة بعد السيئة، أي: إذا عملت سيئة فأتبعها بحسنة، فإنّ الحسنات يذهبن السيئات؛ كما قال ﷺ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوْةَ طَرَقِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلْیَلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ یُذْهِبُنَ قال ﷺ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوْةَ طَرَقِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلْیَلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ یُذْهِبُنَ

السَّيِّ اتِّ هَود: ١١٤]، وفي صحيح البخاري، وغيره أن رجلًا أصاب من امرأة قبلة، فأتى النبي ﷺ، فأخبره، فأنزل الله ﷺ هذه الآية: ﴿وَأَقِمِ الصَّكَاوَةَ طَرَقِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ النَّيلُ إِنَّ الْحَسَنَتِ يُذْهِبُنَ السَّيِّ اتَّ الْمَالِ فَال الرجل: يا رسول الله ألى هذا؟ قال: «لِجَمِيع أُمَّتِي كُلِّهِمْ» (١).

وجاء في الحديث الصحيح أن رجلًا أتى النبي على فقال: إني أصبت حدًا، فأقم في كتاب الله، فقال له النبي على: «أَلَيْسَ قَدْ صَلَيْتَ مَعَنَا»، قال: نعم، قال: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذُنْبَكَ – أَوْ قَالَ – حَدَّكَ» (٢)، وهذا يدل على أنَّ المؤمن يجب عليه أنْ يستغفر من السيئات، وأنْ يسعى في زوالها، وذلك بأنْ يأتي بالحسنات، فالإتيان بالحسنات يمحو الله على به أنواع السيئات، وكل سيئة لها ما يقابلها، فليس كل سيئة تمحوها أي حسنة، فإذا عظمت السيئة، وكبرت، فلا يمحوها إلا الحسنات العظام؛ لأنّ كل سيئة لها ما يقابلها من الحسنات؛ ولهذا جاء أنَّ الرجل إذا غَلِط، أو جرى على لها ما يقابلها من الحسنات؛ ولهذا جاء أنَّ الرجل إذا غَلِط، أو جرى على لسانه كلمة فيها شرك، فحلف بالكعبة، أو أقسم بغير الله، أو الحلف بالآباء وأشباه ذلك، فإن كفارة ذلك أن يقول: لا إله إلا الله؛ لأن ذلك شرك، وكفارة الشرك أن يأتي بالتوحيد، وكلمة لا إله إلا الله هي من الحسنات العظام (٣).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٢٦)، ومسلم (٢٧٦٣) من حديث ابن مسعود ﴿ اللَّهُ عَلَيْهُ .

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٨٢٣)، ومسلم (٢٧٦٤) من حديث أنس رهج.

فالسيئات لها حسنات يمحو الله على السيئات، وهذا يدل على أن السيئة تُمحى، ولا تدخل في الموازنة، وظاهر الحديث أنَّ هذا فيمن أتبعها، أي: أنّه إذا أتى بسيئة أتبعها بحسنة بقصد أنْ يمحو الله على عنه السيئات؛ لأنه قال: «وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا»، فإذا فعل سيئة سعى في حسنة؛ لكى تُمحى عنه تلك السيئة.

وعموم قوله على الله على أن يتبعها قاصدًا، وحديث ابن مسعود الذي سبق يُذْهِبُن السَّيِّعَاتِ القصد، فهل هذا في كل الأعمال، أم أنه يحتاج إلى أن يتبع السيئة الحسنة حتى يمحُوها الله على عنه بقصد الاثباع؟ هذا ظاهر في يتبع السيئة الحسنة حتى يمحُوها الله على عنه بقصد الاثباع؟ هذا ظاهر في أثره، فأعظم ما يمحو الله على به السيئات أن يأتي بالحسنة بقصد التكفير، فهذا يمحو الله على به الخطيئة؛ لأنه جمع بين الفعل، والنية، والنية فيها التوبة، والندم على تلك السيئة، والرغبة إلى الله على أنْ يمحوها الله، على مرتبتان إذًا:

المرتبة الأولى: أن يقصد إذهاب السيئة بالحسنة التي يعملها، فيتبرأ بقلبه من هذا الذنب، ويرغب في ذهابه، ويتقرب إلى الله على بالحسنات حتى يَرضى الله على عنه، ففي القلب أنواع من العبوديات ساقته إلى أن يعمل بالحسنة؛ ليمحو الله على عنه بفعله الحسنة ما فعله من السيئة.

والمرتبة الثانية: أنْ يعمل بالخير مطلقًا، والحسنات يذهبن السيئات بعامة، كل حسنة بما يقابلها من السيئة، فالله ﷺ ذو الفضل العظيم.

إذا تقرر ذلك، فالحسنة المقصود بها الحسنة في الشرع، والسيئة هي السيئة في الشرع، والحسنة في الشرع ما يُثاب عليه، والسيئة في الشرع ما ورد الدليل بأنه يُعاقب عليه، فالسيئات هي المحرمات من الصغائر،

والكبائر، والحسنات هي الطاعات من النوافل، والواجبات.

قال على الله بعد ذلك: «وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ» والناس هنا يُراد بهم المؤمنون، ومن جماع الخُلق الحسن أن يحسن إليهم، ويراد بهم - أيضًا - غير المؤمنين في معاملتهم بالعدل، والخُلق الحسن يشمل ما يجب على المرء من أنواع التعامل بالعدل لأهل العدل، والإحسان لمن له حق الإحسان.

والخلق الحسن فسر بتفسيرات، منها:

الأول: أنه بذل النَّدَى، وكف الأذى؛ أي: أن تبذل الخير للناس، وأن تكف أذاك عنهم.

الثاني: أنْ يُحسِن للناس بأنواع الإحسان، ولو أساؤوا إليه.

وقد جاء الأمر بمخالقة الناس بالخلق الحسن، والحث على ذلك، وبيان فضيلته في أحاديث كثيرة، ومما جاء في بيان فضيلته قول النبي ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَحَاسِنَكُمْ أَخْلاقًا»(١) وقوله: «إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلاقًا»(٢)، وقوله: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيُدْرِكُ وقوله: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيُدْرِكُ بِحُسْنِ خُلُقِهِ دَرَجَةَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ»(٣)، أي: المتنفل بالصيام، والمتنفل بالقيام، فحسن الخلق الذي يبذله دائمًا طاعة من طاعات الله ﷺ، فإذا كان بالقيام، فحسن الخلق الذي يبذله دائمًا طاعة من طاعات الله ﷺ، فإذا كان

⁽١) أخرجه الترمذي (٢٠١٨) وحسنه، من حديث جابر ﴿ اللَّهُ اللَّالِ اللَّا اللَّهُ اللَّاللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٥٥٩)، ومسلم (٢٣٢١) من حديث عبد الله بن عمرو رهيها.

⁽٣) أخرجه أبو داود (٤٧٩٨)، وأحمد في المسند (٦/ ٩٠)، والحاكم في المستدرك (٦/ ١٢٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٢٣٦) من حديث عائشة ﴿ اللهِ اللهُ اللهُو

دائم إحسان الأخلاق على هذا النحو، فإنه يكون في عبادة دائمة، إذا فعل ذلك طاعة لله على .

وحسن الخلق تارة يكون طبعًا، وتارة يكون حملًا، أي: طاعة لله ﷺ لا طبعًا في المرء، وما كان من حسن الخلق على امتثال الطاعة، وإلزام النفس بذلك، فهو أعظم أجرًا ممن يفعله على وفق الطبيعة لا يتكلف فيه ؛ لأن القاعدة المقررة عند العلماء: أن المسألة إذا أُمر بها في الشرع، فإذا امتثلها اثنان، فمن كان أكلف في امتثال ما أُمر به كان أعظمَ أجرًا في الإتيان بالواجبات؛ كما ثبت في الصحيحين أنه علي قال لعائشة على المتبك، أوْ نَصَبِكِ (١)، وهذا مشروط بشرطين:

الأول: أن يكون من الواجبات.

الثاني: أن يكون مما توجه الأمر للعبد به، فيكون أجره على قدر مشقته في امتثال الأمر.

أما النوافل، فلا تدخل في هذا؛ لحديث: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْبَرَرَةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌ، لَهُ أَجْرَانِ »(٢)

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (١٧٨٧) ومسلم (١٢١١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٩٣٧)، ومسلم (٧٩٨) واللفظ له.

الحديث التاسع عشر

عَنْ أَبِي العَبَّاسِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَ اللَّهِ عَلَامُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ يَومًا ، فَقَالَ: «يَا غُلامُ ، إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللَّه يَحْفَظُكَ ، احْفَظِ اللَّه ، وَإِذَا استَعَنْتَ فاسْتَعِن باللَّهِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ الأَمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ ، وَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ ، وَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ ، رُفِعَتِ الأَقْلامُ ، وَجَفَّتِ الصُحُفُ» ، رَوَاهُ الْتِرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : (حَدِيثُ صَحِيحٌ) (١٠).

وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِ التِّرْمِذِيِّ: «احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ أَمامَكَ، تَعَرَّفْ إلِى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ، يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ، واعْلَم أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَضَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَضَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخِطِئَكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الفَرَجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ الفَرَجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ الفَرَجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا» (٢).

الشسرح:

هذا حديث عظيم جدًا من وصايا المصطفى ﷺ خَصَّ بها ابن عمه عبد الله

أخرجه الترمذي (٢٥١٦).

 ⁽۲) أخرجه أحمد في المسند (١/٧٠٧)، وهناد في الزهد (١/٣٠٤)، وعبد بن حميد في مسنده (ص٢١٤)، والطبراني في الكبير (١١٢٤٣)، والحاكم في المستدرك (٣/٣٢)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٤/ ٢١٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٧).

ابن عباس على الله بن عباس، وأمره بقوله: «يَا غُلامُ، إنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ»، أوصى عبد الله بن عباس، وأمره بقوله: «يَا غُلامُ، إنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ»، وهذا اللفظ فيه تودُّد المعلم، والأب، والكبير إلى الصغير، وإلى من يريد أنْ يوجهه بالألفاظ الحسنة، فالنبي عَلَيْ استعمل لفظ التعليم بقوله: «إنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ»، وهي أوامر، فلم يقل له عَلَيْ: إنِّي آمرك بكذا، وكذا، وإنما ذكر لفظ التعليم؛ لأن من المعلوم أن العاقل يحب أن يستفيد علمًا.

قال: «إنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ»، والكلمات جمع كلمة، والمقصود بها هنا الجمل؛ لأن الكلمة في الكتاب، والسنة غير الكلمة عند النُّحاة، الكلمة عند النحاة: اسم، أو فعل، أو حرف، أمّا في الكتاب، والسنة، فالكلمة هي الجملة؛ كما قال على: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةُ هُوَ قَابِلُهَا ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] يريد بها ما جاء في الآية قبلها: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وثبت - أيضًا - في الصحيحين أن النبي عَلَيْ قال: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ » (١٠)، فقوله: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ » دل على أن الكلمة يُعنى بها الجمل.

فقوله ﷺ: «إنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ» أي: إني أعلمك جُمَلًا ووصايا، فأرعها سمعك.

قال ﷺ بعدها: «احْفَظِ الله يَحْفَظْكَ، اِحْفَظِ الله تَجِدُهُ تُجَاهَكَ»، هذه هي الوصية الأولى: «احْفَظِ الله يَحْفَظْكَ» فهنا أمره بأنْ يحفظ الله، ورتّب عليه أن الله ﷺ يحفظه، وحِفْظُ العبد ربه ﷺ المراد منه: أن يحفَظه في

⁽١) أخرجه البخاري (٦١٤٧)، ومسلم (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله

الحديث التاسع عشر 💳

حقوقه على ، وحقوق الله على نوعان:

* حقوق واجبة.

* وحقوق مستحبة.

فحفظ العبد ربه بأن يأتي بالحقوق الواجبة، والحقوق المستحبة، ونعبّر بالحقوق تجوزًا بالمقابلة، فمن أتى بالواجبات، والمستحبات، فقد حفِظ الله على؛ لأنه يكون من السابقين بالخيرات، والمقتصد – أيضًا – قد حفِظ الله على، إذا امتثل الأمر الواجب، وانتهى عن المُحَرَّم، فأدنى درجات حفظ الله على أن يحفظ الله على أن يحفظ الله على إتيانه بالتوحيد بامتثال الأمر، واجتناب النهي، والدّرجة التي بعدها: أن يأتي بالمستحبات، وهذه يتنوع فيها الناس، وتتفاوت درجاتهم.

قال: «احْفَظِ الله يَحْفَظْكَ»، وحفظ الله عَلين العبد على درجتين -أيضًا -:

الدرجة الأولى: أن يحفظه في دنياه، فيحفظ له مصالحه في بدنه بأن يصحه، وفي رزقه، أن يعطيه حاجته، أو يوسع عليه في رزقه، وفي أهله بأن يحفظ له أهله، وولده. . . وغير ذلك من أنواع الحفظ لمصالح العبد في الدنيا، فكل ما فيه مصلحة للعبد في الدنيا، فإنه موعود بأنْ يُحفظ له إذا حفظ الله على بأداء حقوق الله على واجتنابه المحرمات.

والدرجة الثانية: - وهي أعظم الدرجتين، وأرفعهما، وأبلغهما عند أهل الإيمان، وفي قلوب أهل العرفان -: أن يحفظ الله على العبد في دينه، بأن يسلم له دينه بإخلاء القلب من تأثير الشبهات فيه، وإخلاء الجوارح من تأثير الشهوات فيها، وأن يكون القلب معلَّقًا بالرب على، وأن يكون أنسه

بالله، ورغبه في الله، وإنابته إليه، وخلوته المحبوبة بالله علله، كما جاء في حديث الوَليّ المعروف، الذي رواه البخاري في الصحيح أن النبي عَلَيْ قال: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ مِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَنْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَكَهُ الَّذِي يَبْطِشُ بِهِ، وَرَجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِينَهُ، وَلَئِنِ وَيَكَهُ الَّذِي يَبْعِشُ بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِينَهُ، وَلَئِنِ السَّعَاذَنِي لَا عُطِينَهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ، تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِن، يَكْرَهُ الْمَوْت، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ» (١).

فحفظ الله عَلَمْ العبد في الدين هذا أعظم المطالب، ولهذا كان النبي عَلَمْ يدعو الله كثيرًا أن يَحْفَظُه من الفتن، وأن يحفظ قلبه؛ كما في قوله عَلَمْ: «يَا مُقَلِّب ثَبَّتُ مُقَلِّب الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ» (٢)، وقوله: «يَا مُصَرِّف الْقُلُوبِ، ثَبِّتْ مُقَلِّب الْقُلُوبِ، ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ» (٢)، وتحو ذلك، وكان كثيرًا ما يقسم بقوله: «لا، وَمُقَلِّب قُلُمِي عَلَى طَاعَتِكَ» (٣)، ونحو ذلك، وكان كثيرًا ما يقسم بقوله: «لا، وَمُقَلِّب الْقُلُوبِ» (٤)، فأعظم المطالب التي يحرص عليها العبد أن يسلم له دينُه،

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٠٢) من حديث أبي هريرة ﴿ اللَّهُ اللَّالَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّاللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّ

⁽۲) أخرجه الترمذي (۲۱٤٠)، وابن ماجه (٣٨٣٤)، وأحمد في المسند (٣/١١١)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٢٣٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٢٥)، وأبو يعلى في مسنده (٦/ ٣٥٩)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٠١)، والطبراني في الكبير (٧٥٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧٠٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٤٧٥) من حديث أنس في المستدرك (٢/ ٧٠٧)، والمبهقي في شعب الإيمان

⁽٣) أخرجه النسائي (٦/ ٨٣)، وأحمد في المسند (٤١٨/٢)، وأبو يعلى في مسنده (٨/ ٤١٥)، وعبد بن حميد في مسنده (ص٤٣٩)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٤٦٤) من حديث عائشة ﴿﴿﴾﴾.

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٦١٧) من حديث ابن عمر رها.

والله عَلَيْ قد يبتلي العبد بخلل في دينه، وشبهات تطرأ عليه؛ لتفريطه في بعض ما يجب أنْ يحفظ الله عَلَيْ فيه، فإذا حصل للعبد إخلال في الدين، فإنه قد أخل بحفظ الله عَلَى، وقد يعاقب بأن يُجعل غافلًا، أو بحرمانه البصيرة في العلم، وقد يُعاقب بأنْ تأتيه الشبهة، ولا يحسن كيف يتعامل معها، ولا كيف يردها، وقد يُعاقب بأنه تأتيه الشبهة، فتتمكن منه؛ كما قال عَلى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا اللهُ فَنَسِيمُهُمُ اللهُ فَلَوبَهُمُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وقال عَلى اللهُ فَنَسِيمُهُمُ اللهُ التوبة: ١٦٥، وقال عَلى أين أَنهُ فَنَسِيمُهُمُ اللهُ اللهُ عَنْسَهُ أَلَيْنَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَبَهُ مِنْهُ ابْتِغَا آلُوتِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَبَهُ مِنْهُ ابْتِغَا آلُوتِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَبَهُ مِنْهُ ابْتِغَا آلُوتِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَبَهُ مِنْهُ ابْتُغَا آلُوتِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَبَهُ مِنْهُ ابْتُغَا آلُوتِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَبَهُ مِنْهُ ابْتُغَا آلُوتَنَا فَي آلِينَ أَنِهُ فَيَسِيمُهُمْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ فَيَنْ يَعُونُ مَا تَشَبَهُ مَنْهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ عَلَيْلُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى أَن العبد قد يُخذل، مَن تَشَاءً في أمر الدين هو أعظم الخذلان.

ولهذا ينبغي للعبد أن يحرص تمام الحرص على أن يحفظ الله على في أمره سبحانه، وإن فاته الامتثال، فلا يفته الاستغفار، والإنابة، واعتقاد الحق، وعدم التردد، والسرعة بِإِتْباع السيئة بالحسنة لعلها أن تُمحى.

لهذا فإن حفظ الله على المعبد في دينه أعظم من أن يحفظه في أمر دنياه ؛ ولهذا في قول الله على في المائدة: ﴿فَيْمَا نَقْضِهِم مِّيثَقَهُمْ لَعَنَهُمْ وَجَعَلْنَا فَلُوبَهُمْ قَسِيلَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَواضِعِهِ وَنَسُوا حَظًا مِّمَا ذُكِرُوا بِيَّهُمْ فَلُوبَهُمْ قَسِيلَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِم عَن مَواضِعِهِ وَنَسُوا حَظًا مِّمَا ذُكِرُوا بِيَّهُ وَلَا نَزَالُ تَطَلِعُ عَلَى خَايِّنَةٍ مِنْهُمْ إِلّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحُ إِنَّ الله يُحِبُ الله عَلَى خَايِنَة مِنْهُمْ الْعَدَاوَة وَالْبَعْضَاة إِلَى يَوْمِ الْقِيكَمَة وَسَوُونَ مِنْقَهُمُ الْعَدَاوَة وَالْبَعْضَاة إِلَى يَوْمِ الْقِيكَمَة وَسَوُونَ مِنْقَهُمُ الْعَدَاوَة وَالْبَعْضَاة إِلَى يَوْمِ الْقِيكَمَة وَسَوُونَ مَنْ اللهُ يَعْمَلُ اللهُ يَعْمِ اللهُ يَعْمَ اللهُ وَسَوُونَ عَن عمد وعن عمد وعن عمد وعن عمد وعن عمد وعن عمد وعن

علم، فلما تركوه عن بصيرة عوقبوا بالفرقة، قال: ﴿فَأَغَهَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ﴾، وهذا من أنواع العقوبات التي يبتلي الله عَلَا بها العباد، ويعاقب بها المؤمنين؛ حيث يعاقبهم بالفرقة؛ لأنهم تركوا ما أوجب الله عَلَا عليهم من مقتضى العلم، وهذا نوع من أنواع ترك حفظ الله عَلَا للعبد، فالعبد بحاجة أن يحفظه الله عَلَا بتوفيقه له، ومعيته له، وتسديده إياه.

قال: «إَحْفَظِ الله تَجِدْهُ تُجَاهَكَ»، أي: احفظ الله على نحو ما وصفنا تجده دائما على ما طلبت، تجده دائما قريبًا منك يعطيك ما سألت؛ كما في حديث الوَليّ الذي سبق: «وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ».

ثم قال ﷺ: ﴿إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ» هذا مأخوذ من قول الله ﷺ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، وفيه إفراد الله ﷺ بالاستعانة، وبالسؤال، وهذه على مرتبتين:

الأولى: واجبة، وهي: التوحيد بأنْ يستعين بالله على وحده دون ما سواه فيما لا يقدر عليه إلا الله على فيجب على العبد أن يُفرد الله على بالاستعانة، وأن يسأل الله على وحده فيما لا يقدر عليه إلا الله على الله على أن صرف الدعاء لغير الله على شرك، وكذلك الاستغاثة بغير الله على شرك.

الثانية: المستحبة، وهي: أن العبد يُستحب له ألا يسأل الناس شيعًا إذا أمكنه ذلك، لكن الناس لا تستقيم أمورهم إلا بحاجة بعضهم إلى بعض،

وقد ثبت في صحيح مسلم (۱) أن النبي على أوصى عددًا من أصحابه ألا يسألوا الناس شيئًا، قال راوي الحديث: «فَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أُولَئِكَ النَّفَرِ يَسْقُطُ سَوْطُ الناس شيئًا، قال راوي الحديث: «فَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أُولَئِكَ النَّفَرِ يَسْقُطُ سَوْطُ أَحَدًا يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ»، وذلك الكمال، وهذا من المراتب التي يتفاوت فيها الناس، فإذا أمكنك أن تقوم بالشيء بنفسك، فالأفضل، والمستحب ألّا تسأل أحدًا من الخلق في ذلك إذا أمكنك بلا كلفة، ولا مشقة، ومن كانت عادته دائمًا أن يطلب الأشياء، فهذا مكروه، وينبغي للعبد أن يوطن نفسه، وأن يعمل بنفسه ما يحتاجه كثيرًا، وإذا سأل في أثناء ذلك، فإنه لا يقدح حتى في الدّرجة المستحبة؛ لأن النبي على ربما أمر من يأتيه بالشيء، وربما طلب من يفعل له الشيء، وهذا على بعض الأحوال.

قال: «إذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ الله، وَإِذَا استَعَنْتَ فاسْتَعِن بالله» ظاهر في الوجوب على القيد الذي سبق ذكره مِنْ أن هذا يتناول المرتبة الأولى على الوجوب، والمرتبة الثانية على الاستحباب.

قال: (وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيءٍ، لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيءٍ، لَمْ يَضُرُّوكَ بِشَيءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلامُ، وَجُفَّتِ الصَّحُفُ»، هذا فيه إلا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلامُ، وَجُفَّتِ الصَّحُفُ»، هذا فيه بيان القدر السابق، وأن العباد لن يغيروا من قدر الله عَلَى الماضي شيئًا، وأن مَن عظم توكله بالله عَلَى الله عَلَى النه عَلَى الله يجعل له مخرجًا، ولو كاده من في السماوات، ومن

⁽١) أخرجه مسلم (١٠٤٣) من حديث عوف بن مالك الأشجعي عليه .

وهذا التفويض إلى الله على عمل القلب خاصة، بأن يلتجئ بقلبه، وأن يعتمد بقلبه على الله على أنهم أسباب، والسبب قد ينفع، وقد لا ينفع، فإذا تعلق القلب بالخلق أوتي من هذه الجهة، ولم يكن كاملًا في توكله.

إذا قام هذا في القلب، فإن العبد يكون مع ربه على، ويعلم أنه لن يكون له إلا ما قدره الله على له، ولن يمضي عليه إلا ما كتبه الله على عليه.

قال ﷺ: «رُفِعَتِ الأَقْلَامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ» أي: أن الأمر مضى، وانتهى، وهذا لا يدلّ على أن الأمر على الإجبار، بل إنّ القدر ماض، والعبد يمضي فيما قدره الله ﷺ؛ لأجل التّوكل عليه، وحسن الظن به، وتفويض الأمر إليه، وهو إخْلاء القلب من رؤية الخلْق.

قال: (وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِ التَّرْمِذِيِّ: «احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ أَمامَكَ، تَعَرَّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ، يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ، واعْلَم أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصْابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ».

قوله ﷺ: «تَعَرَّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ»، تعرُّف العبد الى ربه هو عِلْمه بما يستحقه ﷺ منك في توحيده، في ربوبيته، وإلهيته، وفي أسمائه، وصفاته، وما يستحقه ﷺ من طاعته في أوامره، وطاعته فيما نهى عنه باجتناب المنهيات، وما يستحقه ﷺ من إقبال القلب عليه، وإنابة القلب إليه، والتَّوكل عليه، والرغب فيما عنده، وإخلاء القلب من الأغيار – أي: من غيره ﷺ – واتباع ما يحب ويرضى من أعمال القلوب.

وقوله: «فِي الرخَاء» أي: إذا كنت في رخاء من أمرك؛ لأن بعض النفوس قد تشعر حين الرخاء أنها غير محتاجة لأحد، فتتعرف إلى الله في الرخاء بأن تطلب ما عنده، وتعلَّم ما يستحقه ﷺ، وتتبع ذلك بالامتثال، فإن هذا من أفضل الأعمال الصالحة، بل لُبُّ الدين، وعماده هو: العلم بما يستحقه ﷺ، ثم العمل بذلك.

فإذا حصل منك التعرف إلى الله عَلَى عَرَفَك الله في الشدة، قال: «يَعْرِفْكَ فِي الشَّدَّةِ»، وكلمة: «يَعْرِفْكَ» هذه جاءت على جهة الفعل، ومعلوم في باب

الصفات أن باب الأفعال أوسع من باب الأسماء، وباب الإخبار أوسع من باب الأسماء، وباب الإخبار أوسع من باب الصفات، فلا يقتضي هذا أن يكون من صفاته على المعرفة، فإنه لا يوصف الله على بأنه ذو معرفة، بل يقيد هذا على جهة المقابلة؛ كما قال النبي على هنا: «تَعَرَّفُ إلى اللَّهِ فِي الرخَاء يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ».

فيجوز أن تستعمل لفظ (يعرف) على الفعلية في مقابلة لفظ يعرف آخر؛ كما في نظائره؛ كقوله ﷺ: «لا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا» (١) ، وكما في قول الله عَلانَ ﴿ وَيَمْكُرُ اللهُ عَلانَ ﴿ وَيَمْكُرُ اللهَ عَلانَ إِلَا الله عَلانَ إِلَى الله عَلانَ فَي الله عَلانَ فَي الله عَلانَ وَي قوله عَلانَ ﴿ يُخَالِعُونَ اللهَ مُسْتَهُ زِءُونَ إِلَهُ اللهُ يَسْتَهُ زِئُ عَبِم ﴾ [البقرة: ١٥، ١٥] ، وقوله عَلانَ ﴿ يُخَالِعُونَ اللهَ وَهُو خَلاِعُهُم ﴾ [النساء: ١٤٢] ، وأشباه ذلك من الألفاظ التي جاءت بصيغة الفعل ، ومجيئها بلفظ الفعل لا يدل على إطلاقها صفة؛ لأنها جاءت على لفظ المقابلة ، ومجئ بعض الصفات على جهة الأفعال بالمقابلة يدل على الكمال .

ومعلوم أن المعرفة غير العلم، فالمعرفة قد تشوبها شائبة النقص؛ لأن لفظ المعرفة، وصفة المعرفة هذه قد يسبقها جهل؛ لأن (عَرَفَ الشيءَ) يعني: تَعَرَّفَ إليه بصفاته، وهذا يقتضي أنه ربما كان جاهلًا به غير عالم به، أما العلم، فهو صفة لا تقتضي، ولا يلزم منها سبق عدم علم، أو سبق جهل، وأشباه ذلك، ولهذا كان من أسماء الله الحسنى العليم، ولم يكن من أسمائه على العارف، وأشباه ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري (٤٣)، ومسلم (٧٨٥) من حديث عائشة ريها.

إذا تقرر هذا، فلفظ (المعرفة) جاء في القرآن على جهة الذم، قال على المعرفة وَيَعَرِفُونَ نِعْمَتَ اللهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَ وَالنال الله عَلَيْ فَي آية الأنعام: ﴿ النَّالَةُ هُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا اللَّه عَلَيْهُمُ اللَّذِينَ خَسِرُوا اللَّه عَلَيْهُمُ اللَّذِينَ عَسِرُوا اللَّه عَلَيْهُمُ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ النَّهُمُ اللَّذِينَ خَسِرُوا اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّذِينَ خَسِرُوا النَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّذِينَ عَلَيهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ عَلَي اللَّهُ عَلَي اللَّهُ عَلَي اللَّهُ عَلَي اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَي اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَي اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَي اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَي اللّهُ عَلَي اللّهُ اللّهُ عَلَي اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَي اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُولُولُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

ما معنى معرفة الله للعبد في الشدة؟

قال العلماء: معناها المعيّة، فمعرفة الله عَلَلْ للعبد في الشدة بأنْ يكون معه بمعية النصر، والتأييد، والتوفيق، وأشباه ذلك (١١).

قال: «واعْلَم أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخِطِئَكَ» وهذا في القدَر، وقد مضى بحثُه.

قال: «وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الفَرَجَ مَعَ الْكُرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسُرًا» هذا فيه الأمر بالصبر، وأن مع الكرب يأتي الفرج، وأن مع العسر يأتي اليسر؛ كما قال على: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسُرًا ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسُرًا ﴾ [السرح: ٥-٦] اليسر؛ كما قال على: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرَيْنِ » (٢)، وهذا من فضل الله على .

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص١٨٩).

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٣٨٠)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٧٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٠١) من حديث الحسن را الله الله الله على ابن مسعود، وابن عباس، وعمر الله الله الله الله الأحاديث والآثار للزيعلى (٤/ ٢٣٥).

وقد قال الشاعر(١):

اشْتَدِّي أَزمَةُ تَنفَرجي قَدْ آذَنَ لَيلُكِ بِالبَلَج

في القصيدة المسماة (المنفرجة)، وهذا يدل على أن العبد إذا اشتد عليه الأمر، وأحسن الصبر، وأحسن الظن بالله الله الذي فإنه يؤذن له بأن ينفرج كربه، وأن يُيسر له عسره، والصبر أمر به هنا في قوله: «وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ»، والنصر مطلوب، فصار الصبر مطلوبًا، والصبر مرتبة واجبة.

وإذا حصل كرب، ومصيبة، كما قال: «مَا أَخْطَأُكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَضْطَأُكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَضْطَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ»؛ فإن الواجب عليه أن يصبر، والصبر عند البلاء هذا يشمل صبر القلب، وصبر الجوارح؛ لأن الصبر في اللغة: الحبس. قُتل فلان صبرًا، أي: حبسًا، حُبس، وربط في شيء حتى قتل، أي: من غير قتال (٢).

وهو في الشرع:

* حبس اللسان عن التشكي.

* حبس القلب عن التسخط.

⁽۱) هذا البيت من القصيدة المنفرجة لأبي الفضل يوسف بن محمد بن يوسف التوزري المعروف بابن النحوي المتوفى سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، وقيل: لأبي الحسن يحيى بن العطار القرشي الحافظ، والأول أرجح.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/٥٦)، وكشف الظنون (٢/١٣٤٦).

⁽۲) انظر: معجم مقاییس اللغة لابن فارس (۳/۲۵۲)، وكتاب العین (۷/۱۱۵)، والتعریفات للجرجانی (ص ۱۷۲)، ولسان العرب (۶/۲۳۷).

* حبس الجوارح عن التصرف بما لا يجوز من لطم الخدود، أوشق الجيوب، أو النياحة، ونحو ذلك.

فإذا أتى بلاء فإنه يصبر، وإذا ابتلي بشيء في نفسه، أو في أهله، أو في أولاده من نقص في الأنفس، أو نقص في الأموال، أو ما شابه ذلك، فإنه يصبر عند البلاء، والصبر واجب من الواجبات، وليس بمستحب فقط، فيُحبس القلب عن التسخط على فعل الله على، ويحبس اللسان عن شكوى الله على الخلق، وتُحبس الجوارح عن إظهار الجزع من لطم، وشق، وعويل، وما شابه ذلك، وجاء في الحديث الصحيح الذي في مسلم، وغيره أن النبي على قال: «وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ» (١)، وهذا من أعظم ما يكون عند الصابرين، فإن الصبر حبس، ولكنه يضئ القلب ويضئ الطريق، فالصبر واجب، والأجر على البلاء هذا يكون بالصبر، والبلاء في نفسه مكفر للسيئات، والصبر عليه يؤجر به العبد، فصار البلاء للمؤمن له جهتان:

* جهة تكفيره للسيئات.

* وجهة إثابته على هذا البلاء.

⁽۱) سیأتی تخریجه (ص۲۲۹).

خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ (() ، فبالمصيبة يكون الخير للمسلم ، ولاشك ، إذا صبر عليها ، فإنه يؤجر ، وتكفر عنه السيئات ، وتفاصيل الكلام على الصبر في «كتاب التوحيد» ، وفي «مدارج السالكين» في منزلة الصبر (٢) .

وإذا حصل للإنسان كرب، وبلاء، بأن ظلمه السلطان، فإنه يجب عليه أن يصبر، ولا يدعو عليه، كما فعل الإمام أحمد مع ولاة بني العباس مع أنهم كانوا في شر مقالة، أخذوا الناس بها، ودعوا الناس إليها، وقتلوا، وحبسوا فيها من حبسوا، فكانت طريقة الإمام أحمد أن صبر عليهم، ولم ينزع يدًا من طاعة، وكان الفضيل بن عياض (٣) يقول: «لو كان لي دعوة مستجابة ما جعلتها إلا في السلطان» (٤).

وهذا له مأخذ آخر من جهة أن الكرب الذي ربما أتى من السلطان إذا تشكى المؤمن منه، فإنه يخالف حبس اللسان عن التشكي؛ ولهذا لما جاء

⁽١) أخرجه البخاري (٥٦٤٥) من حديث أبي هريرة ﴿ اللَّهُ اللَّالَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّالَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

⁽٢) انظر: مدارج السالكين (٢/ ١٥٢ – ١٧٠)، وتيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص٤٥١) باب: من الإيمان بالله الصبر على أقدار الله.

⁽٣) هو الإمام الزاهد العابد أحد صلحاء الدنيا، الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر أبو علي التميمي ثم اليربوعي الخراساني المروزي، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وروى عنه الإمام الشافعي، كان في أول أمره شاطرًا يقطع الطريق بين أبيورد وسرخس، ثم أراد الله على له الهداية.

انظر: تاريخ دمشق (٤٨/ ٣٧٥)، ووفيات الأعيان (٤٧/٤)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٢١)، وطبقات الحنفية (ص٤٠٩)، وشذرات الذهب (١/ ٣١٧).

 ⁽٤) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ ١٧٦)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٩١)،
 وذكره البربهاري في شرح السنة (ص٥١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٠)،
 والذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٣٤).

أحد الصحابة إلى النبي ﷺ، وذكر له ما يلقى من المشركين من الشدة غضب النبي ﷺ؛ لأجل أنهم لم يصبروا، وقال: «كَانَ الرَّجُلُ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ يُحْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ، فَيُجْعَلُ فِيهِ، فَيُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُشَقُّ بِاثْنَتَيْنِ، وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَيُمْشَطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ مِنْ عَظْم، أَوْ عَصَبٍ، وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَاللَّهِ لَيُتِمَّنَّ هَذَا الأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ، لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ، أَوْ الذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ (۱)، فدل هذا على أن الصبر واجب في جميع وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ (۱)، فدل هذا على أن الصبر واجب في جميع الحالات؛ ولهذا أمر الله ﷺ أن يصبر كما صبر أولو العزم من الرسل، فقال: ﴿ فَأُصَيِرَ كُمَا صَبَرَ أُولُواْ الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ ﴿ وَالْاحِقَافَ: ٣٥]، وكل مخالفة فقال: ﴿ فَأُصَيِرَ كُمَا صَبَرَ أُولُواْ الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ ﴿ وَالْحَافَة ، أو العامة ، أو العامة .

ثم المرتبة الثانية المستحبة، وهي: الرضا بما قدر الله كلى، فالصبر واجب، وأما الرضا فهو مستحب، ومعنى الرضا بالمصيبة: أنْ يستأنس لها، ويعلم أنها خير له، فيقول: هي خير لي، ويرضى بها في داخله، ويسلم لها، ولا يجد في قلبه تسخطًا عليها، أو لا يجد في قلبه رغبة في أن لا تكون جاءته، بل يقول: الخير في هذه، وهذه مرتبة خاصة.

وهناك فرق ما بين الرضا الواجب، والصبر، فالصبر حبس، وأما الرضا، فهو التسليم لهذه، واستئناس القلب لها، ولهذا كان الرضا قسمين: الرضا الواجب، والرضا المستحب.

وتحقيق المقام في ذلك أن الرضا تختلف جهته: تارة يكون واجبًا ، وتارة

⁽١) أخرجه البخاري (٣٦١٢) من حديث خباب بن الأرت رهج،

يكون مستحبًا، فالرضا الواجب أن يكون النظر إلى جهة فعل الله على ، فإذا نظر العبد إلى فعل الله فلا ، وجب عليه أن يرضى به ، وألا يتسخط فعل الله على ، فهذا قدر واجب ، أما المصيبة في نفسها ، فهذه الرضا بها مستحب فإذا نظر إلى المصيبة ، وأنها شر بالنسبة إليه ، فقد لا يرضى بذلك من جهة ، كمن فقد ولده ، أو فقد مالا ، أو أصابه مرض ، لكن المستحب له أن يرضى بذلك ، أما من جهة فعل الله على ، فيجب عليه أن يرضى ، وألا يتهم الله في فعله ولا في قضائه ، فالرضا بالقضاء واجب ، والرضا بالمقضى مستحب ، وهذا تحقيق القول في هذه المسألة التي اختلف فيها أهل العلم . والصبر -كما هو معلوم - غير الرضا ، الرضا شيء ، والصبر شيء آخر ؛ لأنه قد يصبر من لم يرض ، فإذا رضي عن الله في المصيبة التي جاءته صار ذلك كمالا في حقه ، وزيادة على الصبر .



الحديث العشرون

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَة بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِي البَدْرِيِّ رَبُّ اللَّهِ عَلَىٰ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّامِمَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوَّةِ الأُولَى : إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ (۱).

الـشــرح:

هذا الحديث فيه الكلام على شعبة من شعب الإيمان ألا وهي الحياء، فقد أُسْنِد الكلام هنا إلى ما بقي للناس من النبوة الأولى، فقال على النَّوَّةِ الأُولَى»، وهذا يقتضي أَنَّ هناك كلامًا أدركه النَّاسُ مِنْ كَلامِ النَّبُوَّةِ الأُولَى»، وهذا يقتضي أَنَّ هناك كلامًا أدركه الناس من كلام الأنبياء، ومعنى الإدراك: أنه فشا في الناس، وتناقلوه عن الأنبياء.

وقوله: «مِمّا أَدْرَكَ النَّاسُ» (مِنْ) هنا تبعيضية، فيكون هذا القول، وهو: «إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» يكون بعض ما أُدرك من كلام النبوة الأولى، والنبوة الأولى المقصود بها النبوات المتقدمة، أي: أوائل الرسل، والأنبياء، كنوح عِيه، وإبراهيم عِيه، فإن نوحًا عِيه له كلام فشا في أتباعه فيما بعده، وإبراهيم عَيه كذلك في كلام له، وكذلك مما أعطاه الله عَلا، وأوحاه إليه فيما في صحفه.

أخرجه البخاري (٦١٢٠).

فالنبوة الأولى المقصود بها النبوات السابقة البعيدة عن إِرْثِ الناس لذلك الكلام، فيكون مقتضى النبوة الأولى أنَّ هناك نبوات متأخرة، وهذا صحيح؛ لأنّه إذا أُطلق النبوات الأولى، فإنما يُعنَى بها الرسل، والأنبياء المتقدمون، أما موسى عَلِيًه، وعيسى عَلِيه، وهكذا أنبياء بني إسرائيل، داود وغيره، هؤلاء من النبوات المتأخرة؛ أي: من الأنبياء، والرسل المتأخرين.

وقوله ﷺ: «مِمّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الأُولَى» يعني أن هذا الكلام كلام أنبياء، وله تشريعُه، وله فائدته العظيمة، فهذا فيه لَفْت النظر إلى الاهتمام بهذا الكلام.

قال: «إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ» هنا دخلت (لَمْ) على الفعل تستحيي فأثرت فيه بالجزم بحذف الياء؛ لأن هناك يائين، وتظهر هذه في قول الله على: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحِي ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحِي ﴾ [البقرة: ٢٦]، فلما أتت (لَمْ) حُذِفَت الياء التي هي من الفعل، وبقيت الياء الأخرى الداخلة، وإذا قيل: «لَمْ تَسْتَحِ» على كسر الحاء إشارة إلى حذف الياء، فلا بأس في نظائرها المعروفة في النحو.

قوله: «لَمْ تَسْتَحي فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» فيه ذكر الحياء، والحياء كما جاء في الحديث الآخر: «وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإيمَانِ» (١)، وهو مَلَكَة باطنة، والحياء يأتي تارة بالجِبِلة، والخُلُق المطبوع عليه الإنسان، وتارة يأتي بالاكتساب.

أما بالجبلة، والطبع، فإن بعض الناس يكون حييًا بطبعه؛ كما جاء في الصحيح أن رجلًا من الأنصار كان يعاتب أخاه في الحياء يقول: إنك

⁽١) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة ﴿ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا لَاللَّالِي اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

لتستحيي، حتى كأنه يقول: قد أضر بك الحياء، فقال له النبي على الكياء فإن الْحَياء مِنَ الإيمَانِ (۱) وثبت عنه على أنه قال في حديث آخر: «الْحَيَاء لا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ (۲). فالحياء شعبة باطنة ، ويكون جبليًا طبعيًا ، ويكون مكتسبًا ، والمكتسب مأمور به ، وهو أن يكون مستحيًا من الله على ، وأن يكون مبتعدًا عن المحرمات ، وما يَشينه عند ربه على ، ممتثلًا للأوامر مقبلًا على الله على يكون في عليها ؛ لأن الله على يحب ذلك ، ويرضاه ، فالحياء المكتسب ما يكون في القلب من الخُلق الذي يجعله آنفًا أنْ يغشى الحرام ، أو أنْ يترك الواجب ، وهذا يكون بملازمة الإيمان ، وبالعلم ، والعمل الصالح حتى يكون ذلك ملكة .

وقوله ﷺ: «إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» اختلف فيه العلماء على قولين (٣):

القول الأول: من العلماء من قال: إنه أمر، وقال: معنى الحديث إذا كان الأمر الذي تريد إتيانه مما لا يُستحيى منه، فاصنع ما شئت من تلك الأمور التي لا يُستحيى منها عند المؤمنين، أي: إذا كان الأمر ليس حراما، وليس مما يخرم مكارم الأخلاق، والمروءة، ولم يكن فيه تفريط بواجب،

⁽١) أخرجه البخاري (٢٤)، ومسلم (٣٦) من حديث ابن عمر ﷺ.

⁽٢) أخرجه البخاري (٦١١٧)، ومسلم (٣٧) من حديث عمران بن حصين عليه.

⁽٣) انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص٢٣٨)، والتمهيد لابن عبد البر (٩/ ٢٣٦) وجامع العلوم والحكم (ص١٩٩)، وفتح الباري (٦/ ٥٢٣)، (٥٢٠)، وشرح الأربعين لابن دقيق العيد (ص٨٣) وعمدة القاري (١٦/ ٦٤)، وشرح الأربعين النووية للعلامة ابن عثيمين ﷺ (ص٢٠٦، ٢٠٧).

ولم يكن مما يستحيى منه في الشرع، فاصنعه، ولا تبال؛ لأن هذا دليل أنه لا بأس به، وهذا قول جماعة من أهل العلم، منهم إسحاق وأحمد، وجماعة كثيرون.

والقول الثاني: أنه ليس بأمر، وأهل العلم في هذا أيضًا لهم توجيهان: الوجه الأول: قالوا إنّه خرج عن معنى الأمر الذي هو الإلزام بالفعل إلى التهديد، فمعنى «إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» أي: إذا لم يكن لك حياء يمنعك من مقارفة الحرام، والمنكر، والتفريط في الواجبات، فاصنع ما شئت، فإنّ من لا حياء له لا خير فيه، وهذا يكون خرج للتهديد؛ لأنّ صيغة شئت، فإنّ من لا حياء له لا خير فيه، وهذا يكون خرج للتهديد؛ لأنّ صيغة قوله عند الأصوليين، وعند أهل اللغة تأتي، ويراد بها التهديد؛ كما في قوله عند (أغملُوا مَا شِئْتُمَ وأنصلت: ١٠٤)، وهذا مخاطب به المشركون: اعملوا ما شئتم من الأعمال، وليس هذا تخييرًا لهم، ولكنه تهديد، وكما في قوله عن ذُق إِنَكَ أَنتَ الْعَرْئِرُ الْكَرِيمُ [الدخان: ٤٩] هذا توبيخ –أيضًا وليس فيه الأمر الذي هو يوجب الامتثال، ولكن هذا من باب التهكم، والتوبيخ، والتخويف، وهكذا، فصيغة (افعل) تخرج عن مرادها من أنه والتوبيخ، والتخويف، وهكذا، فصيغة (افعل) تخرج عن مرادها من أنه إلزام بالفعل إلى صيغ أخرى بلاغية منها: التهديد، والتوبيخ، وأشباه ذلك.

فهنا في قوله: «فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» هذا على جهة التهديد، إذا لم يكن لك مانع من الحياء يمنعك عن مقارفة المنكر، فافعل ما شئت، وستلقى الحساب، وستلقى سوء هذا الفعل الذي لم يمنعك عنه الحياء.

الوجه الثاني: أن طائفة من أهل العلم قالوا هذا خرج مخرج الخبر، أي: أنَّ ما لا يستحي منه، فإن الناس يصنعونه، وهذا خبر عن الناس، وعما يفعلونه، وهو أن الأمور التي لا يستحيون منها يصنعونها، إذا لم

تستحي من ذلك الفعل فلك صنعه، أو فالناس يفعلونه، فهو أمر في ظاهره، خبر في باطنه.

وهذان القولان ظاهران، في الأول، وفي الثاني، أي: أنه أمر، أو أنه ليس بأمر، خرج على التهديد، أو على الخبر، كل هذا قريب، والحديث يحتمل القول الأول، ويحتمل القول الثاني.



الحديث الحادي والعشرون

عَنْ أَبِي عَمرٍ و - وَقِيلَ: أَبِي عَمرَةَ - سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ضَلَّىٰ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللّهِ: قُلْ لِي فِي الإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحدًا غَيْرَكَ. قَالَ: «قُلْ آمَنْتُ بِاللّهِ، ثُمَّ اسْتَقِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

الـشــرح:

هذا الحديث - أيضًا - من أحاديث الوصايا، وهو حديث سفيان بن عبد الله وهي المسلام المسول المسلام الله وهي المسلام المسلام المسلام المسلام المسلام المسلام المسلام المسلام المستقم المستم المستقم المستقم المستقم المستقم المستقم المستقم المستقم المستقم المستقم المستم المستقم المستم المستم المستم المستم المستم المست

ومعنى الإيمان بالله هو أنْ تقول: ربي الله؛ لأن قول العبد: ربي الله، معناها: معبودي الله وحده لا شريك له؛ لأن الابتلاء في القبر يكون في التوحيد الذي هو توحيد الإلهية، ويأتي بصيغة الربوبية، فالعبد يُسأل في

⁽١) أخرجه مسلم (٣٨)، وفيه: «فَاسْتَقِمْ».

قبره: «من ربك؟ من نبيك؟ ما دينك؟» (١) ، فمن ربك يعني: من معبودك؟ فلفظ الرب يُطلق، ويراد به المعبود؛ لأن توحيد المعبود لازم عن توحيد الربوبية لزم الرب، فتوحيد الإلهية لازم لتوحيد الربوبية، فمن أيقن بتوحيد الربوبية لزم عنه أن يوحد الله في الإلهية، وفي أسمائه، وصفاته؛ لهذا كان الاحتجاج في القرآن على المشركين كثيرًا بتوحيد الربوبية في توحيد الإلهية؛ كما في قوله على: ﴿قُلْ مَن يَرُدُونَكُم مِن السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَبْكُ السَّمَع وَالْأَبْصُر وَمَن يُوْبُح الْمَيْتِ وَيُحْ الْمَيْتِ مِن السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَبْكُ السَّمَع وَالْأَبْصُر وَمَن يُوْبُح الْمَن مِن الْمَيْتِ مِن السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَبْكُ السَّمَع وَالْأَبْصُر وَمَن يُوْبُح الْمَيْتِ وَيَع الْمَيْتِ مِن الْمَيْق وَمَن يُدَيِّرُ الْأَمْنَ فَسَيقُولُونَ الله فَقُل أَفَلا وقوله عَلى فَذَالِكُم الله مَن خَلقَهُم السَّمَونِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَ خَلقَهُنَ الْعَرِيرُ الْعَلِيمُ وَقوله عَلى المشركين وقوله عَلى المشركين بما يقرون به، وهو توحيد الربوبية على ما ينكرونه، وهو توحيد الإلهية.

إذًا قول قائل: «آمَنْتُ بِاللَّهَ»، أو قوله: (ربي الله) هو التوحيد الذي يشمل توحيد الربوبية، والإلهية، والأسماء، والصفات؛ لأنّ بعضها يتضمن البعض الآخر.

وقوله: «قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ»، تقدم مَعَنَا أَنَّ الإيمان قول، وعمل واعتقاد^(٢) فإذا قال: «آمَنْتُ بِالله» يعني: أنه اعتقد الاعتقاد الصحيح، وعمل العمل

⁽۱) تواترت الأحاديث عن النبي على في إثبات فتنة القبر، وسؤال الملكين للإنسان بعد موته؛ كما جاء في حديث أنس في الذي أخرجه البخاري (۱۳۳۸، ۱۳۷۵)، ومسلم (۲۸۷۰)، وجاء أيضًا من حديث البراء، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وأبي قتادة، وعائشة، وغيرهم في .

⁽٢) راجع (ص٤٣).

الصحيح الصالح الذي وافق فيه السُّنة، وكان مخلصًا فيه لله على، وأيضًا تكلم، وتلفظ بما يحب الله على الل

فإذًا: قوله: «قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ» يشمل الأقوال، والأعمال، والاعتقادات، فدخل في هذه الوصية الدين كله؛ لأنه قال: «قُلْ لِي فِي الإِسْلَامِ قَوْلًا، فدخل في هذه الوصية الدين كله؛ لأنه قال: «قُلْ أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ»، فقال: «قُلْ آمَنْتُ بِالله» المقصود به الإيمان الشرعي؛ لأنه هو الذي يتعدى بالباء، فالإيمان إذا تعدى بالباء في نصوص الكتاب، والسنة، فيُعنى به الإيمان الشرعي، الذي هو قول، وعمل، واعتقاد.

وكما سبق في شرح حديث جبريل على الإيمان مشتق من الأمن، وأصله أن من آمن بشيء أمِنَ الغائلة، أي: من صدق به تصديقًا جازمًا، وعمل بما يقتضيه ذلك التصديق، فإنه يأمن غائلة التكذيب؛ لأن تكذيب المُخبِر له غائلة؛ أي: له أثر سيئ على المكذّب، فمن كذّب لم يأمن، فالإيمان، والأمن متلازمان من حيث الأثر، والإيمان مشتق من الأمن، أي: من جهة الاشتقاق اللغوي البعيد، والإيمان معناه: التصديق الجازم الذي لا ريب معه، ولا تردد فيه.

قال: «ثُمَّ اسْتَقِمْ»، (ثُمَّ) لتراخي الجمل، وإلّا فإنّ الاستقامة من الإيمان، فلا يُفصل بين الاستقامة، والإيمان؛ كما تقول: آمن بالله، ثم اعمل من الصالحات. فهذا تراخي جملة عن جملة، وتراخي الجمل به (ثُمَّ) له فائدة من جهة علم المعاني في البلاغة، فمحل الكلام عليها هناك.

وقوله: «ثُمَّ اسْتَقِمْ» فيه الأمر بالاستقامة، والاستقامة لفظها (استفعل)،

استقام فيها معنى الطلب، ولكن هذا ليس بظاهر؛ لأن هذه الصيغة (استفعل) تأتي، ويراد بها الطلب، وتأتي، ويراد بها لزوم الشيء، وكثرة الاتصاف به.

فمن الأول: أن استفعل تأتي، ويراد بها الطلب؛ كقولك: استسقى فلان: طلب السقيا، واستغاث: طلب الإغاثة، واستعان/ طلب الإعانة، وهكذا في أشباهها.

ومن الشاني: أن استفعل تأتي، ويراد منها لزوم الوصف، وكثرة الاتصاف به، وعظم الاتصاف به؛ كقوله على: ﴿وَّالْسُتَغْنَى اللَّهُ اللَّهُ اللهُ النابن: ٦] فليس معناها طَلَبَ الغني، ولكنه غنيٌ بغني لازمِّ لذاته، وكثر، وعظم جدًا.

فإذًا: (استفعل) إذا لم تستعمل في الطلب، فيُعنى بها لزوم الصفة للذات، وكثرة الاتصاف، وعظم الاتصاف بها بحسب ما يناسب الذات، فإذًا: (استقام) يعني: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَامُواْ [نصلت: ٣٠]، ﴿فَالسَّقِيمُواْ إِلَيْهِ وَالسَّغَفِرُوهُ ﴾ ﴿فَالسَّقِيمُواْ إِلَيْهِ وَالسَّغَفِرُوهُ ﴾ [هود: ١١٢]، ﴿فَالسَّقِيمُواْ إِلَيْهِ وَالسَّغَفِرُوهُ ﴾ [نصلت: ٦] وهكذا، استقيموا ليس معناها طلب الشيء، ولكن معناها الإقامة على هذا الدين، والإقامة على الإيمان، وأن يعظم وصف الالتزام به، والإقامة على الإيمان، وأن يعظم وصف الالتزام به، والإقامة عليه.

ولهذا كلمة (الاستقامة) تشمل - كما فسرها طائفة من أهل العلم (۱) - الثبات على الدين، (استقام) بمعنى: ثبت على الدين، أي: عمل الطاعات وابتعد عن مساخط الله، وعن المحرمات، وهذا معناه الأخذ بوسائل الثبات: بالاستقامة بالجهاد بأنواعه، وهذا وسيلة من الوسائل، والاستقامة

⁽١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٢/٩)، وجامع العلوم والحكم (ص٢٠٤).

بلزوم السنة، والإخلاص لله على ، وهذا هو حقيقة الدين. فلفظ (استقام) يعني: صار له وصف الإقامة مبالغًا فيه كثيرًا بحيث إنه لزمه، ولم يتغير عنه، ولم يتبدل عنه، وهذا هو المقصود هنا.

إذًا: قوله ﷺ: «قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ ثُمّ اسْتَقِمْ» أي: لتكن إقامتك بعد الإيمان بالله على هذا الإيمان عظيمة ، بحيث يكون وصف الإقامة لك ملازمًا. وهذا تعظم معه هذه الوصية ؛ لهذا أثنى الله ﷺ على عباده المستقيمين بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهُ ثُمَّ السَّتَقَامُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَيْكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلا تَحَرُونَ وَلا تَحَرَّونَ المَاتِدِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلا تَحَرَّونَ وَاللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِمُ الْمَلَيْكِةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلا تَحَرَّونَ وَاللهِ عَلَيْهِمُ الْمَلَيْكِةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلا تَحَرَّونَ وَلَا تَحَرَّونَ المِلادِيةِ اللهِ عَلَيْهِمُ المَلَيْكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلا تَحَرَّونَ وَاللّهِ عَلَيْهِمُ الْمَلَيْكِةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلا تَحَرَّونَ وَلا تَحَرَّونَ اللهِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

فإذًا: هذا الحديث شمل أمور الاعتقاد، وأمور الظاهر، والباطن المعمال الجوارح، وأعمال القلوب - وشمل الحثّ على الثبات على هذه الطاعات، فصارت هذه الوصية وصية جامعة، وما أعظمَها من وصية: «قُلْ آمنْتُ بِاللّهِ ثُمّ اسْتَقِمْ» أي: على الإيمان بتعظيم أمر الإقامة عليه، والازدياد من خلال الإيمان.



الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ إِنَّ اللَّهِ ﴿ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : ﴿ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصُمْتُ رَمضانَ، وَأَحْلَلتُ الْحَلَالَ، وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ، وَلَمْ أَزِد عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا، أَأَدْخُلُ الجنَّة؟ قَالَ : ﴿ نَعَمْ ﴾ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠) .

وَمَعْنَى (حَرَّمْتُ الْحَرَامَ): اِجْتَنَبْتُهُ، وَمَعْنَى (أَحْلَلْتُ الْحَلَالَ): فَعَلْتُهُ مُعتقِدًا حِلَّهُ.

الـشــرح:

في هذا الحديث ذكر بعض العبادات وهي: الصلاة، والصيام، وإحلال الحلال، وتحريم الحرام.

وقد جاء في روايات أخر قد تكون هي أصل هذا الحديث: أنَّ رجلًا من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ: فسأله عن أمور الإسلام، فقال للنبي ﷺ: أخبرني ماذا فرض الله علي من الصلاة، فقال: «الصَّلَوُاتُ الْخَمسِ إِلَّا أَنْ تَطُوعَ شَيْئًا»، فقال: أخبرني بما فرض الله علي من الصيام، فقال: «شهر رمضان إلا أن تطوع شيئًا»، فقال: أخبرني ما فرض الله علي من الزكاة، فأخبره رسول الله ﷺ شرائع الإسلام، فقال: والذي أكرمك لا أتطوع شيئًا

⁽١) أخرجه مسلم (١٥).

ولا أنقص مما فرض الله علي شيئًا، فقال رسول الله ﷺ: «دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ» (١)، وفي رواية: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَجْلِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَخْلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرُ إِلَى مَخْلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَي ذِكُر إِلَى هَذَا» (٢)، وهناك روايات أخر في مجئ أعرابي للنبي ﷺ في ذِكر الفرائض: الصلاة، والصيام، والزكاة والحج.

وهذه الأحاديث تدل على أن من فعل هذه الواجبات ممتثلًا متقربًا بها إلى الله على الصلوات المكتوبة مطيعًا لله على وصام، وزكى مطيعًا لله، وحج مطيعًا لله، وأحلّ الحلال مطيعًا لله، وحرّم الحرام مطيعًا لله، أنه من أهل الجنة، والأحاديث متعددة في ذلك، بعضها يرتب ثواب الجنة على كلمة التوحيد، وبعضها يرتب ثواب الجنة على الصلاة، وبعضها يرتب ثواب الجنة على العددة.

الحاصل: أنَّ هذه الروايات التي فيها ترتيب دخول الجنة على بعض الأعمال الصالحة المقصود بها أنها إذا فُعلت مع اجتماع الشروط، وانتفاء الموانع، أو إذا فُعلت هذه الأفعال مع الإتيان بالتوحيد، وهذان احتمالان:

الأول: أنها مع اجتماع الشروط، وانتفاء الموانع.

الثاني: أنها مع الإتيان بالتوحيد؛ لأنه به تصح الصلاة، وتقبل الزكاة، ويصح الصيام، إلى آخره.

وهذا معناه أن قوله ﷺ: «نَعَم»، أو «دَخَلَ الْجَنّةَ إِنْ صَدَقَ»، دل على أن دخول الجنة متنوع، وهذا الظاهر دلت عليه الأدلة الأخرى، فما جاء في

⁽١) أخرجه البخاري (١٨٩١) من حديث طلحة بن عبيد الله ﴿ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ .

⁽٢) أخرجه البخاري (١٣٩٧)، ومسلم (١٤) من حديث أبي هريرة ريجي الم

النصوص في ترتُّب دخول الجنة على بعض الأعمال، فهو حقُّ على ظاهره، وأنّ من أتى بالتوحيد، وعمل بالأعمال الصالحة بأي عمل، فإنه موعود بالجنة، والله عَلَى وعده حق، وصدق، قال عَلَى اللهِ عَلَى السَّهِ وَعده حق، وصدق، قال عَلَى اللهِ السَّهِ النساء: ٨٧].

ودخول الجنة في النصوص تارة يُراد به الدخول الأوَّلي، وتارة يُراد به الدخول الأوَّلي، وتارة يُراد به الدخول المالي، وهذا في الإثبات، فإذا قيل: «دَخَلَ الْجَنّة». فقد يُراد بالنص أنه يدخلها أولًا مع من يدخلها أولًا، ولا يكون عليه عذاب قبل ذلك، فيُغفر له إن كان من أهل الوعيد، أو يُكفِّر الله ﷺ عنه خطاياه. . إلى آخر ذلك.

أو يكون المقصود بـ «دَخَلَ الْجَنّةَ» أن الدخول مآلي، بمعنى أنه سيؤول إلى دخول الجنة؛ كقوله ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى إلى دخول الجنة؛ كقوله ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ» (٢)، «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ» (٣)، «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا الْجَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اللَّهِ عَهْدُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ» (٣)، «مَنْ كَانَ مِنْ السِّعِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ» (٣)، «مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَام دُعِيَ مِنْ بَابِ الرَّيَّانِ» (٤٠)، وهكذا في أحاديث متنوعة.

⁽١) أخرجه البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤) من حديث أبي ذر ﴿ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّ اللَّهُ اللَّالَّ اللَّهُ اللَّالَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

⁽٢) أخرجه البخاري (١٢٩)، ومسلم (٣٢) من حديث أنس ﷺ.

⁽٣) أخرجه أبو داود (١٤٢٠)، وابن ماجه (١٤٠١)، والنسائي في الكبرى (١/ ١٤٢)، وأحمد في المسند (٥/ ٣١٥)، والدارمي في سننه (١٥٧٧)، وابن حبان في صحيحه (٥/ ٣٣)، والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٦١) من حديث عبادة بن الصامت را

⁽٤) أخرجه البخاري (١٨٩٧)، ومسلم (١٠٢٧) من حديث أبي هريرة رضي اللهبة.

فإذًا: الأحاديث التي فيها دخول الجنة بالإثبات: تارة يُراد منها الدخول الأولي، وتارة يراد منها الدخول المآلي، ويترتب مثل هذا على النفي؛ فإذا نفي دخول الجنة عن عمل من الأعمال، فإنه يُراد به: نفي الدخول الأولي، أو نفي الدخول الأولي، فيُنفى الدخول الأولي عن أهل التوحيد الذين لهم ذنوب يُطهّرون منها إن لم يغفر الله على لهم، وذلك كما في قوله على المُخَلُّ الْجَنّة قَاطِعُ رَحِم» (آ)، وقوله: «لَا يَدْخُلُ الْجَنّة قَاطِعُ رَحِم» (آ)، وقوله: «لَا يَدْخُلُ الْجَنّة قَاطِعُ رَحِم» (آ)، وقوله: «لَا يَدْخُلُ الْجَنّة قَاطِعُ رَحِم» (آ)، واشباه ذلك، فهل المعنى هنا أنه لا يدخل الجنة أبدًا؟

الجواب: لا، بل المعنى أنه لا يدخلها أولًا.

وأما الذين يُنفى عنهم الدخول المآلي، أي: لا يدخلونها أولًا، ولا مآلًا فهؤلاء هم أهل الكفر الذين لا يؤولون إلى الجنة أصلًا، ومأواهم النار خالدين فيها؛ كما في قوله على: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِي سَمِّ اللهَ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَلَهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِظَالِمِينَ مِنْ أَنصَادِ المائدة: ٧٧].

فتحصل لنا كقاعدة عامة من قواعد أهل السنة في فهم آيات وأحاديث الوعيد: أَنَّ الآية أو الحديث إذا كان فيه إثبات دخول الجنة على فعل من الأفعال؛ فإنّ هذا الإثبات ينقسم إلى:

دخول أولي: بمعنى: أنه يُغفر له، فلا يؤاخذ، أو أنه ليس من أهل

⁽١) أخرجه البخاري (٦٠٥٦)، ومسلم (١٠٥) من حديث حذيفة ﴿ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ .

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٩٨٤)، ومسلم (٢٥٥٦) من حديث جبير بن مطعم ﷺ.

⁽٣) أخرجه مسلم (١٠٥) من حديث حذيفة ضطيبه.

الحساب، أو أن الله على خفف عنه، فيدخلها أولًا.

ودخول مآلى: بمعنى أنه سيؤول إلى دخول الجنة.

وهكذا عكسه أنه لا يدخلها أولًا، أو لا يدخلها أولًا، ومآلا على حد سواء، وهذا من القواعد المهمة عند أهل السنة التي خالفوا بها فرق الضلالة مثل: الخوارج(١)، والمعتزلة(٢)، وغيرهم من فرق المبتدعة.

- (۱) هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي ﴿ عَن جرى أمر المحكمين، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة، وفيهم قال النبي ﷺ: «يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاتَهُ مَعَ صَلاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ، كَمَا يَمْرُقُ السَّهُمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ»، أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (٢٠٦٤) من حديث أبي سعيد السَّهُمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ، وكل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيًا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان. انظر: مقالات الإسلاميين (ص٤٠)، والملل والنحل (١١٤١).
- (۲) هي إحدى الفرق الضالة المخالفة لأهل السنة والجماعة، ورأس هذه الفرقة واصل ابن عطاء الغزال، كان تلميذًا في مجلس الحسن البصري، فأظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين وأن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا بكافر، وانضم إليه عمرو بن عبيد، واعتزلا مجلس الحسن فسموا معتزلة لذلك، ويلقبون بالقدرية لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم وإنكارهم القدر فيها، وقد افترقت المعتزلة إلى فرق شتى يجمعهم القول بنفي الصفات، والقول بخلق القرآن، وأن العبد يخلق فعل نفسه، ولهم أصول خمسة جعلوها بمنزلة أركان الإيمان عند أهل السنة، وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وإنما أرادوا بهذه المسميات معاني باطلة. انظر: الملل والنحل (١/ ٢٠ ٣٢)، والفرق بين الفرق (ص١٤٨، ٩٤)، والبدء والتاريخ (٥/ ١٤٢)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٤٦٤)،

إذا تقررت هذه القاعدة، فهذا الحديث فيه ذكر دخول الجنة على أنه لا يزيد على هذه الأعمال شيئًا، ولم يذكر في ذلك أنه فعل الزكاة، ولا أنه أتى بالحج، ومن ترك الزكاة، فهو من أهل الوعيد، ومن ترك الحج، فهو من أهل الوعيد، ومن قرك الحج، فهو من أهل الوعيد، وهكذا، فإذا تقرر هذا، فقوله: (وَلَمْ أَزِد عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا: أَدْخُلُ الجنّة؟ قال: «نَعَمْ» محمول على أحد توجيهين:

الأول: أنه في قوله: (لَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا) يعني: أنه فعل الواجبات التي أوجب الله على فتدخل الواجبات في قوله: (حرَّمتُ الْحَرَامَ)؛ لأنّ ترك الواجبات حرام؛ فهو إذًا حرم ترك الواجبات، معناه أنه فعلها.

الثاني: أن هذا الحديث يُفهم مع غيره من الأحاديث، كقاعدة أهل السنة في نصوص الوعد، والوعيد: أننا لا نفهم نصًا من نصوص الوعد، أو من نصوص الوعد، بل نضمه إلى أشباهه، فيتضح المقام، فيكون إذًا دخوله للجنة مع وجود الشروط، وانتفاء الموانع.

أو يُقال: دخول الجنة هنا - مع اقتصاره على ما ذكر أنه سيفعله - دخولًا مآليًا، وإذا أتم، فإنه يدخل دخولًا أوليًا، ولا بد أنه إذا كان على ذلك النحو فإنه من أهل الجنة؛ لأن الله عَلَيْ هو الذي وعده بذلك، وبلغه رسوله عَلَيْةً.

قوله: (إذا صَلَّيْتُ المكتوباتِ) تدل على تعلق ذلك بالصلوات الخمس، وهذا يُخرِج النوافل، كذلك قوله: (صُمْتُ رمضانَ) تعلقه بالشهر الواجب، وهذا يُخرِج النوافل.

وقوله: (وأَحْلَلتُ الْحَلَالَ) هذا اختلف فيها العلماء على قولين:

القول الأول: وهو الذي ذكره النووي في آخر ذكره للحديث، حيث قال: (ومعنى أَحلَلتُ الحلالَ: فَعَلتُهُ مُعتقِدًا حِلَّه)، فهذا وجه عند أهل العلم.

والقول الثاني: أنه اعتقد، ولم يفعل، فمعنى قوله: (أَحْلَلتُ الْحَلَالَ) أي: اعتقدت حِلَّ كل ما أحله الله على، وليس في نفسي اعتراض على ما أحل الله على أحل المعنيين (١١).

والمعنى الأول الذي ذكره النووي أنَّ إحلال الحلال يقتضي أن تفعل، أو أن تعمل، أو أنْ تأتي الحلال الذي أحله الله على لك، وألا تستنكف عنه؛ بمعنى: أن من حرم على نفسه شيئًا من الحلال مطلقًا، فإنه لم يحل الحلال فعلًا. هذا المعنى ليس بجيد عندي؛ لأن فعل كل حلال ممتنع؛ قد لا يستطيعه كل أحد؛ لأن الحلال – ولله الحمد – كثير جدًا، والمباحات كثيرة، ففعله باعتقاد حله هذا صعب، ومثل هذا الرجل السائل لا يعلَّق بكل شيء، وهذا – أيضًا – مما يكون في غير الاستطاعة.

والوجه الثاني الذي ذكرناه أن قوله: (أَحْلَلتُ الْحَلَالَ) يعني: اعتقدت حلَّه فلم يأتِ في نفسي ريبٌ من أنَّ ما أحل الله ﷺ، فهو حلال، فهذا ظاهر الحديث، وهو أولى؛ لأنه لا يلزم عنه لوازم غير جيدة.

أما قول الرجل: (وحرَّمتُ الْحَرَامَ) فتحريم الحرام يشمل المرتبتين: * أن تعتقد حرمته.

* أن تفعل ما اعتقدته من ترك المحرمات.

فمن اعتقد حرمة الحرام، وفعل الحرام، فهو من أهل الوعيد، أي: من أهل العصيان، وأما من لم يعتقد حرمة الحرام، فهو كافر؛ لأنه لم يصدّق

⁽۱) انظر: صيانة صحيح مسلم (ص١٤٥)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٧٥)، وجامع العلوم والحكم (ص٢٠٦).

الله على في خبره، أو لأنه اعتقد غير ما أمر الله على باعتقاده، فإن الاعتقاد بتحريم المحرمات فرض من الفرائض، وعقيدة لا بد منها؛ لأن معناه الالتزام بأمر الله على ، وأمر رسوله على والانتهاء عما نهى عنه الله على ، ونهى عنه رسول الله على الله الله على الله على



الحديث الثالث والعشرون

الـشــرح:

هذا الحديث حديث عظيم جدًا، وألفاظُه جوامع كلم للمصطفى ﷺ، وهو من الأحاديث التي تهزُّ النفسَ، وتدخل القلب بلا استئذان، وفيه ما

(١) كذا نسبه النووي هنا وفي رياض الصالحين (ص ١٤).

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢/ ١١٩) ترجمة الحارث بن الحارث: «وقد أخرج أبو القاسم الطبراني هذا الحديث بعينه بهذا الإسناد في ترجمة الحارث بن الحارث الأشعري في الأسماء، فإما أن يكون الحارث بن الحارث يكنى أيضا أبا مالك، وإما أن يكونا واحدًا والأول أظهر؛ فإن أبا مالك متقدم الوفاة». اه.

وقال في ترجمة أبي مالك الأشعري (١٢/ ٢٣٩) «أبو مالك الأشعري له صحبة، قيل: اسمه الحارث بن الحارث، وقيل: عبيد الله، وقيل: عمرو، وقيل: كعب بن عاصم، وقيل: كعب بن كعب، وقيل: عامر بن الحارث بن هانئ بن كلثوم.

قلت: أبو مالك الأشعري الذي روى عنه أبو سلام الأسود وشهر بن حوشب ومن في طبقتهما هو الحارث بن الحارث الأشعري والفصل بينهما في غاية الإشكال حتى قال أبو أحمد الحاكم في ترجمته أبو مالك الأشعري أمره مشتبه جداً». اهـ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣) من طريق زيد عن أبي سلام عن أبي مالك الأشعري رضي الله الله عري المنابع الم

يرقق القلب، ويحمل على الطاعة بتأثيره على كلّ نفس، وألفاظه تدل عليه، وهي ألفاظ عظيمة المغاية اشتملت على أحكام كثيرة، ووصايا عظيمة، دخلت في أبواب كثيرة من أبواب الدين.

فقوله ﷺ في أوله: «الطُّهورُ شَطْرُ الإِيمَانِ» المقصود بالطهور هنا: التطهر، فإنَّ صيغة فُعول المقصود منها الفعل، أي: ما يُفعل، فالطهور هو التطهر، كما أن الفُطور هو فعل الإفطار، والسُّحور هو الفعل نفسه، وهكذا.

بخلاف الطَّهور بالفتح: فإنه ما يُتطهر به، أي: الماء يُسمى طهورًا، وأكلة السحر تسمى سَحورًا بالفتح، والفَطور يسمى فَطورًا بالفتح إذا كان المراد الذي يؤكل، أما الفعل نفسه، فهو: طُهور للطهارة، وسُحور للتسحر . . . وهكذا، فقوله ﷺ: «الطُّهورُ» يعنى: التطهر.

وهذا اختلف فيه العلماء على قولين(١):

القول الأول: أن المراد بالطُّهور هنا: التطهر من النجاسات المعنوية، أو مما يُنجِّس القلب، والروح، والجوارح: من الشرك، والرياء، وفعل المحرمات، وترك الواجبات، وأشباه ذلك. وهذا أخذوه من قول الله على: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِرَ ﴾ [المدثر: ٤]، على أحد تفسيرين (٢)، فإن التَّطهير هنا فُسر بأن

 ⁽۱) انظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض (۱/ ٣٢١)، وشرح النووي على صحيح مسلم
 (۳/ ۲۰۰)، وجامع العلوم والحكم (ص٢١٣).

 ⁽۲) انظر: تفسير الطبري (۲۹/۲۹) - ۱٤٤)، وتفسير البغوي (۱۳/۶)، وتفسير القرطبي (۱۹/۵)، وتفسير ابن كثير (۶/۲۲)، والدر المنثور (۸/۳۲۰ – ۳۲۷)، وتفسير السعدي (ص۸۹۰).

المقصود به التطهير من الشرك ، والنجاسات المعنوية ، وفسر – أيضًا – قوله على: ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَنَطَهَرُونَ ﴾ [الأعراف: ٨٦] بالامتناع عن فعل الفاحشة (١) . وهذا التفسير له مأخذه من القرآن ، وظاهر دليله من أن الطهارة هنا المقصود منها: طهارة القلب ، والجوارح ، واللسان من المحرمات ، أو من ترك الواجبات ، وكونها على هذا المعنى شطر الإيمان ؛ لأن الطهارة ترك ، والإيمان قسمان : فعل ، وترك ، فصارت الطهارة بالمعنى هذا شطر الإيمان أي : نصفه ؛ لأنه إما أن تترك ، أو تفعل ، فإذا طهرت نفسك ، وجوارحك ، فجعلتها طاهرة مما حرم الله في القلب ، واللسان ، والجوارح ، فقد أتيت بما هو نصف الإيمان ، وهو الترك ، فيبقى الأمر .

وهنا نقول: لماذا نبه على الترك، ولم ينبه على الفعل، وهو الإتيان بالواجبات؟

الجواب: أن الترك أعظم؛ فإن ترك المحرمات أعظم من الإتيان بالواجبات، لهذا تجد أنَّ كثيرين يأتون بالواجبات، ولا يصبرون على المحرمات - نسأل الله العافية، والسلامة - ومن يترك المحرمات، فإنه يسهل عليه أن يأتي بالواجبات.

القول الثاني: أنَّ (الطُّهورُ) هنا المقصود به: الطهارة بالماء، أو بما هو بدل الماء، والطهارة تكون طهارة كبرى، أو صغرى، أي: غسل الجنابة، أو غسل المرأة من الحيض، والنفاس، أو الطهارة الصغرى بالتطهر للصلاة.

⁽۱) انظر: تفسير الطبري (۸/ ۲۳۵)، وزاد المسير (۳/ ۲۲۷)، وتفسير القرطبي (۱۳/ ۲۱۹) وتفسير ابن كثير (۲/ ۲۳۱)، والدر المنثور (۳/ ٤٩٦)، وتفسير السعدي (ص ۲۰۷).

وهنا جعلها شطر الإيمان؛ لأن الله على جعل الصلاة إيمانًا، فقال:
وهنا جعلها شطر الإيمان؛ لأن الله على جعل الصلاة إيمانًا، فقال:
وما كان الله ليضيع إيمنكم البقرة: ١٤٣] أي: صلاتكم، فحين أمر الله على المسلمين أن يتوجهوا إلى القبلة بعد بيت المقدس، قالت طائفة:
كيف بمن مات من إخواننا قبل ذلك، وهم يصلون نحو بيت المقدس، ولم يدركوا الصلاة إلى الكعبة؟ فأنزل الله على: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَنكُمُ اللهُ أي: صلاتكم (١). والصلاة مفتاحها التطهر، فإنها لا تصح إلا بالطهارة، فلها شروط قبلها، ولها واجبات، وأركان فيها، فما قبلها أعظمه في فعل العبد الطهارة، فصارت شطرًا بهذا الاعتبار.

فيكون إذًا قوله: «الطُّهورُ شَطْرُ الإيمَانِ» يعني: التطهر شطر الإيمان الذي هو الصلاة؛ لأن الصلاة رأس أعمال الإيمان.

وهناك تفسيرات أُخر لأهل العلم وقد اختلفوا في هذا اختلافًا كثيرًا، لكن هذان قولان مشهوران في هذا المقام.

قال على الحمد الله تملك الميزان ، (الْحَمْدُ) هذه كلمة فيها إثبات الكمالات؛ لأن حمد بمعنى: أثنى على غيره بما فيه من صفات الكمال، فحمد لفلان صنيعه، أي: أثنى عليه بصفات كَمُل فيها بما يناسب البشر؛ لأجل صنيعه، ومنه يدخل في الحمد بهذا الاعتبار أنه يثني عليه شاكرًا له، أي: باللسان. ف (الْحَمْدُ لِلَّهِ) معناها: أن جميع أجناس المحامد

 ⁽۱) انظر: تفسير الطبري (۲/ ۱۷)، زاد المسير (۱/ ۱۵۵)، وتفسير البغوي (۱/ ۱۲٤)،
 وتفسير القرطبي (۲/ ۱۵۷)، وتفسير ابن كثير (۱/ ۱۹۳)، والدر المنثور (۱/ ۳٤۲).

هي لله عَلَيْ استحقاقًا (١).

وإذا تقرر ذلك، فإن موارد الحمد التي يُثنى بها على الله عَلَمْ عظيمة كثيرة جماعها في خمسة موارد:

الأول: أنه يحمد على على تفرده في الربوبية، إذ لا رب معه يملك هذا الملكوت، ويدبره، ويصرفه، فيُثنى على الله على بتفرده بالربوبية، ويثنى عليه على الله على اله

وهذا الحمد قد استغرق الزمان كله، بل حمده عَلَمْ كائن قبل أن يكون مخلوق، فهو عَلَمْ المستحق للحمد قبل أن يوجد حامد، وذلك لعظم أوصافه عَلَمْ، ومنها هذا المورد ألا وهو: تفرده عَمَلَةُ في ربوبيته.

الثاني: أنه على محمود على تفرده في ألوهيته، فهو على الإله الحق المبين، لا إله يُعبد بحق إلا هو سبحانه، فهو الإله الحق في السماء، وهو الإله الحق في الأرض، وكل إله عُبد في الأرض، فإنما عُبد بغير الحق؛

(١) قال ابن القيم كِلَّلَهُ في نونيته:

وَهُوَ الْحَمِيدُ فَكُلُّ حَمدِ وَاقِعٌ مَلاَ الوُجُودَ جَمِيعَهُ وَنَظِيرَهُ هُوَ أهلُهُ سُبحَانَهُ وَبِحَمدِهِ انظر: النونية بشرح ابن عيسى (٢/ ٢١٥).

أَوْ كَانَ مَفرُوضًا مَدَى الأَوْمَانِ مِنْ غَيرِ مَا عَدٌ وَلَا مُسبَانِ كُلُّ الْحَامِدِ وَصفُ ذِي الإِحسَانِ

عُبد بالبغي، والظلم، والعدوان، ومن يستحق العبادة الحق وحده دونما سواه هو الله على ، فيُثنى عليه على بهذا الأمر العظيم ألا وهو توحده على في إلهيته.

الثالث: أنه على يحمد على ما له من الأسماء، والصفات التي هي له على وجه الكمال، فهو على له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، له الأسماء التي لا يماثله في معانيها، ولا فيما اشتملت عليه من الصفات أحد، فهو وله على من الصفات ما لا يشاركه فيها على وجه التمام، والكمال أحد، فهو على ذو الأسماء الحسنى، والصفات العلى، قال على الله المحل تَعَلَمُ لَهُ سَمِيًا الله ذو الأسماء الحسنى، والصفات العلى، قال على الإخلاص: ١٤، فليس له على ولا مثيل في نعوت جلاله، وكماله، وجماله، فهو وكذلك يُثنى عليه بكل اسم على حدة، ويُثنى عليه بكل صفة له على حدة، وهذا مما تنقضي الأعمار فيه لو تأمله الحامدون.

الخامس: أنه على محمود على خلقه، وقدره، وهو على له تصريف هذا الملك، وله في كل شيء قدر؛ كما قال على: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩]، وله على من شاء أن يُنْعِم على من شاء أن يُنْعِم عليهم، ومنها: المصائب على من شاء أن يبتليهم. . . وهكذا، فهو على محمود على خلقه، وقدره، وكل أنواع تقديره على يستحق أن يُثنى عليه بها، وهذا النوع بعضه يستحضره الناس حينما يقولون: الحمد لله أي: على ما أولاهم به من نعمة، فيحمدون الله على، ويثنون عليه بما أفاض عليهم من النعم، وهذا ولا شك نوع من أهم موارد الحمد.

أما أهل العلم المتبصرون بما يستحقه على من الأسماء والصفات، وما له على من النعوت والكمالات، فإنهم يستحضرون من معاني الحمد أكثر من ذلك الذي يستحضره أكثر الخلق من أن الحمد لا يكون إلا على ما أولوا من النعمة؛ ولهذا النبي على كان يحمد الله على في السراء، والضراء، ويحمده على إذا أتته نعمة، وإذا جاءه ما لا يسره حمد الله على باستحقاقه الله على باستحقاقه للربوبية على خلقه، ويثني على الله على باستحقاقه للعبادة من خلقه وحده دونما سواه، ويثني عليه على بأنواع من الثناء.

ومن المهمات: أن يستحضر الحامد لله على هذه الموارد، وإن لم يمكنه ذلك لضيق وعاء القلب عنده، فإنه يستحضر شيئًا فشيئًا منها، حتى يُعود قلبه على الثناء على الله على في جميع أنواع الثناء عليه على الذي يستحقها.

وقوله هنا: (لله) اللام للاستحقاق، وضابطها: أنها تأتي بعد المعاني دون الأعيان، (الحمد لله) أي: الحمد مستحق لله على، و(الله) علمٌ على المعبود بحق، فلا يُسمى به إلا من يستحق العبادة وحده دونما سواه، الموصوف بأوصاف الكمال سبحانه، أما غيره على مما عُبد من الآلهة التي عُبدَت بالباطل، والبغي، والظلم، والعدوان فإنها يطلق عليها البشر إلهًا، يعني: معبودًا، أما الاسم (الله)، فهو علم على المعبود بحق، أما المعبودات بالباطل، والظلم، والطغيان، فلم يَدَّع أحدٌ أنه يسميها الله؛ ولهذا قال المشركون: ﴿ أَبَعَلَ الْأَلُهُ إِلَهًا وَحِدًا أَنْ هَذَا لَشَيْءٌ عُبَابٌ ﴾ [ص: ٥]، وقال الله على: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلله إِلا الله عَلى المعبودات الله عَلى ومعه.

فقوله: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» أي: الحمد المستحق لله على الذي أثني عليه به يملأ الميزان، فإذا قال العبد: (الْحَمْدُ لِلَّهِ)؛ فإن هذه تملأ الميزان، كما جاء في حديث أبي هريرة في الذي رواه البخاري، وغيره، أن النبي على قال: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللَّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ» (١٠)، فالحمد إثبات، وكما سيأتي في: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ للهِ» أن الحمد، والتسبيح متلازمان.

⁽١) أخرجه البخاري (٦٤٠٦)، ومسلم (٢٦٩٤).

وقوله: «تَمْلاُ المِيزَانَ» على قاعدتنا: أَنَّ المَلْءَ هنا على ظاهره حسي، وليس ملئًا معنويًا، كما قاله طائفة (١)، وهذا نوع من التأويل؛ لأن الدخول في الأمور الغيبية بما لا يوافق ظاهر اللفظ هذا نوع من التأويل المذموم.

فنقول إذًا: (الْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلاً المِيزَانَ) على ظاهرها، وهو أن الله عَلَلْهُ الْمَيزَانَ، والله عَلَلْهُ يجعل الأعمال التي هي أقوال، واعتقادات، وحركات يوم القيامة في الميزان، فيزنَها، فيثقل بها، ويخف بها ميزان آخرين.

وهنا نظر أهل العلم في قوله: «تَمْلاً المِيزَانَ» لماذا صارت تملاً؟ على تفسيرين (٢):

الأول: أن تملأ نفهم منه أنها لا توضع أولًا، أي: لا يؤتى بالحمد أولًا، فتوضع في الميزان، فيؤتى فتوضع في الميزان، فيؤتى بالحمد فتملأ الميزان.

الثاني: أن الإيمان، والدين نصفان: نصف تنزيه، ونصف إثبات الكمالات، والتنزيه فيه التسبيح، أي: تنزيه الرب على عن النقص في ربوبيته، أو إلهيته، أو أسمائه، وصفاته. إلى آخره، فهذا فيه إبعاد عن النقائص، والحمد إثبات للكمالات، فإذا وُضعت «سُبْحَانَ اللّهِ» أولًا ف «الْحَمْدُ للهِ» تأتي ثانيًا، فتملأ الميزان، ونفهم من قوله على اللهِ الميزان، ونفهم من قوله على الله الميزان، ونفهم من قوله الله الميزان، ونفهم من قوله الميزان،

⁽۱) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٤٧٤)، وشرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ١٠١)، وجامع العلوم والحكم (ص٢١٦)، والديباج على مسلم (٢/ ١٢)، وتحفة الأحوذي (٩/ ٣٥٠).

⁽٢) جامع العلوم والحكم (ص٢١٦)، وفيض القدير (٤/ ٨٥).

خَفِيفَتَانِ عَلَى اللّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللّه، وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللّهِ الْعَظِيمِ» أن التسبيح أكثر من جهة وضعه في الميزان، فيكون الحمد تتمة لذلك.

وقد يتأيد هذا بشيء، وهو أن التسبيح يختلف عن الحمد، وهو أن التسبيح فيه تَخْلِيَة، ومعلوم أن التخلية بلا شيء يوضع محلها أنها ليست محمودة، بمعنى أنه إذا قال أحد: أنا سأخلي هذا المسجد مما فيه من الأشياء، والدواليب، والفرش، ونحو ذلك. لم يكن محمودًا بفعله، إلّا إذا قال: وآتي بغيره مما هو أحسن منه، فأضعه فيه، فالتسبيح تنزيه، والتنزيه قد يكون ناتجًا عن قُصور في إثبات الكمالات لله على، فيقال: إن الله على منزه عن كذا، ومنزه عن كذا، ومنزه عن كذا. ثم لا يوصف الله على بشيء، فلهذا كان التسبيح، والحمد متكاملين، فالتسبيح تخلية، والحمد بالنسبة للقلب تَحْلِية، والتخلية تسبق التحلية (1) حكما هو مقرر في علوم البلاغة -.

فالتسبيح قد جاء في نصوص كثيرة مضافًا إلى الله عنى الله النقائص، ونفيها عن الله في: ربوبيته، وإلهيته، وأسمائه، وصفاته، وفي قدره، وأمره الكوني، وفي شرعه، وحكمه الديني، في هذه الخمسة تقابل بها الخمسة التي فيها إثبات الكمالات في الحمد، فكل واحدة منها نُزِّهت عن الله في جاء الحمد بإثبات الكمال اللائق بالله في محلها.

وهذا لو فقهه العبد لكان «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ للَّهِ» في لسانه أعظم من أي شيء يشتغل به عنها، من غير ذكر الله ﷺ، والقرآن العظيم، فهي كلمة

⁽۱) انظر: فتح الباري (۱۳/ ۵۶۱)، وعمدة القاري (۲۲/ ۱۱۱)، وسبل السلام (۲۱۷/۶) والرد على القائلين بوحدة الوجود (ص۹۳).

خفيفة، لكنها عظيمة؛ لأنّ فيها الاعتقاد الصحيح في الله على في الربوبية، والإلهية، والأسماء، والصفات، وفيها إثبات تحليل الحلال، وتحريم الحرام، وفيها الاعتقاد الحسن فيما يتصرف الله على به في ملكوته، إلى آخر ذلك من المعانى.

لهذا قوله ﷺ: «وَالْحَمْدُ للَّهِ تَمْلاً المِيزَانَ» يكون هنا الملْءُ بعد التنزيه، وهو التسبيح.

قال: (وَسُبْحَانَ اللّهِ، وَالْحَمْدُ للّهِ تَملآنِ - أَوْ: تَمْلاً - مَا بَيْنَ السَّماءِ وَالأَرْضِ» سبحان الله، أي: تنزيها لله على عن النقائص في ربوبيته، وإلهيته وأسمائه، وصفاته، وشرعه، ودينه، وعن أمره الكوني، وقدره، و (الْحَمْدُ للهِ الْبَات الكمالات لله على فهما، متكاملان.

قال: «تَملآنِ -أَوْ: تَمْلأً- ما بَيْنَ السَّماءِ وَالأَرْضِ»، إذا كان اللفظ «تَملآنِ» فكل واحدة على اعتبار، وإذا كان اللفظ المحفوظ «تَمْلأ» - وهو الأظهر - فإن «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ للهِ» كلمة واحدة؛ لأن مدلولها واحد، وهو: - كما ذكرنا - التنزيه، والإثبات.

قوله: «تَمْلأ ما بَيْنَ السَّماءِ وَالأَرْضِ» ما المقصود بذلك؟

الجواب: إذا أُطْلق لفظ (السَّماء) هنا، فالمقصود به السماء الدنيا، والسماء تُطلق في النصوص ويراد بها العلو بعامة؛ كما قال الله على: ﴿ أَلَمْ تَرَكَ اللّهُ مَثَلًا كُلُم تَرَبُ اللّهُ مَثَلًا كُلُم تَرَبُ اللّهُ مَثَلًا كُلُم تَرَبُ اللّهُ مَثَلًا كُلُم عَيْبِ بِإِذْنِ رَبِّهَ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُها ثَابِتُ وَفَرَعُها فِي السَّماءِ لَيْ السَّماءِ وَفَرَعُها فِي السَّماءِ فَقوله: ﴿ وَفَرَعُها فِي السَّماءِ فَي السَّماءِ فَي العلو، كذلك قوله: ﴿ وَأَمِنتُم مَن فِي السَّماءِ فَي الملك: ١٦] أي: من العلو، وقوله: ﴿ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ [النور: ٤٣] أي: من العلو.

وكذلك قول الشاعر(١):

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمِ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابًا

فإذا أطلق لفظ (السَّماء) فإنه قد يُراد به العلو، وقد يراد به واحدة السماوات، وهي السماء الدنيا، وخاصة إذا قُوبل بالأرض، فقوله هنا: «تَمْلاً ما بَيْنَ السَّماء وَالأَرْضِ» أي: أنها تملأ هذا الفراغ الكبير الذي بين السماء، والأرض، لِم؟ لعظم هذه الكلمة، ولمحبة الله عَلا لها، ولحمل الملائكة لها تقرُّبًا إلى الله عَلا.

قال: «وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ» هذه الثلاثة: الصلاة، والصدقة، والصبر، اقترنت هنا بثلاثة أنواع من أنواع النور هي: النور، والضياء، والبرهان، فدرجات ما تحسه العين من الأنوار ثلاث: أولها النور، ويليها البرهان، والثالث الضياء.

فالقمر نور؛ كما في قوله على: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِهِنَّ نُوْرًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]، وقوله على: ﴿وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [بونس: ٥]، فالقمر يوصف بأنه نور، وهو الذي يعطي الإضاءة بلا إشعاع محسوس.

والبرهان أشعة بلا حرارة، أعظم درجة من النور، وأقل درجة من الضياء.

وأما الضياء فهو نور مسلط شديد يكون معه حرارة.

⁽۱) هذا البيت للشاعر الجاهلي معاوية بن مالك بن جعفر، المعروف بمعود الحكماء. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (۱/ ٤٤٠)، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (ص٣٣٢)، ولسان العرب (٣١٤/ ٣٩٩).

فهذه ثلاث مراتب من أنواع النور، فإذا تأملت قوله على أجمل ما يكون نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرهَانٌ، وَالصَّبُرُ ضِيَاءٌ» وجدت أنه مُرتَّبٌ على أجمل ما يكون من الترتيب، فإن الصلاة سبقت الصدقة؛ ولهذا سبق النور البرهان، والصبر لا بد منه للصلاة، وللصدقة، ولكل الطاعات، ولكن الصبر محرِق كشدة حرارة الضياء، والضياء نور قوي فيه حرارة، ونوع إحراق، فلهذا جعل الصبر ضياء، ولم يجعل الصلاة ضياء، لكن الصلاة نور؛ لأن فيها إعطاء ما يحتاجه العبد براحة، وطمأنينة، وجعل الصدقة برهانًا؛ لأن البرهان أشعة بلا حرارة تنعكس في العين يكون معها شيء من المعاناة، والصدقة فيها إخراج المال، وهو محبوب للنفس، وهذا يحتاج إلى شيء من المعاناة.

وقد وصف الله على وصف القرآن بأنه نور في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِن اللّهِ نُورٌ وَكِتَبُ مُبِينُ ﴾ [المائدة: ١٥]، ووصف التوراة بأنها ضياء في قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَكُرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيآ ءً وَذِكْرًا لِلْمُنَّقِينَ ﴾ [الانبياء: ٤٨]، وقد ذكر المفسرون تفسير ذلك حيث قالوا: إن التوراة فيها آصار وأغلال على بني إسرائيل؛ ولهذا سماها الله عَلَيْ ضياء مناسبة ما بين الضياء ووجود التكاليف العظام على بني إسرائيل، قال: ﴿فَيْظُلْمِ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا حَرَّمَنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَتِ أُحِلَتُ لَكُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ كَثِيرًا ﴾ [النساء: ١٦٠]، فجعل التوراة ضياء؛ لأنّ فيها هذه الشدة.

وكذلك جُعِل الصبرُ ضياء؛ لأنّ من تحمل شدة الصبر يشبه من تحمل شدة الضياء، وأيضًا أثره أنه يكون معه الضياء.

وهذه الثلاثة يحتاج إليها العبديوم القيامة أشد الحاجة حين تكون الظلمة دون الجسر، ويعبر الناس على الصراط؛ حيث اليوم العصيب، والأمر

والصبر كما هو معلوم ثلاثة أنواع:

- * صبر على الطاعة.
- * وصبر عن المعصية.
- * وصبر على أقدار الله المؤلمة.

والصبر هو الحبس، أي:

- * حبس القلب، والجوارح على الطاعات.
- * حبس القلب، والجوارح عن المعاصي.
- * حبس القلب، والجوارح على الرضا بأقدار الله عَلا المؤلمة.

وقد سبق تفصيل الكلام في معاني الصبر حين شرح قوله ﷺ: «وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ»، فليراجع (١).

قال: «وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»، فالقرآن حجة لك إذا تلوته حق تلاوته، بمعنى: تلوته، فآمنت بمتشابهه، وعملت بمحكمه، وأحللت حلاله، وحرمت حرامه، وقد يكون القرآن حجة على العبد؛ حيث يقوده يوم القيامة، فيزج بمن قرأه فخالف ما دل عليه من حق الله على إن لم يغفر

⁽۱) راجع (ص۲٤٤).

له، ويصفح، فيزج بصاحبه إلى النار، فالقرآن إما لك، أو عليك، فطوبي لمن كان القرآن حجة له.

وقوله ﷺ: «حُجَّةٌ لَكَ» أي يحاج لك، وهذا جاء في أحاديث أخر، كقوله ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لأَصْحَابِهِ، اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَأَنَّهُمَا فَرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ تُحَاجَّانِ عَنْ فَمَامَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ تُحَاجَّانِ عَنْ فَمَامَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا . . . »(١)، فالقُرْآنُ «حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»؛ لهذا يعظم القرآن عند من تركه تلاوة وعملًا .

قال: «كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو»، الغدو هو: السير في أول الصباح، والرواح: الرجوع في آخر النهار، قال: «فَبَائِعٌ نَفْسَهُ، فَمُعْتِقُهَا»، أي: بَاعَ نفسه لله عَلَيْ، فلم يُسَلِّط عليها الهوى، ولم يُعَبِّدها للشيطان، بل جعلها على ما يحب الله عَلَيْ، ويرضى، فأعتقها ذلك اليوم.

قال: «أَوْ مُوبِقُهَا» بأن غدا، فعمل بما لم يرض الله عَلَيْ، فخسر ذلك.



⁽١) أخرجه مسلم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة الباهلي را

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَبِي ذَرَّ الغِفَارِيِّ رَبِيُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِيما يَرْوِيهِ عن رَبَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي، إِنَّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا. يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ.

يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ.

ياً عِبَادِي، كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فَاسْتَكْسُونِي أَكْسِكُمْ.

يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُخُطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا ٱغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، فَاسْتَغْفِرُونِي، إنَّكم لَنْ تَبْلُغُوا ضُرَّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا ضُرَّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي.

يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُل وَاحِدٍ مِنْكُمْ، ما زاد ذلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا.

يَا عِبَادِي، لَو أَن أَوَّلَكُمْ وآخرَكم، وَإِنسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُل وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِى شَيْئًا.

يا عبادي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مَسْأَلَتُهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي، إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ.

يًا عِبَادِي، إِنَّمَا َهِي أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوفِيكُمْ إِيَّاهَا. فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

⁽١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

السسرح:

هذا الحديث حديث عظيم في بيان حاجة العبد، وافتقاره إلى ربه ﷺ، وما يحبه الله ﷺ من العبد، وما يكرهه.

وهذا من الأحاديث القُدْسية؛ لأنه صُدِّر بقوله: «فِيما يَرْوِيهِ عن رَبَّه ﷺ والذي يروي عن الله عَلَى هو المصطفى ﷺ، وهذا يعني: أَنَّ الحديث القدْسي يرويه النبي ﷺ عن ربه عَلَى بهذا اللفظ؛ لأنها رواية، والرواية تكون باللفظ؛ لأن هذا هو الأصل، ولهذا فالحديث القدسي الذي يُنْمَى إلى الرب عَلَى من الكلام، وليس من القرآن، أي: فيما يقول فيه المصطفى ﷺ: الرب عَلَى من الكلام، وليس من القرآن، أي: فيما يقول فيه المصطفى ﷺ:

فمثل هذا يُسمى: حديثًا قُدْسيًا، ومعنى كونه قدسيًا: أنه جاء من القدوس على أي: أنه حديث مطهر عالٍ على كلام الخلق، وهذا في معناه العام.

أما الحديث القدسي من حيث الاصطلاح، فقد اختلف فيه العلماء، وعباراتهم متنوعة، والذي يتفق مع اعتقاد أهل السنة، والجماعة أنَّ الحديث القدسي من حيث اللفظ هو من الله على، وأنَّ النبي عَلَيْ يرويه بلفظه، وليس له عَيْنِ أن يُغيِّر لفظه (١).

⁽۱) انظر: قواعد التحديث (ص٦٥ – ٦٨)، وشرح الأربعين للعلامة ابن عثيمين ﷺ (ص٢٣٦).

أبيح له أن يغير في لفظه (١).

وهذا القول لا دليل عليه؛ لأنّه جاء ذلك بالنقل: «قَالَ اللّهُ تَعَالَى»، «قَالَ رَبُّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ»، «لَبُلُغُهُ عَنْ رَبِّهِ»، والصحابة يقولون: «فيما يَنْمِيه إِلَى رَبَّهِ»، «يُبَلِّغُهُ عَنْ رَبِّهِ»، «يَرْوِيهِ عن رَبِّهِ»، وهذه كلها من ألفاظ الأداء في الرواية، وليس ثمَّ ما يدل على أن المعنى من الله عِنْ، وأن النبي عَلَيْهُ يتصرف في الألفاظ بما يؤدي به المعنى، إذ لا دليل عليه – كما ذكرنا –، ولا حاجة للنبي عَلَيْهُ في ذلك.

وأيضًا هذا القول - وهو أنه من حيث اللفظ من النبي ﷺ، والمعنى من الله ﷺ والمعتزلة، وأشباه الله ﷺ والمعتزلة، وأشباه

⁽١) انظر: فيض القدير (٤٦٨/٤ - ٤٩٨)، والتعريفات للجرجاني (ص١١٣).

⁽٢) نسبة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري، ولد سنة ستين ومائتين، نشأ على مذهب المعتزلة، وتتلمذ على أبي علي الجبائي زوج أمه، ومضى على ذلك صدرًا من حياته، ثم ترك مذهبهم وتبرأ منه وسلك طريقة ابن كلاب، وانتشر مذهبه، ثم رجع عنه إلى مذهب أهل الحديث، وانتسب إلى الإمام أحمد، وألف في مذهب أهل السنة: الإبانة، والموجز، إلا أنه بقيت عليه بقايا من مذهب ابن كلاب. توفي ببغداد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، قاله الذهبي، ويقال: بقي إلى سنة ثلاثين وثلاثمائة.

انظر: تاريخ بغداد (۱۱/ ٣٤٦)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٨٤)، وسير أعلام النبلاء (٥١/ ٨٥)، والبداية والنهاية (١١/ ١٨٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٠٣).

⁽٣) هم أصحاب محمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي، المتكلم، وما تريد قرية من قرى سمرقند، له كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، وكتاب تأويلات القرآن، توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة بسمرقند، ومن المسائل التي اشتهر الماتريدية بالخلاف فيها: مسألة الاستثناء في الإيمان، والاستثناء في الكفر، ومسألة =

هؤلاء في أن الله على كلامه كلام نفسي، بمعنى: أنه يلقي في روع جبريل المعاني، أو يلقي في روع المصطفى على المعاني، ويعبر عنها جبريل بما يراه، ويعبر عنها المصطفى على الله بما يراه.

فالمعتزلة يقولون: القرآن كلام جعله الله يصدر من جبريل على الله وهو مخلوق، أو كلام جعله على الله مخلوقًا هكذا مكتوبًا ثم أخذه جبريل على المكتوبًا.

والأشاعرة يقولون: إن كلام الله على من حيث الصفة كلام ليس فيه حرف ولا صوت، وإنما هو كلام نفسي، وهو معنى قائم بذات الله على، وهذا المعنى أُلقي في روع جبريل على ، وجبريل على فهم هذا المعنى، وعبر عنه. وإذا كان من جبريل على ، فإن جبريل على من مخلوقات الله على ، فيكون الكلام الذي قاله – عند الأشاعرة، ومن شابههم – هو كلام جبريل على لا كلام غيره.

وهذا هو تعبيرهم؛ فإنهم يقولون: إن جبريل الله حكى كلام الله، أو عبر عن كلام الله، أما كلام الله الذي هو الحرف، والصوت، وما يُسمع . . . إلى آخره؛ فإن هذا قديم، وأما بعد أن تكلم به في القدم، فإنه امتنع عن الكلام، وأصبح ما يريده يقوم بذاته معنى، ثم يُلقى في روع جبريل دون كلام يُسمع منه حقيقة.

القرآن هل الله ﷺ يتكلم بمشيئته وقدرته أم القرآن لازم لذاته، وغير ذلك من مسائل الصفات. انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٣/ ٣٦٠)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٤٣١ – ٤٣٤)، ومنهاج السنة (٢/ ٣٦٢)، وانظر: رسالة الماتريدية للشيخ شمس الدين الأفغاني ﷺ.

والذي يتفق مع عقيدة أهل السنة، والجماعة في كلام الله على: أَنَّ الحديث القدسي لفظه، ومعناه من الله على، ولم يُتَعَبَّد بتلاوته، فيصح أنْ نعرف الحديث القدسي بأنه: ما رواه المصطفى على عن الله على بلفظه، ومعناه، ولم يتعبد بتلاوته. أي: لم يكن بين دفتي المصحف، فهذا هو الحديث القدسي.

أما أن يُجعل لفظه من المصطفى ﷺ، فهذا لا يتفق مع عقائد أهل السنة، والجماعة.

قال: (فِيما يَرْوِيهِ عن رَبَّهِ ﷺ أَنَّه قال: يَا عِبَادِي)، فالمتكلم بهذا هو الرب ﷺ، وهذا النداء «يَا عِبَادِي» فيه التودّد للعباد، ولفت النظر إلى هذا الأمر العظيم، وهذه الوصية العظيمة.

قال: «يَا عِبَادِي، إِنَّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي»، ولله عَلَى أن يحرم ما شاء على نفسه، أو على خلقه، فالوجوب، والتحريم، والحق يصحُّ عند أهل السنة، والجماعة أن يجعلها الله عَلَى نفسه، فيُحِقُّ حقًا على نفسه، أو يوجب واجبًا على نفسه، أو يحرم أشياءَ على نفسه، وهذه كلها جاءت بها الأدلة، فالله عَلَى أحَقَّ حقًا على نفسه في بعض الأشياء، كما في قول النبي عَلَيُّ: «وحق العبادِ على اللَّهِ أن لا يُعذّبَ مَنْ مَاتَ لا يُشركُ بِاللَّهِ شيئًا» (۱)، وحرم أشياء على نفسه، ومنها الظلم، كما في هذا الحديث، وهذا هو المتقرر في مذهب أهل السنة، والجماعة، أما غيرهم، فإنهم

⁽١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠) من حديث معاذ بن جبل ﷺ.

يجعلون الله عَلَلا مُنَزَّهًا عن أن يَحْرُم عليه شيءٌ، أو أن يجب عليه شيءٌ.

والذي حرم على الله هو الله على، وهو على نفسه ما شاء، وهذا بما يوافق شاء، ويوجب على نفسه ما شاء، ويحرم على نفسه ما شاء، وهذا بما يوافق صفات المولى على، ويوافق حكمته، ومشيئته في بريته، فالله على الظلم على نفسه، ومعنى كونه حرم الظلم على نفسه أي: منع نفسه على من أنْ يظلم أحدًا شيئًا.

وفي القرآن نصوص كثيرة فيها أن الله على العباد؛ كما في قوله وَهِ الله عَلَى الم يُرِدُ الظلم، ولم يَخْتَر الظلم على العباد؛ كما في قوله وَهِ الله عَلَى عَمِلَ صَلِحًا فَانَفُسِهِ وَمَنَ أَسَاءَ فَعَلَيْها وَمَا رَبُّكَ بِطَلَّمِ لِلْعَبِيدِ انصلت: ٤٦]، وقوله: ﴿وَمَا اللّهُ يُرِيدُ ظُلُمًا لِلْعَالَمِينَ ﴿ وَمَا اللّهُ يُرِيدُ ظُلُمًا لِلْعَالَمِينَ ﴿ وَمَا اللّهُ يُرِيدُ ظُلُمًا لِلْعَالَمِينَ ﴾ [ال عمران: ١٠٨]، وقوله: ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [ط: ١١٢]، وقوله: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَظْلِمُ النّاسَ شَيْعًا وَلَكِكنّ النّاسَ أَنفُسَهُم يَظْلِمُونَ ﴾ [يونس: ٤٤]، والآيات في ذلك كثيرة.

فالله على وصف نفسه بأنه لا يظلم أحدًا شيئًا، وأن الظلم ليس إليه، وأنه لا يريد الظلم على والظلم المنفي عن الله على هو الظلم الذي يُفسَّر بأنه: وضع الأمور في غير مواضعها؛ لأنّ الظلم في اللغة بأن يوضع الشيء في غير موضعه (١)؛ ولهذا قيل للحليب الذي خُلط بلبن حتى يروب، فخُلط قبل أن يبلغ ما يصلح به، قيل له: ظليم، يعني: أنه ظُلم؛ حيث وُضع الخلط في غير موضعه، وقبل أوانه.

⁻⁻⁻⁻⁻

⁽۱) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٣٦٧)، والقاموس المحيط (ص ١٤٦٤)، ولسان العرب (١٢/ ٣٧٣).

ومن ذلك قول الشاعر(١):

وَقَائِلَةٍ ظَلَمْتُ لَكُمْ سِقَائِي وَهَلْ يَخْفَى عَلَى العُكَدِ الظليمُ

ومنه - أيضًا - سميت الأرض التي حفرت لاستخراج ماء وليست بذات ماء قيل لها: مظلومة ، كقول الشاعر - وهو من شواهد النحو المعروفة (٢) - :

إِلَّا الْأَوَادِيَ لَأَيْاً مَا أُبَيِّنُها والنَّوْيُ كَالْحَوْضِ بالمظْلُومةِ الْجَلَدِ

المقصود: أنَّ هذه المادة في اللغة دائرة على وضع الشيء في غير موضعه اللائق به، وغير هذا التفسير كثير، فالمعتزلة يفسرون الظلم بأنواع، والأشاعرة يفسرون الظلم بأنواع، وعند أهل السنة هذا هو تعريف الظلم، فقد قال بعضهم: إن الظلم هو التصرف في ملك الغير، أو في اختصاصه بغير إذنه (٣).

وهذا نوع من وضع الشيء في غير موضعه، وليس هو بتعريف للظلم؛ ولهذا يورد عليه أشياء في بحث معروف في القدر في مبحث الظلم، وفي اللغة.

⁽۱) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (۱/ ٤٨٥)، وتاريخ دمشق (۲۲/ ۲۳۰)، ومجمع الأمثال (۲/ ٤٠٦)، وجمهرة الأمثال (۱/ ١٦١)، ولسان العرب (۱۲/ ۳۷۵).

⁽٢) من شعر النابغة الذبياني، وهو أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع، أحد شعراء الجاهلية المشهورين ومن أعيان فحولهم.

انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت (ص٤٧)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (١٢٨/٣)، ولسان العرب (٣/١٢٦).

⁽٣) انظر: قواعد العقائد للغزالي (ص٢٠٤)، ورسالة في معنى كون الرب عادلا (ص١٢١وما بعدها)، والتعريفات للجرجاني (ص١٢٦)، والتعاريف للمناوي (ص٤٩٢).

المقصود من هذا: أن الله على قال: «إِنَّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي»، أي: حرّمت أن أضع شيئًا في غير موضعه اللائق به على نفسي، أي: منعت نفسي من ذلك، وهذا يدل على أن الله على لو أراد إنفاذ وضع الشيء في غير موضعه، لكان له ذلك سبحانه، وكان قادرًا عليه؛ لأنه على قال: ﴿وَمَا اللّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ ﴾ [غافر: ٣١]، فهو الله للم يرد ذلك، وهذا الحديث - أيضًا - الله على أنه قادر على أن يفعل، ولكنه حرم ذلك على نفسه، ومنع نفسه من ذلك، وهذا من كرمه على، وإحسانه، وفضله، وإنعامه، ومزيد مِنتِه على عاده.

قال: «إِنَّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا» الله ﷺ حرّم الظلم على نفسه، وجعل الظلم بين العباد محرمًا؛ لأنه ﷺ يحب العدل، وقد أقام السماوات، والأرض على العدل – كما قرر ذلك أهل العلم –، ولا يصلح لها إلا العدل، والعدل ضد الظلم؛ لأن العدل وضع الشيء في غير موضعه.

فإذا تبين ذلك، فإن الله ﷺ جعل الظلم بين العباد محرمًا، فقال: «فَلَا تَظَالَمُوا»، وهنا نظر أهل العلم في سبب قوله: «إِنَّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي»؛ لأنه قال بعدها: «وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا»، وهذا فيه

بحث واسع في أثر أسماء الله على، وصفاته التي اتصف بها على بريّته، فالأسماء، والصفات لها آثار في الملكوت، وآثار في الشريعة، وآثار في أفعال الله على في بريته، وهذا نوع من هذه الآثار، وهو أنه على لما أقام ملكه على العدل، وحرّم الظلم على نفسه، أمر عباده بالعدل، وحرم الظلم فيما بينهم، والعباد مكلفون، فإذا وقع منهم الظلم كانوا غير منفذين لمراد الله الشرعي، وإن كانوا غير خارجين على مراد الله الكوني؛ فلهذا يكون الله على قد توعدهم إذ ظلموا، وقد نهاهم عن الظلم.

فإذًا: الظلم بأنواعه محرم، والظلم درجات، يجمعها مرتبتان(١):

المرتبة الأولى: ظلم النفس، وظلم النفس قسمان:

القسم الأول: ظلم النفس بالشرك، وهو ظلم في حق الله على ؛ لأنه وضع العبادة في غير موضعها، في غير من تصلح له، فكل مشرك ظالم لنفسه ؛ كما قال على : ﴿ اللَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُهُ تَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٦].

القسم الثاني: ظلم النفس بارتكاب الحرام، والتفريط فيما أوجب الله على، وعدم أداء الحقوق مما يعرضها للعذاب، والبلاء بما لا يصلح لها، وهذا ظلم للنفس؛ لأن من حق نفسك عليك أن تسعدها في الدنيا، والآخرة، فإذا عرضتها للمعصية، فقد ظلمتها؛ لأنك لم تجعلها سعيدة، بل جعلتها معرضة لعذاب الله على .

⁽۱) انظر: جامع العلوم والحكم (ص۲۲٤)، وتفسير ابن كثير (۱/ ٥٠٩)، وفيض القدير (١/ ٢٩٥).

المرتبة الثانية: ظلم العباد، وهو: التفريط، أو تضييع حقوقهم بعدم أداء الحق الذي أوجبه الله على لهم، فمن فرّط في حق والديه، فقد ظلمهم، ومن فرّط في حق الديه الأمر الشرعي، ومن فرّط في حق أهله، فقد ظلمهم، أي: لم يكن معهم على الأمر الشرعي، بل ارتكب محرمًا، أو فرط في واجب، فقد ظلمهم، ومن اعتدى على أموال الناس، أو على أعراضهم، أو على أنفسهم، أو على ما يختصون به، فقد ظلمهم، وهذا كله محرم.

فإذًا: الظلم بأنواعه حرام، ولا يجوز للعبد أن يظلم أحدًا شيئًا، وإنما يأخذ الحقُّ الذي له.

قال على الله على الله عَلَا تَظَالُمُوا»، أي: لا يظلم بعضكم بعضًا.

ثم قال: «يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ»، أي: أَنَّ الأصل في الإنسان من حيث الجنس أنه ظلوم، وجهول، وهما سببا الضلال، قال الهن الإنسان من حيث الجنس أنه ظلوم، وجهول، وهما سببا الضلال، قال الهن إِنَّا عَرَضْنَا اللَّمَانَة عَلَى السَّمَوَتِ وَاللَّرْضِ وَالْحِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَعْمِلْنَهَا وَأَشَّفَقَن مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا اللَّحزاب: ٧٧]، فالأمانة هي أمانة التكليف ولما كان الإنسان ظلومًا جهولًا كان الأكثر فيه أن يكون ضالًا؛ ولهذا أكثر ولما كان الإنسان ضالون، وهذا جاء في القرآن في نصوص كثيرة.

قوله هنا: «كُلُّكُمْ ضَالٌ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ» يدل على أن الأمر الغالب في عباد الله أنهم ضالون، إلا مَنْ مَنَّ الله عَلَا عليه بالهداية، وهذه الهداية تُطلب من الله على، قال: «فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ»، أي: اطلبوا مني الهداية أهدكم إليها، وهذا يدل على رغبة ابن آدم في الهداية إن طلبها من الله على، فلا بد من ابن آدم أن يسعى في أسباب الهداية، فإذا رغب فيها وفقه الله على، وهذا مرتبط بمسألة عظيمة من مسائل القدر، وهي: أن الله على عامل عباده بالعدل،

وخَصَّ طائفة منهم بالتوفيق، وهو أنه يعينهم على ما فيه رضاه ﷺ؛ كما في قوله ﷺ: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًا فَهداه اللهِ الطريق. إلى الطريق.

فقوله: «كُلُّكُمْ ضَالُّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ» أي: اطلبوا مني الهداية أهدكم إليها، فالهداية يطلبها كل أحد، يطلبها السابق بالخيرات، والمقتصد، والظالم لنفسه، كلُّ يجب عليه أن يطلب الهداية من الله عَلا؛ ولهذا فرض الله عَلا في الصلاة سورة الفاتحة، ومن أعظم ما فيها قوله عَلا: ﴿ الْهَٰدِنَا ٱلصِّرَٰطُ ٱلنَّسَتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، فطلب الهداية للصراط المستقيم هذا من أعظم المسائل، وأجلها، أي: أعظم ما تطلبه من الله عَلا أن تطلب منه الهداية إلى الصراط المستقيم، والهداية مرتبتان (١٠):

المرتبة الأولى: هداية إلى الطريق، بمعنى: الإرشاد إليه، والتوفيق له والهداية بمعنى الإرشاد منها شيء قد جاء به الرسول رها فهداية الدلالة، والإرشاد تمت، وقامت، ومنها الهداية التي تسأل الله على أن يعطيك إياها، أن تكون مُرْشَدًا إليها؛ لأن الالتفات إلى الإرشاد نوع من الاهتداء، فهداية النبي رها والهداية التي في القرآن موجودة بين ظهراني المسلمين لم يُفقَد منها شيء - ولله الحمد -، لكن من الذي يوفق إلى أن يُرْشَد إلى هذه الهداية؟

فإذًا: هذه المرتبة ليست هي الهداية التي بمعنى أن تهدي غيرك، وهي مرتبتان - أيضًا -:

الأولى: هداية الدلالة، والإرشاد، فتطلب من الله عَلَا أن يدلك،

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٢٢٥).

ويرشدك على أنواع الهداية التي جاء بها المصطفى عليه.

الثانية: هداية التوفيق، فإذا دُلِلت عليها تسأل الله أن يوفقك لاتباعها.

المرتبة الثانية: الهداية إلى تفاصيل الإيمان، والإسلام، وما يحبّ الله على ويرضى؛ لأن تفاصيل الإيمان كثيرة، وتفاصيل الإسلام كثيرة، وتفاصيل الإسلام كثيرة متنوعة، وتفاصيل ما يحب الله على ويرضاه، وما يسخطه، ويأباه كثيرة متنوعة، فكونك تسأل الرب على أن يهديك هذا خروج من نوع من أنواع الضّلالة؛ لأن عدم العلم بما يحب الله، وما فيه الهداية، هذا نوع من البعد عن الصراط.

المقصود أنَّ هذا النوع من الهداية بأن تطلب من الله عَلَّا أنْ يهديك إلى تفاصيل الإسلام، وتفاصيل الإيمان، وتفاصيل الإسلام، وتفاصيل الاعتقاد؛ حتى تعلمه فتعمل به، فتكون مرتبتك عند الله عَلَّا أعلى.

قال على: «فاستهدوني أَهْدِكُمْ»، وهذا من أعظم المطالب، نسأل الله علله أن يهدينا سواء السبيل.

قال: «يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ»، الرزاق هو الله ﷺ، والرَّزْق منه، والأرزاق بيده يصرفها كيف يشاء، فهو الذي إذا فتح رحمة فلا ممسك لها؛ كما قال في فاتحة سورة فاطر: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكَ فَلا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعَدِهِ ﴿ وَاطر: ٢]، يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمُسِكَ فَلا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعَدِهِ ﴿ وَاطر: ٢]، ومن ذلك: الأرزاق التي تُسد بها الجوارح، فقال ﷺ: «كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ»، وإطعام الجائع، ورَزْق الفقير، وأشباه ذلك.

هذه من سأل الله على إياها، فإن الله الله يعطيه، سواءً كان كافرًا، أو مسلمًا، أو عاصيًا، أو صالحًا؛ لأنّ ذلك من آثار الربوبية، وربوبية الله على غير خاصة بالمسلم دون الكافر، أو بالصالح دون الطالح، فالجميع سواء في تعرضهم لآثار عطاء الله على بأفراد ربوبيته، فيرزق المسلم وهكذا في أفراد الأولاد للجميع، ويجيب دعوة المضطر من الجميع، وهكذا في أفراد الربوبية، مَنْ استطعم الله على وسأله الطعام، وسأله الرزق؛ فإن الله على قد يجيب دعاءه.

قال: «يا عِبَادِي، كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فَاسْتَكْسُونِي أَكْسِكُمْ»، وهذا على نحو ما سبق.

قال: «يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ، وَالنَّهَارِ»، الخطأ هنا بمعنى الإثم؛ لأنّ الخطأ الذي هو بمعنى الخطأ، أو عدم التعمد هذا معفو عنه، وهنا قال: «إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ، وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا»، فالخطيئة المقصودة بقوله: «تُخْطِئُونَ» أي تعملون الخطيئة، وهذا معناه العمل بالإثم، وهذا يُغفر بالاستغفار، والتوبة، والإنابة.

فليس المراد الخطأ؛ لأن الله على عفا عن هذه الأمة الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه، كما جاء في آخر سورة البقرة: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأُنا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وكما جاء في حديث ابن عباس رهي أن النبي قال: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» (١)

⁽۱) أخرجه ابن ماجه (۲۰٤٥)، وابن حبان في صحيحه (۲۰۲/۱۲)، والطبراني في الكبير (۱۱۲۷٤)، والحاكم في المستدرك (۲۱۲/۲)، والدارقطني في سننه (۶/۱۷۰)، والبيهقي في الكبرى (۷/۳۵٦).

قال: «وَأَنَا أَغْفِرُ الذَّنُوبَ جَمِيعًا، فَاسْتَغْفِرُ ونِي أَغْفِرْ لَكُمْ»، هذا مقيد بما هو غير الشرك، أما الشرك فإن الله عَلَىٰ لا يغفره إلا لمن تاب، وأسْلَم، أما غير الشرك مما هو دونه، فإنّ الله عَلَىٰ يغفره إذا شاء، والله عَلَىٰ يتوب على من تاب، قال عَلَىٰ : ﴿ قُلْ يَعِبَادِى اللَّهِ يَلِىٰ يَعْفره إذا شاء، والله عَلَىٰ اللهِ إِنَّ اللهِ إِنَّ اللهِ اللهِ إِنَّ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

فحصل لنا أن من تاب تاب الله عليه، فيغفر الله ذنبه أيًّا كان سواء كان شركًا، أو ما دونه، ومن لم يتب، فإن كان مشركًا فإن الله عَلَيْهُ لا يغفر الشرك، وإن كان ذنبه ما دون الشرك، فإنه تحت المشيئة، إن شاء غفر له، وإن شاء عذّبه بذنبه. فقوله هنا: «وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا» مقيد بما سبق.

قوله: «فَاسْتَغْفِرُونِي، أَغْفِرْ لَكُمْ» أي: اطلبوا مني المغفرة، فأنا أغفر ذلك لكم.

قال: «يَا عِبَادِي، إنكم لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّى فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَضُرُّونِي»، وهذا لأجل كمال غنى المولى ﷺ؛ فإن الله ﷺ ذو الكمال في أسمائه، وصفاته، ومن أسمائه الغَني، ومن صفاته الغِنى، فهو ﷺ غني

⁽۱) انظر: تفسير الطبري (٥/ ١٢٥)، وتفسير البغوي (٤/ ٨٤، ٨٥)، وتفسير ابن كثير (١/ ٣١٧)، والدر المنثور (٧/ ٢٣٦، ٢٣٧)، وتفسير السعدي (ص١٨٢).

عن العباد، ولن يبلغوا نفعه، ولن يبلغوا ضره ﷺ، بل هو الغني عن خلقه أجمعين (١).

قال: «أنكم لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّى فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي» فهو ﴿ أَجُلَ ، وأعظم من أن يؤثر العباد فيه نفعًا ، أو ضرًا ، بل هم المحتاجون اليه المفتقرون إليه من جميع الجهات.

قال: «يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدِ مِنْكُمْ، ما زاد ذلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا»، أي: أَنَّ تقوى العباد ليس المنتفع منها الرب عن ، بل هم المنتفعون، فهم المحتاجون أَنْ يتقوا الله على وهم المحتاجون أَنْ يطيعوا ربهم سبحانه، وهم المحتاجون أَنْ يتقربوا إليه، وأَنْ يتذللوا بين يديه، وأَنْ يُروا الله عَلَا مِن أَنفسهم خيرًا، وأما الله عَلَى فهو الغني عن عباده الذي لا يحتاج إليهم ؛ لأنّه عَلَى الكامل في أسمائه، الذي لا يحتاج إلى أحد من خلقه – تعالى في صفاته، والكامل في أسمائه، الذي لا يحتاج إلى أحد من خلقه – تعالى الله وتقدس عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا – .

قال: «يَا عِبَادِي، لو أَن أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا»، فالذي يعصي الله عَلَى لا يضر إلا نفسه، والله على لا يحتاج لطاعته، ولا يضره أن يعصيه، وبهذا يعظم العبد الرغب في الله على؛ لأنه على هو ذو الفضل، والإحسان، وذو المنة، والإكرام، والعباد هم المحتاجون إليه.

⁻⁻⁻⁻⁻

⁽١) قال ابن القيم كِلْلَهُ في نونيته:

وَهُوَ الْخَنِيُّ بِذَاتِهِ فَغِنَاهُ ذَا تِلِيِّ لَـهُ كَالَجُودِ وَالْإِحسَانِ انظر: النونية بشرح ابن عيسى (٢١٨/٢).

قال: «يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مَسْأَلَتُهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي، إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ»، المخيط المراد به الإبرة السميكة، إذا أدخلت في البحر ثم أخرجت، فإنها لا تأخذ من ماء البحر شيئًا، فلو أن أول العباد، وآخرهم، وإنسهم، وجنهم، كانوا في صعيد واحد، فسأل كل واحد مسألته، فأعطى الله كل واحد ما سأل، ما نقص ذلك من ملك الله عَلَى شيئًا، إلا كما تنقص الإبرة من الحديد إذا أدخلت في البحر، ثم خرجت؛ فإنها لا تنقص من البحر شيئًا يذكر.

ذلك لأن ملك الله على واسع، وملكوته عظيم، وحاجات العباد ليست بشيء في جنب ملكوت الله على؛ فإنهم يُعْطَوْنَ مما في الأرض، أي: بعض ما في الأرض يكفي العباد أجمعين، وملك الله على واسع، وقد دلت السنة على أن «السَّمَوَاتِ السَّبْعِ فِي الْكُرْسِيِّ كَدَرَاهِمَ سَبْعِ أُلْقِيَتْ فِي السنة على أن «السَّمَوَاتِ السَّبْعِ فِي الْكُرْسِيِّ كَدَرَاهِمَ سَبْعِ أُلْقِيَتْ فِي تُرْسِ» (١)، يعني: أنها قليلة محدودة الحجم والحيز، وأن الكرسي أعظم منها بكثير، وجاء في السنة أيضًا أن: «مَا الْكُرْسِيُّ فِي العَرْشِ إِلَّا كَحَلَقَةٍ مِنْ عَدِيدٍ، أُلْقَيَتْ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ فَلَاةٍ فِي الأَرْضِ» (١).

وقال ابن عباس عِلَيه: «الْعَرْشُ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ قَدْرَهُ إِلَّا اللَّهُ عِنه (٣)،

⁽۱) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ١٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٨٧)، والذهبي في العلو (ص١١٧) من حديث زيد بن أسلم ﷺ.

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ١٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٦٣٦/٢) من حديث أبى ذر ﷺ.

⁽٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٩٢٠)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٣/ ٤٥٤)، والذهبي في العلو (ص٧٦)، موقوفًا على ابن عباس ريالها.

قال: «يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِي أَعْمَالُكُمْ» أي: أَنَّ المقصود من إيجاد الابتلاء والتكليف راجع إلى أعمالكم، فلم يخلق الله عَلَى الخلق لأجل أن ينفعوه، أو لأنه عَلَى الخلق الأجل أن ينفعوه، أو لأنه على محتاج أن يعطيهم، إنما المقصود ابتلاؤهم بهذا التكليف بهذا الأمر العظيم، وهو عبادته سبحانه؛ كما قال عَلى: ﴿إِنَّا عَرَضَنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلُنها وَأَشَفَقُنَ مِنْها وَمَلَها ٱلْإِنسَنَ ﴾ [الأحزاب: ٧٧]، وقال على: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَ وَٱلْإِنسَ فَكُ السَّمَونِ فَي إِنَّ الله هُو الرَّزَاقُ وَالْإِنسَ فَو الرَّزَاقُ وَالْإِنسَ وَالْعَيْمُونِ فَي إِنَّ الله هُو الرَّزَاقُ وَالْقَوْقِ ٱلمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥١ - ٥٨]، فغنى الله عنى عباده أعظم الغنى، وهم محتاجون إليه، والابتلاء حصل بخلقهم، فابتلى الله العباد بحياتهم، ونتيجة هذا الابتلاء أَنَّ أعمالهم ستحصى: ﴿إِنَّمَا هِي أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا وَنتيجة هذا الابتلاء أَنَّ أعمالهم ستحصى: «إِنَّمَا هِي أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا منها:

* العد التفصيلي.

* والحفظ وعدم التضييع

كما قال على: ﴿ لَقَدُ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًا ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ فَرَدًا ﴾ [مريم: ٩٤، ٩٥]، وقال على: ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [الجن: ٢٨]، والإحصاء يشمل معرفة التفاصيل، وكتابة ذلك، ويشمل -أيضًا - الحفظ وعدم التضييع فقوله: ﴿ إِنَّمَا هِي أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا ﴾ أي: تُكتب عليكم بتفاصيلها،

وأُعرِّفكم إياها بتفاصيلها، وأحفظها، لكم فلا تضيع.

قال: «ثُمَّ أُوفِيكُمْ إِيَّاهَا» الحسنات بالحسنات، والسيئات بما يحكم الله قل فيها، فمن فعل السيئات، فهو على خطر عظيم، ومن فعل الحسنات، فهو على رجاء أن يكون من الناجين.

قال: «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ» أي: فليثن على الله على الأنه أعانه على ذلك، «وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِك، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»؛ لأن العبد هو الذي جنى على نفسه، والله عَيْلَ أقام الحجة، وبين المحجة، وسلك بنا السبيل الأقوم.



الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَبِي ذَرِ وَ اللّهِ عَلَيْهِ - أَيضًا -: أَنَّ أُنَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللّهِ عَلَيْهِ قَالُوا للنّبِيِّ عَلِيهِ: يَا رَسُولَ اللّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُور بِالْأُجُورِ، يُصلُّون كَمَا نُصلِّي، وَيَصَدّقون بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ. قَالَ رَسُولُ اللّهِ عَلَيْهِ: وَيَصَدّقون بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ. قَالَ رَسُولُ اللّهِ عَلَيْهِ: «أَولَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ: إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحةٍ صَدَقَةً، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةً، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةً، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةً، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَسَدَقَةً، وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةً، وَأَمْرٍ بِمعْرُوفِ صَدَقَةً، وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةً». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللّهِ وَنَهْيِ عَنْ المَنْكُرِ صَدَقَةً، وَفِي بُضْع أَحَدِكُمْ صَدَقَةً». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللّهِ وَنَهْيٍ عَنْ المَنْكُرِ صَدَقَةً، وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟! قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ». رَوَاهُ مُسُلِمٌ (١٠). أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ». رَوَاهُ مُسُلِمٌ (١٠).

الشرح:

هذا الحديث عن أبي ذرّ ﴿ اللهِ عَلَىٰهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَىٰهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰهُ عَلَىٰهُ عَلَىٰهُ اللّهُ عَلَىٰهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللّهُو

وقالوا: (يُصلُّونَ كَمَا نُصلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، ويَتَصدَّقون بفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ)، أي: أن الله ﷺ ميزهم بأنهم يتصدقون، فهم يصلون كما

⁽١) أخرجه مسلم (١٠٠٦).

وهذا مبني على معنى الصدقة في الشريعة، فإن الصدقة في الشريعة ليست هي الصدقة بالمال، والصدقة بالمال نوع من أنواع الصدقة، فالصدقة هي: إيصال الخير، والنفع للغير، ولهذا يوصف الله على بأنه متصدق على عباده؛ كما ثبت في صحيح مسلم أن النبي على لما سألوه عن مسألة القصر في السفر، وقالوا: يا رسول الله، ها نحن قد أمنًا، والله على يقول في سورة النساء: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن نَقَصُرُوا مِنَ الصَّلَوةِ إِنْ خِفْلُمُ أَن يَقْنِكُمُ اللهُ عَلَيْكُمْ وقال الله على السفر، وقال على عباده، بمعنى يوصل الخير وما فَاقْبُلُوا صَدَقَتَهُ الله على يتصدق على عباده، بمعنى يوصل الخير وما ينفعهم لهم، فالصدقة إيصال الخير للغير، وقد يكون هذا الإيصال متعديًا، وقد يكون لازمًا، فقد يوصل العبد الخير لنفسه فيكون متصدقًا، وقد يوصل الخير لغيره، فالصدقة معناها في الشريعة عام، الخير لغيره، فيكون متصدقًا على غيره، فالصدقة معناها في الشريعة عام، ومنها الصدقة بالمال، فإنها إيصال الخير، والنفع للغير.

قال: «إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةً، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةً، وَكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةً، وَكُلَّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةً، وَكُلَّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةً»، مَثَّلَ ﷺ بهذه الأربع؛ لأنها من أنواع الذكر اللساني،

⁽١) أخرجه مسلم (٦٨٦) من حديث عمر بن الخطاب رهيم.

فمثل بها على أنواع الذكر الأخرى؛ لأن هذه أفضل الذكر؛ كما ثبت في الصحيح أنه على أنواع الذكر الأخرى؛ لأن هذه الله أرْبَعُ: سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ للهِ، وَلا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ، وَاللّهُ أَكْبَرُ (())، فهذه الأربع هي أحب الكلام إلى الله، فهي أعظم ما تتقرب به إلى الله على من الذكر، وتتصدق به على نفسك، فقال: «إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةً »؛ لأن فيها الأجر العظيم، فتصل بالتسبيحة نفسك بأنواع الخير، والأجر، كذلك التحميد، والتهليل، والتكبير.

ثم انتقل على المنكر صَدَقَة " وهذا تمثيل لأنواع الصدقات التي فيها تعدي النفع ، وَنَهْي عَنْ المنكر صَدَقَة " وهذا تمثيل لأنواع الصدقات التي فيها تعدي النفع ، فذكر الأمر بالمعروف ، والمعروف هو ما عُلم حُسْنه ، وأمر به في الشريعة ، فما عرف في الشريعة حُسْنه ، فهو معروف ، والمنكر ضده ، هو : ما عُرف في الشريعة سوءه ونكارته ، فمن أمر بما عُرف في الشريعة حسنه ، فقد أمر بالمعروف ، وأعلاه التوحيد ، ومن نهى عما عُرف في الشريعة نكارته ، فقد نهى عن المنكر ، وأعلاه الشرك بالله على ، وكل أمر بمعروف صدقة ، وكل نهي عن المنكر صدقة ، وتعليم العلم يدخل في ذلك ، فهو من أنواع نهي عن المنكر صدقة ، وتعليم العلم يدخل في ذلك ، فهو من أنواع الصدقات ، فمن لازم العلم تعلمًا ، وتعليمًا ، فإنه يتصدق في كل لحظة تمر عليه على نفسه ، وكذلك على غيره ، ولهذا أهل العلم أعظم الناس أجورًا إن صلُحت نياتهم .

قال: «وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةً» البُضع المرادبه في اللغة بعض الشيء؛ لأن البضع، والبعض فيها قلب (بَ ضَ عَ)، و(بَ عَ ضَ) أي: البعض،

⁽١) أخرجه مسلم (٢١٣٧) من حديث سمرة بن جندب عليه.

والبضع مقلوبة هذه عن الأخرى، فمعنى البضع البعض، ولكنهم كنوا به عن بعض ابن آدم، وهو فرجه، وهذا من شريف الكلام؛ حيث يُذكر ما يُستحيى من ذكره، ولا يَحسُن ذكره في كلمات تدل عليه، ولا يكون لها وقع ينافى الأدب في السمع (١).

فقوله: «وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةً» أي: فيما يأتيه المرء بفرجه، وهو ذَكَرُ الرَّجل صدقة، فاستغرب الصحابة - رضوان الله عليهم -، وقالوا: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهوَتَهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟!)، المراد بالشهوة هنا ماء الرجل الذي يُنزله، أي: المراد تمام الشهوة، قالوا: (ويكونُ لَهُ فِيهَا أَجُرُّ؟!) أي: المرءُ يأتي شهوته، ويُنْزل ماءَه، ويكون له بذلك أجر؟!

فقال على الله على الله الله الله على الله على الله على الله الله على الله

⁽۱) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (۱/ ٢٤٠ وما بعدها)، والمصباح المنير (۱/ ٥٠، ٥١) ولسان العرب (٨/ ١٢).

⁽۲) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (۱/ ۱۹۹) وشرح النووي على صحيح مسلم (۷/ ۹۲)، وشرح الأربعين لابن دقيق العيد (ص۹۷)، والديباج على مسلم (۳/ ۷۸).

واختلف أهل العلم في هذه المسألة؛ هل يؤجر بإتيانه الحلال بلا نية، أم يؤجر بإتيانه الحلال بنية، على قولين (١):

فقالت طائفة: هذه الشهوات التي ابتلى الله بها العبد إذا جعلها في الحلال، فإنه يؤجر عليها بلا نية، على ظاهر هذا الحديث، وتنفعه النية العامة، وهي نية الطاعة، أو نية الإسلام، فإنه بالإسلام يحصل له نية الطاعة لله على فيما يأتى، وفيما يذر، وهذه نية عامة.

وقال آخرون: هذا الحديث محمول على غيره من الأحاديث، وهو أنه يؤجر إذا صرف نفسه عن الحرام إلى الحلال بنية، فإذا صرف نفسه عن مواقعة الزنا إلى مواقعة الحلال بنية، فإنه يؤجر على ذلك؛ لأن الأحاديث الأخر، والقواعد العامة، وكذلك بعض الآيات تدل على أنه إنما يؤجر على ما يُبتغى به وجه الله عن، وقد ثبت في الصحيح أن النبي على قال: «إِنّك لَنْ مَا يُبتغى به وجه الله عن، وقد ثبت في الصحيح أن النبي على قال: «إِنّك لَنْ تُنفِق نَفَقة تَبْتغي بِهَا وَجُهَ اللّهِ، إلّا أُجِرْت عَلَيْهَا» (٢٠)، وقال على في آية النساء: وقد ثبت في الله عن نَجُولهُم إلا مَنْ أَمَر بِصَدَقةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصَلَيْج بَيْك النّاسِ وَمَن يَفْعَلُ ذَلِك البّيغَاءَ مَرْضَاتِ الله فَسَوْفَ نُوْلِيهِ أَجُرًا عَظِيمًا وَلَيْك النّاء على اشتراط ابتغاء مرضاة الله، ودلّ الحديث النساء: ١١٤]، فدلت الآية على اشتراط ابتغاء مرضاة الله، ودلّ الحديث النصاء على أنّ النفقة إذا ابْتُغِيّ بها وجه الله، فإن العبديؤجر عليها، فحمل أكثر أهل العلم هذا الظاهر من الحديث على غيره من النصوص مما يكون العبد به منصرفًا عن الحرام إلى الحلال بنية، فإذا قام في قلبه أنّه لن يأتي العبد به منصرفًا عن الحرام إلى الحلال بنية، فإذا قام في قلبه أنّه لن يأتي العبد به منصرفًا عن الحرام إلى الحلال بنية، فإذا قام في قلبه أنّه لن يأتي

⁽۱) انظر: جامع العلوم والحكم (ص ۲۳۷)، وفتح الباري (۱/ ۱۱، ۱۵، ۱۳۷)، (۵/ ۳۲۷)، وعمدة القاري (۱/ ۳۱۹)، وفيض القدير (۳/ ۳٤۱).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦)، ومسلم (١٦٢٨) من حديث سعد بن أبي وقاص ﴿ اللهُ عَلَيْهُ .

الحرام، بأن الله أباح له الحلال؛ ليقتصر على الحلال دون الحرام، فإنه يؤجر على ما يأتي من الحلال، ويؤجر على شهوته بهذه النية، وإنما الأعمال بالنيات.

* * *

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ النَّاسِ عَلَيْهِ قَالَ: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوم تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبُكِلِّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتُمِيطُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ (١).

الـشــرح:

هذا الحديث من حيث تفاصيل الصدقات يكفي عنه ما مر معنا في الحديث السابق؛ لأن هذه الصدقات المذكورة في هذا الحديث: بعضها من الصدقات الذاتية، وبعضها من الصدقات المتعدية، لكن الذي يهم منه قوله الصدقات الذاتية، وبعضها من الصدقات المتعدية، لكن الذي يهم منه قوله على المناس عَلَيْهِ صَدَقَةٌ »، والسُلامَى المقصود منها: العظام أو المفاصل. فَمِنْ أهل العلم من قال: العظام، ومنهم من قال: مفاصل العظام، أي: الصلات بين العظم، والعظم، أو العظام أنفسها، فعظام الإنسان كثيرة، والله على عليه بهذه، فخلقك في أحسن تقويم، وجعلك الإنسان كثيرة، والله على على ما ابتلاك به في شكر هذه النعمة، جعلك في محط الابتلاء، فهل تشكر، أم لا تشكر؟

⁽١) أخرجه البخاري (٢٩٨٩)، ومسلم (١٠٠٩).

فقوله: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ» أي: كل عظم من أعظم ابن آدم، أو كل مفصل من مفاصل جسد ابن آدم عليه صدقة، فقوله: «عَلَيْهِ» نَعلم من الأصول أنها من ألفاظ الوجوب، فيدل على أن شكر هذه النعمة واجب؛ فشكر نعمة البدن، ونعمة العظام، ونعمة المفاصل واجب، دلّ على الوجوب قوله: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ» أي: يجب عليه على كل مفصل أن يتصدق بصدقة تقابل تلك النعمة، وتكون شكرًا لها، وهذه أمثلة لعض الصدقات.

والصدقة الواجبة التي بها يخلص المرء من الإثم في عدم شكر نعمة البدن: ألّا يستعمل هذه المفاصل في معصية الله على، فإذا مر عليه يومٌ سَلِمَ فيه من فعل المحرمات بهذه المفاصل، أو سَلِمَ من ترك أداء الواجبات، واستعمل المفاصل في أداء الواجبات، فقد أدّى الشكر الواجب في ذلك اليوم، فكل مقتصد – أي: فاعلٌ للواجب تاركٌ للمحرمات – في يوم قد أدى شكر ذلك اليوم الواجب، الذي يجب عليه لنعمة البدن.

ثم هناك شكر مستحب، وهو: أن يأتي بأنواع الصدقات المستحبة: القولية، والعملية، والمالية، وأن يأتي بنوافل العبادات المتنوعة.

فإذًا: الصدقات نوعان: واجبة، ومستحبة، فالواجبة هي أن تستعمل الآلات في الطاعة، وأن تبتعد بها عن الحرام، فإذا فعلت ذلك، فقد أديت شكر تلك الآلات.

قال: «كُلَّ يَومٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ»، كلمة «يَومٍ» قد تأتي في النصوص، وفي اللغة ويراد بها أكثر من يوم، فيكون عدة أيّام إذا كان يجمعها شيء واحد، كما أنه يقال: ساعة، وقد تكون ساعات كثيرة، وهذا له فوائدُه

المعروفة في اللغة، والبلاغة.

المقصود أنه قال: «كُلَّ يَومٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ»، فلما قيده بطلوع الشمس علمنا أَنَّ الوجوب يوميُّ، أي: كل يوم من طلوع الشمس إلى طلوعها في اليوم التالي، كما نقول: في كل أربع وعشرين ساعة يجب عليك تجاه نعمة البدن، وهي: المفاصل، والعظام، أن تشكر الله على عليها، فَمَثَّل عَلَيْهِ البدن، وهي المفاصل، والعظام، أن تشكر الله على عليها، فَمَثَّل عَلَيْهِ بقوله: «تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ»، يدخل في العدل الحكم بينهما بالعدل، وكذلك الصلح فيما يُصلح به؛ كما قال على العلى الخيرة.

قال: «وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ»، فالإعانة في كل ما يُحتاج إليه هذا من أنواع الصدقات، تعينه في سيارته بإصلاح شيء فيها، أو في الإركاب، وتساعد كبير السن، أو المحتاج . . . إلى آخره، كل هذا من أنواع الصدقات التي يحصل بها شيء من شكر نعمة المفاصل، والعظام.

قال: «وَالْكَلِمَةُ الطَّلِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ» وهذا واضح، وقال: «وَتُمِيطُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ» هذه كلها أمثلة متنوعة للصدقات اللازمة، والمتعدية، وجاء في رواية، في الصحيح: «وَيُجْزِئُ مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا الْمَرْءُ مِنَ الْشَّحَى» (١)، فإذا استعملت هذه المفاصل في ركعتين تركعهما من الضحى، فقد أديت الشكر المستحب لهذه المفاصل.

×	*	*			

⁽١) أخرجه مسلم (٧٢٠) من حديث أبي ذر ﴿ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّا لَا اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

الحديث السابع والعشرون

عَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعانَ وَ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «البِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

وَعَنْ وَابِصة بْنِ مَعْبَدٍ رَضَيْهُ قَالَ: أَتيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إَسْتَفْتِ قَلْبَكَ، الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَالْمِمَأَنَّ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَالْمِمَأَنَّ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الشَّهْرِ، وَإِنْ أَعْمَلُ النَّاسُ، وَأَفْتُوكَ». حَدِيثٌ حَسَنٌ، رُوينَاهُ فِي مُسْنَدَيْ الْإِمَامَينِ أَحْمَدَ الْبِمَامَينِ أَحْمَدَ الْبِرَ حَنْبلِ وَالدَّارِمِيِّ، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (٢٠).

الـشــرح:

هذا الحديث من الأحاديث الجوامع، وهو حديث النَّوَاس رَبِيَّا عن النَّوَاس رَبِيَّا عن النَّوَاس رَبِيَّا عن النبي ﷺ قال: «البرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ» والبر أنواع (٣):

- * برّ فيما بين العبد، وبين ربه كل.
- * وبر فيما بين العبد، وبين الناس.

فالبر الذي بين العبد، وبين ربه علله هو بالإيمان، وإتيان أوامر الله علله

- (١) أخرجه مسلم (٢٥٥٣).
- (۲) أخرجه أحمد (٤/ ٢٢٧)، والدارمي (٢/ ٢٤٦).
- (٣) انظر: جامع العلوم والحكم (٢٥٣)، وشرح الأربعين النووية للعلامة ابن عثيمين كلله (ص٧٦٧).

المختلفة، وامتثالها، واجتناب النهي؛ كما قال على في سورة البقرة: ﴿ وَلَكِنَ الْبِرّ مَنْ ءَامَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَيْكَةِ وَالْكِنْبِ وَالنّبِيْنَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ وَنَهِ الْقُرْمِ الْلَاجِينَ وَالْمَلَيْكَةِ وَالْكِنْبِ وَالنّبِيلِ وَالنّبِيلِ وَالنّبِيلِ وَالنّبِينَ وَفِي الرّقَابِ وَأَقَامَ حُبِّهِ وَوَى الْقُرْبَ وَالْمَالَاةَ وَءَاتَى النّبِيلِ وَالنّبِيلِ وَالسّبَيلِ وَالسّبَيلِ وَالسّبَالِينَ وَفِي الرّقَابِ وَأَقَامَ السّبَلُوةَ وَءَاتَى الزّكَوةَ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فذكر البر الذي يجب على العبد لله على العبد لله على وهذا النوع من البرياتي في القرآن كثيرًا، والله على هذه الآية، وابتعد عما يكرهه فيوصف العبد بأنه من الأبرار إذا امتثل ما في هذه الآية، وابتعد عما يكرهه الله على .

أما البر مع الخُلْق، فهذا جِمَاعُه حسن الخلق؛ ولهذا قال على البرّ البرّ عُسْنُ الْخُلُقِ»، وحُسْنُ الْخُلُقِ»، وحُسْنُ الْخُلُقِ»، وحُسْنُ الْخُلُقِ، وهي : «حُسْنُ الْخُلُقِ»، وحُسْنُ الْخُلُقِ يجمعه بذل الندى، وكف الأذى، وأن تحسن إلى الخلق، وأن تجزي السيئة بالحسنة، وأن تعامل الناس بما فيه عفو عن المسئ، وكظم للغيظ، فمن كان باذلًا للندى، غير منتصر لنفسه، كافًا الأذى، مقدمًا المعروف للخلق، فهو من ذوي حسن الخلق فيما بين الناس، فإن جمع إليه ما يستحب من حقوق العباد كان حسن الخلق عنده شرعيًا.

فحسن الخلق الذي يكون فيه امتثال لما جاء في الشرع من صفات عباد الله المؤدين لحقوقه، وحقوق عباده، هذا يكون معه البر، فالبر -إذًا-درجات؛ لأن الإيمان بالله، والملائكة، واليوم الآخر، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة. . إلى آخره، هذا درجات، ومعاملة الخلق درجات.

فتحصَّل من ذلك أَنَّ درجة البر تختلف باختلاف حسن الخلق، والبر إذا أردته، فهو حسن الخلق؛ لأنك بذلك تؤدي حقوق الخلق الواجبة، والمستحبة.

قال: «وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»، عَرَّفَ الإِثْم - وهو ما يقابل البر - بشيئين: شيء ظاهر، وشيء باطن. وهذا من الميزان الذي يمكن تطبيقه، وهو ﷺ الرؤوف الرحيم بهذه الأمة، فقال: «وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ» وهذا أمر باطن، ثم قال: «وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» وهذا أمر ظاهر، فإذا أتيت إلى شيء مشتبه عليك فحاك في عَلَيْهِ النَّاسُ» وهذا أمر ظاهر، فإذا أتيت إلى شيء مشتبه عليك فحاك في نفسك، هل هو من الإثم، أم من البر؟ وترددت فيه، ولم تعلم أنه من البر، وانضم إلى ذلك الظاهر أنك لو فعلته كرهت أن يطّلع عليه الناس، فهذا هو الإثم.

فالإثم يجمعه شيئان:

الأول: شيء باطن متعلق بالقلب، وهو أنه يَحِيك في النفس، وتتردد في فعله النفس.

الثاني: شيء في الظاهر، فإذا فعلته كرهت أن يطلع عليه الناس. وهذا وصف عظيم منه ﷺ للبر، والإثم.

فالبر: حسن الخلق ببذل الندى، وكف الأذى، والعفو عن المسئ، والصفح عن المخطئ في حقه.

والإثم: ما حاك في نفسك وجهه، وكرهت أن يطلع عليه الناس، فيما لو فعلته ظاهرًا.

وفي الرواية الأخرى: عَنْ وَابِصة بْنِ مَعْبَدٍ رَهِ اللهِ عَالَ: أَتْبِتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَقَالَ: ﴿السَّتَفْتِ قَلْبُكَ، اللَّهِ عَلَيْهِ فَقَالَ: ﴿إِسْتَفْتِ قَلْبُكَ، اللَّهِ عَيْقِهِ فَقَالَ: ﴿إِسْتَفْتِ قَلْبُكَ، اللَّهِ الْقَلْبُ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ، الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ،

وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ»، وسبق بيان أن البر نوعان: بر متعلق بحق الله، وبر متعلق بحق الله، وبر متعلق بحق الناس، متعلق بحق العباد، فالحديث الأول ذكر فيه ﷺ البر المتعلق بحق الناس، فقال: «البرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ»، وهنا ذكر البر بعامة فقال: «اِسْتَفْتِ قَلْبَكَ»، أي: عن البر، هل هذا الشيء من البر، أم ليس من البر؟، هل هو من الطاعة أم ليس من الطاعة؟

ثم قال: «الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ»، أي: أنه لم يحدث في القلب تردد من هذا الشيء المعين، ولا يكره أن يُطْلِعَ عليه الناس، وهذا يَعُمَّ جميع أنواع الطاعات، وقابله بالإثم؛ حيث قال: «وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ، وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ، وَأَفْتُوكَ»، فجعل مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ، وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ» على نحو ما ذكرنا، «وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتُوكَ»؛ ولهذا يدخل في ذلك جميع الأنواع التي تدخل في المتشابهات التي سبقت في حديث النعمان بن بشير صَيَّاتُهُ.

فالإثم تفرغ منه إذا كان الشيء يَحِيك في الصدر، ولا تطمئن إليه النفس؛ لأن المسلم بإيمانه، ودينه، وتقواه تطمئن نفسه إلى ما فيه الطاعة، وأما ما فيه شبهة، أو ما فيه حرام، فيجد أنه خائف منه، أو أنه متردد فيه، ولا يستأنس بشيء فيه تعريض لمحرم أو اشتباه؛ لأنه قد يقع في الحرام.

قال: «وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ، وأَفْتُوكَ» أي: قد تذهب إلى مفتٍ تستفتيه في شأنك، ويفتيك بأن هذا لا بأس به، ولكن يبقى في صدرك التردد، والمفتي إنما يُفتي بحسب ما يظهر له من السؤال، وقد يكون عند السائل أشياء في نفسه لم يبدها، أو لم يستطع أن يبديها بوضوح، فيبقى هو الحَكَم على نفسه، والتكليف معلَّقٌ به، وإماطة الثواب، والعقاب معلقة بعمله هو، فإذا

بقي في نفسه تردد، ولم تطمئن نفسه إلى إباحة من أباح له الفعل، فعليه أن يأخذ بما جاء في نفسه، من جهة أنه يمتنع عن المشتبهات، أو عما تردد في صدره.

وهنا يبحث العلماء بحثًا معلومًا يطول، وهو بحث أصولي، وكذلك فقهي، في أن ما يتردد في الصدر، ويَحِيك فيه، ولا يطمئن إليه القلب، هل هو إثم بإطلاق، أم أن بعض أنواعه إثم؟

والتحقيق في هذا أن المسألة فيها تفصيل (١):

الحالة الأولى: أن يكون التردد الذي في النفس واقعًا عن جهل من صاحبه بالحكم الشرعي، أو بالسنة، فهذا لو تردد في شيء جاء النص بحسنه، أو بإباحته أو بالأمر به؛ فإنه يكون عاصيًا لو لم يفعل، أو يكون ملومًا لو لم يمتثل للسنة.

وقد جاء في صحيح مسلم أن النبي ﷺ أمر ناسًا بالإفطار في السفر، فبقي منهم بقية لم يُفطروا، فقيل للنبي ﷺ: إنّ أناسا لم يفطروا، فقال: «أُولَئِكَ الْعُصَاةُ، أُولَئِكَ الْعُصَاةُ»(٢).

فهذا يدل على أن الأمر إذا كان من السنة بوضوح، فإن تركه لتردد في الصدر من الشيطان، فلا اعتبار لهذا النوع من التردد، كمن يكون في سفر فيقول: أنا لن أقصر، في نفسي شيء من القصر. مع توافر الشروط بما دلت

⁽۱) انظر: أصول السرخسي (۲/ ۱۸۳)، وجامع العلوم والحكم (ص۲٥٤)، والاعتصام للشاطبي (۳/ ۱٥٤وما بعدها)، والتقرير والتحبير (۳/ ٤٧٠).

عليه السنة بوضوح، فإن هذا تردد لا وجه له، وإذا كان الشيء دل القرآن الكريم، أو السنة على مشروعيته، ثم بقي في نفسه تردد من هذا الشيء، فمثل هذا لم يستسلم، أو لم يعلم حكم الله على، فلا قيمة لهذا النوع.

الحالة الثانية: أن يقع التردد من جهة اختلاف المجتهدين في مسألة، فاختلف المجتهدون في تنزيل واقعة هذا المستفتي على النصوص، فمنهم من أفتاه بكذا، فهذا ليس الإثم في حقه أنْ يزيل تردد نفسه، وليس البر في حقه أن يعمل بما اطمأنت إليه نفسه خارجًا عن القولين، بل البر في حقه ما اطمأنت إليه نفسه من أحد القولين؛ لأنه لا يجوز للعامي أنْ يأخذ بقول نفسه مع وجود عالم يستفتيه، بل إذا استفتى عالمًا، وأوضح له أمرَه وأفتاه؛ فإن عليه أن يفعل ما أفتاه العالم به، فإذا اختلف المفتون؛ فإنه يأخذ بفتوى الأعلم الأفقه بحاله.

الحالة الثالثة: وهي التي يُنَزَّل عليها هذا الحديث، وهي: أنه يستفتي المفتي، فيفتيه بشيء لا تطمئن نفسه لصوابه فيما يتعلق بحالته، فيبقى مترددًا يخشى أنه لم يفهم، يقول: هذا أفتاني لكن المسألة فيها أشياء أخر لم يستبنها. أو يقول: هذا المفتي لم يستفصل مني. أو: هذا المفتي لم يستوعب المسألة من جهاتها.

فإفتاء المفتي للمكلَّف لا يرفع التكليف عنه في مثل هذه الحالة، وإنما ينجو بالفتوى إذا أوضح مرادَه بدون التباس، فأُفتي، فإنه يكون قد أدى الذي عليه بسؤال أهل العلم امتثالًا لقول الله على: ﴿فَسَّعَلُوا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعَلَّمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣].

وأما إذا لم يستفصل المفتي، أو لم يحسن فهم المسألة، فاستعجل، وأفتاه، وبقي في قلب المستفتي شيء من الريب من جهة أن المفتي لم يفهم كلامه، ولم يفهم حاله، أو أن هناك من حاله ما لا يصلح أن يُبينه، أو لم يستطع بيانه، فإن هذا يدخل في هذا الحديث بوضوح من أن «الإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ، وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ، وَأَفْتَوكَ».



الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي نَجِيحِ الْعِرِبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ فَظِيْهُ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً، وَجِلَت مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرفَتْ مِنْهَا الْعُيونُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُودِّعٍ، فَأُوصِنَا، قَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّر عَلَيْكُمْ عَبْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اختِلافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الْخُلفَاء الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةً ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ، وَالتَّرْمِذِيُ وَقَالَ: (حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)(١).

الـشــرح:

هذا الحديث أصل في بابه في بيان الاستمساك بتقوى الله على ، والوصية بذلك ، والاستمساك بالسمع والطاعة ، وبالسنة ، وبطريقة الخلفاء الراشدين المهديين مِنْ بعد النبي عَلَيْلَةٍ .

قال العرباض بن سارية رَفِينَهُ: (وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً)، الوَعْظُ هو التذكير بالأمر، والنهي، وبحقوق الله ﷺ فيما أمر به، ونهى عنه، وهذا يكون معه غالبًا التخويف، فالموعظة قد تكون بترغيب، وقد تكون بترهيب،

⁽۱) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢، ٤٣، ٤٤)، وأحمد (١٧٨/٤)، والدارمي (٩٥)، والطبراني في الكبير (٦٢٣)، وابن حبان (١٧٨/١)، والحاكم في المستدرك (١/٦٧١)، والبيهقي في الكبرى (١١٤/١٠).

والغالب عليها أن يكون معها التخويف من عدم امتثال الأمر، أو بارتكاب النهي، وقد جاء ذكر الموعظة في القرآن في عدد من المواضع، والمفسرون فسَّروها باتباع الأمر، أو بالتذكير باتباع الأمر، والتذكير باجتناب النهي، وقالوا: إن لفظ (وَعَظَ) بمعنى جَعَلَ غيرَه في عِظَةٍ، والعِظَةُ نوعٌ مما يحصل به الاعتبار، وذلك من آثار الاستجابة للتخويف، أو التهديد، أو الإنذار، أو الإعلام، وما شابه ذلك؛ فلهذا فُسِّرت الموعظة فيما جاء في القرآن بأنها امتثال الأوامر، واجتناب النواهي، وإلقاء ذلك بشيء من التخويف منهما.

وعَمَّتْ الموعظة أمور الترغيب، والترهيب، فيقال: هذه موعظة إذا ذَكَّر بالله، وبالآخرة، وبأمر الله، ونهيه، وبعقوبة المنتهي عن الأمر، أو المرتكب للمنهي، فمن ذكَّر بالعقوبة في الآخرة، أو في الدنيا صار واعظًا.

والموعظة في الشرع تشمل العلم كله، فكل علم موعظة، والقرآن كله موعظة، فالوعظ في النصوص لا يختص بالترغيب، والترهيب، أو بذكر أمر الجنة، والنار، أو بالزهديات، ونحو ذلك، ودليل ذلك قول الله عن أمر الجنة، والنار، أو بالزهديات، ونحو ذلك، ودليل ذلك قول الله عن ويَتَأَيُّها النَّاسُ قَد جَاءَتَكُم مَوْعِظَةٌ مِن رَبِّكُم وَشِفَا لِهُ لِمَا فِي الصُّدُودِ وَهُدُى وَرَحْمَةٌ لِلمَوْمِنِينَ إِين الله، والشفاء هو: القرآن، وهو يشمل المسائل العلمية، ويشمل الأمر، والنهي، وكذلك في غير ذلك من الآيات التي فيها ذكر الموعظة، فالرسل وعظوا أقوامهم؛ كما قال في في الأمر، والنهي: ﴿وَإِذْ قَالَتُ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ يَعِظُونَ فَوَمًّا اللهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَن فعلهم بالصيد يوم السبت، فصار النهي عما عن فعلهم بالصيد يوم السبت، فصار النهي موعظة.

فإذًا: قوله: «موعظة» هذه تشمل المسائل العلمية، والمسائل العملية، والتخويف من النار، والترغيب في الجنة. . إلى آخر ذلك.

المقصود من هذا أن قوله: (وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً، وَجِلَت مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرفَتْ مِنْهَا الْعُيونُ) سَبَّبَ وجل القلوب، وسَبَّبَ أن العيون ذرفت، فاشتملت الموعظة على أشياء منها: التخويف، والوعيد، ومنها: أنه نبههم أنه سيفارقهم، فجمع ﷺ لهم بين الإشعار بمفارقته، وبين تذكيرهم بأمر الله ﷺ، وبحدوده، وأوامره، والتخويف من مخالفة ذلك.

قال: (وَجِلَت مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرفَتْ مِنْهَا الْعُيونُ)، وجل القلوب أعظم من خوفها؛ لأن الوجل خوف وزيادة، وهو الخوف الذي معه اضطراب، وتردد في هذا الأمر، أي: أنه خاف منه مع كون القلب راغبًا راهبًا في هذا الأمر، فهناك درجات فيه: الرهبة، والخوف، والوجل، كلها داخلة في معنى الخوف، لكن لكل واحدة مرتبتها، وتقديم وجل القلوب على ذرف العيون مقصود؛ لأن القلب إذا وجل ربما يتبعه دمع العين، فالوجل يسبق دمع العين، وهذا يبين لك رقة قلوب الصحابة – رضوان الله عليهم –، وأنهم كانوا إذا ذكروا، ووعظوا أن قلوبهم كانت لينة تسجيب، فتوجل القلوب من التذكير، وتذرف العيون؛ خشية لله عليهم، ومحبة للنبي عَيْلَةً.

قال: (فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّها مَوْعِظَةُ مُوَدِّع)، أي: لما اشتملت عليه من الإشارات، ولما كانت عليه من أنها جامعة، فاستشفُّوا أنها موعظة

مودع لهم، فكأنه على جمع لهم ما يحتاجون، وأرشدهم بذلك بأنه ربما فارقهم؛ لأنه جمع أشياء كثيرة في مكان واحد.

قال: (فَأُوصِنَا) ، وقد سبق بيان معنى الوصية.

قال على الله الله والتقوى: هي وصية الله الله والتقوى: هي وصية الله للأولين، والآخرين، وقد سبق بيان معنى التقوى بأن تجعل بينك، وبين عذاب الله، وسخطه، وعقابه في الدنيا، والآخرة وقاية، وهذه الوقاية بامتثال أوامره، واجتناب نواهيه، والعمل بسنة المصطفى على والتقوى في كل مقام بحسبه، فقد فُسِّرت التقوى بعدة تفسيرات سبق ذكرها، ومن أحسنها: قول طلق بن حبيب كله: «تَقوى الله: أَنْ تَعَمَلَ بِطَاعَةِ اللّهِ عَلَى نُورٍ مِنَ اللّهِ تَرْجُو فَي اللّهِ، وَأَنْ تَتُرُكَ مَعْصِيةَ اللّهِ عَلَى نُورٍ مِنَ اللّهِ تَخْشَى عِقَابَ اللّهِ اللهِ فَجمع في هذا التعريف بين الترك، والعلم، والنية، وهذا هو حقيقة التقوى في الأوامر، والنواهي.

قال: «وَالسَّمْع وَالطَّاعَةِ»، إذا أُطلق السمع، والطاعة، فيراد بهما:

⁽۱) راجع (ص۲۲۷).

ثانيًا – وهو المقصود هنا –، وهو الذي يكثر تَرْداده مخالفة لما كان عليه أهل الجاهلية –: السمع، والطاعة لولي الأمر، لإمام المسلمين، أو لمن أنابه، أو كان أميرًا من أمرائه، فإن السمع، والطاعة شريعة ماضية، وأمرٌ أمرَ الله عَلَيْ به.

والسمع معناه: أن يسمع لأمر ولي الأمر، وأن يستجيب له فيما أمر. والطاعة معناها: أن يطيع من ولاه الله على أمر الناس، وأن يعتقد أن

هذه الطاعة طاعة لله ﷺ، أو لرسوله.

فالسمع، الطاعة حقان للإمام، أو للأمير، وهما من ثمرات البيعة؛ لأن البيعة عقد، وعهد على السمع، والطاعة، فتحصل بالمباشرة، وتحصل بالإنابة، فالإمام المسلم إذا بايعه طائفة من أهل العلم، ومَنْ يُصار إليهم في الحل، والعقد؛ فإنّ في بيعتهم له على السمع والطاعة، وعهدهم له أن يسمعوا، ويطيعوا في ذلك مبايعة بقية المسلمين، وعلى هذا جرت سنة المصطفى على وسنة الخلفاء الراشدين.

فالسَّمْع وَالطَّاعَة لا فرق بينهما، وبين البيعة، ومن فرق بين البيعة، وبين السمع، والطاعة في الحقوق التي للإمام المسلم، أو للأمير المسلم، فلا دليل له من سنة المصطفى عَلَيْهُ، ولا من عمل الصحابة، والتابعين، ولا من قول أهل السنة، والجماعة، أتباع السلف الصالح من عقائدهم.

إذا تبين هذا، فإن السمع، والطاعة لولي الأمر مشروطة في النصوص بأنها سمع، وطاعة في غير معصية، أما إذا أُمر العبد بمعصية، فإنه لا سمع، ولا طاعة؛ لأنه حينئذ يكون ما أمر به معارضًا لأمر الله على وأمر الله على هو المقدَّم، وطاعة ولاة الأمور إنما تجب تبعًا لطاعة الله، ولطاعة رسوله على المقدَّم، وطاعة ولاة الأمور إنما تجب تبعًا لطاعة الله، ولطاعة رسوله على المقدَّم،

ولا تجب استقلالًا؛ ولهذا قال الله على: ﴿ يَا يَّكُمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا الله والله والله على الرَّسُول وَأُولِي اللَّمْ مِنكُمْ والنساء: ٥٩]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم، وآخرون (١١): كرر الفعل ﴿ أَطِيعُوا فِي قوله عَلَى الله وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾؛ لأن الله على يطاع استقلالًا لحقه، والرسول على القرآن، وأما ولي المُم فلم يكرر له الفعل ﴿ أَطِيعُوا ﴾، قال على : ﴿ وَأُولِي اللَّمْ مِنكُمْ ﴾؛ لأن الله على القرآن، وأما ولي الأمر فلم يكرر له الفعل ﴿ أَطِيعُوا ﴾، قال على الخالق، وأولي الأم فإذا كان طاعته تجب تبعًا لطاعة الله، وطاعة رسوله عصية الخالق، فحينتذ يُطاع ولي أمره فيه معصية، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فحينتذ يُطاع ولي الأمر في غير المعصية، وغير المعصية هي الحالات التي يجتهد فيها، أو يكون أمره أو نهيه فيها ليس بظاهر أنه معصية لله على الله وللرسول على المسائل الاجتهادية.

قال طائفة من العلماء من الشافعية، ومن غيرهم: حتى وإن كان ما أمر به مُخرَّجا على أحد أقوال الأئمة، فإنه يطاع؛ لأنه يَقْصُد حينئذ بوجه شرعي المصلحة في التزامه، وعدم مخالفته، وهذا أمرٌ بيِّنٌ، والعلماء فيما كتبوا في السياسة الشرعية قرروا ذلك، وهي مسألة عظيمة.

⁽۱) انظر: منهاج السنة النبوية (٣/ ٣٨٧)، وإعلام الموقعين (١/ ٤٨)، قال ابن القيم كله «فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل إعلامًا بأن طاعة الرسول تجب استقلالًا من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقًا، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه، ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالًا، بل حذف الفعل، وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول إيذانًا بأنهم إنما يطاعون تبعًا لطاعة الرسول، فمن أمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته، ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمع له ولا طاعة» اهـ.

وهنا ننبه إلى أن بعض أهل العلم قد يُعبر في هذا المقام بقوله: يطاع وليّ الأمر المقسط العادل في غير المعصية، ويطاع وليّ الأمر الجائر فيما يُعلم أنه طاعة. وهذا التعبير عبّر به بعض أهل العلم، وفيه نظر من جهتين:

الجهة الأولى: أن النصوص ليس فيها تفريق في الطاعة بين ولي الأمر المقسط العادل، وبين ولي الأمر الجائر، بل قال النبي ﷺ في ولي الأمر الجائر: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ، وَأَطِعْ» (١)، وهذا يدل على إطلاق السمع، والطاعة في هذا المقام.

والتنبيه الثاني على هذا الكلام: أن هذا الكلام يمكن أن يُحمل على محمل صحيح يوافق النصوص، وهو أنَّ الأوامر الشرعية فيها أن يأتي الإنسان العدل، وألا يعين على الظلم، قال عن ﴿ وَتَعَاوَثُوا عَلَى ٱللِّرِ وَٱلنَّقُوكَ وَلَا نَعَاوَثُوا عَلَى ٱللِّرِ وَٱلنَّقُوكَ وَلَا نَعَادُلُا مِنْ الْإِمْرِ إِذَا كَانَ عَادلًا – أي: وَلَا نَعَادلًا عُلَى ٱللِّرِ وَٱلنَّقُوكَ وَالمائدة: ٢]، وولي الأمر إذا كان عادلًا – أي: غالب أوامره على العدل، وعلى الطاعة – فإنه حينئذ لا يُستفصل فيما أمر به هل هذا موافق لأمر الله، أم ليس بموافق؟ لأن الأصل أنه لا يأمر إلا بموافق، فهذا يطاع دون بحث في المسائل المتعدية، فيخص الكلام فيما يتعدى إلى غيره، كأن يقول – مثلًا – : خُذْ أرض فلان، أو يقول خذ من فلان مال كذا، أو صادر سلاح فلان، أو افعل كذا، فهذا إذا كان ولي الأمر مقسطًا عادلًا، فإنه لا يستفصل؛ لأن الأصل في أوامره أنها على وجه شرعي.

وأما إذا كان غير ذلك بأن كان معلومًا عنه الظلم، والتعدي على الحقوق، فإنَّ هذا الكلام ممن قاله من أهل العلم يمكن أن يُحمل على الأوامر

⁽١) أخرجه مسلم (١٨٤٧) من حديث حذيفة عَلَيْهُ.

المتعدية؛ لأن ولي الأمر إذا كان ظالمًا يتعدى على الناس، فإن المسلم لا يطيعه حتى يعلم أن ما أمر به طاعة، فيحمل قوله، ويطاع ولي الأمر فيما يعلم أنه طاعة إذا كان متعديًا على الغير، يقول فيما فيه فعل بالغير، فهذا يحتاج إلى استفصال، وإلى بيان.

وهذا ما يمكن أن يحمل عليه هذا الكلام ممن قاله من أهل العلم مع أن النصوص، وقول عامة أهل السنة، والمدون في كتب العقائد، أنه لا تفصيل في هذه المسألة، بل يُسمع، ويُطاع في غير المعصية، في أي مسألة لا يظهر فيها أنها معصية، فإنه يطاع في ذلك، فإذا أمر بمعصية سواء أكانت للعبد في نفسه، كأن يأمره بالرشوة – مثلًا –، أو أن يأمره بمقارفة حرام، أو أن يأمره بما لا يحل شرعًا، فإنه لا يجوز له أن يطيعه في ذلك، فإن أطاعه، فإنه آثم، ولا يُعذر بذلك، وكذلك في الأوامر المتعدية، إذا أمره أن يفعل فعلًا بالآخرين، ويعلم هذا المأمور أن هذا الفعل معصية، فإنه لا يجوز له أن يطيعه في ذلك، فكونه يتحمّل ما يأتيه من مخالفة الأمر أسهل من أنه يخالف أمر الله على الله على الله عملة، أسهل من أنه يخالف أمر الله على الله على الله على السهل من أنه يخالف أمر الله على وتقدست أسماؤه.

وقد جاء في الأحاديث بيان أن: «الطّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ» (١)، والمعروف هو ما ليس بمعصية، هو ما ليس بمعصية، وهو ما ليس بمعصية، ولهذا جاء في أحاديث أخر بيان أنَّ الطاعة تكون في غير المعصية، وعلى هذا اعتقاد أهل السنة، والجماعة في امتثالهم لهذه الوصية العظيمة.

إذا تبين ذلك، فطاعة الأمير أو ولي الأمر تتعلق بحالات ثلاث:

الحالة الأولى: ما وجب بأصل الشرع، فإنه يُطاع فيه الأمير لأمر الله علله

⁽١) أخرجه البخاري (٤٣٤٠)، ومسلم (١٨٤٠) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله علي الله علي الله علي الله المعلقة الم

بذلك، وليست الطاعة هنا في الواجب من حقوقه، بل هو يطاع لحق الله على الله عل

الحالة الثانية: أن يأمر، أو ينهى عن مباح، أو فيما فيه اجتهاد، أو عن مكروه، أو ما أشبه ذلك، فإنه يطاع هنا لحقه هو؛ لأن الله على الله السمع والطاعة.

الحالة الثالثة: أن يكون أمره بمعصية، أو نهيه عن واجب، فهنا لا طاعة له؛ لأن طاعة الله على حق مقدم على طاعة غيره ممن جعل الله على له الحق، فمثلًا: طاعة الوالدين، وطاعة المرأة لزوجها، وطاعة الإمام، وأشباه هؤلاء ممن جعل الله على لهم حقًا في السمع، والطاعة، فإنهم يطاعون في غير المعصية، أي: فيما جاء في الشريعة أنه غير محرم.

قال: «وَإِنْ تَأَمَّر عَلَيْكُمْ عَبْدٌ»، أي: غلب عبدٌ على الإمارة، فدعا لمبايعته، أو دعا لأنْ يُسمع له، ويطاع، فهنا يجب أن يُسمع له، ويطاع.

لهذا فالإمارة، أو الولاية، أو الإمامة الشرعية تنعقد عند أهل السنة، والجماعة بأحد أمرين:

الأول: ولاية الاختيار، وذلك باختيار أهل الحل، والعقدله، ثم بيعتهم له، وهذه أفضل أنواع الولاية لو حصلت لا يعدل عنها إلى غيرها، فلا يكون على الأمة إلا من يُختار لها، وولاية الاختيار هذه منها: ولاية الخلفاء الراشدين – أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي على – وكذلك ولاية معاوية بن أبي سفيان لما تنازل له الحسن بالخلافة، فإنها كانت ولاية اختيار، ثم بعد ذلك لم يصر ولاية اختيار إلا في أزمنة محدودة، وفي أمكنة متفرقة ليست عامة، ولا ظاهرة.

الثاني: ولاية الإجبار، وهي أن يغلب أحد على المسلمين بسيفه، وسنانه، ويدعو الناس إلى بيعته، فإن هذا تلزم بيعته؛ لأنه غلب، وهذه تسمى: ولاية تغلب، قال العلماء (١): «وهذا النوع من الولاية تلزم به الطاعة وجميع حقوق الإمامة». لكن هذا ليس هو الأصل، وليس مختارًا، بل هو لدرء الفتنة وللالتزام بالنصوص، فإن النصوص أوجبت طاعة الأمير، وعدم الخروج عليه، وهذا غلب على الناس، ودعاهم إلى طاعته، فلا يجوز أن يُتخلف عن مبايعته مهما حصل.

وتنوعت الولاية في زمن الخلفاء:

- * فكانت ولاية أبي بكر عظيه بنص من رسول الله عليه ، وبالاجتماع عليه .
 - * وولي عمر رَفِيْكُهُ بنص من أبي بكر رَفِيْكُهُ، ثم بالاجتماع عليه.
- * وولي عثمان رضي الله الله على عمر الولاية في ستة نفر اختاروا عثمان من بينهم، ثم بايعه الناس.
- * وعلي رضي الله يجتمع الناس عليه، وإنما بايعه من كان في المدينة.

وهذا فيه أن الولاية الشرعية تحصل بالتنصيص عليه من الوالي قبله، وهو الذي أخذه معاوية ولله الشرعية عقد البيعة ليزيد بن معاوية في حياته ولاية للعهد، فلزمت ذلك في حياته، واستمرت بعده.

⁽۱) قال ابن قدامة كلله في لمعة الاعتقاد (ص٣٣): «ومن ولي الخلافة، واجتمع عليه الناس، ورضوا به أو غلبهم بسيفه حتى صار الخليفة، وسمي أمير المؤمنين، وجبت طاعته، وحرمت مخالفته، والخروج عليه، وشق عصا المسلمين» اهر. وانظر: مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب كلله في العقيدة (ص١١).

فولاية التنصيص إن كان بعدها اختيار من أهل الحل، والعقد صارت ولاية اختيار، وإن كانت من جهة الغلبة بأن لا يستطيع أحد أن يخالف، وإلا فُعل به، وفُعل صارت ولاية تغلب؛ ولهذا يعدون ولاية يزيد بن معاوية من ولاية التغلب، وليست ولاية الاختيار، بخلاف معاوية والهيئة، فإنه خير ملوك المسلمين، وولايته كانت بالاختيار؛ لأن الحسن والهيئة تنازل له عن الخلافة، وعن إمرة المؤمنين، فاجتمع الناس على معاوية سنة إحدى وأربعين، وسُمي ذلك العام عام الاجتماع، أو عام الجماعة، فالمقصود من ذلك: أن حصول الولاية الشرعية يكون بولاية الاختيار، أو ولاية الإجبار، والتغلب.

والولاية فيها أفضل، وفيها جائز، أما الأفضل، فأن تجتمع في ولي أمر المسلمين الشروط الشرعية التي جاءت في الأحاديث، وهي: كونه مكلفًا، مسلمًا، عدلًا، حرًا، ذكرًا، عالمًا، مجتهدًا، شجاعًا، ذا رأي، وكفاية، سميعًا، ناطقًا، قرشيًا(۱)، ونحو ذلك من الشروط المعتبرة العامة التي تكلم عليها الفقهاء(٢).

وهذه الشروط في ولاية الاختيار، أما ولاية التغلب، فإنما هي لدرء الفتنة يُقر الوالي ولو كان عبدًا حبشيًا؛ كما في حديث أبي ذر رضي الذي في الصحيح، قال: «إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا

⁽١) أخرج البخاري (٣٥٠١)، ومسلم (١٨٢٠) من حديث ابن عمر رفي النبي على قال: «لا يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ فِي قُرَيْشِ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ اثْنَانِ».

⁽۲) انظر: المحلى لابن حزم (۹/ ۳۵۹)، وتفسير ابن كثير (۱/ ۷۳)، وشرح النووي على صحيح مسلم (٥/ ١٤٩)، وروضة الطالبين (١٠/ ٤٢) وفتح الباري (١١٧ /١١٩ – ١١٩) والروض المربع (٣/ ٣٣٦).

مُجَدَّعُ الأَطْرَافِ (١) ، وهذه عامة في ولاية التغلب، وفي الرواية الثانية: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا ، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ حَبَشِيُّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ (٢) ، وهذه فيها بيان أن اجتماع الشروط المعتبرة - أن يكون قرشيًا عالمًا ، ونحو ذلك - يكون في ولاية الاختيار ، أما في ولاية التغلب، فلا يُنظر إلى هذه الشروط ؛ لأن المسألة مسألة غلبة بالسيف .

فينبغي تحرير هذا المقام، وظهور الفرق بين ولاية الاختيار، وولاية التغلب، وكل منهما ولاية شرعية عند أهل السنة، والجماعة يجب معها حقوق الأمير كاملة، فالنصوص أوجبت طاعة ولاة الأمر؛ كما جاء في قول الله على: ﴿ أَطِيعُوا اللهُ عَلَيْ وَأَوْلِي الْأَمْنِ ﴾ [النساء: ٥٩]، قال ابن القيم كَنْ وغيره: «لم يأمر الله على بطاعة أولي الأمر استقلالا، بل حذف الفعل، وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول، إيذانًا بأنهم إنما يُطاعون تبعًا لطاعة الرسول، فمن أمر منهم بطاعة الرسول، وجبت طاعته، ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول، فلا سمع له، ولا طاعة "" فليس لهم الحق في أن يحلوا حلاً لا، ولا أن يحرموا حرامًا، ولا أن يأمروا بما لم يبحه الله على أمروا بمعصية، فلا طاعة ولاة أمروا بمعصية، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، أي: أن طاعة ولاة الأمور طاعة واجبة في غير المعصية، وهذا الذي دلت عليه النصوص أن الأمير يطاع في غير معصية، والنصوص ما فرقت بين ولاة العدل، وولاة الأمير يطاع في غير معصية، والنصوص ما فرقت بين ولاة العدل، وولاة

⁽١) أخرجه مسلم (٦٤٨)، وأخرجه البخاري (٦٩٦) من حديث أنس ﷺ قال: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأَبِي ذَرِّ اسْمَعْ وَأَطِعْ وَلَوْ لِحَبَشِيِّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ».

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٩٣، ٢١٤٢) من حديث أنس رهيه.

⁽٣) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٤٨)، وتيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص٤٨٢)

الجور، فإنها عامة في كل أمير ولي أمر المسلمين.

وهكذا عقائد أهل السنة يرون طاعة ولي الأمر، وأن حقوقه كاملة سواءً كان برًا، أو فاجرًا، سواء كان عادلًا، أم ظالمًا، فالنصوص أوجبت طاعته وحرمت الخروج عليه، وحرمت - أيضًا - طاعة الأمير في المعصية؛ لأن حق الله على أوجب، فإذا أمر بمعصية فلا يُطاع.

يُفهم من ذلك أن أهل السنة والجماعة جعلوا طاعة الأمراء في أربعة أشياء من الحكم التكليفي: الواجبات، المستحبات، المباحات، المكروهات.

وهذه الأربعة جارية - أيضًا - في حق ولاية الوالد على ابنه، فإنه يُطاع في الواجب، والمستحب، والمباح، والمكروه، إذا قال لابنه: افعل كذا. وهو مكروه، فإن طاعته واجبه، وفعل المكروه لا إثم فيه، فيرجح جانب الواجب؛ لأنه أرجح من جهة الحكم.

يبقى الحكم التكليفي الخامس، وهو: ما نُهي عنه نَهْي تحريم، فإنه لا يُطاع فيه؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وبعض أهل العلم فرق، وقال: الولاة قسمان:

* ولاة عدل.

* وولاة جور.

فولاة العدل يُطاعون في غير المعصية، وأما ولاة الجور، فلا يطاعون إلا فيما يُعلم أنه طاعة، أما ما لا يُعلم أنه طاعة، فإنهم لا يُطاعون فيه؛ لأنه لا يؤمن أن يأمروا العبد بمعصية، فلابد أن يعلم أن هذا طاعة حتى يطيع.

وهذا القول فيه مخالفة للنصوص، وهو موجود في بعض كلام شيخ الإسلام ابن تيمية على الله الله الإسلام حين ذكر هذا الكلام أراد به ما قيل في منعه حين مُنع من القول بعقائد السلف الصالح، ومنع شيخ الإسلام كَلَله إذ ذاك فيه معصية ؛ إذ لا أحد في وقته قام بنشر عقيدة السلف الصالح مثله ، فلو مُنع، واستجاب للمنع مطلقًا، فإنه يكون انطفاء لعقيدة السلف الصالح، وقد رأى في وقته أنه لا أحد يقول بعقيدة السلف الصالح، وينشرها بين الناس؛ فلهذا ذكر شيخ الإسلام هذا التفريق، وهو من اجتهاداته، وأكثر أهل العلم على خلافه، وشيخ الإسلام معذور فيما قال؛ لأنه رأى ما تشتد الحاجة إليه في وقته، بل هو من الضروريات، فبيان عقيدة السلف الصالح أعظم من حاجة الناس إلى الأكل، والشرب، والمسكن، والملبس، وليس ثُمَّ من يقوم بها في وقته، بل منذ انتهاء القرن الرابع الهجري لا أحد يقوم بعقيدة السلف الصالح بظهور، وتفصيل إلا ما كان من أفراد ليس لهم جهد، وجهاد، أي: ليسوا بمرتبة شيخ الإسلام في الظهور، والبيان.

والنبي على الحق (٢) والنبي على وعد هذه الأمة بأنها لا يزال طائفة منها ظاهرة على الحق (٢)، وهذا التفريق بين طاعة الإمام العدل في غير المعصية، وطاعة إمام الجور، والظلم فيما يُعلم أنه طاعة، هذا التفريق غير صحيح؛ لأنه مخالف للنصوص إلا في حالة معينة، وهي ألا يوجد من يقوم ليبين الناس الواجب عليهم من جهة الاعتقاد، ومن جهة العبادة، فإذا كان ليس ثَمَّ من يقوم بتبيين

⁽۱) انظر: مجموع الفتاوي (۲۹/۲۹).

⁽٢) كما في حديث معاوية ﴿ اللَّهِ الذي أخرجه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧) أن النبي ﷺ قال: «لا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلا مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ».

ما يصحح للناس عقيدتهم، وعبادتهم، فإنه يقال: إنه لا يُطاع في ذلك؛ لأن طاعته في ترك بيان العقيدة المتعينة على هذا الفرد، أو بيان العبادات المتعينة على هذا الفرد، هذه معصية، فرجع الأمر إلى الحالة الأولى، وصارت المسألة بما دلت عليه النصوص أن الولاة يُطاعون في غير المعصية في الأحكام الأربعة التكليفية، وإذا أمروا بمعصية، فلا يطاعون.

فلاشك أن وصية النبي ﷺ هذه من أعظم الوصايا؛ لأن صلاح الدين إنما هو بملازمة طاعة ولاة أمر المسلمين، كما بين ذلك في حديث عبادة بن الصامت على الذي رواه مسلم بقوله: «إلا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ السامت عَلَيْهُ الذي رواه مسلم بقوله: «إلا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ» (١)، أي: إذا رأيتم كفرًا ظاهرًا ظهورًا مبينًا عندكم فيه من الله برهان جلي واضح، لا لبس فيه، ولا غموض؛ فإنه يجوز لكم حينذاك الخروج، ولا يجب.

قال: «فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيرَى اختِلافًا كَثِيرًا»، أي: سيرى اختلاف عليه على الأمراء، فوصيته على المسلمين أن من عاش، فرأى الاختلاف، فعليه بالسمع، والطاعة، وإن تأمر عليه عبد، وجاء في أحاديث أخر بيان بعض هذا الاختلاف، وما يحصل من الفرقة، وأشباه ذلك، يجمعها أن الاختلاف اختلاف على الدين، أو اختلاف على الأمير، فمن رأى الاختلاف الكثير عما كانت عليه سنته على أن عليه أن يلزم التقوى، وعليه أن يلزم السمع، والطاعة.

قال: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وسُنَّةِ الْخُلفَاء الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيين»، أي: ابحثوا عن سنتي، فالزموه، وهذا هو الواجب

⁽١) أخرجه البخاري (٧٠٥٦، ٧٢٠٠)، ومسلم (١٧٠٩).

على العباد حين الاختلاف، إذا اختلفوا في العقائد، فعليهم أن يبحثوا في سنة المصطفى على وإذا اختلفوا في الشرائع، وفي الأحكام، فعليهم أن يبحثوا في سنة المصطفى على المعلم وإذا كثر الاختلاف بينهم في أمور الفتن، والآراء.. إلى آخره، فعليهم أن يرجعوا إلى سنة المصطفى الحيلية، وسنة الخلفاء الراشدين، فإن فيها النجاة، ولم نر مسألة من المسائل التي من أجلها اختلف الناس في تاريخ الإسلام كله، من أوله إلى يومنا هذا إلا وفي السنة بيانها، لكن يؤتى الناس من جهة أنهم لا يرغبون في امتثال وصية المصطفى الحيلية، وأمره، ونهيه، وبيانه؛ لهذا أوصى الله هذه الوصية العظيمة، فقال: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَتِي».

والسنة المقصود بها: الهدي، والطريقة التي كان عليها النبي على السنة، بيان للقرآن، فما كان من كلامه على وما كان من أفعاله، فإنّ في ذلك السنة، وهذا فيه بيان واضح لمعنى القرآن؛ حيث قال عن: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكَرَ لِنَاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَهُمْ يَنفكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]، الذكر هنا هو سنة المصطفى على الله المصطفى على الله المصطفى المناهد المصطفى المناهد المصطفى المناهد المصطفى المناهد المصطفى المناهد المصطفى المناهد المناهد

قال: «وسُنَّةِ الْخُلفَاء الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيين» وهم الذين خلفوا المصطفى على في وِلاية الأمر على طريقته على والخلفاء الراشدون من بعده أربعة: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي – رضي الله عنهم أجمعين –، ووصفوا بأنهم راشدون؛ لأنهم قاموا بالرشد، والرشد: هو العلم بالحق، والعمل به فسموا راشدين؛ لأنهم كانوا علماء في الحق عملوا به، وليست هذه الصفة إلا لهؤلاء الأربعة، وفي عمر بن عبد العزيز على خلاف، هل يعدمن الخلفاء الراشدين، أم لا؟ والذي عليه نص كثير من أهل العلم كأحمد، وغيره (١) أنه الراشدين، أم لا؟ والذي عليه نص كثير من أهل العلم كأحمد، وغيره (١) أنه

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٢٦٤).

من الخلفاء الراشدين؛ لأنه علم الحق، فعمل به، وعامة الولاة ليسوا على ذلك، بل منهم من لا يعلم الحق أصلًا، ومنهم من يعلم الحق، فيخالفه؛ لأهواء، وشهوات، ونوازع مختلفة.

وهنا تنبيه على مقالة ربما ترد على ألسنة بعض الكتّاب، وهي غير سليمة من جهة مكانة الصحابة - رضوان الله عليهم - ، غير متفقة بالجملة مع عقائد أهل السنة ، والجماعة فيما نفهم من عقائدهم ، وهي قولهم ، عن عمر بن عبد العزيز كتّه: إنه خامس الخلفاء الراشدين . وهذا ليس بسديد ؛ لأن معاوية كليه أعظم منزلة من عمر بن عبد العزيز كتّه ، وإذا كان ثمّ خامس للخلفاء الراشدين ، فهو معاوية ؛ لأنه أحق بهذا الوصف من عمر بن عبد العزيز ، لكن عمر وصفه جماعة من أهل العلم بأنه خليفة راشد ، ومعاوية بحسب الاعتبار أنه اجتمع عليه ؛ فإنه خليفة راشد ، لكن لما جعل الأمر ملكًا في بنيه كان أهل العلم يعبرون عنه بأنه ملك راشد ، فهو خير ملوك المسلمين على الإطلاق (١) ، وهو خليفة ؛ لأنه خلف من قبله على الحق ،

وانظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٥٤٥).

⁽۱) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كله في منهاج السنة النبوية (٦/ ١٥٠): «ولا ريب أن الستة الذين توفى رسول الله وهو عنهم راض، الذين عينهم عمر هي لا يوجد أفضل منهم، وإن كان في كل منهم ما كرهه؛ فإن غيرهم يكون فيه من المكروه أعظم؛ ولهذا لم يتول بعد عثمان في له منه ولا أحسن سيرة، ولا تولى بعد علي في خير منه، ولا تولى ملك من ملوك المسلمين أحسن سيرة من معاوية في كما ذكر الناس سيرته وفضائله، وإذا كان الواحد من هؤلاء له ذنوب فغيرهم أعظم ذنوبًا وأقل حسنات، فهذا من الأمور التي ينبغي أن تُعرف؛ فإن الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع إلا على العقير، ولا يقع على الصحيح، والعاقل يزن الأمور جميعًا هذا وهذا» اه.

وليس ثم خامس للأربعة الخلفاء، فإذا قيل: إنّ عمر بن عبد العزيز كلله خليفة راشد. هذا حق، ولكن لا يُقال: هو خامس الخلفاء الراشدين؛ لأن معاوية أحق منه بهذا الوصف، لو كان هذا الوصف سائغًا.

أما الخلفاء، فهم أربعة؛ لقوله ﷺ: «خِلافَةُ النَّبُوَّةِ ثَلاثُونَ سَنَةً»(١)، فما بعد ذلك إنما هو وصف لأجل التّحبيب في خِلَالِ الأمراء، وأوصاف الولاة قال: «الْمَهْدِيين»، أي: الذين مَنَّ الله عليهم، فهداهم للحق، فعملوا به.

قال: «عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»، والنَّوَاجِذ هي: الأضراس، وأشد ما يكون الاستمساك إذا أراد المرء أن يستمسك بشيء بأسنانه أن يعض عليه بأضراسه؛ لأنها أشد الأسنان، فقوله: «عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» أي: كونوا مستمسكين بها على أشد ما يكون الاستمساك بسنته عند الاختلاف، فإن في هذا النجاة، وهذا مجرَّب في كل ما مر في تاريخ الإسلام من تقلبات، وفتن، فإنّ من أخذ بهذه الوصية نجا في دينه، ودنياه.

قال: «وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ» هذا تحذير، ونهي، ومن الصيغ التي يفهم منها النهي، أو يُعبر بها عن النهي صيغة (إياك)، كما قرره علماء الأصول، فقوله: «وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ» في معنى قوله: لا تقربوا، أو لا تأتوا محدثات الأمور.

والمحدثات جمع محدثة، وهي كل ما أُحدث بعده ﷺ على غير مثال

⁽۱) أخرجه بهذا اللفظ: أبو داود (٤٦٤٦)، والحاكم في المستدرك (٣/ ١٥٦)، وأخرجه بنحو هذا اللفظ: الترمذي (٢٢١)، والنسائي (٥/ ٤٧)، وأحمد في المسند (٥/ ٢٢١) وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٣٥)، والطبراني في الكبير (١٣) من حديث سفينة ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

سابق له، وهذه المحدثات التي أحدثت على قسمين:

القسم الأول: محدثات من قبيل المصالح المرسلة، وقد سبق بيان معناها، وضوابطها في أوائل هذا الشرح، فهذه لا تدخل في المحدثات المذمومة؛ لأنها محدثة لغة، ولكنها ليست بمحدثة شرعًا؛ لأن لها الدليل في الشرع الذي دل على اعتبارها، وهو كونها من المصالح المرسلة، وأشباه ذلك، على الضوابط التي سبق ذكرها في ذلك المقام.

القسم الثاني: محدثات بما أُحدث في الدين مع قيام المقتضي لفعله في عهده على وتُرك، فما تُرك في عهده من العبادات، أو مما يُتقرب به إلى الله على مع قيام المقتضي بفعله، ولم يُفعل، فهو محدثة في الدين، وبدعة

وهذا القسم هو الذي يتوجه إليه قوله على الضلالات من البدع، وهي فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ الميكون المنهي عنه هي: الضلالات من البدع، وهي البدع في الدين، وأما البدع من حيث هي في اللغة، فإنها قد تكون، ولا ينهى عنها في الشرع؛ كما قال عمر ضلي حين جمع الناس على إمام واحد: «نِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ» (١)، فجعلها بدعة أي: في اللغة، فليست كل بدعة في اللغة بدعة في الشرع؛ لأنها قد تكون بدعة لغة، ولا تكون بدعة شرعًا؛ لدخولها في تعريف المصالح المرسلة، أو في العفو العام، أو ما أشبه ذلك.

أما ما يُتقرب إلى الله به من العبادات، وقد قام المقتضى بفعله في عهد النبي عليه ولم يُفعل، فإنه من البدع المحدثات، ومن البدع الضلالة، فقال

⁽۱) سبق تخریجه (ص۱۰۵).

هنا: «فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» وهذه الكلية من صيغ العموم، وهذا يدل على إبطال قول من قال: إن من البدع في الدين ما ليس بضلالة. وهو ما أحدثه العز بن عبدالسلام في الأمة من تقسيم البدعة إلى خمسة أقسام:

واجبة، ومستحبة، ومباحة، ومكروهة، ومحرمة، فتبعه الناس على ذلك، وانتشرت البدع على هذا التقسيم بقوله: إنّ من البدع ما هو واجب، ومن البدع ما هو مستحب، وأشباه ذلك، وقد سبق بيان فساد هذا القول، والرد عليه في بداية هذا الشرح(١).



⁽۱) راجع (ص۱۱۰ وما بعدها).

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ رَهِ إِلَيْهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَل يُدخِلُنِي الْجَنَّة، وَيُبَاعِدُني عَن النَّار. قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمَ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ: تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتُقِيِّمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤتِي الزَّكَاةَ، وَتَصومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ» ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَذُلُّكَ عَلَى أَبْوَاب الْخَيرِ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطُّفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةً الرَّجُل فِي جَوْفِ اللَّيْلِ»، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ ﴿ لَيَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾ حتى بلغ: ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٦، ١٧]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ أَلَا أُخْبِرُكُ بِرَأْسِ الأَمْرِ، وَعَمُودِهِ، وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَخَذَ بلِسَانِهِ، وَقَالَ: «كَفَّ عَلَيْكَ هَذَا»، قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ؛ وَإِنَّا لَمُؤاخَذون بِمَا نَتَكَلَّم بِهِ؟ فَقَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ! وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ -أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ- إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: (حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)(١).

(۱) أخرجه الترمذي (۲٦١٦)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٤٢٨)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وأحمد في المسند (٥/ ٢٣١)، وعبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١٩٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٢٠)، والطبراني في الكبير (١١٦)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٤٧)، والبيهقى في شعب الإيمان (٣/ ٣٩).

الـشــرح:

هذا الحديث فيه ذكر أشياء من أبواب الخير، وهو من الأحاديث العظيمة التي لكل جملة منه شواهد كثيرة، ولهذا هو حديث حسن بمجموع شواهده لحمله المختلفة.

انظر: مشاهير علماء الأمصار (ص١٢٢)، وتاريخ دمشق (٦٣/ ٣٦٦) وطبقات الحفاظ (ص٨٤).

⁽۱) أخرج الترمذي (۳۷۹۰)، والنسائي (۵/۷۰)، وابن ماجه (۱۰٤)، والبيهقي في الكبرى (۲/ ۲۱۰) من حديث أنس رهي أن النبي عَلَيْ قال: «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَصَدَّقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلالِ وَالْحَرَامِ مُعَادُ وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلالِ وَالْحَرَامِ مُعَادُ ابْنُ جَبَلٍ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَقْرَؤُهُمْ أبي، وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أمِينُ، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبِي عُبَيْدَةً بْنُ الْجَرَّاح».

⁽٢) هو وهب بن منبه بن كامل بن سيج بن سحسار من أبناء فارس، كنيته أبو عبد الله، كان ينزل ذمار على مرحلتين من صنعاء، كان ممن قرأ الكتب ولزم العبادة وواظب على العلم وتجرد للزهادة، ولد سنة أربع وثلاثين، ومات سنة ثلاث عشرة ومائة.

«إن للعلم طغيانًا كطغيان المال»(١)، فالعلم يُطغي إذا لم يكن صاحبه يسعى فيما يقرِّبه إلى الجنة، ويباعده عن النار.

فالعلم له مقتضيات كثيرة، وأصحاب العلم، وأهل العلم، وطلبة العلم ينبغي لهم أن يكونوا ألين الناس في غير تفريط، وأن يكونوا أبصر الناس، وأحق الناس بالحكمة، والأخذ بما يقربهم إلى الله على، فهم القدوة، وهم البصراء في العلم، والعمل؛ لهذا سأل معاذ رهي هذا السؤال، وذلك من حكمة الله على أن يسأل؛ ليبصر أهل العلم جميعًا بما ينبغي أن يكونوا عليه

قال: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدخِلُنِي الْجَنَّة، وَيُبَاعِدُني عَنِ النَّار)، فقال النبي ﷺ: «لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللَّهُ تَعَالى عَلَيْهِ»، فهذا السؤال العظيم - ما يقرب إلى الجنة، ويبعد عن النار - سؤال عظيم، وهو شاق من حيث الامتثال، لكنه يسير على من يسره الله عليه.

فإذًا نفهم من هذا أن ثم كلفة في أن يمتثل المرء بمقتضى العلم، ولكنه يسير على من يسره الله عليه، فإذا أقبل العبد يسر الله عليه الأمر، كما قال عليه : ﴿فَامَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَقَىٰ ۞ وَصَدَّقَ بِٱلْحَسَٰى ۞ فَسَنُيُسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴾ [الليل: ٥-٧] فتيسير الله عَلَيْ أمور الخير للعبد يكون بشيء يبذله العبد.

قال ﷺ: «وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ»، ثم فَصَّلَ، فقال: «تَعبد الله لا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا» أي: أن تتوجه بجميع أنواع العبادات إلى الله ﷺ وحده، فإذا دعوت دعوت الله، وإذا سألت سألت الله، وإذا صليت صليت

⁽۱) أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص۱۹)، والإمام أحمد في الزهد (ص۳۷۲)، وأبو خثيمة في العلم (ص۲۲)، وأبو نعيم في الحلية (٤/٥٥)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٤٢).

لله، وإذا استغثت استغثت بالله، وإذا أعظمت الرجاء أعظمته بالله، وكل العبادات القلبية، واللسانية، والعملية بالجوارح، تكون لله على وحده، ولا يكون لمخلوق فيها نصيب.

قال: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْعًا» أي: كبير الشرك، وصغيره، وخفيه؛ لأن كلمة «شَيْعًا» نكرة جاءت في سياق النفي، فتعم كل ما كان في معناها، فلا يشرك بأي شيء، لا يشرك بالهوى، لا يشرك بالمخلوق من البشر، لا يشرك بالملائكة، لا يشرك بعظيم، لا يشرك بصالح، لا يشرك بجني، بإنسي، بشجر، بحجر، بأي نوع مما خَلَق الله على، وهذا لا شك أنه عظيم، ولكنه يسير على من يسره الله عليه. فعبادة الله على وحده دونما سواه هذه فاية إرسال المرسلين، ونفي الشرك، ونبذه، والتخلص منه.

أيضًا مما جاء به المرسلون، وأقاموا رسالاتهم عليه وهذا يتنوع، فما كان من قبيل الشرك الأكبر، فظاهر وجوب اجتنابه، وأنّ من فعله، فهو مشرك كافر تارك للدين مع اجتماع الشروط، وانتفاء الموانع، وما هو أقل من ذلك – الشرك الأصغر، والخفي – يجب على العبد أن يسعى في تجنبه، وأن يجاهد نفسه على ذلك، والشرك الأصغر يدخل فيه يسير الرياء، والشرك الخفي –أيضًا – يدخل فيها أشياء، والشهوة الخفية، والتسميع، والمقاصد وأن يكون قصد المرء الدنيا فيما يأتي ويذر، وفي الأمور الدينية، وطلب العلم، وأشباه ذلك مما يُراد به وجه الله.

فعبادة الله وحده لا شريك له حاصلة - إن شاء الله- عند الموحد، لكن يُخاف على الموحد من أنواع الشرك الأصغر، والخفى، أي: مما يكون من

يسير الرياء، والتوجه لغير الله في ذلك، فهذه عظيمة؛ كما قال الشاعر (١٠): فإِنْ تَنْجُ مِنْها تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ وَإِلّا فَإِنَّا فِإِنَّا فِإِنَّا فِأَنِّي لَا إِحَالُكَ نَاجِيًا

أي: أن هذا الأمر شديد، ويجب أن توطن نفسك على إخراج المخلوقين من قلبك، وأن يكون القلب خالصًا لله متوجها لله، في تحركه، وسكناته، وأمره، ونهيه، وفي تصرفك مع أهلك، ومع أقاربك، وفي الأمور العامة، والخاصة، فإذا كان كل شيء لله تمّ الإخلاص.

قال: «وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤتِي الزَّكَاةَ، وَتَصومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ»، وهذه الأربعة سبق بيانها في أول الشرح.

ثم قال: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيرِ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ»، الصوم يريد به صوم النفل؛ لأنه قدم صيام رمضان، وقوله: «جُنَّةٌ» أي: وقاية؛ يقي العبد مما يسخطه الله عَلَى؛ لأن الصيام فيه تذكير بحقوق الله عَلَى، وحقوق عباده، فهو جُنّة من نفوذ الشيطان إلى العبد، وكما جاء في الحديث أنه عَلَيْهُ قال: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ، فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَعُلِّقَتْ أَبُوَابُ النَّارِ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ» (٢)، وقال عَلَيْهُ في حق من لم يجد طولًا للنكاح: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الشَّيَاطِينُ» (٢)، وقال عَلَيْهُ في حق من لم يجد طولًا للنكاح: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ

⁽۱) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (۲/۲۱)، من كلام صلة بن أشيم، وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (۱۰۳/۷) عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عسعس بن سلامة، وانظر: زاد المعاد لابن القيم (۳/۲۳۵)، وإغاثة اللهفان له (۲/۲۵۲)، ومفتاح دار السعادة (۲/۷۱). وقد أورده الإمام المجدد الشيخ محمد ابن عبد الوهاب كله في كتاب التوحيد نقلًا عن ابن القيم في كلام طويل. انظر: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿ يَظُنُّونَ لِاللهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ الْمُهِلِيَّةِ ﴾ [آل عمران: ١٥٤] (ص١٨٧ مع فتح المجيد)، وانظر أيضًا: يقظة أولي الاعتبار للقنوجي (ص٢١٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٨٩٨، ٣٢٧٧)، ومسلم (١٠٧٩) من حديث أبي هريرة ﴿ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ اللَّاللَّالِي اللَّهُ اللّلْمِلْمُلْمُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل

فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءً »(١)، فالصيام جنة، أي: يكون به الاجتنان؛ لأن الجنة، والاجتنان هو: الحاجز، أو الغطاء الذي يَقِي، ومنه قيل للجنين: جنينًا؛ لأنه في غطاء، واستتار، وقيل للمجن: مجن.. إلى آخره.

قال: «وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ، كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ»، الصدقة بأنواعها تطفئ الخطايا، الصدقة بالقول، وبالعمل، الواجبة، والمستحبة، والصدقة بالمال، كل هذه تطفئ الخطايا؛ لأنها حسنات، والله على قال: ﴿إِنَّ اللَّهِ الْمَالُ، كل هذه تطفئ الخطايا؛ لأنها حسنات، والله على قال: ﴿إِنَّ اللَّهِ الْمَاكُنْتِ يُذْهِبُنَ ٱلسَّيِّنَاتِ الْمَعَنَى قولِ النبي عَلَيْ : «إتَّ اللَّهَ كَنْتُ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ "(٢)، فإذا فهمت معنى الصدقة العام الشامل، فإنه كلما حصلت منك خطيئة، فعليك بكثرة الصدقات، والخطايا لا تحصى؛ لأنه ما من حال تكون فيها إلا ولله عَلَيْ أمر، ونهي في ذلك، وقلَّ منْ يكون ممتثلًا للأمر، والنهي في كل حالة، فلا بد من الإكثار من الصدقات؛ لأنها أبواب الخير، قال: والصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ، كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ» فالنار إذا شبت، فإنك تأتي بالماء، فتطفئها، وهذا مثال الحسنات بعد السيئات.

قال: «وَصَلاةُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ»، أي: أن يقوم الليل القيام المستحب، وقيام الليل على درجات، وأعلاه أن يكون كقيام المصطفى عَلَيْهُ الله الذي جاء في آخر سورة المزمل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَكَ تَقُومُ أَدُنَى مِن ثُلُثِي النَّلِ وَنِصْفَمُ وَثُلُنَمُ وَطَآبِفَةٌ مِن ٱلَّذِينَ مَعَكَ المرزمل: ٢٠]، فأفضله ما كان بعد نصف الليل إلى الفجر، وبعده من أول ثلث الليل الآخر إلى الفجر، ثم هكذا مراتب بما

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٠٥)، ومسلم (١٤٠٠) من حديث ابن مسعود ﷺ.

⁽۲) راجع (ص۲۲۳).

يتيسر للعبد، فصلاة الرجل في جوف الليل من أعظم أبواب الخير، وبها يحصل للمرء من النور في قلبه، وحسن تعامله مع ربه، وخشيته له، والزهد في الدنيا، والرغب في الآخرة، ما لا يدخل تحت وصف – أعاننا الله، وجميع المسلمين على ذلك – فإن صلاة الرجل، والمرأة في جوف الليل هذه يكون معها التدبر للقرآن، وحسن مناجاة الله، والدمعة التي تُسْبَلُ من خشية الله على أذ يكون المرء في ذلك على يقين من أنه إنما قام لله على وحده، فتَعْظُم الصلة، ويَعْظُم التعلق، ويَعْظُم إخبات القلب، والرجاء، والرهبة، والخوف، ويؤثّر القرآن في القلوب تأثيرًا عظيمًا، فأصحاب الليل هم أهل التقوى.

قال عَلَىٰ في وصف عباده المخبتين المنيبين في آية سورة السجدة: ﴿ لَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقَنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۞ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِى لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنِ جَزَاءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٦، ١٧]، وهذا من فضل الله عَلَيْهم.

قال معاذ على الله قال: «أَلَا أُخْبِرُكُ بِرَأْسِ الأَمْرِ، وعمودِهِ، وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟» قلت: بلى يا رسول الله، قال: «رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلَامُ»؛ لأن الأمر الذي هو الدين - رأسه الإسلام، فإذا قُطع الرأس فلا حياة، فإذا ذهب الإسلام، فلا حياة للمرء في الدين، فقال: «رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلَامُ»، وهو الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك، وأهله

قال: «وَعَمُودُهُ الصَّلاةُ» العمود هو ما يقوم عليه البناء، فإذا كان ثم أشياء يقوم عليه البناء، فإذا كان ثم أشياء يقوم عليها البناء، فإنّ بالصلاة يقوم بناء الدين، وقوله: «عَمُودُهُ»؛ لأن الصلاة هي الركن العملي الذي به يحصل الامتثال لمقتضيات الإيمان

العملية، أي: بركن الإيمان الذي هو العملي، فالإيمان: قول، واعتقاد، وعمل، والعمل عموده الصلاة، فإذا ذهبت الصلاة، فلا قيام في ذلك؛ لهذا قال عمر رضي الا حظ في الإسلام لِمَنْ تَرَكَ الصَّلاة (١)، وثبت عنه عنه أنه قال: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ، وَبَيْنَ الشِّرْكِ، وَالْكُفْرِ تَرْكَ الصَّلاة (٢).

قال: «وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ»، وهذا تشبيه للأمر بالجَمَل، والجَمَل أعلاه ذروة السنام، والجمل متحرك، والجهاد - أيضًا - يبعث على الانتشار، فهو سبب انتشار الإسلام، وامتداد الدخول في الدين، فمثَّلَ عَلَيْ الدين بالجمل، وجعل الجهاد من هذا الجمل ذروة السَّنام؛ لأنه بارز بين متميز.

فالإسلام تميز من بين الأديان كتميز الجمل بذروة سنامه بالجهاد، فالجمل متميز بالسنام بعامة، وبذروة السنام، والإسلام تميز بالجهاد في سبيل الله، والجهاد أنواع، والمراد به هنا: جهاد الأعداء، وهو على مرتبتين: واجبة، ومستحبة، والواجب - أيضًا - على قسمين: واجبعين، وواجب كفائي - كما هو معلوم في مكانه من الفقه (٣) - .

قال: ثُمَّ قَالَ: ﴿ أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟ ﴾ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ ، وَقَالَ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا » ، فاللسان هو أعظم الأعضاء جُرْمًا ؛ لأنه سهل الحركة ، كثير الخطايا ، فباللسان يحصل الاعتقاد الزائف ،

 ⁽۱) أخرجه مالك في الموطأ (۱/ ۳۹)، عبد الرزاق في مصنفه (۳/ ۱۲۵)، وابن أبي شيبة في مصنفه (۷/ ٤٣٨)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (۲/ ۸۹۲)، والدارقطني في سننه (۲/ ۲۵)، والبيهقي في الكبرى (۱/ ۳۵۷).

⁽٢) أخرجه مسلم (٨٢) من حديث جابر ﴿ اللهُ ا

⁽٣) انظر: الإبهاج للسبكي (١/ ١٠٠)، والموافقات (٢/ ١٧٧)، وإعانة الطالبين (٢/ ٢٧٢)

وباللسان «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ لا يَرَى بِهَا بَأْسًا، يَهْوِي بِهَا سَبْعِينَ خَرِيفًا فِي النَّارِ» (١)، وباللسان تحصل العداوات، وقد قال الله على: ﴿وَقُل لِعِبَادِى يَقُولُوا اللّهِ هِي أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمُ ﴾ [الإسراء: ٥٦]، وباللسان يحصل الوقوع في المؤمنين، والإيذاء بغير حق، وقد قال على: ﴿وَالَّذِينَ يُوّذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَاللّمُؤمِنِينَ بِعَيْرِ مَا اَكَتَسَبُوا فَقَدِ اَحْتَمَلُوا بُهُتَنَا وَإِثْما مُبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٥٥] والإيذاء أعظم أنواعه ما كان باللسان، وقد أوذيت عائشة وَ الله الله الخبو، باللسان بما بلغ بها المبلغ في قصة الإفك، وباللسان يحصل نشر الخير، وباللسان يحصل نشر الخير، وباللسان يحصل نشر الخير، وباللسان يحصل نشر الشر.

فإذا حاسب المرء نفسه على لسانه، حصل له مِلاك هذا الأمر، وهو أنه ملك عليه دينه، وأما إذا أطلق لسانه في كل شيء، فإنه يضر نفسه ضررًا بالغًا، ولا يملك على نفسه دينه، واللسان قد جاءت الأحاديث الكثيرة في بيان شأنه، وقد سبق بيان بعض ذلك.

قال: «كفَّ عَلَيْكَ هَذَا»، أي: أمسك، فالكلمة إذا لم تعلم أنها من الحق الذي تؤجر عليه، فاتركها؛ لأنها عليك، وليست لك، قال: قلت: يا نَبِيَّ الله، وإنّا لَمُؤاخَذون بما نَتَكَلَّم به؟ فقال «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ»؛ لأنه لا يتوقع من معاذ – وهو العالم بالحلال، والحرام الفقيه – أن يسأل هذا السؤال، فقال: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ!»، أي: استغراب من هذا السؤال الذي لم يتوقع من معاذ أن يسأله، ثم قال: «وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲۳۱٤)، وأحمد في المسند (۲/ ۲۳۲) من حديث أبي هريرة رهيه الله و أصله في البخاري (۲٤۷۸)، ومسلم (۲۹۸۸)، وفيه: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لا يُلْقِي لَهَا بَالا يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ».

- أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ».

فكثير من المسلمين يستنكف أن يعمل عملًا محرمًا من الكبائر بجوارحه، فيستنكف أن يأكل الربا، ويستنكف أن يشرب الخمر، ويستنكف أن يأتي كبيرة الذن ويستنكف أن يأتي كبيرة قذف كبيرة الزنا، ويستنكف أن يأتي كبيرة قذف المحصنات الغافلات، ويستنكف أن يأتي كذا، وكذا من الكبائر، ولكنه في كبائر اللسان يقع فيها بلا مبالاة، فيقع في النميمة دون أن يشعر، فينقل كلامًا، وبه يفرِّق بين المرء، وأخيه، يقول: سمعت فلانًا يقول فيك كذا، وكذا، وهذه نميمة أن تنقل كلامًا يوقع الضغينة، والشر في نفس مسلم على أخيه المسلم، وهي الحالقة (١)، والغيبة محرمة، وهي عند كثير من أهل العلم كبيرة، ومدارها على اللسان، وقد قال على السان، قرد قال العن المعربة بعَثَمُ مَعْضًا أَهُ المحرات: ١٦] قال طائفة من أهل العلم: لما شبّه الغيبة بأكل لحم الميت دل على أنها من الكبائر؛ لأن المشبه به كبيرة، فيأخذ المشبه حكم المشبه به كبيرة، فيأخذ المشبه حكم المشبه به كبيرة،

وهكذا في أصناف شتى، فما وُجِدت العداوات والبغضاء إلا باللسان، وما تفرقت الأمة إلا باللسان قبل الأعمال، فاللسان هو مدار الأمر، ولهذا

⁽۱) كما في حديث الزبير بن العوام ﷺ، الذي أخرجه الترمذي (۲۰۱۰)، والإمام أحمد في في المسند (۱/۲۷)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (ص۲۷)، وعبد بن حميد في مسنده (ص٦٣) أن النبي ﷺ قال: «دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ، الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ، هِيَ الْحَالِقَةُ، لا أَقُولُ تَحْلِقُ الشَّعَرَ، وَلَكِنْ تَحْلِقُ الدِّينَ».

 ⁽۲) انظر: فتح الباري (۱۰/ ٤٧٠ – ٤٧٤)، وسبل السلام (۱۹۳/٤)، وتيسير العزيز
 الحميد شرح كتاب التوحيد (ص٣٥٣).

قال عَلَيْ : «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمِلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟»، أي: برأس الأمر، وعموده، وذروة سنامه، قال: (بلى يا رسول الله)، قال: «كفّ عَلَيْكَ هَذَا»، فهذه وصية عظيمة، وسبب تعذيب كثيرين في النار: أنهم لم يكفوا ألسنتهم عما لا يحل لهم؛ فلهذا علينا أن نَحْذَرَ اللسان أعظم الحذر، فنوصي بهذه الوصية التي أوصى بها المصطفى عَلَيْ بقوله: «كفّ عَلَيْكَ هَذَا».

وما حصل في تاريخ الإسلام، وفي زماننا هذا من أمور منكرة إلا بسبب إطلاق اللسان فيما لا يُعلم أنه من الحق، وكلّ يتكلم بما شاء، فحصل ما لم يُحمد.

نسأل الله على أن يلزمني، وجميع المسلمين ما فيه صلاحنا في قلوبنا، وألسنتنا وجوارحنا.

الحديث الثلاثون

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَة الخُشَني جُرْثُومَ بْنِ نَاشِرٍ ﴿ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا ، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا ، وَحَرَّمَ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تَبْحَثُوا أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ غَيْرَ نِسْيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا ». حَدِيثٌ حَسَنٌ ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ (١).

الـشــرح:

هذا الحديث - أيضًا - من أحاديث الأصول العظيمة، عن أبي ثعلبة الخشني، واسمه: جرثوم بن ناشر، وجرثوم، وجرثومة معناها: الأصل الذي يُرجع إليه، فهو اسم له دلالته القوية في اللغة (٢) فهو أصل لغيره، وليس هو كلمة ذم.

قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ فَرَائِضَ، فَلَا تُضَيِّعُوهَا» يُعنَى هنا بالفرائض: ما جاء إيجابه في القرآن، «فَرَضَ» أي: أوجب واجبات «فَلَا تُضَيِّعُوهَا»، والمعلوم أن كلمة «فَرَضَ» في القرآن قليلة، والفرض قليل في الكتاب،

⁽۱) أخرجه الدارقطني في سننه (٤/ ١٨٣، ١٨٤)، والطبراني في الكبير (٥٨٩) وفي مسند الشاميين (٣٣٨/٤)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ١٧)، والحاكم في المستدرك (١٢/٤)، والبيهقي في الكبرى (١٢/١٠).

⁽٢) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٤٤٨)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٥٤)، ولسان العرب (١٢/ ٩٥)، والقاموس المحيط (١٤٠٥).

والسنة؛ ولهذا ما دل القرآن على وجوبه، فهو فرض، فقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ فَرَائِضَ، فَلَا تُضَيِّعُوهَا» أي: ما أوجبه الله ﷺ في القرآن، فما ثبت وجوبه في القرآن، فيسمى فرضًا بهذا الحديث.

ولهذا ذهب الإمام أحمد، وجماعة من أهل العلم (١) إلى أن الفرض أعظم من الواجب من جهة أن ما أوجب الله على يقال له فرض، وما دلت السنة على وجوبه يقال له: واجب، إلا إذا أتى بصيغة الفرض، ففرَّق بين الفرض، والواجب من جهة الدليل، لا من جهة المرتبة، فهما من حيث الحكم التكليفي شيء واحد، حكمهما الوجوب، الفرض واجب، والواجب فرض، لكن ما كان من جهة الدليل من القرآن سمي: فرضًا، وما كان من جهة الدليل من القرآن سمي: فرضًا، وما كان من جهة الدليل من القرآن سمي : فرضًا، وما كان من جهة الدليل من السنة سمى : واجبًا.

وقال بعض أهل العلم: إن الفرض أرفع درجة من الواجب، وهو المعروف من مذهب أبي حنيفة كلله، فإن الفرض عنده ما ثبت بدليل قطعي، والواجب ما ثبت بدليل غير قطعي، فحصل عنده أنه فرَّق بين الفرض، والواجب من جهة الدليل عليه، ومن جهة مرتبته، فالفرض عنده أرفع من الواجب.

وعلى القول الأول، فإن الفرض، والواجب من حيث المرتبة شيء واحد، لكنهما من حيث الثبوت مختلفان.

⁽۱) انظر أقوال أهل العلم في الفرق بين الفرض والواجب، في: المسودة لآل تيمية (ص٥٥، ٤٦)، وجامع العلوم والحكم (ص٢٧٧)، وفتح الباري (٢/ ٤٨٩)، والتبصرة للفيروز أبادي (ص٩٤، ٩٥)، والإحكام للآمدي (١٣٩/١ – ١٤١)، والتمهيد للأسنوي (ص٥٨، ٥٩)، والقواعد والفوائد الأصولية للبعلي (ص٣٣، ٦٤).

وقال طائفة من أهل العلم – وهو قول الجمهور –: إن الفرض، والواجب واحد من حيث الدليل عليهما، ومن حيث المرتبة، فيقال: الصلوات الخمس فرائض، ويقال: هي واجبة، ويقال: صوم رمضان واجب، ويقال: فرض، ويقال: الحج واجب، وفرض، ويقال: بر الوالدين واجب، وفرض، وفرض، ويقال المعروف واجب، وفرض، وهو القول المعروف المشهور؛ لأن الفرائض، والواجبات معناهما واحد، فالفرض معناه: الواجب.

ولهذا نقول: إن قوله على الله تعالَى فَرَضَ فَرَائِضَ، فَلَا تُضَيِّعُوهَا» أي: ما أوجبه الله على في القرآن، فنهى على عن تضييعه، وما أمر به المصطفى على الله على اللزوم، والإلزام بعدم تضييعه بدليل خارج عن المصطفى على فهو من حيث اللزوم، والإلزام بعدم تضييعه بدليل خارج عن هذا الدليل، وهو بدليل قول الله على: ﴿وَمَا عَائنكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَنكُمُ مَا نَهُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَنكُمُ مَا نَهُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَنكُمُ الرَّسُولُ لَعَلَّكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَنكُمُ الرَّسُولُ لَعَلَّكُمُ الرَّسُولُ الله على المعروف – حديث تحريم الحمر في خيبر – .

المقصود أن قوله: «فَلَا تُضَيِّعُوهَا» أي: امتثلوا وأدوا هذه الفرائض ، ولا تضيعوها بعدم الامتثال، فإن الله ما فرضها إلا لتُمْتَثل، وهذا يدل على أن من ضيَّعها أَثِم؛ لأنه نهى عن التضييع، وهذا داخل ضمن قاعدة: (ترك الواجب محرم).

⁽۱) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (۱۲)، وأحمد في المسند (١٤/ ١٣٨)، وابن حبان (١/ ١٨٨)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٢٨٣)، والبيهقي في الكبرى (٩/ ٣٣٢) من حديث المقدام بن معد يكرب راب الم

وهذا اللفظ: «وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا» يدخل فيه البحث من جهات كثيرة، لكن تلخص ذلك بتقرير قاعدة عامة في فهم نصوص الكتاب، والسنة التي جاء فيها لفظ «الحد» و «الحدود»، وهي: أنها جاءت على ثلاثة أنواع من الاستعمال (١):

الأول: أن يؤتى بلفظ الحدود بإطلاق بلا أمر، أو نهي بعدها؛ كقوله ﷺ ﴿ تِـلُّكَ حُـدُودُ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُطِع ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [النساء: ١٣].

الثاني: أو تأتي، ويكون بعدها النهي عن الاعتداء؛ كقوله على: ﴿ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَكُم ﴿ وَالطلاق: ١]، وكقوله: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

الثالث: أن يكون بعد ذكر الحدود النهي عن المقاربة؛ كما في آية البقرة التي فيها ذكر الصيام، والاعتكاف: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقُرَبُوهَ اللَّهِ فَلَا تَقُرَبُوها اللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ اللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّا اللَّالَّ اللّهُ الللَّهُ وَاللَّالِمُ الللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّالِمُ الل

فهذه ثلاثة أنواع في القرآن.

وفي السنة أتى «الحد» - أيضًا - ويُراد به: العقوبات المقدرة، أو يراد به: الذنوب التي عليها عقوبات، أي: المحرمات التي يجب في حق من اقتحمها أن يعاقَب.

إذا تقرر ذلك، فنرجع إلى تأصيل هذا في أن «الحدود» لفظ استعمل في الكتاب، والسنة، واستعمل في كلام الفقهاء، وهذه الأقسام الثلاثة السابقة إنما هي لنصوص الكتاب، والسنة، وأما التعبير بالحدود في كتب أهل

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٢٨١).

العلم، وأهل الفقه، فهذا استعمال اصطلاحي ليس هو استعمال الحدود في نصوص الكتاب، والسنة.

إذا تبين هذا، فالنوع الأول: إذا ذُكِرَت الحدود بلا كلمة بعدها، أي: نهي عن الاعتداء، أو ذكر بعدها النهي عن الاعتداء، فإن المراد بالحدود هنا الفرائض، أو ما أُذن به، فما أُذن به فرضًا كان، أو مستحبًا، أو مباحًا، فالحدود هنا يراد بها هذه الأشياء؛ ولهذا جاء بعدها: ﴿فَلاَ تَعْتَدُوهَا ﴾، فالذي يخرج من دائرة المأذون به إلى خارج عن المأذون به، فقد تعدى الحد، وخرج عنه، وهذا الحد هو حد المأذون به.

قوله: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ﴾ جاء بعد بيان ما فرض الله ﷺ في التركات: ﴿ يُوصِيكُو اللّه ﷺ في التركات: ﴿ يُوصِيكُو اللّهَ فِي آيتين قال: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللّهَ وَ وَمَن يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ أي: هذا ما أمر الله ﷺ به، وشرعه، وهذا معناه: أن هذه حدود المأمور؛ ولهذا عقبها بالطاعة، فقال: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ .

وقوله: ﴿ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَلْمُ ﴾ هذه الحدود هي: ما أُذِن به، وأُمِر به، هذا هو النوع الأول.

فالحدود هنا ليست هي المحرمات، الحدود هي: ما أذن به يدخل فيها الواجبات، والمستحبات، والمباحات.

والحدود بالمعنى الثاني: إذا جُعلت للمحرمات، فلها ضابطان: الأول: أن يكون بعدها: ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَ الله عَلَى اللهُ عَلَى

الثاني: أن يكون معها ذكر عقوبة.

وهذا يعني: أن الحدود هنا هي: المحرمات؛ لهذا ناسب أن يكون معها النهي عن الاقتراب ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَقْرَبُوهُ أَي : المحرمات لا تُقرب ولا يقترب منها، فهذا نوع؛ ولأجل هذا النوع، فإن العقوبات التي شُرعت تطهيرًا لمن انتهك المحرمات قيل لها: حدود من قبيل رؤية هذا النوع دون غيره، وهذا شائع كثير في اللغة وفي الشريعة.

فإذًا: العقوبات التي شُرعت لمن ارتكب محرمًا، فقارب، أو انتهك حدود الله قيل للعقوبة: حد؛ لأنه دخل في الحد، وقيل لها حدود؛ لأنه اقتحم الحدود.

والحدود بالمعنى الثالث: وهو العقوبات التي جاءت في بعض الأحاديث فهذه المراد منها ما جعل في الشرع له عقاب بعينه ، فيقال: حد السرقة ، حد الخمر ، إلى آخره ؛ كما قال ﷺ: «لَا يُجْلَدُ أَحَدُ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسُوَاطٍ إِلَّا فِي الشرع له عقاب بعينه ، أي: إلا في معصية حَدِّمِنْ حُدُودِ اللَّهِ » ، أي: إلا في معصية جاءت الشريعة بالعقوبة فيها ، ويدخل في هذا: الحدود ، والتعزيرات عند الفقهاء .

فقوله ﷺ في هذا القسم الثالث: «لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسُوَاطٍ»، أي: تأديبًا، فلا يحل لأحد أن يؤدِّب من أُبيح له تأديبه فوق عشرة أسواط «إلَّا فِي حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»، أي: إلا في عقوبة جاء الشرع بها، إما أن تكون حدًا على اصطلاح الفقهاء، أو تكون تعزيرًا.

وهذا بحث طويل في كتاب الحدود، ومعرفة الحدود، والتعزيرات في الفقه، لكن لعل فيما سبق من إيجاز، وتبسيط ما يجتمع به شمل ما أراد

⁽١) أخرجه البخاري (٦٨٤٨، ٦٨٤٩)، ومسلم (١٧٠٨) من حديث أبي بردة الأنصاري ﷺ.

الفقهاء باصطلاحهم «الحدود»، وما جاء في النصوص بكلمة «الحدود».

إذا تقررت هذه القاعدة، وهذا التحقيق في فهم هذه الكلمة التي أشكلت على كثير من العلماء، ولعدم فهمها ذهبوا إلى مذاهب شتى، نقول: إن قوله ﷺ: «وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا» هنا الحدود – على ما سبق بيانه – هي ما أُذن به من واجبات، ومستحبات، وما أشبه ذلك؛ لهذا قال: «حَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا»، أي: لا تعتد فيما أُذن لك، فكن في دائرة الواجب، والمستحب، والمباح، ولا تنتقل منه إلى غيره.

فقوله في أول الحديث: «فَرَضَ فَرَائِضَ، فَلَا تُضَيِّعُوهَا»، أي: امتثل الفرائض، وأدِّ الواجبات، وقوله بعد ذلك: «حَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا» أي: كُنْ في دائرة المستحب، والمباح، ولا تتعده إلى غيره.

ثم قال: «وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ، فَلَا تَنْتَهِكُوهَا» وهذا من العطف المغاير؛ لأن التحريم غير تعدي الحدود، كما سبق من بيان فهم نصوص الكتاب، والسنة في هذه المسألة المهمة، فما حرم الله عَلَى نهانا النبي عَلَيْ أَن ننتهكه، والتعبير بالانتهاك - أيضًا - يفيد بالاعتداء، وعدم المبالاة ممن انتهك المحرمات.

قوله: «وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ» يفيد أن هذه المحرمات قليلة؛ ولهذا تجد أن أصول المحرمات في الأطعمة قليلة، قال هَيْ : ﴿ قُل لا آجِدُ فِي مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ إِلَا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرِ فَإِنَّهُ رِجْسُ أَوْ فَاعِمَ أُو لَحَمَ خِنزِيرِ فَإِنَّهُ رِجْسُ أَوْ فَاعِمَ أُو لَحَمَ خِنزِيرِ فَإِنَّهُ رِجْسُ أَوْ فِي عَلَى اللهِ يَعْمَ لَهُ وَمَا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرِ فَإِنَّهُ رِجْسُ أَوْ فِي قَالًا لَهُ اللهِ يَعْمَ لَكُمْ مَعْمَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهَ عَلَى اللهُ الله

وَلَا تَقَنُّلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِاللَّحِقِّ ذَلِكُورَ وَصَّنكُم بِهِ لَعَلَّكُو نَعْقِلُونَ اللَّاسِ، فهي محدودة بالنسبة للرجال، وبالنسبة للنساء، أو محرمات في الأشربة، فهي – أيضًا – محدودة، أو محرمات في الأشربة، فهي المضادل، فهي المماكب، فهي محدودة،

لهذا: المحرمات أشياء قليلة بالنسبة لغير المحرمات؛ لأن دائرة المباح - ولله الحمد - أوسع ؛ لهذا قال: «وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ» هذه الأشياء قليلة ، فعجيب أن تُنْتَهِك، فيكون هذا المنتهك لهذه المحرمات في نفسه شيء جعله ينتهك هذا القليل، ويُغْرَى بهذا القليل؛ ولهذا لم يُحَرِّم الشرع شيئًا فيه لابن آدم منفعة في حياته حاجية، أو تحسينية، أو ضرورية، بل كل المحرمات يمكنه الاستغناء عنها ولا تؤثر عليه في حياته، فما حرم الله عَلا، أو حرمه رسوله عَلَيْهُ مِن أشياء، فإنه لا حاجة لابن آدم إليها في إقامة حياته، أو التلذذ بحياته، فالمباحات، والمستحبات يمكنه أن يتلذذ فيها بأشياء كثيرة تغنيه عن الحرام قال: «وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ»، أي: أن الله سكت، وهذا السكوت الذي وُصِفَ الله عَلا به ليس هو السكوت المقابِل للكلام، يقال: تكلم، وسكت، وإنما هذا سكوت يقابَل به إظهار الحكم، فالله على سكت عن التحريم، بمعنى: لم يظهر لنا أن هذا حرامٌ، فالسكوت هنا من قبيل الحكم، سكوت عن الحكم، وليس سكوتًا عن الكلام.

وقد أخطأ في هذا من قال: إن هذه الكلمة يُسْتَدَلُّ بها على إثبات صفة السكوت لله على المالم يأت في نصوص السلف في الصفات، وهذا الحديث، وأمثاله لا يدل على أن السكوت صفة؛ لأن السكوت قسمان: القسم الأول: سكوت عن الكلام، وهذا لا يوصف الله على بل

يوصف الله ﷺ بأنه متكلم، ويتكلم كيف شاء، إذا شاء، متى شاء، وصفة السكوت عن الكلام هذه لم تأتِ في الكتاب، ولا في السنة، فنقف على ما أوقفنا الشارع عليه، ولا نتعدى ذلك.

القسم الثاني: السكوت عن إظهار الحكم، أو إظهار الخبر، وأشباه ذلك، فلو فُرض - مثلًا - أن أتكلم الآن باسترسال، وسكتُ عن أشياء، وأنا مسترسل في الكلام، بمعنى: أني لَم أُظهِر أشياء أعلمها تتعلق بالأحاديث التي أشرحها، فسكوتي في أثناء الشرح عن أشياء لم أُظهِرها أُوصف فيه بالسكوت، فتقول مثلًا: فلان سكت في شرحه عن أشياء كثيرة لم يبدها؛ لأجل أن المقام لا يتَسع لها. مع أني مسترسل في الكلام، ففي هذا المثال السكوت عن إظهار الحكم يدل على السكوت الذي وُصِفَ الله به في هذا الحديث، والله على لا نتجاوز القرآن، والسنة، فنصفه بالكلام، ولا نصفه بالسكوت الذي هو يقابَل به الكلام، وإنما يجوز أن تقول: إن الله على السكوت عن أشياء، بمعنى: أنه على لم يظهر لنا حكمها.

وقوله: «وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاء» يدل على أن هذه الأشياء قليلة ، «رَحْمَةً لَكُمْ ، غَيْرَ نِسْيَانِ » السكوت بعدم إظهار بعض أحكام القضايا رحمة لا نسيانًا ، والله عَلَيْ ليس بنسيِّ ؛ كما قال عَلَيْ : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيَّا ﴾ [مريم: ٢٤] ، وقال عَلَيْ ليس بنسيِّ ؛ كما قال عَلَيْ [طه: ٥٦] ، فالله عَلَيْ ليس بذي نسيان ، بل وقال عَلَيْ : ﴿ لَا يَضِلُ رَبِي وَلَا يَسَى ﴾ [طه: ٥٦] ، فالله عَلَيْ ليس بذي نسيان ، بل هو الحفيظ العليم الكامل في صفاته ، وأسمائه - عَلَيْ ، وجلَّ وتقدس ربنا - .

فإذًا: هناك أشياء لم يُبيَّن لنا حكمها، فالسكوت عنها رحمة غير نسيان، أمرنا ﷺ ألا نبحث عنها، فقال: «فَلا تَبْحَثُوا عَنْهَا».

إذا تقرر هذا فالأشياء المسكوت عنها أنواع:

النوع الأول: ما لم يأت التنصيص عليه من المسائل، لكنها داخلة في عموم نصوص الكتاب، والسنة، أو في الإطلاق، أو في مفهوم الموافقة، أو مفهوم المخالفة، أو في المنطوق، أو أشباه ذلك مما هو من مقتضيات علم أصول الفقه.

فهذا النوع مما دلت عليه النصوص بنوع من أنواع الدلالات المعروفة في أصول الفقه، فلا يقال عنه إنه مسكوت عنه؛ لأن الشريعة جاءت ببيان الأحكام من أدلتها من الكتاب، والسنة بأنواع الدلالات؛ ولهذا العلماء أدخلوا أشياء حدثت في عمومات النصوص، ففهموا منها الحكم، أو في الإطلاق، أو في المفهوم، وأشباه ذلك، وإذا أردنا أن نسرد الأمثلة، فهي كثيرة يضيق المقام عنها تراجعونها في المطولات.

النوع الثاني: أشياء مسكوت عنها لكنها داخلة ضمن الأقيسة، فيمكن أن يقاس المسكوت عنه على المنصوص عليه، وقد ذهب جمهور علماء الأمة إلى القول بالقياس إذا كانت العلة واضحة، واجتمعت فيها الشروط، أو كانت منصوصًا عليها، فإذا كان القياس صحيحًا، فإن المسألة لا تعد مسكوتًا عنها.

النوع الثالث: أن تكون المسألة مسكوتًا عنها، بمعنى: أنه لا يظهر إدخالها ضمن دليل، فكانت في عهده على ولم يُنصَّ على حكمها، ولم تدخل ضمن دليل عام، فسُكِتَ عنها، فهذا يدل على أنها على الإباحة؛ لأن الإيجاب، أو التحريم نقل عن الأصل، فالأصل أنْ لا تكليف، ثم جاء التكليف بنقل أشياء عن الأصل، فلابد للوجوب من دليل، ولابد للتحريم

من دليل، فما سُكِتَ عنه، فلا نعلم له دليلًا من النص من الكتاب، والسنة، ولا يدخل في العمومات، وليس له قياس، فهذا يدل على أنه ليس بواجب، ولا يجوز البحث عنه.

ولهذا لما سأل أحد الصحابة النبي عليه عن الحج، وقال: أفي كل عام يا رسول الله؟ أنكر النبي عليه عليه ؛ لأن هذه مسألة مسكوت عنها، ثم وجه الخطاب للسائل بألا يبحث عنها، فسكت عن وجوب الحج هل يتكرر، أم لا يتكرر؟ والأصل أنه يحصل الامتثال بفعله مرة واحدة، فقال النبي عليه: (لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُمْ، ثُمَّ قَالَ: ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ (۱)، أي: إذا تركت البيان، فاسكتوا عن ذلك، وقد ثبت في الصحيح أن النبي عليه قال: ﴿إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ قَالَ: ﴿إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ (٢٠)، وقد قال عَن الْقَرْءَانُ اللّهُ عَنْ أَلُو اللّه عَنْ أَلُو اللّه عَنْ أَشْ عَلَا اللّهُ عَنْ أَشْ اللّهُ عَنْ أَشْ عَلَا اللّهُ عَنْ أَلَا اللّهُ عَنْ أَلَا اللّهُ عَنْ أَلُو اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ أَلُو اللّهُ عَنْ أَلُو اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ أَلُو اللّهُ اللّهُ عَنْ أَلُو اللّهُ اللّهُ عَنْ أَلُو اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ أَلُو اللّهُ اللّهُ عَنْ أَلُو اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ أَلُو اللّهُ اللّهُ عَنْ أَلُو اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ أَلّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ أَلْهُ عَنْ اللّهُ عَنْ أَلَا اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ أَلَهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ أَلُو اللّهُ اللّهُ الللّهُ عَنْ اللّهُ الللّهُ عَنْ الللّهُ عَنْ الللّهُ الللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ الللّهُ عَنْ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ

فإذًا: هذا النوع مما سكت عنه لا يسوغ لنا أن نبحث، ونتكلف الدليل عليه، ونلحظ أحيانًا من بعض الأدلة التي يقيمها بعض أهل العلم أن فيها تكلفًا للاستدلال على الحكم في المسألة، فإذا كان الدليل لا يدخل فيها بوضوح، فإنها تبقى على الأصل: «وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ، غَيْرَ نِسْيَانٍ، فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا»، وهذا من رحمة الله عَلا بعباده.

* * *

⁽١) أخرجه مسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة ضيفه.

⁽٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨) من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ.

الحديث الحادي والثلاثون

عَنْ أَبِي العَبَّاسِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ ضَلَّيْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَى عَمَلٍ، إِذَا أَنَا عَمِلْتُهُ، أَحَبَنِي اللَّهُ، وَانْبَيْ عَلَى عَمَلٍ، إِذَا أَنَا عَمِلْتُهُ، أَحَبَنِي اللَّهُ، وَأَخْبَنِي اللَّهُ، وَأَزْهَدْ فِيمَا عِنْد النَّاسِ وَأَحَبَنِي النَّاسُ، وَقَالَ «ازْهَدْ فِي الدَّنْيَا، يُحِبَّكُ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا عِنْد النَّاسِ يُحِبَّكُ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا عِنْد النَّاسِ يُحِبِّكَ النَّهُ، وَعَيْرُهُ بَأَسَانِيدَ حَسَنةً (١). يُحِبِّكَ النَّاسُ». حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَغَيْرُهُ بَأَسَانِيدَ حَسَنةً (١).

الـشــرح:

هذا الحديث فيه ذكر الزهد في الدنيا، والزهد فيما في أيدي الناس، وهو حديث أصل في بيان كيف يكون المرء محبوبًا عند الله عنه، وعند الناس، وهو وهو - أيضًا - من أحاديث الوصايا؛ لأن النبي عليه أجاب عن سؤال مضمونه طلب الوصية.

قال سهل بن سعد ﴿ إِذَا أَنَا عَمِلْتُهُ ، (جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ ، إِذَا أَنَا عَمِلْتُهُ ، أَحَبِّنِيَ اللَّهُ ، وَأَحَبِّنِي النَّاسُ) ، وهذا السؤال يدل على علو الهمة ؛ لأنّ محبة الله ﷺ غاية المطالب ، ومحبة الناس للمرء ، أو للعبد معناها : أداء حقوقِهم ، والدين قائم على أداء حقوق الله ، وأداء حقوق العباد ، فمن أدى حق الله ﷺ أحبه الله ، ومن أدى حقوق

⁽۱) أخرجه ابن ماجه (٤١٠٢)، والطبراني في الكبير (٥٩٧٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٢٥٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٣٤٤).

العباد، وعاملهم بالعدل، والإحسان؛ فإنه يثوب بمحبة الناس له، وهذا الذي يجمع بين الطرفين هو الصالح من عباد الله؛ لأن الصالح هو الذي يقوم بحق الله، وحق العباد، والصلاح هو القيام بحقوق الله، وحقوق الناس، فهذا الحديث فيه ما يحصل به محبة الرب على للعبد.

وقوله: (دُلّنِي عَلَى عَمَلٍ، إِذَا أَنَا عَمِلْتُهُ، أَحَبّنِي اللّهُ) فيه تنبيه إلى أصل، وهو أن هِمَّة المرء ينبغي أن تكون مصروفة لما به يحب الله العبد، ولا تكون مصروفه لمحبته هو لله على، فكثير من العباد يحبون الله على، بل كل متدين بالباطل أو بالحق، فإنه ما تَدَيَّنَ إلا لمحبة الله على، وليس هذا هو الذي يميز الناس، وإنما الذي يميز الناس عند الله على هو: مَنْ الذي يُحبه الله على، وليس ألشَّأنُ أَنْ تُحبَّ، وَلَكِنَ الشَّأنَ كُلَّ الشَّأنِ أَنْ تُحبَّ، (١)، يريد أن محبة العبد لربه على تحصل إما المهاف رحمهم الله: «لَيْسَ الشَّأنُ أَنْ تُحبَّ، (١)، يريد أن محبة العبد لربه على تحصل إما بموافقة مراد الله، أو بمخالفة مراد الله، فالنصاري يحبون الله، وعُبّاد بهلة المسلمين يحبون الله، وكبّاد الملل يحبون الله، وعُبّاد جهلة المسلمين يحبون الله، ولكن ليس هؤلاء بمحبوبين لله على إلا إذا كانوا على ما يحبه الله على الله، ولكن ليس هؤلاء بمحبوبين لله على إلا إذا كانوا على ما يحبه الله على ويرضاه من الأقوال، والأعمال.

فحصل من ذلك أن السعي في محبة الله للعبد هو المطلب، وهذا إنما بالرغب في العلم، ومعرفة ما يحبه الله على ويرضاه، فإذا عرفت بِمَ يحب الله على العبد، حصل لك السعي في محابّ الله على وقد قال على الله على الله على الله على الله على أنتُم تُخبُون الله عَلَى الله على الله عن الدعوة إلى البرهان.

⁽١) انظر: النبوات (ص٧٣)، وتفسير ابن كثير (١/ ٥٥٩).

قال ﷺ: «ازْهَدْ فِي الدّنْيَا، يُحِبَّكَ اللّهُ»، (يُحِبَّ) هذه مجزومة، ولكن لأجل التقاء الساكنين صارت مفتوحة، ولا تقرأها بالضم؛ لأنّ المعنى يتغير، كما تقول: لم يُحبَّ فلان كذا؛ لأن الحرف إذا كان مشددًا ودخل عليه جازم؛ فإنه يصبح مفتوحًا؛ لأجل التقاء الساكنين – وكما هو معلوم في النحو –، و «يُحِبَّكَ» مجزوم جواب الطلب، أو جواب الأمر.

قال: «ازْهَدْ فِي الدَّنْيَا، يُحِبَّكَ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا عِنْد النَّاسِ، يُحِبَّكَ النَّاسُ» الوصية جمعت الزهد.

والزهد في اللغة (١): هو الأمر القليل الذي لا يؤبه له، وكذلك زَهِدَ في الشيء، إذا جعله شيئًا قليلًا لا يؤبه له، وسعر زهيد: إذا كان قليلًا لا يُلتفت إليه. . . وهكذا، فالزهد في الدنيا أنْ تكون الدنيا في القلب غير مرفوع بها الرأس، وألا تكون الدنيا في القلب.

واختلفت عبارات العلماء كثيرًا في تفسير الزهد^(٢)، ففسر طائفة الزهد

⁽١) انظر: لسان العرب (٣/ ١٩٨)، ومختار الصحاح (ص١١٦).

 ⁽۲) انظر: كتاب الزهد الكبير للبيهقي (۲/ ۷۹، ۸۰)، وطريق الهجرتين (ص٣٤٦ وما بعدها)، ومدارج السالكين (۲/ ۹ وما بعدها)، وجامع العلوم والحكم (ص٢٨٩)، وسبل السلام (٤/ ١٧٠).

بأن تكون فيما في يَدِ الله عَلام ، وبعطاء الله أوثق مما في يدك ، أي: أن يصح اليقين بأن ما عند الله على أوثق مما في يديك ، وهذا تفسير روي عن بعض الصحابة ، وروي مرفوعًا –أيضًا – للنبي على الصحيح أنه موقوف على أبي مسلم الخولاني ، قال فيه: «ليس الزهادة في الدنيا بتحريم الحلال ، ولا إضاعة المال ، إنما الزهادة في الدنيا أن تكون بما في يدي الله أوثق مما في يديك ، وإذا أصبت بمصيبة كنت أشد رجاء لأجرها وذخرها من أنها لو بقيت لك (۱) ، وهذا يعني أن ما عند الله على الدنيا مما وعد به عباده ، وما عنده في الآخرة ، تكون الثقة به أعظم مما تمارسه في الدنيا ، وهذا ينشأ عن قلب عظم يقينه بربه على الله على اله على الله على اله على الله على اله على اله على اله على اله على اله على اله عله على اله على اله على اله عله على اله عله اله على ا

وأيضًا فُسر الزهد بأنه: الإعراض عن الحرام، والاكتفاء بالحلال، وهذه طريقة من قال: إن كل مقتصد من عباد الله زاهد. أي: كل من ابتعد عن الحرام، وأقبل على الحلال، فاقتصر عليه، فإنه زاهد، وهذا عندهم زهد في المحرم، فيصح الوصف بأنه زاهد إذا زهد في المحرم، وهذا نوع من الزهد، وليس هو الزهد في نصوص الشريعة.

ومنهم من فسر الزهد بعامة بأن الزهد ترك الدنيا، والإقبال على الآخرة، ترك الدنيا بفضول مباحاتها، والإقبال على الآخرة، والتعبد، فالزاهد هو الذي ترك الدنيا، وأقبل على الآخرة، وهذا -أيضًا - من التعاريف المعروفة لكنه ليس بصحيح؛ لأن الصحابة - رضوان الله عليهم - هم سادة الزهاد، ولم يتركوا الدنيا، واستعملوا المباحات، وعملوا بما يحب الله عليه

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في الزهد (ص١٨).

ويرضاه، وأخذوا نصيبهم من الدنيا؛ كما قال الله على: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَا عَالَ اللَّهِ عَلَى: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَا عَالَكُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ النَّاسُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ

وأيضًا: فسر الزهد بتفسيرات كثيرة متعددة منها قول شيخ الإسلام ابن تيمية على - وهو أصح ما قيل في الزهد؛ لصِحَّة اجتماعه مع ما جاء في الأحاديث، وما دلت عليه الآيات، وكذلك ما كان عليه حال الصحابة، وحال السلف الصالح - رضوان الله عليهم - قال: «الزُّهْد تَرْك مَا لَا يَنْفَع في الْآخِرَة» (أ)، فمن كان بقلبه الرغبة في الآخرة، وأنه لا يعمل العمل إلا إذا كان نافعًا له في الآخرة، وإذا لم يكن نافعًا له في الآخرة، فإنه يتركه، فهذا هو الزاهد، فعلى هذا يكون الزاهد غنيًا، ويكون الزاهد مشتغلًا ببعض المباحات، إذا كان اشتغاله بها مما ينفعه في الآخرة.

⁽۱) انظر: مجموع الفتاوى (۱۰/ ۲۱۵)، ومدارج السالكين (۲/ ۱۰)، وعدة الصابرين (۲۲۲).

⁽٢) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١/ ٣٩٣)، والديلمي في الفردوس (٢/ ٢٥٣) من حديث أنس ﷺ: «يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً».
سَاعَةً وَسَاعَةً».

ولهذا ذهب قائل هذا القول، وهو الشيخ تقي الدين ابن تيمية كَلَهُ إلى أن الاشتغال بفضول المباحات، والإكثار منها لا يجوز، أي: أنه كلما أقبل عليه مباح غشيه دون مُوَارَبَة، فقال هذا لا يجوز، وهو من اختيارات الشيخ تقي الدين ابن تيمية كَلَهُ (١)، واستدل بقوله كَلَهُ : ﴿ وَلَا تَمُدّنَ عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ عَلَيْكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا وَلِكَ مَرْفَكُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبقَى الله الله عَنْهُ وَلَا تَمُدُنَ عَيْنَاكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا وَلَا سَتَدلال ظاهر؛ حيث نُهي كَلَهُ ، والنهي لأمته على وجه التبع، أنْ يمد والاستدلال ظاهر؛ حيث نُهي كَلَهُ ، والنهي لأمته على وجه التبع، أنْ يمد المرء عينيه إلى ما متع به الخلق من زهرة الحياة الدنيا، ومن مدّ عينيه إلى ما متع به الخلق من زهرة الحياة الدنيا، وهذا خلاف الزهد في الدنيا؛ لأنه ما متع به القلب نوع تعلق بالدنيا، وهذا خلاف الزهد في الدنيا؛ لأنه لابد وأن يحصل بالقلب نوع تعلق بالدنيا، وهذا خلاف الزهادة.

فتحصل من ذلك أنَّ الزهد ليس معناه الفقر، وليس معناه ترك المال، وإنما الزّهد حقيقة في القلب بتعلقه بالآخرة، وتجانبه، وابتعاده عن الدنيا، من حيث التعلق، فيتعامل بأمور الدنيا على أنها في يده، وليست في قلبه، فيُخلص قصده، ونيته في كل عمل يعمله في أن يكون نافعًا له في الآخرة.

فإذا عامل - مثلًا - بالبيع، والشراء؛ فإنه يستعين به على الحق، وعلى ما ينفعه في الآخرة، وسئل الإمام أحمد كلله عن الرجل يكون معه ألف دينار: هل يكون زاهدًا؟ قال: «نَعَمْ، بِشَرْطِ أَلَا يَفْرحَ إِذَا زَادَتْ، وَلَا يَحْزَنَ إِذَا فَصَ لَم يَتْرُبُ فَقَد يكون الرجل عنده مال وفير جدًا، ولكنه إذا نقص لم يتأثر وإنْ زاد لم يفرح بزيادته، فتكون زيادته، ونقصه عنده واحد؛ لإقباله على

⁽١) انظر: مجموع الفتاوي (١٠/ ٤٠٥)، (٢٢/ ١٣٧)، وجامع العلوم والحكم (ص٢٩٢)

⁽۲) انظر: عدة الصابرين (ص۲۲٦)، وجامع العلوم والحكم (ص۲۹۱)، والمقصد الأرشد (// ۱۹۷)، وفيض القدير (٤/ ٧٣).

الآخرة، وإنما حصل هذا بيده، فيستعمله فيما ينفعه في الآخرة.

وهذا من الأمر العظيم الذي فات إدراكه على كثير من الناس في هذه الأمة، فظنوا أن الزَّهادة: الإعراض عن المال، والإعراض عمّا يحصل للمرء به نفع في الآخرة، وسئل الحسن، فقيل لهُ: مَنِ الزَّاهِدُ؟ قَالَ: «الزَّاهِدُ اللّهِ عِلْمَ الْمَعاني، التي اللّهِ عِلْمَ الْمَعاني، التي النّبي إذَا رَأَى أَحَدًا قَالَ: هَذَا خَيْرٌ مِنِي (١)، وهذا من عظيم المعاني، التي افتر عَها الحسن عَلَيْه، فالزاهد إذا رأى أحدًا من المسلمين ظن أنه خير منه عند الله على، وهذا يعني أنه غير متعلق بالدنيا، مزدر نفسه في جنب الله على، غير مترفع على الخلق، وهذا إنما يحصل لمن من الله عليه، فعمر قلبه بالرغبة في مترفع على الخلق، وهذا إنما يحصل لمن من الله عليه، فعمر قلبه بالرغبة في الآخرة، وبالبعد عن التعلق بالدنيا.

إذا تقرر هذا، فقوله على الرُهد في الدّنيا يُحِبّك اللّه الزهد في الدنيا معناه: أن تكون الدنيا قليلة حقيرة في قلبك، فلا تَرفعُ بها رأسًا، أي: أن العبد إذا فعل شيئًا لا يفعل للدنيا، وإنما يكون لله على، فينقلب حامِدُه، وذامه من الناس سواء، رضي عنه الناس، أو لم يرضوا عنه، فإنه يعامل ربه على بما أمر به من التصرفات والأعمال.

فالزاهد من كان تعلَّقُه بالآخرة، وأخرج الدنيا من قلبه، أو قللها من قلبه؛ لأن (ازْهَدْ) معناه قلل، وإذا كان كذلك حصلت له محبة الله؛ لأنه إذا اجتمع في القلب الرغبة في الآخرة؛ فإن الزهد يكون مع الإقبال على الله هذا، والابتعاد عن دار الغرور.

⁽۱) أخرجه ابن الأعرابي في الزهد وصفة الزاهدين (ص١٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٣٠١)، وفي الزهد الكبير له (٢/ ٧٩)، وانظر : جامع العلوم والحكم (ص٢٩١).

قال: «يُحِبَّكَ اللَّهُ»، وحُبُّ الله ﷺ صفة من صفاته التي يثبتها أهل السنة، والجماعة له على الوجه الذي يليق بجلال الله، وعظمته، وقد جاء إثباتها في القرآن في آيات كثيرة، وكذلك في السنة، فهو ﷺ يحب كما يليق بجلاله، وعظمته، يحبُّ لا لحاجته لمحبوبه، أو لضعفه مع محبوبه، وإنما يحب ﷺ لخير يسوقه إلى من يحب، فحبه ﷺ كمال لا لحاجة، بل هو عن كمال غنى، وعن كمال اقتدار، فيحب عبده؛ لتقرب العبد منه، وحبه ﷺ للعبد من ثمراته أن يكون مع العبد المعية الخاصة.

قال على: «وَازْهَدْ فِيمَا عِنْد النَّاسِ يُحِبّكَ النَّاسُ»، أي: لا يكن قلبك متعلقًا فيما في أيدي الناس، فإذا فعلت ذلك، فأخرجت ما في أيدي الناس من التعلق، ومن الاهتمام، وكان ما عند الناس في قلبك لا قيمة له، سواءً أعظم أم قل، فإنّه بذلك يحبك الناس؛ لأنّ الناس يرون فيه أنك غير متعلق بما في أيديهم، لا تنظر إلى ما أنعم الله به عليهم نظر رغبة، ولا نظر طلب، وإنما تسأل الله على لم التخفيف من الحساب، وتحمد الله على ما أعطاك، وما أنت فيه، فهذا إخراج ما في أيدي الناس من القلب، وهذه حقيقة الزهادة فيما عند الناس.

وإذا فعل ذلك المرء أحبه الناس؛ لأن الناس جُبِلوا على أنهم لا يحبون من نازعهم ما يختصون به مما يملكون، أو ما يكون في أيديهم، حتى إذا دخلت بيت أحد، ورأيت شيئًا يعجبك، وظهر عند ذلك أنك أعجبت بكذا، وكذا؛ فقد يكون في نفس ذاك الآخر بعض الشيء، وهذا يعكر صفو المحبة، فوطن نفسك على أن ما عند الناس في قلبك شيء قليل لا قيمة له، حقير لا قيمة له مهما بلغ، وهذا في الحقيقة لا يكون إلا لقلب زاهد متعلق

بالآخرة، لا ينظر إلى الدنيا، أما من ينظر إلى الدنيا، فإنه يكون متعلقًا بما في أيدي الناس، فإذا نظر إلى ملك هذا تعلق به، وإذا نظر إلى ملك هذا تعلق به، ولا يزال يسأل، أو ينظر إليه، أو يتمتَّع به حتى لا يكون محبوبًا عند الناس.

فإذًا: هذه الوصية جمعت ما يكون فيه أداء حق الله على، والتخلص من حقوق الناس، فحق الله عظيم، وطريقُه أن تزهد فيما ابتلي به الخلق من الدنيا، وأنْ تقلل الدنيا في قلبك، وكذلك أن تقلل شأن ما في أيدي الناس، فتكون معلقًا بالآخرة.

فهذه الوصية العظيمة لا شك أننا بحاجة إليها، خاصة في هذا الزّمن الذي صار أكثر الخلق معلقين بالدنيا في قلوبهم، وينظرون إذا نظروا على جهة المحبة للدنيا، وهذا مما يُضعف قلب المرء في تعلقه بالآخرة، وتعلقه بما يحب الله على ويرضى، فعظموا الآخرة، وقللوا من شأن الدنيا، فبذلك يكون الزّهد الحقيقي، والإقبال على الآخرة، والتجانف عن دار الغرور.



الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِي رَفِيْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوطَّأُ مُدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوطَّأُ مُرْسَلًا، عَنْ عَمْرو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْقَطَ أَبَا سَعِيدٍ، وَلَهُ طُرُقٌ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا (١).

الشرح:

هذا الحديث من الأحاديث الجامعة التي جمعت أحكامًا كثيرة، وقاعدة من قواعد الدين عظيمة، ومن جهة ثبوته تنازع العلماء فيه، هل الصواب فيه الوصل، أم الإرسال؟ وقد أشار النووي كَلَّهُ إلى بعض هذا الاختلاف، والصواب أنه حديث حسن؛ لكَثْرة شواهده، والإرسال فيه لا يعل الوصل (٢)

⁽۱) أخرجه ابن ماجه (۲۳٤۱)، وأحمد في المسند (۲۱۳/۱)، وأبو يعلى في مسنده (۲۹۷/۶)، والطبراني الكبير (۱۱۸۰٦) من حديث ابن عباس رفي وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري رفي الحاكم في المستدرك (۲۲/۲)، والدارقطني في سننه (۳/۷۷)، والبيهقي في الكبرى (۲/۲۹). وأخرجه مالك في الموطأ مرسلًا (۲/۷۷).

⁽٢) قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص٢٠٤): «قال الشافعي في المرسل: إنه إذا استند من وجه آخر، وأرسله من يأخذ العلم عن غير من يأخذ عنه المرسل الأول؛ فإنه يُقبل، وقال الجوزجاني: إذا كان الحديث المسند من رجل غير مقنع، يعني: لا يقنع برواياته، وشد أركانه المراسيل بالطرق المقبولة عند ذوي الاختيار، استُعمل، واكتفي به، وهذا إذا لم يُعارض بالمسند الذي هو أقوي منه» اه.

لأن لكل منهما جهة بما هو معروف في علل الحديث، وليس من شرط هذا الشرح التعرض لتحقيق مثل هذه المسائل.

قال رسول الله ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، وقوله: «لَا ضَرَرَ» (لَا) نافية للجنس، ومن المعلوم أن النفي لا بد أن يكون متسلطًا على شيء، وقد تسلط هنا على الضرر، والضرار، لكن أين الخبر؟

الجواب: (لا) النافية للجنس تطلب خبرًا -كما هو معلوم-، وقد يُحذف خبرها إذا كان معلومًا، وقد شاع ذلك كثيرًا، فإذا كان يُدرك فلا يُذكر اختصارًا للكلام؛ كما جاء في عدة أحاديث عن النبي عَلَيُّ؛ كقوله: «لَا عَدُوى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ» (١)، فالخبر كله محذوف، وكذلك في كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله)، خبر (لا) النافية للجنس غير مذكور، وحذف الخبر شائع كثير في لغة العرب؛ كما قال ابن مالك في الألفية، في آخر باب لا النافية للجنس (٢):

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْجَبَرِ إِذْ الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَـر فَإِذَا ظَهِر المراد مع السقوط جاز الإسقاط.

إذا تقرر هذا، فما المراد هنا؟ المراد: أنه لا ضرر كائن في الشريعة، وهذا النفي منصب على جهتين:

الجهة الأولى: جهة العبادات؛ فإن الشريعة لم يأت فيها عبادة يحصل بها للمرء ضرر، فلا ضرر في الشرع أي: أن الضرر منتفِ شرعًا فيما شُرع في هذه الشريعة، ففي العبادات لم يُشرع لنا شيء فيه ضرر على العبد،

⁽١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧)، ومسلم (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة ﴿ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ .

⁽٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٧٧).

ولا مُضارّة على العبد، ففي الصلاة - مثلًا -: المريض يُصلي قائمًا، فإن تضرر بالقيام صلى قاعدًا، ويتطهر بالماء، فإن كان الماء يضره انتقل منه إلى التراب. . . ، وهكذا في أشياء متنوعة، فلم تُشرع عبادة فيها ضرر بالعبد، بل إذا وجد الضرر جاء التخفيف.

الجهة الثانية: نفي الضرر شرعًا في أمور المعاملات، والأمور الاجتماعية، وذلك يرجع إلى جانبين:

الأول: جانب التشريع، وذلك بأن يأتي نفي الضرر في نفس الأحكام الشرعية، وهذا من جهة الشارع، كأحكام النكاح، وتوابعه. إلى آخره، مثال ذلك: قوله على في بيان العلاقة الزوجية: ﴿وَلَا تُمُسِكُوهُنَ ضِرَارًا لِنَعْنَدُواْ ﴾ مثال ذلك: قوله على الرضاعة: ﴿لَا تُضَاّرً وَالِدَهُ الْوَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِولَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِولَدِهَ ﴾ [البقرة: ٣٣١] وقوله في الرضاعة: ﴿لَا تُضَاّرً وَلِدَهُ اللهِ مَوْلُودٌ لَهُ بِولَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ مِضَارًا في الوصية ﴿مِنْ بَعَدِ وَصِيّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارِّ ﴾ [البقرة: ٣٣١] وقوله في الوصية ﴿مِنْ بَعَدِ وَصِيّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارِّ ﴾ [النساء: ١٢] فجاء نفي الضرر في نفس الأحكام.

الثاني: جانب المكلَّف، أن يُطلب بالنص الشرعي نفي الضرر، والضرار من العباد، أي: أن العباد - أيضًا - إذ نُفي وجود الضرر، والضرار شرعًا، فهم - أيضًا - لا يجوز لهم أن يسعوا في الضرر، ولا في الضرار؛ لأن هذا منفى شرعًا.

إذا تبين هذا، فما معنى الضرر؟، وما معنى الضرار؟

اختلفت عبارات العلماء في ذلك، وفي الفرق ما بين الضرر والضرار (١٠):

القول الأول : أن التكرار هنا للتأكيد، فالضرر، والضرار بمعنى واحد،

⁽۱) انظر: التمهيد لابن عبد البر (۲۰/ ۱۵۸)، وجامع العلوم والحكم (ص۳۰۶)، وعمدة القاري (۹/ ۱۹۵)، وسبل السلام (۳/ ۸٤).

وهو: إيصال الأذي للغير.

القول الثاني: أن الضرر، والضرار مختلفان، فالضرر هو الاسم، والضرار هو الفعل، أي: نفي وجود الضرر، ونفي فعل الضرر، فيكون على هذا القول: الضرر متجه إلى الشريعة، والضرار متجه إلى المكلف، فلا فعل للضرر، والإضرار مأذون به شرعًا، ويؤيد هذا بما جاء في بعض الروايات: «لَا ضَرَرَ وَلَا إِضِرَارَ» أي: بالغير.

القول الثالث: إن الضرر هو إيصال الأذى للغير بما فيه منفعة للمُوصل، والضرار إيصال الأذى للغير بما ليس لموصل الأذى نفع فيه، أي: أن الضرر على هذا القول، هو أن تُضِرَّ بأحد؛ لكي تنتفع، فإذا وصله أذى معين انتفعت أنت بذلك، إما في الأمور المالية، أو غيرها، أما النوع الثاني – وهو الضرار –: أن توصل الأذى – نسأل الله العافية – دون فائدة لك، ولا مصلحة، وهذا قول عدد من المحققين منهم: العلامة ابن الصلاح، وقبله ابن عبد البر، وجماعة من أهل العلم، وهذا التعريف أولى، وأظهر؛ لعدة أمور منها:

الأول: أن فيه تفريقًا بين الضرر، والضرار، والأصل في الكلام التأسيس لا التأكيد.

الثاني: أن لفظ الضرر يختلف عن لفظ الضرار في أن الضرر ظاهر منه أنَّ الموصل لهذا الضرر منتفع به وأما المُضَارِّ بالشيء، فإنه غير منتفع به لمعنى المفاعلة في ذلك، وهذا – أيضًا – من جهة اللغة بين.

⁽١) أخرجه الدارقطني في سننه (٤/ ٢٢٨) من حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري ريالي.

الثالث: أن الأفعال مختلفة، لا ضرر، ولا ضرار إذا انتفى في الشرع، أي: نفى إيصال الأذى للمكلف، وهذا يشمل الحالات التي ذكرنا جميعًا.

وقد سبق بيان في أول الكلام على هذا الحديث أن نفي الضرر راجع إلى جهة الشرع في العبادات، وإلى المكلف في المعاملات، وما بعدها، وإذا قلنا: إنه لا ضرر في الشريعة، ففي الشريعة لا يصل أذى لأحد؛ لانتفاء المؤذي، فإن الله على لا ينتفع بأذى عباده، بل هو في يبتليهم لحكمة يعلمها على فالضرر منفي في التشريع، وكذلك الإضرار -أيضًا - منفي في التشريع.

إذا تقرر هذا، فإن الضرر، والضرار فيما يدخل في فعل المكلف على قسمين:

الأول: أنَّ المكلف يُدخل الضرر على غيره، وهو لا ينتفع بهذا الإدخال، أي: يكون مُضارًا، وهذا بإجماع أهل العلم لا يجوز، ومحرم، أي: أن يضر غيره بما لا نفع له فيه، وهو المضارة على تعريفنا، وهو الضرار، وهذا له أمثلة كثيرة في الفقه معلومة.

الثاني: أن يُدخل المكلف الضرر على مكلف آخر على وجه ينتفع هو منه، وهذا اختلف فيه العلماء، هل يسوغ مثل هذا، أم لا يسوغ ؟ على قولين (١٠):

القول الأول: لا يجوز الضرر، فإذا أدخل على غيره ضررًا على وجه

⁽۱) انظر: الأم للشافعي (۳/ ۲٤٩)، ومختصر اختلاف العلماء للطحاوي (٤/ ٣٥، ٣٦)، والاستذكار لابن عبد البر (٧/ ١٩٢، ١٩٣)، والكافي في فقه ابن حنبل (٢/ ٢١٢)، والمغني (٤/ ٣٢٤)، وجامع العلوم والحكم (ص٣٠٥)، والموافقات للشاطبي (٢/ ٣٤٩)، والفروع لابن مفلح (٤/ ٢١٦، ٢١٧)، ومغني المحتاج (٢/ ٣٦٤).

ينتفع هو منه، فإن الحديث دل على انتفائه، أي: أن هذا غير معتبر، وهذا مذهب جماعة من أهل العلم – منهم أبو حنيفة، والشافعي – رحمهما الله – قالوا: إن إدخال الضرر على أي مسلم، ولو لك فيه انتفاع، فإنه لا يجوز، ويجب إزالة الضرر، ووجوب الضمان لو حصل ما يوجبه، مثاله: أن يحتاج إلى فتح نوافذ لتهوية بيته على جهة بيت جاره، والجار يتضرر من فتح هذه النوافذ؛ لأنه بها يطلع الجار على حرمات جاره، فهذا عند أبي حنيفة والشافعي ممنوع؛ لأنه (\vec{k}) فقد دخل الضرر على الغير.

مثال آخر: يحتاج أن يشعل نارًا في بيته؛ لغرض من الأغراض، فيتأذى بها جاره، فهذا ضرر، وأذى وصل إلى الجار، وهو منتفع بذلك، عند هؤلاء هذا الضرر منتفٍ يجب رفعه، وإذا اشتكى الجار جاره عند القاضي أمره بإزالة ما يلحقه من أذى.

القول الثاني: - وهو قول الإمام أحمد، ووافقه مالك في بعض المسائل -: أن إيصال الضرر للغير ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون معتادًا، والمصلحة فيه ظاهرة، فيجوز أن يفعله ؛ لأن الناس لا يمكن أن يفعلوا فيما بينهم أشياء إلا وثم أذى يصيب الآخر منه ، فحين يبني لا بد أنه يشب نارًا، ويعمل أشياء، يصل إلى الجار منها ، ولو رائحة كريهة، لكن هذا شيء معتاد لا بد منه، يريد أن يُعمر – مثلا بجانب جاره، لا بد له من عمال يعملون من الصباح، وهم يضربون حتى يتأذى الجار، لا يستطيع الجار أن ينام صباحًا من جراء العمل، فهذا عمل معتاد، ومثل هذا، ولو وصل الضرر إلى الجار – عند الإمام أحمد – فهو غير منفي ؛ لأنه لا تصلح أمور الناس إلا بهذا.

القسم الثاني: أن يكون الضرر غير معتاد، والمصلحة فيه غير ظاهرة، فإنه يجب إزالته، وذلك في أشياء كثيرة، كما في المثال الذي سبق ذكره في مسألة فتح أبواب، وشبابيك على الجار، فعند الإمام أحمد هذا مما جرت العادة به؛ لأن الغرف تحتاج إلى تهوية. إلى آخره، فلا يُمنع منه، وهو المعمول به عندنا في ضوابط معلومة، وأما إذا عمل عملًا يُوصل إليه الضرر بشيء غير معتاد، فإنه لا يُقَرُّ عليه، مثل: أن يحفر قليبًا بجنب قليب صاحبه، في في معتاد، فإنه لا يُقرُّ عليه، مثل: أن يحفر قليبًا بجنب قليب صاحبه، في في معتاد، والماء لمن سبق، فلهذا يؤمر المتأخر بأن يزيل هذا الضرر؛ لأنه غير معتاد، ولا مصلحة فيه ظاهرة له؛ لأن مصلحة الأول متقدمة عليه.

مثال آخر: لو أراد أن يحفر في بيته، أو يبني، يذهب يأتي بديناميت – مثلًا –، أو مواد شديدة الانفجار يتضرر معها بيت المجاور بتهدم بعضه، أو بخلل في أركانه، أو في أسسه، أو ما شابه ذلك، فهذا مما لا يكون معتادًا، فيُمنع منه، وهذا القول – قول الإمام أحمد – هو التحقيق، وهو الصواب؛ لأن العمل جرى عليه؛ ولأن مصلحة الناس لا تتم إلا بهذا.

فتحصَّل لنا من هذا أن الضرر، والضرار مختلفان، وأن هذا له معنى، وهذا له معنى، وأن الضرر، والضرار منتفيان في التشريع، وكذلك يجب على العباد أن لا يضر بعضهم بعضًا، وأن الضرر منه ما هو للعبد فيه مصلحة، فهذا لا يجوز باتفاق، والضرار الذي لا مصلحة للعبد فيه، ولم تَجْرِ به العادة فهذا – أيضًا – منفي، وأما ما يحصل به نوع أذى مع بقاء المصلحة، وجريان العادة بذلك، فإنه لا يُنفى شرعًا، ولا يجب به إزالة الضرار.

الحديث الثالث والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ إِنَّا النَّبِيَّ عَيَّةٍ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى رِجَالُ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُم، وَلَكِنْ البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى مَنْ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُم، وَلَكِنْ البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى مَنْ أَمْوَالُ أَمْوالُهُ وَي الصَّحِيحَيْنُ (١٠) أَنْكَرَ » حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُ هَكَذَا، وَبَعْضُهُ فِي الصَّحِيحَيْنُ (١٠)

الشرح:

هذا الحديث أصل في باب القضاء، والبينات، والخصومات.

قال على الناس بِدَعْوَاهُمْ»، أي: لو كانت المسألة في الحكم مبنية على مجرد الدعوى، فلأجل البغضاء، والشحناء بين الناس سيأتي من يدعي مال غيره، بل ويدعي دمه، فإذا مات من مات بأية طريقة جاء من ادعي أن فلانًا هو القاتل، ولو أعطي الناس بمجرد الدعوى بلا بينة، لحصل خلل كثير في الأمة، وفي الناس؛ لأنّ نفوس الناس مبنية على المشاحة، وعلى البغضاء، وعلى الكراهة، فقد ينتج من ذلك أن يدعي أناس أموال قوم، ودماءهم.

فقال ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النّاسُ بِدَعْوَاهُمْ» أي: بلا بينة على ما ادعوا «لَادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالُ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُم»، وهذا الادعاء بلا بينة مرفوض؛ ولهذا كان لزامًا على المدعي أن يأتي بالبينة، وعقَّب عليه كتفسير لذلك، فقال ﷺ: «وَلَكِنْ

⁽١) أخرجه البيهقي (١٠/ ٢٥٢)، وأخرج بعضه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١).

البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكُرَ»، قوله: «البَيِّنَةُ» اسم لكل ما يُبِينُ الحق، ويظهره، على الصحيح المختار، فالبينات إذًا كثيرة، فالشهود من البينات، والإقرار من البينات، والقرائن الدالة على المسألة من البينات، وفهم القاضي – أيضًا – للمسألة باختبار يختبر به الخصمين، فيظهر به له وجه الحق، هذا من البينات.

فإذًا: البينات على الصحيح ليست منحصرة في أوجه من أوجه الثّبوت، بل هي عامّة في كل ما يُبين الحق، ويظهره، وهذه تستجد مع الأزمان، وكل زمن له بينات تختلف عن الزمن الذي قبله، فلا بد في البينات من رعاية الحال، ورعاية البلاد، ورعاية أعراف الناس... إلى آخره.

فإذا تقرر هذا، فالبينة في اللغة: اسم للبيان، وما يبين به الشيء، يُقال له: بينة (١)، وأرفع منها البرهان، وأرفع من البرهان الآية، وقد قال على: ﴿ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةِ وَمَا نَحُنُ بِتَارِكِ ءَالِهَ لِنَا عَن قَوْلِك ﴾ [هود: ٥٣]، أي: ما جئتنا بشيء يُبِينُ أنك صادق في دعوى النبوة، والرسالة ﴿ وَمَا نَحُنُ بِتَارِكِ ءَالِهَ لِنَا عَن قَوْلِك ﴾ [هود: ٥٦]، أي عَل مَا جَئَتنا عَن قَوْلِك ﴾ أَلْكِنَكِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ عَن قَوْلِك ﴾ [البينة والمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ مُنفَكِّينَ مُنفَكِّينَ مُنفَكِينَ مُنفَكِينَ اللهِ يَنْلُوا صُحُفًا مُطهّرةً ﴾ [البينة: ١، ٢]، فجعل البينة عي الرسول، وفي الآية الأولى البينة يؤتاها الرسول، فتنوعت البينة؛ لأن البينة السم لما يُظهر الحق، ويدل عليه؛ فلهذا قيل للرسول إنه بينة، وللكتاب إنه بينة، وهكذا.

فالبينة إذًا - على التحقيق -: اسم عام جامع لكل ما يُبِينُ الحق، ويظهره.

⁽١) انظر: كتاب العين (٨/ ٣٨١)، ولسان العرب (١٣/ ٦٢)، ومختار الصحاح (ص٧٣).

قال: «وَلَكِنْ البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»، والعلماء يعبرون عن ذلك بقولهم: البينة على المدعي، واليمين على المدَّعَى عليه، وهذا من باب التصرف في العبارة، وروي – أيضًا – في بعض روايات هذا الحديث، وأجمع أهل العلم على ما دل عليه هذا الحديث: من أن البينة على المدعي، وأن المدعي لا تؤخذ دعواه، ولا يلتفت لها من حيث مطالبتُه بشيء، حتى يأتى ببينة تثبت له هذا الحق.

والمدعي، والمدعى عليه اختلفت فيهما عبارات أهل العلم، لكن الصواب أن المدعي مَنْ إذا سكت تُرِك، والمدعى عليه من إذا سكت لم يترك، ويُعبر طائفة من أهل العلم في كتب الفقه عن المدَّعِي، والمدَّعَى عليه بالداخل، والخارج، المقصود أن المدعي في قوله: «وَلَكِنْ البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي» هو من إذا سكت عن القضية تُرِك؛ لأنه هو صاحبها، فيدعي على غيره شيئًا، فلو سكت عن هذه الدعوى تُرك، إذ لا مطالب له بشيء.

وقد ينقلب المدعي مدعى عليه إذا كان الخصم لا يسكت عنه، فإذا سكت أحد الخصمين، وبسكوته يترك، صار مدعيًا، وإذا سكت، وبسكوته لم يترك صار مدعى عليه، وقد ينقلب المدعي إلى مدعى عليه في بعض الحالات.

قال: «البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي» أي: إذا أتى أحد، وقال: أنا أدعي على فلان بأنه أخذ أرضي، أو أخذ سيارتي، أو أخذ من مالي كذا وكذا، أو أني أقرضته كَذَا، وكذا، وأطالبه برده، فيقال: أين البينة التي تثبت ذلك؟، هل عندك شهود؟ هذا نوع من البينات، هل عندك ورقة مشهود عليها؟ أو أشباه ذلك تثبت ذلك، ما دليلك، أو ما بينتك على هذا؟ فيأتي بالبينة، فلا ينظر

إلى دعواه مجردة حتى يأتي ببينة.

وهناك بعض الحالات لا يكون ثم بينة للمدعي، وهي الأمور المالية، فيتوجه فيها اليمين على المدعى عليه، فيقول: هذا خصمي أخذ شيئًا من مالي، فيقول الخصم: ليس له عندي شيء. فهنا أنكر المدعى عليه أحقية المدعي بشيء، ولا بينة للمدعي على ذلك، فيرى القاضي أن تتوجه اليمين إلى المُنْكِر، أي: إلى المدعى عليه الذي يقول: ليس له عندي شيء. وهذا معنى قوله: (وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»، أو (الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»، أي: من طُولب بحق، فأنكره، ولا بينة واضحة ثابتة تدل عليه، وإنما هناك نوع بينة، ولكنها لم تكمل، فيرى القاضي أن هناك حاجة لطلب اليمين؛ فإنه بينة، ولكنها لم تكمل، فيرى القاضي أن هناك حاجة لطلب اليمين؛ فإنه تتوجه اليمين للمدعى عليه؛ لأنه منكر.

نفهم من هذا أن المدعي لا يُطالب باليمين؛ لأنه هو صاحب الدعوى، فإنما عليه البينة، كذلك المدعى عليه إذا أنكر، فإنما عليه اليمين، ويبرأ طبعًا، وإذا كان المدعى عليه عنده بينات أخرى، فيدلي بها، وتكون بينة أقوى من بينة خصمه.

المقصود من هذا الحديث: أن الشريعة جاءت في القضاء بإقامة العدل، والحق، وأن هذا إنما يكون باجتماع القرائن، والدلائل، والبينات على ثبوت الحق لأحد الخصمين، وأن الحاكم لا يحكم بمجرد رأيه، ولا بعلمه فلا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه، وإنما يحكم بما دلت عليه الدلائل، فلو أتاه رجل من أصدق الناس، وأصلحهم وقال: لي على فلان كذا، وكذا ولا بينة؛ فإنه لا يحكم بعلمه في ذلك، ولو كان هو يعلم بعض ما في المسألة من الأمور، فلا بد من البينة من المدعي، ولا بد من إثبات ذلك

فيحكم له، أو اليمين على من أنكر في بعض المسائل.

وقد ثبت في الصحيح أن النبي على قال في الخصومة، وإدلاء كلِّ بحجة: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْض، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا بِقَوْلِهِ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ النَّارِ» (١)، فحكم القاضي لا يجعل حقًا لمن ليس له الحق، وبعض العوام يظنون أن القاضي إذا حكم، فمعناه أن من حكم له، فإن له الحق مطلقًا، ولو كان مبطلًا في نفس الأمر، وهذا باطل؛ لأن النبي على قال: «فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذُهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنْ النَّارِ»، أي: أن المرء لا يحصل له الحق فلا يأخُذه فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنْ النَّارِ»، أي: أن المرء لا يحصل له الحق بمجرد حكم القاضي، بل لا بد أن يعلم هو أن هذا حق في نفسه، أو أن المسألة مترددة يحتاج فيها إلى حكم القاضي، أما إذا كان مبطلًا، فلا يجوز المسألة مترددة يحتاج فيها إلى حكم القاضي، فإنما هي قطعة من النار يأخذها، وما أعظم ذلك.



⁽١) أخرجه البخاري (٢٤٥٨، ٢٤٥٨)، ومسلم (١٧١٣) من حديث أم سلمة را

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ وَ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكُرا، فَلْيُغَيِّرُهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَصْعَفُ الإِيمَانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

الشرح:

أولًا: الشرط، وهو: شرط الرؤية لوجوب التغيير.

ثانيًا: وجود المنكر.

ثالثًا: التغيير.

والمنكر هو: ما عُلم قبحه بالشرع، أو أن نكارته كانت بالشرع، لا بمقتضى الهوى، أو مقتضى ما يكون من اجتهاد ناقصي العلم.

⁻⁻⁻⁻⁻

⁽١) أخرجه مسلم (٤٩).

ففي قوله: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكُرا»، ليس معنى «رأى» هنا علم، وإنما معناها رؤية البصر؛ لأنه عداها إلى مفعول واحد، و(رأى) إذا تعدت إلى مفعول واحد كانت رؤية بصرية «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكُرا» فتفسيرها به (علم) ليس بصحيح، فالرؤية هنا التي علق عليها وجوب الإنكار هي الرؤية البصرية، فيجب أن تنكر باليد، فإن لم تستطع فباللسان، وذلك إذا رأيت المنكر بعينيك مع شرط القدرة (۱).

أما إذا لم تره، ولكن سمعته سماعًا محققًا، كأن سمعت امرأة تصرخ، أو سمعت بسماع محقق رجل يراود امرأة، أو سمعت سماعًا محققًا ملاهي . . . ، ونحو ذلك ، فهذه ألحقها أهل العلم بالرؤية ؛ لأنها متيقنة بحاسة السمع كتيقن المرئى بحاسة الرؤية ، وأما غير ذلك مما يُخبر به المرء ، فليس المجال فيه مجال إنكار، وإنما يجب الإنكار على من رأى، أو سمع سماعًا محققًا، أما من أُخبر، فمجاله مجال النصيحة، والنصيحة غير الإنكار، فالنصيحة عامة، ومن النصيحة الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر، فإن الأمر، والنهي ما كان نصيحة لها شروطها، ولها أحوالها بما جاء في الشريعة، أما النصيحة، فهي عامة، كما جاء في الحديث الصحيح الذي سبق في أول الشرح أن النبي ﷺ قال: «الْدِّينُ النَّصِيحَةُ» قالها ثلاثًا، قال الصحابة: لمن يا رسول الله؟ قال: «لِلّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلأَئِمَّةِ الْمسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ (٢٠) فالدين كله نصيحة، والنصيحة لأئمة المسلمين، وعامتهم تشمل الأمر والنهي، فالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر بعض النصيحة، لكن له شروط خاصة، فهو كالمخصص من العام، والتخصيص

⁽١) انظر: شرح الأربعين النووية للعلامة ابن عثيمين كلله (ص٣٣٣).

⁽٢) سبق تخريجه (ص١٣٣).

من العموم بشروطه هذا له أحكامه المعروفة، فليست كل أحكام النصيحة جارية على الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وليست كل أحكام الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر جارية على النصيحة، بل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر نصيحة لعباد الله، ولأئمة المسلمين، ولعامتهم، ولكن بشروطه الشرعية.

ومن الفروق بين النصيحة، وبين الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر:

أولًا: أن النصيحة تكون سرًا، وتكون مجملة بدون تحديد، هذا الأصل فيها كما قرره أهل العلم، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر قد يكون في بعض أحواله سرًا، ولكن الأصل فيه أن يكون علنًا، فيكون الأمر، والنهي إذا رُؤي المنكر، أو سُمع سماعًا محققًا، والنصيحة تكون بأوسع من ذلك، بما إذا رُؤي، أو سُمع، أو أُخبر أنه حصل كذا، وكذا، والأمر بالمعروف يكون فيما إذا حصل المنكر أمامك، أما إذا حصل في غيبة عنك، فإنه يعود إلى الأصل العام، وهو النصيحة؛ لأن النبي على قيد وجوب الإنكار بقوله: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرا»، فمن رأى وجب عليه، ومن لم ير، بل سمع، أو قيل له: حصل كذا، وكذا، وكذا، فالمجال فيه مجال نصيحة

ثانيًا: أن النصيحة تحتاج إلى تثبت، واستفصال، والأمر والنهي بما أنه حصل أمامك، فإنك متيقن منه، أي: أن النصيحة لمن يحتاج النصيحة تكون بما علمته، وتَشَبَّتَ منه، وأما الأمر، والنهي، فهو لابد فيه من اليقين، فالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر متعلق بالمنكر، وأما النصيحة، فهي متعلقة بمن ينتفع من الأمر، أو النهي عن المنكر، فقوله: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكُرا» متعلق بالمنكر، وليس فيه ذكر لفاعل المنكر.

قال: «فَلْيُغَيِّرْهُ»، أي: ليغير المنكر، أما الواقع في المنكر، فهذا مقامه فيه تفصيل:

الحالة الأولى: أن يكون المنكر الذي رآه من أهل الحسبة، أي: من نواب الوالي في الإنكار، فهؤلاء حالهم غير حال عامة الناس، فهذا له أن يُعاقب بتخويل السلطان، أو ولي الأمر له، فإذا رأى الفاعل للمنكر له أن يعاقب بحسب ما جُعل له من السلطة في ذلك، أما عامة الناس – غير أهل الحسبة –، فهؤلاء في حقهم لابد أن يفرقوا بين المنكر، وفاعل المنكر، فالمنكر يجب إنكاره، وأما من قام به المنكر، فهذا المقام فيه مقام نصيحة، قال مَن الله وَهُمُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ الْحُسَنَةِ وَجَدِلْهُم بِاللِّي هِيَ المَنكر، النحل: ١٢٥].

مثال ذلك: إذا رأيت مع أحد المسلمين أمرًا منكرًا، أو رأيته يمارس أمرًا منكرًا، فإنكار المنكر بتغييره باليد إن أمكنك، أو باللسان، أما صاحب المنكر الواقع فيه، فهذا تستعمل معه الرفق، والأناة، وما هو أنفع وأصلح له ولهذا قال العلماء: إن الآمر بالمعروف، والناهي عن المنكر يشترط له ثلاثة شروط:

الأول: قبل أن يأمر، وينهى، وهو العلم.

الثاني: حين يأمر، وحين ينهى، وهو الرفق.

الثالث: بعد أن يأمر، وبعد أن ينهى، وهو الصبر.

فَثُمَ ثَلَاثَةَ شُرُوطُ: عَلَمَ قَبَلَ، وَرَفَقَ مَقَارَنَ، وَصَبَرَ بَعَدَه؛ كَمَا قَالَ ﷺ: ﴿ يَنْهُنَكُ إِنَّ فَاللَّهُ إِنَّ فَاللَّهُ إِنَّ فَاللَّهُ ۚ إِنَّ فَاللَّهُ ۚ إِنَّ فَاللَّهُ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكُ ۗ إِنَّ ذَلِك

مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [لفمان: ١٧]، فلابد من الصبر بعد الأمر والنهي؛ لأن الآمر، والناهي يخالف ما يشتهيه الخلق، فأكثر الناس، ولو من المسلمين تبع لأهوائهم، فيحتاج من يأمر، وينهى إلى الصبر، ولابد من رفق مقارن بمن عمل المنكر، والإنكار للمنكر نفسه لابد فيه من قوة «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرُهُ بِيَلِوِ»، فلا يكون فيه مثل ما يقول أهل العصر مجاملة في المنكر نفسه، أما فيمن فعله، فهذا تهاديه، وتدعوه بالتي هي أحسن، وتحجز بينه، وبين المنكر بحسب ما تقضى المصلحة.

إذا كان كذلك، فتعلق المنكر بفاعل المنكر يحتاج - أيضًا - إلى تفصيل، ذلك أن المنكر مع فاعله تارة يكون منفكًا، وتارة يكون ملازمًا، فإن كان منفكًا ، بمعنى: أن المعصية منفكة عن فاعلها ، أو المنكر منفك عن فاعله ، مثل أن تدخل على أحد - نسأل الله لنا، وللمسلمين العافية، والسلامة، والهداية - تجد أمامه كأس خمر، أو تجده يسرق، أو تجده ينظر إلى صورة عارية أمامه. . ونحو ذلك ، فهذه الجهة فيها منفكة ؛ لأن كأس الخمر منفصل عمن يريد أن يشربه، والصورة العارية منفصلة عمن يريد أن يشاهدها، والمال الذي يريد أن يسرقه منفصل عنه ، فإنكار المنكر هنا بأن تغير هذا الذي بين يديه بيدك، فإن لم تستطع فبلسانك، بمعنى: تحجزه عن ذلك باللسان، وأما من كان مريدًا لإتيان هذا المنكر، فهنا إذا كان منفكًا، فيكون معه النصيحة، والرفق، والأناة، فالمنكر نفسه لا تكن رفيقًا به، وأما من وقع فيه، فلابد فيه من الرفق؛ لأن النبي عَلَيْهُ قال: «إِنَّ الرِّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ»(١)، هذا بحسب تحقيق المصلحة، فإن

⁽١) أخرجه مسلم (٢٥٩٤) من حديث عائشة رضياً.

كانت المصلحة هنا في أن تكون رفيقًا في إنكار المنكر، ورفيقًا - أيضًا - في تعليم، أو دعوة، أو نصيحة من فعل هذا المنكر، أو من يريد أن يواقعه، فإن تحقيق المصلحة، ودرء المفسدة في هذا المقام لابد منها، ولكن الأصل أن الإنكار يكون بقوة إلا إذا كان ثَمَّة مفسدة ستكون، فتكون رفيقًا في الأمر، والنهى، وفي إنكار المنكر، والإنكار على من واقعه.

الحال الثانية: أن يكون المنكر ملازمًا لصاحب المنكر، مثل أن يكون حالقًا للحيته، أو يكون مسبلًا لإزاره، أو يكون لابسًا لذهب، أو يكون سكران، أو ما شابه ذلك، فهذه فيها اختلاط المنكر بفاعله لا تستطيع أن تغير، فتجعل الحليق ملتحيًا، ولا أن تجعل المسبل مشمرًا، هذا ليس بمستطاع، فيكون هنا الإنكار باللسان، ويكون الإنكار باليد لأهل الاختصاص لمن له ولاية، أو باللسان، ويكون هنا الرفق، والأناة في الأمر، والنهى.

وفي قوله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا، فَلْيُغَيِّرُهُ بِيَلِهِ» بيَّنا معنى (رأى)، وأن الرؤية هنا بالبصر، أو بالسماع المحقق، أما الخبر غير المتيقن، فلابد فيه من التثبت، ثم من النصيحة، والنصيحة تكون سرًا، والأمر، والنهي يكون بحسب الأحوال التي سبق بيانها.

وفي قوله: «منكرًا» المنكر المرادهنا، هو ما عُلم نكارته بالشريعة، وهذا يدخل في صورتين:

الأولى: ما كان مجمعًا عليه.

الثانية: ما كان مختلفًا فيه، ولكن الخلاف فيه ضعيف، فهذا يُنكر.

فما أُجمع عليه واضح، مثل: الزنا، والسرقة، والرشوة.. إلى آخره، فهذا يُنكر، وما اختُلف فيه، ولكن الخلاف فيه ضعيف - أيضًا - يُنكره، وما اختُلف فيه، والخلاف فيه قوي هذا لا يُنكر، بل لا يجوز إنكاره، ولكن يُناظر فيه، ويجادل فيه ويبحث فيه.

مثال ما كان الخلاف فيه ضعيفًا: النبيذ الذي تبيحه الحنفية، ويبيحه بعض الأوائل، أو العصير الذي اشتد، وصار مسكرًا، أي: بقي ثلاثة أيام في حرحتى صار مسكرًا، فإن طائفة من أهل العلم يبيحونه.

وكذلك من الأمثلة: إباحة الفوائد الربوية، أي: إباحة الفوائد البنكية، والعمولات، والمنفعة من وراء القرض، أو تفصيل أنواع القروض من قروض صناعية، وقروض استهلاكية، ونحو ذلك، هذه فيها خلاف، ولكن الخلاف فيها عندنا ضعيف؛ لأنه ليس حجة لمن خالف في هذه المسائل حجة واضحة، فهذه تُلحق بالمسائل المجمع عليها فتُنكر، ولا تدخل في قول من قال: لا إنكار في مسائل الخلاف.

أما ما كان الخلاف فيه قويًا، فهذا لا يُنكر، مثل: قراءة المأموم للفاتحة في الصلاة، فإن الخلاف في ذلك قوي: هل تجب قراءة الفاتحة على المأموم، أم يتحملها عنه الإمام؟ فهذا خلاف قوي معروف، وكذلك من المسائل التي فيها الخلاف القوي: زكاة الحلي، وإعفاء اللحية بعدم أخذ شيء منها أو بما زاد عن القبضة، ونحو ذلك من المسائل.

هذه المسائل اختلف فيها العلماء، ومذاهب الأئمة فيها معروفة، فما كان من هذه المسائل فالخلاف فيها قوى، فإن الباب فيها باب دعوة، ومجادلة، لا باب إنكار. وقال بعض أهل العلم: لا إنكار في مسائل الخلاف. وهذا القول يحتاج إلى تفصيل، فقد يتبين لنا - بما سبق - أن هذا القول على إطلاقه غلط، بل الصواب فيه تفصيل القول في مسائل الخلاف، وذلك أن نقول: مسائل الخلاف تنقسم إلى قسمين:

* مسائل الخلاف فيها ضعيف، فهذه يُنكر فيها.

* ومسائل الخلاف فيها قوي، فهذه لا إنكار فيها، بل يُناظر، ويُناقش المخالف.

ولهذا قَيد طائفة من أهل العلم هذا القول، فقالوا: لا إنكار في مسائل الخلاف إذا كان الخلاف قويًا، أما ما كان الخلاف فيه ضعيفًا، فإنه يُنكر. وتشابهها عبارة قول من قال: لا إنكار في مسائل الاجتهاد.

ومسائل الاجتهاد غير مسائل الخلاف، مسائل الاجتهاد التي اجتهد فيها أهل العلم في نازلة من النوازل، ويكون الاجتهاد فيها في إلحاق النازلة بالنص، أما مسائل الخلاف، فهي ما كان الاجتهاد فيها راجعًا إلى فهم النص، فإذا كان الفهم راجعًا إلى النص - مثل المسائل التي ذكرناها آنفًا - فهذه تسمى مسائل الخلاف، فيُقال: لا إنكار في مسائل الخلاف إذا كان الخلاف قويًا، وأما مسائل الاجتهاد، فلا إنكار فيها مطلقًا بدون تفصيل الخلاف قويًا، ومادام أنه اجتهد في النازلة ليلحقها بالنصوص، ولا نص فيها، فليس لأحد المجتهدين أن يُنكر على الآخر اجتهاده، إلا إذا كان اجتهاده في مصادمة القواعد الشرعية على ما هو معلوم في أصول مقابلة النص، أو في مصادمة القواعد الشرعية على ما هو معلوم في أصول

قال: «فَلْيُغَيِّرُهُ بِيكِهِ» هنا أوجب تغيير المنكر، وهو إيجاب مشروط بعلمه بأن هذا منكر، وبأن المصلحة متيقنة، فإذا غلب على ظنه أن الإنكار لا ينفع، فهل يجب الإنكار، أم لا يجب؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين(١):

الأول: قالت طائفة: يجب الإنكار؛ لأنه هو الأصل، ولا دليل يخرج هذه المسألة عن أصلها. وهذا أصح الروايتين عن الإمام أحمد كلله، وهو قول أكثر أهل العلم.

الثاني: أن رائي المنكر إذا غلب على ظنه عدم الانتفاع بإنكاره، فإنه يستحب له أن ينكر، ولا يجب. ومال إلى هذا فيما يُفهم من كلامه: شيخ الإسلام ابن تيمية كَلَّلُهُ، واستدل لهذا بقوله كِلَّا: ﴿فَذَكِرُ إِن نَفَعَتِ الدِّكُرَىٰ الْإَلَامِلَ اللّهُ اللّهُ الذكرى، فذكر، فأوجب التذكير. ويدخل فيه الأمر، والنهي إذا غلب على ظنه الانتفاع به.

ومفهوم الآية: أنه إذا لم يغلب على ظنه الانتفاع، فإنه لا يجب عليه، وتكون الحال إذًا على الاستحباب، وهذا القول أظهر عندي، وأصح، وهو قول جماعة كثيرة من أهل العلم من الصحابة، فمن بعدهم، ويؤيده أن الصحابة - رضوان الله عليهم - دخلوا على ولاة بني أمية، ودخلوا على بعض الأمراء في زمنهم، فوجدوا عندهم منكرات، فلم ينكروا، فحمل ذلك على أنه غلب على ظنهم عدم الانتفاع بالأمر، والنهي؛ لأنه أولى من أن يُحمل على أنهم تركوا واجبًا.

⁽۱) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (۲/ ۲۲)، وجامع العلوم والحكم (ص٣٢٣)، وفتح الباري (١٣/ ٥٣، ٥٤).

وإذا قلنا: إنه لا يجب. يبقى الاستحباب حماية للشريعة، وصيانة لهذا الواجب الشرعي، وكما جاء في الحديث: «إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّقْصُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ، فَيَقُولُ: يَا هَذَا اتَّقِ اللَّهَ وَدَعْ مَا تَصْنَعُ، إِسْرَائِيلَ، كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَاهُ مِنَ الْغَدِ، فَلا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِيبَهُ فَإِنَّهُ لا يَحِلُّ لَكَ، ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الْغَدِ، فَلا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِيبَهُ وَقَعِيدَهُ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ ضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ ((). فيبقى هذا على جهة الاستحباب دائمًا إذا غلب على الظن أنه لا يُنتفع بإنكار المنكر، مثل ما يُرى اليوم من وجود النساء كاشفات الوجه في المستشفيات، أو في بعض الأسواق، أو في المطارات، أو السيارات، فإن هذا منكر، لكن يغلب على الظن أن بعض أولئك النسوة لا ينتفعن بالإنكار، فمن غلب على ظنه أن المرأة التي رآها على ذلك لا تنتفع بالإنكار، فإنه لا يجب عليه ظنه أن المرأة التي رآها على ذلك لا تنتفع بالإنكار، فإنه لا يجب عليه الإنكار، بمعنى: لا يأثم إن ترك الأمر، والنهي.

وعمل أكثر أهل العلم على هذا ، ولكن القول قول أكثر أهل العلم - كما ذكرنا - هو الإيجاب مطلقًا .

وتأثيم المسلمين فيه حرج سيما مع ظهور الدليل في قوله: ﴿ فَذَكِّرُ إِن نَّفَعَتِ الدِّكْرَىٰ ﴾ [الأعلى: ٩]، وما ذكرنا من عمل الصحابة، وأهل العلم.

قال: «فَلْيُغَيِّرُهُ» وذلك إذا تيقن بأن المصلحة راجحة، ولا يكفي أن يغلب

(۱) أخرجه أبو داود (٤٣٣٦)، والترمذي (٣٠٤٨)، وابن ماجه (٤٠٠٦)، وأبو يعلى في مسنده (٨/ ٤٤٨)، وعبد الرزاق في تفسيره (١/ ١٩٤)، والطبري في تفسيره (٣١٨/٦)، والطبراني في الأوسط (١/ ١٦٦)، والبيهقي في الكبرى (٣١٨/٦) وشعب الإيمان (٦/ ٧٩) من حديث ابن مسعود رها الحديث يُروى مرسلًا ومتصلًا، قال الدارقطني في العلل (٥/ ٢٥٢): «المرسل أصح من المتصل» اه.

على ظنه حصول المصلحة، بل لابد أن يتيقن أن المصلحة راجحة، وأن المفسدة زائلة، أو مهملة، تحقيقًا للقاعدة المعروفة: «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح»(۱)، وضابطها: أنه إذا استوت المصلحة، والمفسدة، فدرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وأما إذا كانت المصلحة راجحة، والمفسدة مرجوحة ضعيفة، فهنا لا نقول: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، بل تحصيل المصلحة راجح؛ لأنه ما من مصلحة يُراد تحصيلها إلا وتكون مخالفة لأهواء الخلق، فلابد أن يكون ثم نوع مفسدة، فقد تأمر بالمعروف، أو تنهى عن المنكر، فيغضب ذلك الذي تأمره، أو تنهاه، لكن تحققت المصلحة بإزالة المنكر، وقد تكون هناك فتنة، أو قطيعة رحم، أو اختلاف في القلوب، لكن المفسدة الحاصلة بغضبه، وما شابه ذلك لا تُقابل بالمصلحة الراجحة.

فقول من يقول من أهل العلم: «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح» هذه قاعدة صحيحة فيما إذا تقاربت المصلحة، والمفسدة، أو تساوت المفسدة والمصلحة، أما إذا كانت المصلحة راجحة بيقين، والمفسدة مرجوحة وضعيفة جدًا بيقين، فإن هذا لا يُقال فيه: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح؛ لأنه ما من مصلحة يُراد تحقيقها إلا ولابد أن يحصل شيء من مفسدة بتحقيقها؛ لأن الشريعة لم تأت على موافقة أهواء الخلق.

قوله: «فَلْيُغَيِّرْهُ» هذا اللفظ لا يساوي (فليزله)، فالتغيير في الشرع لا يساوي الإزالة، ويدل عليه أنه قال: «فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ»، أي: إن لم يغير

⁽۱) انظر: الإبهاج للسبكي (۳/ ٦٥)، والاعتصام للشاطبي (۲/ ۳۳۸)، والموافقات له (۳/ ۱۹۰)، وعون المعبود (۲۹/ ۲۹۱).

بيده، فليغيره «فَبِلِسَانِهِ»، ومعلوم أن تغيير المنكر باللسان قد يكون معه إزالة، وقد لا يكون، وهذا من توسعة الله على هذه الأمة، فيجب التغيير، ولكن الإزالة لا تجب، إلا إذا كانت مستطاعة.

فمن أنكر منكرًا بلسانه يكون قد غير، والأمة إذا كانت تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتغير المنكر باللسان، ولا تقره، ولا تسكت عليه، فإنها تكون مغيرة، لا يلحقها الوعيد الذي جاء في قول الله على: ﴿ لُعِنَ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى لِسَكَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى اَبّْنِ مَرْيَعً ذَلِكَ بِمَا عَصُوا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ فَى اللَّهِ عَلَى لِسَكَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى اَبّْنِ مَرْيَعً ذَلِكَ بِمَا عَصُوا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ فَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الله عَلَى لِسَكَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى اَبّْنِ مَرْيَعً ذَلِكَ بِمَا عَصُوا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ فَى اللَّهِ اللَّهِ الله عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الله الله الله عَلَى اللَّهُ الله عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الله عَلَى اللَّهُ الل

الأول: أن يكره المنكر، ويبغضه.

الثاني: ألا يرضى بحصوله.

الثالث: أن يفارق المكان إن كانت مفارقته راجحة من حيث المصلحة. هذا بعض ما يتعلق بالأحكام المهمة في هذا الحديث.

وهنا مسألة مهمة تتعلق بالفرق بين نصيحة الولاة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للولاة، بل لعامة الناس.

وقد سبق بيان أن النصيحة تكون سرًا، وأن إنكار المنكر الأصل فيه أن يكون علنًا، وقد جاء في بيان هذا الأصل قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِسُلْطَانٍ بِأَمْرٍ فَلا يُبْدِ لَهُ عَلانِيَةً، وَلَكِنْ لِيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَيَخْلُوَ بِهِ

فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَاكَ، وَإِلاكَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ لَهُ (١)، وهذا الحديث إسناده قوي، ولم يصب من ضعف إسناده، وله شواهد كثيرة ذكرها الهيثمي في مجمع الزوائد(٢)، ويؤيده ما جاء في الصحيحين من أنه قيل لأسامة بن زيد رهيه ألا تدخل على عثمان رهيه فتكلمه؟ فقال أسامة: "إنَّكُمْ لَتُرَوْنَ أَنِّي لا أُكلِّمُهُ إِلّا أُسْمِعُكُمْ، إِنِّي أُكلِّمُهُ فِي السِّرِّ دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا لا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ (٣)، وهذا موافق لهذا الأصل، وهو أنه ما يقع في ولاية الوالي من مخالفات للشرع، فهذا بابه النصيحة؛ لأنه لا يتعلق برؤية له، أو سماع محقق، أما من رأى السلطان بنفسه يفعل منكرًا، فإنه مثل غيره يأمره، وينهاه، وأمر، ونهي السلطان يكون عنده، ولا يكون بعيدًا عنه؛ كما جاء في الحديث: "سَيِّد الشَّهَدَاءِ حَمْزَةُ بنُ عبد المُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جائرٍ الحديث: "سَيِّد الشَّهَدَاءِ حَمْزَةُ بنُ عبد المُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جائرٍ الحديث: "سَيِّد الشَّهَدَاءِ حَمْزَةُ بنُ عبد المُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جائرٍ فَاهَاهُ فَقَتَلَهُ (٤).

فأمر، ونهي السلطان يكون فيما رأيته منه بنفسك، أو سمعته منه سماعًا

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٤٠٣)، والبخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١٨)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٥٢٢)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٧٥)، والطبراني في الكبير (١٠٠٧)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٣٢٩)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ١٦٤) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٤/ ٢٦٧) من حديث عياض بن غنم المستدرك وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٤/ ٢٦٧) من حديث عياض بن غنم المستدرك وابن عساكر في الريخ دمشق (٧٤/ ٢٦٧) من حديث عياض بن غنم المستدرك وابن عساكر في الريخ دمشق (٧٤/ ٢٦٧) من حديث عياض بن غنم المستدرك وابن عساكر في الريخ دمشق (٧٤/ ٢٥٧) من حديث عياض بن غنم المستدرك وابن عساكر في المستدرك والمستدرك والمستد

⁽٢) انظر: مجمع الزوائد (٥/ ٢٢٩، ٢٣٠).

⁽٣) سبق تخريجه (ص١٤٠).

⁽٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٢١٥) من حديث جابر رض الهاه، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» اهـ وتعقبه الذهبي وقال: «سنده ضعيف» اهـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١/ ١٧٣)، ونصب الراية (٤/ ١٦٠)، وللحديث شاهد أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٣١/ ٥٥، ٥٥) من حديث ابن عباس الم

محققًا، فتنكر بحسب الاستطاعة، وبحسب القدرة، بحسب ما يتيسر علنًا أو غيره.

وأهل العلم فرقوا في هذا المقام - بما سبق بيانه - بين النصيحة فيما يقع في الولاية، وبين ما يكون منكرًا يفعله السلطان بحضرة الناس، وقد ورد كثير من الآثار، والأحاديث أنكر فيها الصحابة، وأنكر فيها التابعون على ذوي السلطان علنًا، وكلها بدون استثناء يكون فيها أن المنكر فُعل بحضرتهم، ورأوه أو سمعوه سماعًا محققًا.

مثال ذلك: ما أنكر الرجل على مروان في تقديمه خطبة العيد على الصلاة (١)، فهذا شيء سُمع منه، فأنكره عليه علنًا، فإن السلطان إذا فعل منكرًا، فإنه يُنكر عليه، ولو كان بحضرة الناس، بشرط أن يؤمن أن يكون ثم فساد أعظم منه، مثل مقتله، أو فتنة عظيمة، أو نحو ذلك.

وكذلك ما حصل من الإنكار على عمر في لبسه الثوبين، وكذلك ما حصل من الإنكار على معاوية (٢)، وأشباه ذلك كثير، فإن باب النصيحة غير باب الإنكار، باب الإنكار يكون برؤية سواء كانت رؤية المنكر من السلطان أم من عامة الناس، أما باب النصيحة، فهو فيما يقع في الولاية.

⁽۱) روى مسلم (٤٩) عن طارق بن شهاب، قال: أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة: مروان، فقام إليه رجل، فقال: الصلاة قبل الخطبة، فقال: قد ترك ما هنالك، فقال أبو سعيد: أما هذا فقضى ما عليه، سمعت رسول الله على يقول: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكُرًا، فَلْيُغَيِّرُهُ بِيَدِهِ...» الحديث.

 ⁽۲) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٤/ ٧٠)، وتاريخ دمشق (٢٦/ ٢٦)، والوافي بالوفيات
 (١٦/ ٣٥٣)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٧).

وقد أفاض ابن رجب كَلَّهُ في تحقيق هذه المسائل في شرحه لحديث «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكُرًا» (١) ، وكذلك ابن النحاس (٢) في كتابه «تنبيه الغافلين»، وقد جاء رجل لابن عباس والله فقال له: آمر أميري بالمعروف؟ قال: «إِنْ خِفْت أَنْ يَقْتُلُك، فَلَا تُؤَنِّبِ الإِمَامَ، فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا، فَفِيمَا بَيْنَكَ خِفْت أَنْ يُقْتُلُك، فَلَا تُؤَنِّبِ الإِمَامَ، فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا، فَفِيمَا بَيْنَكَ وَيَنْهُ» (٣).

وكلام السلف إذا تأملته يدور على هذا الفرق ما بين النصيحة، وما بين الإنكار، فباب الإنكار شيء، وباب النصيحة شيء آخر.

كذلك من المسائل المهمة: أن الأمر، والنهي يجب على العين، أو على الكفاية، بشرط أن يأمن أن يؤذى أذى لا يناسبه: يأمن أن يقتل، أو يضرب، أو يجلد، أو يسجن، فإن خاف على نفسه القتل، أو السجن، أو خاف على نفسه قطع الرزق، أو نحو ذلك، فإنه لا يجب عليه، ويبقى باب الاستحباب.

وهذا نص الإمام أحمد كلله يشترط في الوجوب أن يأمن على نفسه، فإن خشي فتنة، فإنه لا يجب عليه، بل يُستحب إن قوي على البلاء، وليس كل أحد يقوى على البلاء، وليس من الإيذاء الذي يُسقط وجوب الأمر، والنهي، السب، أو الشتم، أو إشاعة الإشاعات الباطلة على الآمر الناهي،

⁽١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٣٢٠ وما بعدها).

⁽۲) هو محي الدين أحمد بن إبراهيم بن أحمد الشيخ الإمام العلامة القدوة ابن النحاس الدمشقي الشافعي، توفي سنة أربع عشرة وثمانمائة. انظر: شذرات الذهب (۷/ ۱۰۵) و انظر: تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين وتحذير السالكين من أعمال الهالكين (-100).

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٤٧٠).

هذا لا يُعذر به، بل يجب عليه أن يأمر وينهى ولو قيل في عرضه ما قيل، إلا إذا كان ثم إيذاء لا يتحمله في نفسه، أو في رزقه، أو ما شابه ذلك.

وهنا تنبيه على مسألة الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر فيما يحصل في هذه الأزمان في بعض البلاد من قتل، أو تفجير، أو نحو ذلك، أو خروج على ولاة الكفر، أو على الدول الكافرة، وهذه المسألة مهمة، ومن المعلوم أنه ما دام أصل الإسلام باقيًا على أئمة المسلمين، ولم يرتدوا عن الإسلام، فإنه لا يجوز الخروج عليهم، ولا الإعانة بالخروج عليهم، ولا التثبيط عنهم، هذا أصل عند أهل السنة والجماعة.

وأما دول الكفر، أو ولاة الكفر، فإن الخروج عليهم جائز، لكن جوازه مع القدرة، وتحقيق المصلحة، ودرء المفسدة، والمصلحة، والمفسدة في ذلك منوطة بقول الراسخين في العلم -كما سبق بيان ذلك-، وليست منوطة باجتهاد المجتهد؛ ولهذا ذكرنا من كلام شيخ الإسلام أن من دخل في هذا الأمر غير متيقن أن المصلحة ستكون، وتزول، وغير متيقن بأنه سيكون بعد المنكر خير، فإنه لا يجوز له ذلك.

وقد ذكر ابن القيم كلله أن مراتب إنكار المنكر أربع فقال(١):

الأولى: أن يزول، ويخلفه ضده.

الثانية: أن يقل، وإن لم يزل بجملته.

الثالثة: أن يخلفه ما هو مثله.

الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه.

انظر: إعلام الموقعين (٣/٤).

فالدرجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرمة فما يحصل من أمر بالمعروف، ونهي عن المنكر بتفجير، ونحوه في بعض البلاد يقول أصحابه: فيه إنكار منكر. ولا يُشترط في إنكار المنكر عندهم الشروط التي ذكرنا، ويقولون: فيه تحقيق مصلحة، ودرء مفاسد، ونحو ذلك.

فنقول: إن قاعدة أهل السنة أن تحصيل المصلحة في هذه المسائل، ودرء المفسدة منوطة باجتهاد أهل العلم؛ لأن هذه مسائل متعلقة بالعامة، وهي مسألة يتبعها قتل، وأذى على الغير، والمنكر إذا كان إنكاره يسبب أذى على غيره لم يجز أن ينكره إلا برضى الآخرين؛ لأنه قد تعلق بهم، وأما إذا كان سيناله الأذى على نفسه فقط بإنكاره المنكر، مثل: من يقوم إلى سلطان جائر، فيأمره، وينهاه، فيقتله، فنقول: لا بأس إذا رضيت بذلك لنفسك، وهذا خير الشهداء؛ كما قال النبي عليه أما إذا كان بإنكاره المنكر سيؤذى غيره من الناس، أو ستنتهك أعراض، ويكون هناك بلاء، فإنه لا يجوز الإنكار باتفاق أهل العلم.

فإذا كان الإنكار بمثل هذه المسائل، فإنه لا يجوز باتفاق أهل العلم؛ لأنه قد تعدى الضرر، وإذا تعدى الضرر، فإنه لا يجوز إنكاره بمثل هذه التي فيها الإنكار بأبلغ ما يكون من أنواع الإنكار باليد.

فتحصلنا من ذلك أن المصلحة، والمفسدة منوطة بفهم أهل العلم، وأن أهل العلم هم الذين يقدرون المصالح، والمفاسد، فلا يجوز لأحد أن يدخل في مثل هذه المسائل أصلًا إلا بفتوى من أهل العلم، وأهل العلم لا يفتون في هذه الأمور بالجواز؛ لأن تحريمها معلوم من أصول الشريعة

بتعدي الضرر، ولأن مفسدتها أعظم بكثير من المصالح التي تُظن، بل كثير من أبواب الخير، وكثير من الأذى حصل بسبب اجتهادات، أو بسبب عمل من لم يأمر، وينه على ما توجبه الشريعة، والعباد يؤاخذون بذنوبهم.

ومقام الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر يحتاج إلى تفصيلات، ومن نظر كتب أهل العلم في هذا وجد الضوابط؛ لأن من نفائس العلم معرفة ضابط هذا الحكم، وألا تؤخذ المسائل بإجمال، وألا تكون العاطفة هي الغالبة في الحكم على المسائل، فلابد أن يكون هناك توازن بين الغيرة والعلم، خاصة في مسائل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر حتى يكون فهمنا للنصوص موافقًا لطريقة، ونهج أهل السنة، والجماعة.



الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ اللّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللّهِ إِخْوَانًا؛ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلَا يَحْذُلُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلَا يَحْوَلُهُ. التَّقُوىَ هَهُنَا». وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: «بِحَسْبِ يَكْذِبُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ. التَّقُوىَ هَهُنَا». وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: «بِحَسْبِ الْمُرْيَّ مِنَ الشَّرِ أَنْ يَحْقِرُ أَخَاهُ الْمُسْلِم، كُلِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

الشرح:

هذا الحديث أصل في حق المسلم على المسلم، وفيما ينبغي أن يكون بين المسلمين من أنواع التعامل، وقوله على المسلمين من أنواع التعامل، وقوله على «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا..» إلى آخره، هذا نهي، وكما هو معلوم أن النهي يفيد التحريم في مثل هذا (٢)، فقوله على : «لَا تَحَاسَدُوا» أي: أن الحسد محرّم، وقد جاءت أحاديث كثيرة فيها بيان تحريم الحسد، وأنه «إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ» (٣)، وكذلك التناجش محرم، وقد نهى النبي على عن النبي على النبي النبي

أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

⁽٢) انظر: الذخيرة (١/ ٨٦)، والإبهاج (٢/ ٦٦)، وإرشاد الفحول (ص١٩٢ وما بعدها).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٤٩٠٣)، وعبد بن حميد في مسنده (٤١٨/١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٢٦٦)، وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ١٢٤) من حديث أبي هريرة ﴿ اللهِ عَلَيْهُ .

هذا مما يزيل المحبة، أو يزيل الأُلفة بين المسلمين؛ فإنه ممنوع منع تحريم.

قوله: «لا تَحَاسَدُوا» الحسد فُسِّر بعدة تفسيرات (١) ، ومنها أن الحسد: تمني زوال النعمة عن الغير، وأيضًا من الحسد أن يعتقد أن هذا الذي أنعم الله عليه ليس بأهل لهذه النعمة ، ولا يستحق فضل الله عليه ولهذا فحقيقة الحسد: اعتراض على قضاء الله على أن وعلى قَدَرِه، ونعمته ؛ فلهذا كان «الْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ، كَمَا تَأْكُلُ النّارُ الْحَطَبَ»، فليس الحسد مقتصرًا على أنه يأثم به صاحبه فقط ، بل يُذهب بعض حسنات صاحبه ؛ لأنه ينطوي على اعتقاد خبيث ، وعلى ظنّ سوء بالله على اعتقاد خبيث ، وعلى ظنّ سوء بالله على العامة ؛ حيث قام في قلبه أن هذا ليس يقول بعضهم : هذا حرام أن يعطى كذا ، وكذا ، هذا حرام أن تكون عنده هذه النعمة ، هذا حرام أن يكون عنده المال ، وأشباه ذلك مما فيه ظن سوء بالله على ، واعتراض على قدر الله ، وعلى نعمته ، وعلى رزقه الذي يصرفه يشاء .

فالواجب على المسلم أن يفرح لأخيه المسلم بما أنعم الله عليه، وقد سبق في الحديث: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» (٢)، والحسد بضِدِّ ذلك، فإن الحاسد لا يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وهو بين أمرين: إمَّا أن يتمنى زوال النعمة عن أخيه، أو أنه يعتقد، ويظن أن أخاه ليس بأهل لما أعطاه الله على .

⁻⁻⁻⁻⁻

⁽۱) انظر: زاد المسير (۱/ ۱۳۱)، وشرح النووي على صحيح مسلم (۱۱۲/۱۱)، وفتح الباري (۱/ ۴۸۲)، وعمدة القاري (۲/ ۵۷)، والتعاريف للمناوي (ص(7/ 10))، والديباج على مسلم ((7/ 10))، وتحفة الأحوذي ((7/ 10)).

⁽٢) راجع (ص١٨٣ - ١٨٥).

قال: «وَلَا تَنَاجَشُوا»، وهذا - أيضًا - نهي يدل على تحريم النَّجْشِ، وقد تقرر في الأصول أن النهي إذا تسلط على المضارع، فإنه يعم أنواع المصدر؛ لأن المضارع عبارة عن حدث، وزمن، فتسلط النفي، أو النهي على الحدث والحدث نكرة، فعم أنواعًا، فقوله: «لَا تَحَاسَدُوا» يعم جميع أنواع الحسد، وقوله: «وَلَا تَنَاجَشُوا» يعم جميع أنواع النجش - بالسكون -، أو النجش - بالتحريك -.

والنجَش، أو النجْش فُسِّر بعدة تفسيرات، وأعمها التفسير اللغوي (١)، وهو أن النجْش: هو السعي في إبطال الشيء بمكر، واحتيال، وخديعة، وهذا عام يشمل جميع أنواع التعامل مع المسلمين، فإذًا: قوله: «وَلَا تَنَاجَشُوا» أي: لا يسع بعضكم مع بعض بالخداع، والحيلة، والمواربة، وأشباه ذلك من الصفات المذمومة.

ويدخل في هذا النجش الخاص، وهو المستعمل في البيع بأن يزيد في السلعة من لا يرغب في شرائها؛ لأن هذا سعي في ازدياد السعر بمكر، وحيلة، وخداع، فسُمِّي ذلك بالنجش، أو النجش؛ لأنه فيه المكر، والخداع، والحيلة، فيمنع، ويحرم أن يسعى المسلم مع إخوانه المسلمين بالحيلة، أو الخداع، أو المكر، بل المسلم مع إخوانه يسير على نية طيبة، وعلى أن يحب لهم ما يحب لنفسه، وألا يخدعهم، ولا يغرر بهم، بل يكون معهم كما يحب أن يكونوا معه، وزيادة المرء في السعر، وهو لا يريد الشراء حين السَّوم على السلعة هذا من أنواع الحيلة، والخداع؛ ولهذا فهو مَنهي حين السَّوم على السلعة هذا من أنواع الحيلة، والخداع؛ ولهذا فهو مَنهي

 ⁽۱) انظر: العين للخليل (٦/ ٣٨)، وغريب الحديث لابن قتيبة (١/ ١٩٩)، ولسان العرب
 (٦/ ٣٥١)، والمصباح المنير (٢/ ٩٩٤).

عنه، ومحرم، يأثم به صاحبُه إثم المحرمات(١).

قال: (وَلَا تَبَاغَضُوا) والتباغض هنا - أيضًا - عام في كل ما يكون سببًا لحدوث البغضاء من الأقوال، والأعمال، فكلُّ قول يؤدي إلى البغض، فأنت منهي عنه، وكلُّ فعل يؤدي إلى التباغض، فأنت منهي عنه، فالمؤمن مأمور بأن يسعى بما فيه المحبة بين إخوانه المؤمنين، وأما ما فيه من التباغض، فهو حرام أنْ يسعى فيه بقوله، أو قلمه، أو كلامه، أو عمله، أو إشاراته، أو لحظه، حتى إن الرجل لا يسوغ له أن يبغض أي مسلم كان؛ لأنه قد أحبه لما معه من الإسلام، والتوحيد، وهذا يَجبر غيره، وإن أبغضه بغضًا دينيًا لبدعة فيه؛ أو ما شابه ذلك، فهذا لا حرج فيه، لكن البغض الدنيوي هو الذي نُهى عنه هنا.

فإذا كان سبب البغض دينيًا مشروعًا، فهذا مطلوب ولا بأس به، لكن بالنسبة للمسلم، فإنه لا يُبغض بالجملة، بل يجتمع في حق المسلم ما يكون معه الحب له، وهو ما معه من الإيمان، والتوحيد، والطاعة، وما يكون معه البُغض له، وهو ما قد يكون يقترفه من الإثم، والعصيان، فالمؤمن، والمسلم يجتمع في حقهما الموجِبان في الدين الحب، والبغض، فقوله على المناخضُوا»، أي: لا تسعوا فيما فيه التباغض في أمر الدنيا، أما إذا كان لأمر شرعي، وديني؛ فإن هذا مطلوب، ولا يدخل في هذا النهي.

وحتى الرجل مع أهله ينبغي له أن يسعى فيما فيه المودة، والمحبة، وألا يبغض، وإذا حصلت البغضاء، فإنه ينظر إلى الخصال الحسنة في أهله؛

⁽۱) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٣٤٨/١٣)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٠ انظر: التمهيد لابن عبد البر والحكم (ص٣٢٨)، وفتح الباري (٤/ ٣٥٥).

كما قال النبي ﷺ: «لَا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا، رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ»(١)، أي: لا يبغض مؤمن مؤمنة.

وهكذا قاعدة عامة أن المؤمن لا يسوغ له أن يبغض مؤمنًا بعامة، فإن كره منه شيئًا ينظر إلى ما معه من الخير، والإيمان، والطاعة، فيعظّم جانب طاعته لله على نصيب نفسه، وحظ نفسه، فتنقلب البغضاء عنده هَوْنًا ما، ولا يكون بغيضًا له بغضًا تامًا، أو ما يوجب المقاطعة أو المدابرة.

قال على الله على الله الكراب وهذا يعني: القطيعة، والهجران، وهجر المسلم، وقطعه حرام إذا كان لأمر دنيوي.

فالهجر ينقسم إلى قسمين (٢):

الأول: هجر لأمر الدين، وهذا له أحكامه المختصة، وضابطها: أنه يجوز هجر المسلم لأجل الدين إذا كان فيه مصلحة لذلك الهجر، وهذا كما هجر النبي عليه المخلفين الثلاثة في غزوة تبوك (٣)، وأمثال ذلك.

الثاني: الهجر لغرض دنيوي، فيهجر المسلم أخاه لإيذاءٍ أذاه،

⁽١) أخرجه مسلم (١٤٦٩) من حديث أبي هريرة ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ ال

 ⁽۲) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٦/ ١٢٧)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١١٧ /١١) وجامع العلوم والحكم (ص٣٣١)، وفتح الباري (٨/ ١٢٤)، (١٧٤ /١٩٥)، وسبل السلام (٤/ ١٦٧)، وعون المعبود (١٣/ ١٧٤).

⁽٣) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩) من حديث كعب ابن مالك رضي .

أو لشيء وقع في قلبه عليه، فالهجر إذا كان للدنيا فللمسلم أن يهجر أخاه للدنيا إلى ثلاثة أيام، وما بعدها حرام عليه أن يهجره، وقد ثبت عنه على قال: «لا يَهْجُر مُسْلِمٌ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَيَعْرِضُ هَذَا، وَحَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ» (١)، قال العلماء: هذا الحديث نص على تحريم الهجر بين المسلمين أكثر من ثلاث ليال، ويُفهم منه جواز الهجر في الثلاث الأول؛ ذلك لأن الآدمي مجبول على الغضب، وسوء الخلق، ونحو ذلك، فعفي له عن الهجرة في هذه الثلاث؛ ليذهب ذلك العارض، وخير الرجلين الذي يبدأ بالسلام، أما الهجر لأمر الدين، فهذا بحسب المصلحة، قد يكون هجرانًا إلى أسبوع، أو إلى شهر، أو يوم، بحسب ما تقضي به مصلحة المهجور.

قال: «وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»، مثل أن يقول لمن أراد أن يشتري سلعة بعشرة: أنا أعطيك مثلها بتسعة، أو لمن أراد أن يبيع سلعة بعشرة: أنا آخذها منك بإحدى عشر، وأشباه ذلك، فيغريه بألا يشتري من أخيه، أو أن يبيع عليه، ففي هاتين الصورتين حصل بيع على بيع المسلم، وهنا حرم النبي عليه، ففي هاتين الصورتين حصل بيع على بيع المسلم، وهنا حرم النبي عليه ذلك بقوله: «وَلَا يَبعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»، وهذا مشروط بأن يحصل بين البائع، والمشتري انفصال، وتراض.

مثاله: أن يأتي رجل إلى صاحب دكان، ويقول: أريد أن أشتري منك هذه السلعة بكذا، فيتفاصلان على أنه سيشتريها بكذا، ويتفقان على سعرها، وارتضى كل منهما بما اتفقا عليه، فيأتي آخر، ويقول لمن أراد شراءها: أنا أعطيك مثلها بأقل مما اتفقت عليه، أو يأتي للبائع، ويقول: أنا أشتريها منك

⁽١) أخرجه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم (٢٥٦٠) من حديث أبي أيوب الأنصاري ﴿ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللّا

بثمن أعلى مما اتفقت عليه. . . أو أشباه ذلك، فإذا كان هناك رضا من صاحب السلعة، ومن أراد شراءها، وتفاصلا على إتمام البيع؛ فإنه يحرم هنا أن يدخل أحد، فيتدخل في هذا البيع إذا تفاصلا، وتراضيا، أي: أن مقدمات عقد البيع تمت بالاتفاق على الثمن، والعزم على الشراء، فإنه لا يجوز لأحد أنْ يَدْخُل، ونفهم من هذا أنه لا بأس أن يتدخل قبل أن ينعقد هذا التراضي، وهذا يعني: ما دام أنه بفترة النظر كأن ينتقل من دكان إلى دكان، وأشباه ذلك، فهذا لا بأس به.

فيُشترط لتحريم بيع المسلم على بيع أخيه بما كان فيه تفارق بالقول، أو انفصال في القول بالعزم على الشراء، أو العزم على البيع، فإذا حصل العزم، وأجابه البائع، أو المشتري؛ فإنه لا يجوز التدخل في ذلك.

مثال ذلك: ما جاء في قول النبي ﷺ: «لا يَخْطُبِ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ» (١) ، فإن المرء إذا تقدم إلى أحد خاطبًا ، وسمع به فلان من الناس ، سمع أن فلانًا خطب ، فإن ردوا عليه بالرضا ، فإنه لا يجوز لأحد ممن علم أنهم أجابوه ، ورضوا به أن يأتي ، ويقول: أنا أريد ابنتكم ، لكن قبل أن يجيبوه بالرضا له أن يدخل كخاطب من الخطاب، وهكذا في هذه المسألة في قوله: «لَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْع بَعْضٍ».

قال ﷺ: ﴿وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا ﴾، أي: حققوا أخوة الدين، إذ قال الله ﷺ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآهُ بَعْضِ ﴾ [التوبة: ٧١]، وقال: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ عَنْهُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠].

ثم قال: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ»، أي: لا يظلمه في ماله،

⁽١) أخرجه البخاري (٥١٤٢)، ومسلم (١٤١٢) من حديث ابن عمر ﷺ.

ولا يظلمه في عرضه، ولا يظلمه في أهله، ولا يظلمه في أي أمر إختص به، بل يعدل معه، ويكون خليفته في ماله، وأهله، وعرضه؛ ولهذا جاءت الشريعة – وهذا من محاسنها العظيمة – بأن يتحلل المرء من إخوانه فيما وقع منه عليهم من المظالم، وقد ثبت في الصحيح أن النبي على قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلِمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عِرْضِهِ، أَوْ شَيْءٍ، فَلْيَتَحَلَّلُهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لا يَكُونَ لَهُ مَظْلِمَةٌ وَلاَ دِرْهَمٌ» (١)، (مظلِمة) – بكسر اللام – من اغتاب إخوانه، أو وقع في أعراضهم، أو اعتدى على بعضهم، فعليه أن يرد هذه المظالم، فإن كان في ردها مشقة عليه، فيوسط أحدًا. . إلى آخره.

المقصود: أنه يجب أن يرد المظالم، وفي الغيبة تفصيل للعلماء من أنه إذا ذكر لمن اغتابه أنه قد اغتابه، وهذا يؤدي إلى حصول منازعة، ومشاقة في إخباره بغيبته إياه، وطلبه تحليله، فإنه يترك هذا الإخبار، ويُكتفى منه بالاستغفار له، وكثرة الدعاء له، لعلها أن تشفع له في تكفير غيبته، أو النيل منه.

فالمستحب أن يتحلل المرء ممن ظلمه في عرضه، أو ماله، فيقول له: أنا أخطأت في حقك حللني. ويستحب لمن طلب منه التحليل أن يعفو عمن ظلمه، ولا يستفصل منه عما قاله في حقه، أو تعدى به عليه، ويستحب أن يقول له: حللك الله، وأباحك مما عملت، والله على يتولى جزاء من عفا عمن ظلمه.

فهذه من صفات المؤمنين، أما من مات من أهل التوحيد، فيستحب أن يقال في حقه: اللهم حلله، لعله ينجو بذلك، ويخف عليه الحساب.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٤٤٩) من حديث أبي هريرة را

والمؤمنون يحب بعضهم بعضًا، وإن كان المؤمن قد يخطئ، ويعصي، ويظلم، لكن قلب المؤمن مع إخوانه، فلا يحب أن تكثر عليهم الذنوب، وأحيانًا يكون الظلم عظيمًا، ورد القول السيئ بمثله جائز، لكنه ليس الأفضل؛ كما قال عن ﴿ لَا يُحِبُ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّومِ مِنَ الْقَوْلِ إِلّا مَن ظُلِمٌ ﴾ الله على المؤفضل؛ كما قال عن الله على أباح أن يُجهر له بالسيئ من القول من جهة النساء: ١٤٨]، فمن ظلم فإن الله على أباح أن يُجهر له بالسيئ من القول من جهة الجزاء، لكن ليس هو الأفضل، إنما الأفضل أن يعفو الرجل عمن ظلمه. وقد ثبت عن النبي على أنه قال: «وَمَا زَادَ اللّهُ عَبْدًا بِعَفْو إلاعِزًا» أن فالذي يعفو لا يظن أنه ينقص، بل هو يعتز، يظهر الله على له منارًا؛ لأنه تخلص من حظ نفسه، وفعل ما نَدَبَه الله على إليه.

قال: «وَلَا يَكْذِبُهُ» أي: لا يقول له: أنت كاذب. وكلما أخبره بخبر قال: هذا كاذب، وأنت كاذب؛ لأن الأصل في المسلم أنه لا يكذب، وقد سأل أبو الدرداء على النبي على الله الله الله الله هل يسرق المؤمن؟ قال: «قد يكون ذلك»، قال: فهل يزني المؤمن؟ قال: «بَلَى، وَإِنْ كَرِهَ أَبُو الدَّرْدَاءِ»، قال: هل يكذب المؤمن؟ قال: «إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ مَنْ

⁽١) أخرجه مسلم (٢٥٨٨) من حديث أبي هريرة ﴿ اللَّهُ ٤٠٠

⁽٢) انظر: لسان العرب (١١/ ٢٠٢)، ومختار الصحاح (ص٧٧).

لا يُؤْمِنُ "(1)؛ لأن الكذب خصلة تستحكم من صاحبها، وتستمر معه، فيكون معه خصلة من خصال النفاق، وأما ما يقع من زنا الشهوة، ومن سرقة الشهوة، وأشباه ذلك، فإنها عارض يعرض، ويزول، ويرتفع معه الإيمان حتى يكون فوق صاحبه كالظلة، ثم إذا فارق المعصية عاد إليه (٢)، وأما الكذب، فإنه إذا استمر بصاحبه، فإنه يَدُلُّ، ويهدي إلى الفجور، والفجور يهدي إلى النار (٣)، فقوله هنا ﷺ: «وَلَا يَكْذِبُهُ» يدخل فيه أن يُكذبه في الحديث.

قال: «وَلَا يَحْقِرُهُ» أي: لا يحتقر المسلم أخاه المسلم بأن يأتي في خاطره أن هذا وضيع، وأن هذا أقل قدرًا منه، وأن هذا مرذول، إما لأجل نسب، أو لأجل صناعة، أو لأجل بلد، أو لأجل معنى من المعاني؛ بل الإسلام هو الذي رفع المسلم، وجعله مكرمًا مخصوصًا من بين الخلائق؛ ولهذا فإن المسلم عند الله على كريم عزيز، وتحقير المسلم يخالف أصل احترام المسلم لما معه من التوحيد، والإيمان، فبدن المسلم يحمل عقيدة التوحيد، وحسن ظن بالله، ومعرفة بالله، وعلم بالله بحسب ما عنده من

⁽۱) أخرجه بهذا اللفظ ابن جرير في تهذيب الآثار (۳/ ١٣٥)، وأخرجه مختصرًا: ابن أبى الدنيا في الصمت (ص٢٣٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (٦/ ٢٧٢).

⁽٢) كما في الحديث الذي أخرجه أبو داود (٤٦٩٠)، والترمذي (٢٦٢٥)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٤٩٤)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٣٥٢) من حديث أبي هريرة رضي أن النبي على قال: «إِذَا زَنَى الرَّجُلُ خَرَجَ مِنْهُ الإيمَانُ كَانَ عَلَيْهِ كَالظُّلَةِ، فَإِذَا انْقَطَعَ رَجَعَ إِلَيْهِ الإيمَانُ».

⁽٣) كما في حديث ابن مسعود رهي الذي أخرجه البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧) وفيه: «وَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ...».

الإسلام، والإيمان، والعلم، وهذا ينبغي معه ألا يُحتقر، بل يُحترم لما معه من الإيمان، والصلاح.

وهذه يتفاوت الناس فيها، فكلما كان الإيمان، والصلاح، والإسلام، والتوحيد، والطاعة، والسنة، أعظم في المرء المسلم، كان أولى بأن يكرم ويعز، وأن يبتعد عن احتقاره، ويقابله المشرك، فإنه مهما كان من ذوي المال، أو ذوي الجاه، أو ذوي الرفعة، فإن جسده فيه روح خبيثة حملت الشرك بالله على والاستهزاء بالله الله على والمحب لله الشرك بالله الذي معه الاستهزاء بالله، والنيل من الله على وادعاء الشريك معه.

قال: «التقوى هَهُنا» وأشار إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرّاتٍ؛ لأن التقوى محلها القلب. قال: «بِحَسْبِ امْرِئِ مِنَ الشّرّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِم، كُلُّ الْمُسْلِم عَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ»، فدم المسلم حرام أن يُسفك بغير حق، وكذلك عرضه حرام أن يُسلل منه بغير حق، وكذلك عرضه حرام أن يُنال منه بغير حق، فالنيل من أعراض المسلمين بالغيبة، والنميمة، أو التصرف في مال المسلم بغير إذنه، أو الاعتداء على شيء من أملاكه، وكذلك الاعتداء على دمه – وهذا أعظمه – هذا كله حرام، والشريعة جاءت بتحقيق هذا الأمر فيما بين المسلمين، وفي مجتمع الإسلام بأن تكون الدماء حرامً، والأعراض حرامًا، والأعراض حرامًا، وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي بكرة في أن النبي عَلَيْ قال في خطبته يوم عرفة: «إِنَّ دِماءًكمْ، وأموالكم، وأغراضكمْ، أن النبي عَلَيْ قال في خطبته يوم عرفة: «إِنَّ دِماءًكمْ، وأموالكم، وأغراضكمْ،

⁽١) أخرجه البخاري (٦٧)، ومسلم (١٦٧٩).

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ضَلَيْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: "مَنْ نَفْسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَرَ عَلَى مِنْ كُرَبِ الدّنْيَا، نَفْسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدّنْيَا، وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَلَكَ الدّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَخَشِينَتُهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

الـشـرح:

قال على الله عنه عن مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا ، نَفْسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْم الْقِيَامَةِ » ، الكربة : ما يكون معه الضيق ، والضنك ، والشدة على المسلم (٢) ؛ ولهذا ناسب معها أن يقول : «نَفْسَ » ؛ لأنها تستحكم من جميع الجوانب : من جهة نَفْس المؤمن ، وقلبه ، وما يجول فيه ، ومن جهة يده ، ومن جهة ما حوله ، فتستحكم عليه حتى تضيق به الأرض الواسعة ، فإذا نُفِّس عنه ، فبقدر ذلك التنفيس يكون الثواب .

أخرجه مسلم (٢٦٩٩).

⁽٢) انظر: لسان العرب (١/ ٧١١)، ومختار الصحاح (ص٢٣٦).

قوله: «كُرْبَةً» هذا فيه إطلاق، أي كربة من كرب الدنيا، فيدخل في ذلك الكرب النفسية، والكرب العملية، وما يدخل تنفيسه في الكلمة الطيبة، وما يدخل تنفيسه في بذل الجاه. . . إلى آخره، يدخل تنفيسه في بذل الجاه . . . إلى آخره، فتنفيس الكربة عام، والكرب هنا - أيضًا - عامة، فمن نفس عن مؤمن كربة بأن يسر له السبيل إلى التخلص منها، أو خفف عليه من وطأة الكربة والشدة والضيق الذي أصابه، كان جزاؤه عند الله على من جنس عمله، لكن في يوم هو أحوج إلى هذا التنفيس من الدنيا، ولهذا كان الثواب في الآخرة، فقال على الله عَلَيْهُ مَنْ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْم الْقِيَامَةِ».

قال: «وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدَّنْيَا وَالآخِرَةِ»، المعسر يكون هو الذي عليه حق لغيره لا يستطيع أداءَه (١)، والتيسير على المعسر يكون بأشياء منها: أن يعطيه مالًا ليفك به إعساره، أو أن يكون الحق له، فيضعه عن المعسر، فيخفف عنه، وقد قال على: ﴿وَإِن كَاكَ ذُو عُسِّرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَنْ المُعسر، فيخفف عنه، وقد قال على المعسر من الأمور المستحبة، ومن من الأعمال، ومن الصدقات العظيمة.

فقوله: «وَمَنْ يَسَرَ عَلَى مُعْسِرٍ» أي: خفّف عنه شأن إعساره بإعطائه مالًا، أو بإسقاط بعض المال الذي عليه، أو بإسقاط المال كله، أو السعي له في التخلص من الإعسار، «يَسَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ» جزاءً وفاقًا على ما يسر، «فِي الدّنْيًا، وَالآخِرَةِ» وهذا من الثواب الذي جعل في الدنيا، والآخرة، فلا بأس من أن يقصده المسلم في أن ييسر على إخوانه رغبة فيما عند الله عنه، ورغبة في أن

⁽١) انظر: لسان العرب (٤/ ٥٦٤)، ومختار الصحاح (ص١٨١).

يُيسر عليه في الدنيا، والآخرة؛ لأن هذا - كما سبق في شرح حديث «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ» - لا ينافي الإخلاص، فإن العمل إذا رُتب عليه الثواب في الدنيا، أو في الدنيا، والآخرة، وجاءت الشريعة بذلك، فإن قصده مع ابتغاء وجه الله على، والإخلاص له، لا حرج فيه.

قال: «وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا» هذا جميع المسلمين، سواء أكانوا مطيعين صالحين، أم كانوا فسقة، فإن الستر على المسلم من فضائل الأعمال، بل جعله طائفة من أهل العلم واجبًا (١)، فإن المسلم الذي ليس له ولاية في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، يجب عليه أن يستر أخاه المسلم، أو يتأكد عليه أن يستر، فإذا علم منه معصية كتمها، وإذا علم منه قبيحًا كتمه، وسعى في مناصحته، وتخليصه منه.

وأما أهل الحِسْبة - أهل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر - فإنهم يجوز لهم أن يعملوا هذا فيما بينهم، لكن لا يجوز لهم أن يتحدثوا بما قد يقترفه بعض المسلمين من الذنوب، والآثام، والقاذورات، والمعاصي؛ لأن هذا - أيضًا - داخل في عموم الستر، لكن الحاجة إلى تأديبه قائمة، فهؤلاء لهم أن يتداولوا أمره بحسب الحاجة الشرعية، وهذا ينبغي التنبيه عليه كثيرًا لمن يلي مثل هذه الأمور، في أنهم قد يتوسعون في الحديث عن أهل العصيان، وعمن يقبضون عليه ممن يرتكب جرمًا، أو يرتكب ذنبًا،

⁽۱) قال ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ٣٣٧): «الستر واجب على المسلم في خاصة نفسه إذا أتى فاحشة، وواجب ذلك عليه أيضًا في غيره، ما لم يكن سلطانًا يقيم الحدود» اه. وانظر: المحلى لابن حزم (١١/ ١٤٥)، وفيض القدير (١/ ١١٥، ١١٦)، وشرح الأربعين النووية للعلامة ابن عثيمين كلله (ص٣٦٠، ٣٦١).

أو معصية، فَمثل هؤلاء ينبغي لهم أن يكتموا القضايا التي يتداولونها فيما بينهم، وألا يذكروا شيئًا منها، إلا لمحتاج إلى ذلك الحاجة الشرعية.

قال ﷺ: «وَاللّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» هذا فيه حث على أن يعين المرء أخاه بأعظم حث؛ حيث جعل أن العبد إذا أعان أخاه كان الله في عونه، فإذا كنت في حاجة أخيك كان الله في حاجتك، وإذا أعنت إخوانك المسلمين، واحتجت إلى الإعانة، فإنّ الله يُعينك، وهذا من أعظم الفضل، والثواب.

قال: «وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنّةِ» وهذا فيه الحث، والترغيب على سلوك طريق العلم، والرغب فيه، فأي طريق من طرق العلم سلكته، فإنّ الله عَلَيْ يسهل لك به طريقًا إلى الجنة بشرط إخلاصك في طلب العلم؛ لأن العلم باب من أبواب الجنة، والجنة لا تصلح إلا لمن علم حق الله عَلى، فمن طلب العلم، ورغب فيه مخلصًا لله عَلى، سهل الله له به طريقًا إلى الجنة.

قال: «وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السّكِينَةُ»، قوله: «وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ» استُدل به على أن هذا لا يُخص به قوم من قوم، فيصلح أنْ يكون هؤلاء المجتمعون من العلماء، أو من طلبة العلم، أو من العامة، أو من العُبّاد، أو من غيرهم، فالمساجد تصلح للاجتماع فيها؛ لتلاوة كتاب الله، ولتدارسه، فإذا اجتمعت أية فئة لأجل تلاوة كتاب الله، وتدارسه، فإنهم يتعرَّضون لهذا الفضل العظيم.

قال: «فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللّهِ» والمراد بذلك: المسجد، والمسجد بيت الله، إضافة تشريف للمسجد؛ لأنه بيت يُطلب فيه رضا الله عَلا .

قال: «إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ»، والسَّكِينَةُ هي: الطمأنينة، والروح، والرحمة التي تكون من الله ﷺ، وقوله: «نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ» نفهم منه أنها من عند الله ﷺ، وهذا فيه تعظيم لها.

قال: «وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ» وهذا فيه أن الرحمة صارت لهم غِشَاء، أي: أنها اكتنفت هؤلاء من جميع جهاتهم، فلا يتسلط عليهم شيطان، وهم على تلك الحال، بل الرحمة اكتنفتهم من جميع الجهات، فصارت عليهم كالغشاء، وهذا من فضل الله العظيم عليهم.

قال: (وَحَفَّتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ) أي: أحدقت بهم بتراص؛ حيث لا ينفذ إليهم من الخارج، وهذا كما قال على: ﴿وتَرَى الْمَلَيْكَةَ حَآفِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ مَن الْحَارِج، وهذا كما قال على: ﴿وتَرَى الْمَلَيْكَةَ حَآفِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَيِّحُونَ بِحَمَّدِ رَبِّهِم ﴾ [الزمر: ٧٥]، فحف الملائكة بهؤلاء الذين يتلون كتاب الله، وأحدقوا بهم من جميع الجهات، وتراصوا بحيث كانوا حافين بهم، وهذا يدل على أن هؤلاء تعرضوا لفضل عظيم، لا يتسلط عليهم –وهم إذْ

⁽١) انظر: شرح الأربعين النووية للعلامة ابن عثيمين كلله (ص٣٦٤ - ٣٦٥).

ذاك- شيطان، إلا ما كان من هوى أنفسهم، والقرين.

قال: «وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ» والذِّكر هنا معناه: الثناء، فأثنى الله عليهم فيمن عنده، ومن عنده؟ هم الملائكة المقربون؛ كما قال على في آية النساء: هُلَّن يَسَّتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا يِللهِ وَلَا الْمَلَيْكَةُ اللَّقْرَبُونَ السَاء: ١٧٢] فالملائكة المقربون هم الذين عند الله عَلى: ﴿وَمَنْ عِندُهُ لَا يَسَتَكُمِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسَتَكُمِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسَتَحْسِرُونَ الله عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى اللهُ عَلَى

قال: (وَمَنْ أَبْطاً بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ) فيه أن التفاخر بالأنساب، والظن أنه بالنسب يكون المرء محبوبًا عند الله على، هذا جاءت الشريعة بإبطاله، إنما الأمر على التقوى، والعمل، قال الله على: ﴿إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِن ذَكَرِ وَأَنْثَىٰ وَجَعَلْنَكُمُ شُعُوبًا وَقَبَابِلَ لِتَعَارَفُوأً إِنَّ أَحْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَنْقَلَكُمْ الله عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ الله عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ اللهُ عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ اللهُ الله عَلَيْكُمُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْ الله عَلَيْكُمُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ الل



الحديث السابع والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ﴿ اللَّهِ عَنَّ رَسُولِ اللَّهِ عَنَّ وَبَارَكَ وَتَعَالَى، قَلَ اللَّهَ عَنَّ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، قَلَ اللَّهُ عَنَّ وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمِّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ هَمِّ بِسَيِّئَةٍ فَلُمْ يَعْمَلُهَا كَتَبَهَا اللَّهُ سَيِّئَةً فَلَمْ يَعْمَلُهَا كَتَبَهَا اللَّهُ سَيِّئَةً فَلَمْ يَعْمَلُهَا كَتَبَهَا اللَّهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً». وَإِنْ هَمِّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً». رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ (۱).

الـشـرح:

قوله: (فِيمَا يَرْوِيه عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى) أي: أن هذا حديث قدْسي.

قال: «إِنَّ الله كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيَّنَاتِ، ثُمَّ بَيِّنَ ذَلِكَ» أي: كتبها عنده، فبينها في القرآن، بين ما تكون به الحسنة، وما تكون به السيئة، وبين العمل الذي يُكتب للمرء به حسنة، والعمل الذي يُكتب للمرء به سيئة.

قال: «فَمَنْ هَمِّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا...» إلى آخره، استُدل به على أن الملكين اللذين يكتبان ما يصدر عن العبد يعلمان ما يجول في قلبه، فالهَمُّ معلوم للملك، وهذا بإقدار الله ﷺ لهما، وإذنه بذلك.

وقد كان بعض الأنبياء يعلم ما في نفس الذي أمامه، والنبي ﷺ أُخبر ------

⁽١) أخرجه البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١).

رجلًا بما في نفسه؛ كما سبق في حديث وابصة بن معبد وَ الله عَلَى الله وَ الله عَلَيْهُ قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللّهِ عَلَيْهِ فَقَالَ: «جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ؟» (١) ، وهكذا حصل من عدد من الأنبياء ، فهذا من أنواع الغيب الذي يُطلع الله عَلَى إياه من شاء من عباده ، فالملائكة أطلعهم الله عَلَى ذلك؛ كما قال عَلَى : ﴿عَلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ وَالله عَلَى إلَّا مَنِ ٱرْتَضَى مِن رَسُولِ البن ١٦٠-٢٧] ، و(رسول) هنا يدخل فيه الرسول الملكي ، والرسول البشري .

قال: «فَمَنْ هَمّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا الله عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً»؛ لأن الهم نوع من الإرادة، وإرادته للحسنة طاعة، فيكتبها الله عَلَلَمْ له حسنة كاملة من رحمته، ومنه، وكرمه.

قال: «وَإِنْ هَمّ بِهَا فَعَمِلَهَا، كَتَبَهَا الله عَزّ وَجَلّ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ» أي: أنه إنْ همّ بالحسنة فعملها، فأقل ما يكتب له عشر حسنات، وقد يصل ذلك إلى سبعمائة ضعف بحسب الحال، وقد سبق بيان تفاصيل ذلك في أوائل هذا الشرح(٢)، فإن المسلمين يتفاوتون في ثواب الحسنة، منهم من إذا عملها كتبت له عشرة أضعاف، ومنهم من إذا عملها كتبت له مائتي ضعف، ومنهم من تكتب له أكثر من ذلك إلى سبعمائة ضعف، بل إلى أضعاف كثيرة، وهذا يختلف باختلاف العلم، وتوقير الله على، والرغب في الآخرة؛ ولهذا كان الصحابة - رضوان الله عليهم اعظم هذه الأمة أجورًا، وأعظمها منزلة، وقد ثبت عنه على أنه قال: «فَوَالذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدّ أَحَدِهِمْ

⁽۱) راجع (ص۳۱۳).

⁽۲) راجع (ص۲۲۹، ۲۳۰).

وَلَا نَصِيفَهُ» (١) ، أي: أنهم مع قلة ما ينفقون ، وما عَمِلوا ، فإنهم أعظم مما لو أنفق أحدكم ، وهذا في متأخري الإسلام ، فكيف بمن بعدهم؟ وهذا يختلف باختلاف حسن الإسلام ، وحسن اليقين إلى آخره .

قال: «وَإِنْ هَمّ بِسَيَّئَةٍ» أي: أراد سيئة، «فلمْ يَعْمَلْهَا» هذا فيه تفصيل (٢):

أولًا: إن تركها من جراء الله على خشية لله، ورغبًا فيما عنده، فإنها تكتب له حسنة؛ كما ذكر في هذا الحديث، وقد جاء في لفظ آخر أنه على قال: «إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّايَ»(٣)، فإذا ترك السيئة التي هم بها، فتركها ولم ينفذها عملًا لله على، فهذا تُكتب له حسنة؛ لأن إخلاصه قلب تلك الإرادة السيئة إلى إرادة حسنة، والإرادة الحسنة، والهم بالحسنة يكتب له به حسنة.

ثانيًا: أن يهِم بالسيئة، فلا يعملها؛ لأجل عدم تمكنه منها، والنفس باقية في رغبتها بعمل السيئة، فهذا وإن لم يعمل؛ فإنه لا تكتب له حسنة في ذلك، بل إنْ سعى في أسباب المعصية؛ فإنه تكتب عليه سيئة؛ كما جاء في الحديث: «إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ» (3)، قال العلماء: إذا تمكن المرء من أسباب المعصية، وصرفه صارف عنها خارج عن إرادته، فإنه يجزى على همه بالسيئة سيئة،

⁽۱) أخرجه البخاري (۳۲۷۳)، ومسلم (۲۰٤۱) من حديث أبي سعيد الخدري رهيه، وأخرجه مسلم (۲۰٤٠) من حديث أبي هريرة رهيه.

⁽٢) انظر: شرح الأربعين النووية للعلامة ابن عثيمين كَثَلَةُ (ص٣٧٠، ٣٧١).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٢٩) من حديث أبي هريرة ظليه.

ويكون مؤاخذًا بها بدلالة حديث: «فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»(١).

قال: «وَإِنْ هُمّ بِهَا فَعَمِلَهَا، كَتَبَهَا الله سَيّئةً وَاحِدَةً» وهذا من عظيم رحمة الله على بعباده المؤمنين أنهم إذا عملوا سيئة لا تضاعف عليهم، بل يكتبها الله على عليهم سيئة واحدة، وأما الحسنات، فتضاعف عليهم؛ ولهذا لا يهلك يوم القيامة إلا هالك، ولا ترجح سيئات أحد على حسناته إلا هالك؛ لأن الحسنات تضاعف بأضعاف كثيرة، وحتى الهَمُّ بالسيئة إذا تركه تقلب له حسنة، والسيئة تكتب بمثلها، فلا يظهر بذلك أنْ يزيد ميزان الحسنات إلا وهو خاسر، وقد سعى في كثير من السيئات، وابتعد عن الحسنات.



⁽۱) انظر: تفسير ابن كثير (۲/ ۱۹۸)، شرح النووي على صحيح مسلم (۱۸/ ۱۲)، وجامع العلوم والحكم (ص ۳۵٤)، وفتح الباري (۲۱/ ۲۱۷)، وعمدة القاري (۱/ ۲۱۲)، ونيل الأوطار (۲/ ۲۰۱).

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِي اللهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ عَلَي : "إِنَّ اللّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَليَّا فقد آذَنْته بالْحَرْبِ، وَمَا تقرّبَ إِلَيّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحبَّ إِلَيَّ مِمَّا افترَضْته عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِليَّ بالنَّوافِلِ حَتَّى أُحبَّه، فَإِذَا أَحْبَبْتُه كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ به، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرَجْلَهُ الَّذِي يَبْطِشُ بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لأُعْطِينَهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَّهُ». وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ ().

السرح:

هذا حديث عظيم - أيضًا - قال فيه النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ» فهو حديث قدسي، قال: «مَنْ عَادَى لِي وَليًّا فَقَدْ آذَنْته بِالْحَرْبِ»، قوله: «عَادَى» أي: اتخذ الولي عدوًا، وهذا معناه أنه أبغضه، قال العلماء (٢): إن أبغض الولي لما هو عليه من الدين، فهذا ظاهر دخوله في الحديث، وأما إن عاداه لأجل الدنيا، وحصل بينه، وبينه خصومات؛ لأجل الدنيا، فهذا فيه تفصيل:

* إن صار مع الخصومات بغضاء، وكره؛ فإنه يُخشى عليه أن يدخل في هذا الحديث.

* إن كانت الخصومات بدون بغضاء، فإنه لا يدخل في هذا الحديث،

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٠٢).

⁽٢) انظر: فتح الباري (١١/ ٣٤٢).

ولا يكون مؤذنًا بالحرب.

وذلك لأن سادات الأولياء من هذه الأمة قد وقعت بينهم خصومات، فتخاصم عمر، وأبو بكر في عدة مجالس، وتخاصم ابن عباس، بل العباس وعلي، وحصل بينهم خصومة، وترافع إلى القاضي، وهكذا في عدد من الأحوال، فوقوع الخصومة بلا بغضاء لولي من أولياء الله على لا يدخل في هذا الحديث، وأما إذا أبغض وليًا من أولياء الله على، فإنه مؤذن بالحرب، قد أذنه الله على بحرب من عنده، وإيذانه بالحرب معناه: أنه أعلم، وأنذر بأنه سيُعاقب من الله على؛ إذ حرب الله على إيصال عذابه، ونكاله لعباده.

قال: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا»، والولي له معنى في اللغة وهو: المحب الناصر؛ كما في قول الله على: ﴿إِنَّهَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُوْتُونَ الزَّكُوةَ وَهُمُ رَكِعُونَ ﴿ وَمَن يَتُولُ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكُوةَ وَهُمُ رَكِعُونَ ﴿ وَمَن يَتُولُ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الضَّلَونَ ﴿ المائدة: ٥٥، ٥٦]، فالولي هو الناصر، والولاية بالفتح هي المحبة، والنصرة، أما الولاية بالكسر، فهذه هي الإمارة، هذا في اللغة (١٠)، فالولي هو المحب الناصر، تقول: هذا وليي. أي: محب لي، وناصر لي، ومنه قول الله عَن : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيالَهُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٧١].

أما في الاصطلاح فالولي عند أهل السنة هو: كلُ مؤمن تقي ليس بنبي (٢)،

⁽۱) انظر: لسان العرب (۱۹/۱۵)، والمصباح المنير (۲/ ۱۷۲)، ومختار الصحاح (ص۳۰۶).

⁽۲) انظر: منهاج السنة النبوية (۷/ ۲۸)، ومجموع الفتاوى (۲/ ۲۲٤)، وجامع العلوم والحكم (ص۳۱۱)، وفتح الباري (۱۱/ ۳٤۲) وشرح الأربعين للعلامة ابن عثيمين كلله (ص۳۷۷).

فالولي كل من عنده إيمان، وتقوى، والإيمان، والتقوى تتفاضل، فتكون الولاية - أي: محبة الله ويقلق لعبده، ونصرته له - متفاضلة، وإنما يُقصد بالولي من كَمَّل بحسب استطاعته الإيمان، والتقوى، وغلب عليه في أحواله الإيمان والتقوى، وذلك لقول الله على: ﴿أَلاَ إِنَ أَوْلِيَاءَ اللّهِ لاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ فَي اللّهِ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ فَي اللّهِ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ فَي اللّهِ عَلَيْهِمْ وَكَانُوا وَكَانُوا يَتَقُونَ اليونس: ٢٦ - ٢٦] فجعل الأولياء هم المؤمنون المتقون.

فمن عادى مؤمنًا متقيًا قد سعى في تكميل إيمانه، وتقواه بحسب قدرته، ولم يعرف عنه ما يخدش كمال إيمانه، وكمال تقواه، فإنه مؤذن بحرب من الله، مُعلَم، ومهدد بإيصال عقوبة الله على له؛ لأن هذا الولي محبوب لله على منصور من الله على والواجب أن تحب المرء لمحبة الله على له.

وهذا خلاف ما يأتي لبعض النفوس من أنهم يحصل عندهم خشوع، وتذلل في النوافل ما لا يحصل في الفرائض، بل ويرجون بالنوافل ما لا يرجون بالفرائض، وهذا خلاف العلم، وأحب ما يتقرب إلى الله على به ما افترضه سبحانه، فافترض الله على الفرائض؛ لأنه يحب أن يُتعبد بها.

قال: «وما يزالُ عبْدي يتَقَرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حتى أُحبَّه»، أي: أن العبد

صار له كثرة النوافل وصفًا، بحيث كثر منه إتيانه بنوافل العبادات من: صلاة، وصيام، وصدقات، وحج، وعمرة، وأشباه ذلك.

قال: «حتى أُحبَّه» وهذا يدل على أن محبة الله عَلَمْ تُجلب بالسعي في طاعته بأداء النوافل، والسعي فيها بعد أداء الفرائض، والتقرب إلى الله عَلَمْ بها.

قال: «فإذا أحببته» لمحبة الله على لعبده أثر، فما هذا الأثر؟ قال: «كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي» هذا فسره علماء الحديث، وعلماء السنة بأن يوفقه، ويسدده في سمعه، وفي بصره، وفيما يعمل بيده، وفيما يمشي إليه برجله (۱)، فمعنى قوله: «كُنْتُ سَمْعَهُ» أي: أوفِقه في سمعه، وهذا ليس من التأويل؛ لأن القاطع الشرعي النصي أن الله على لا يكون بذاته سمعًا، ولا يكون بذاته بصرًا، ولا يكون بذاته يدًا، ولا يكون بذاته رِجْلًا - عَلَى أنه يُوفَّق في سمعه، ويُسدد، فلا يسمع إلا ما يحب بيده، ولا يبصر إلا ما يحب الله على أن يُبصَر، ولا يعمل بيده، ولا يبطش بها إلا بما يحب الله على أن يعمل بيده، ولا يعمل أن يعمل الله على أنه يوفي الله على أن يعمل الله على أن يعمل الله على أن يُبصَر، ولا يعمل بيده، ولا يبطش بها إلا بما يحب الله على أن يعمل الرجل التي يمشي بها.

وغلاة الصوفية استدلوا بهذا على مسألة الحلول (٢)، وهناك رواية موضوعة مكذوبة زادوها في هذا الحديث بعد قوله: «وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي»، وهي: «حتى يقول للشيء: كن فيكون» هذه موجودة

⁽١) انظر: مدارج السالكين (٣/ ٣١٩)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٥٨٠).

⁽٢) انظر: الجواب الصحيح (٣/ ٣٣٤)، ومجموع الفتاوي (١٠/٥٨).

في بعض كتب الحديث مسندة، لكنها موضوعة يستدل بها الصوفية في أن الله على الأولياء ملكوته يتصرفون فيه بما يريدون، وهذا باطل من جهة الأصول القطعية الدلالة على أن الله لا ينازعه أحد في ملكه، وليس له شريك.

قال: (وَلَئِنْ سَأَلَنِي لأُعْطِينَهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ» أي: وعزتي، وجلالي لئن سألني لأعطينه ما سأل؛ لأن اللام في قوله: (لئنْ) هذه واقعة في جواب القسم، ويكون قبلها قسم.

وجاء في بعض روايات هذا الحديث أنه قال: «وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ، تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلا بُدَّلَهُ مِنْهُ (١) ، فذكر التردد مضافًا إلى الله عَلى فهل التردد صفة لله عَلى أم لا؟ بعض أهل السنة لا يضيف التردد إلى الله عَلى صفة؛ لأن التردد ينقسم إلى محمود، ومذموم، وإطلاق إضافة الوصف فيما ينقسم إلى محمود، ومذموم الأصل خلافه؛ لأن الأصل ألا يضاف إلى الله عَلى إلا ما هو محمود، والتردد قد يكون عن نقص علم، والله عَلى منزه عن ذلك.

ولهذا ذهب من ذهب من أهل العلم إلى عدم إثبات صفة التردد إلى الله على الأنهم جعلوا منشأ التردد عن عدم علم، أو عن جهل، أو عن عدم قدرة، أو عن عدم قوة على إنفاذ الشيء، وأشباه ذلك، فمنعوا وصف الله على بالتردد.

⁽۱) أخرجه: ابن أبي شيبة في مصنفه (۷/ ۲۱۸) وابن أبي الدنيا في الأولياء (ص ۹) وحلية الأولياء (۸/ ۳۲۷) والقضاعي في مسند الشهاب (۲/ ۳۲۷) والبغوي في شرح السنة (۵/ ۲۲) بألفاظ متقاربة.

والقول الثاني عند أهل السنة: أن التردد صفة من صفات الله قلى، وأن تردده تلك بحق، وأن حقيقة التردد ليس معناها أنها تنشأ عن جهل، أو عن عدم قوة أو قدرة؛ كما قاله الأولون، بل حقيقة التردد أنه تردد الإرادة في أي الأمرين أوفق للحكمة، أو نحو ذلك، أو تردد الإرادة في المصلحة المقتضية لذلك.

وتردد الإرادة ليس ناشئًا عن الجهل، وعدم العلم، أو نحو ذلك، فهذا منزه عنه الرب على وإنما هو ناشئ عن محبة الله لاختيار الأصلح لعبده؛ فلهذا وقع التردد بين الصالح، والأصلح، أي: في الاختيار.

وإذا كان كذلك، فإن التردد على هذا يكون كمالًا؛ لأنه لم ينشأ عن جهل، ولا عن عدم قدرة، أو عدم قوة، وإنما هو راجع إلى الحكمة، ومقتضى قدر الله، وحكمته سبحانه.

وهذا الثاني هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية كَلَهُ^(١)، وعزاه إلى السلف، وإلى مذهب سلف هذه الأمة.

انظر: مجموع الفتاوي (۱۸/ ۱۲۹).

قال: «يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»، ووصف الله بأنه يكره جاء في القرآن، والسنة في أحاديث كثيرة، مثل قوله وَ الله في آية سورة التوبة: ﴿ وَلَكِن كُن الله عَلَيْهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهُمْ فَتَبَطَّهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُواْ مَعَ ٱلْقَدَعِدِينَ التوبة: ٢١]، فكره الله عَلَيْهُ هذا يتعلق بالأعيان - أي: الذوات - وبالصفات، وهو صفة اختيارية، وهو هنا في الحديث يتعلق بالمساءة: «يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلا بُدَّ لَهُ مِنْهُ».

* * *

= وقال في مجموع الفتاوى (١٠/٥٠): «فبين أنه يتردد؛ لأن التردد تعارض إرادتين، وهو ﷺ يحب ما يحب عبده، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت فهو يكرهه؛ كما قال: «وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»، وهو ﷺ قد قضى بالموت، فهو يريد أن يموت، فسمى ذلك ترددًا، ثم بين أنه لا بد من وقوع ذلك». ا.ه.

الحديث التاسع والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ». حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَالبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرَهُمُا (١٠).

الـشــرح:

هذا الحديث – أيضًا – فيه بيان فضل الله ﷺ، ورحمته بالمؤمنين.

قوله: «إِنّ اللّه تَجَاوَزُ لِي» يُفهم منه أن هذا من خصائص هذه الأمة، فغيرنا من الأمم إذا هم العبد بحسنة لم تكتب له حسنة، وإذا هم بسيئة، فتركها لم تكتب له حسنة، وكذلك في خصائص كثيرة، ومنها: التجاوز عن الخطأ، والنسيان، فرحم الله على هذه الأمة بنبيها على وتجاوز لها عن الخطأ، والنسيان، ولما نزل قول الله على أخر سورة البقرة: ﴿وَإِن تُبَدُوا مَا فِي اَنْهُ فَي اَخْر سورة البقرة: ﴿وَإِن تُبَدُوا مَا فِي اَنْهُ فَي اَخْر سورة البقرة: ﴿ وَإِن تُبَدُوا مَا فِي اَنْهُ فَي اَخْر سورة البقرة: ﴿ وَإِن تُبَدُوا مَا فِي اَنْهُ فَي اَخْر سورة البقرة: ﴿ وَإِن تُبَدُوا مَا فِي النّهُ مَا فَي الله عَلَي الله عليهم، حتى نزلت الآية الأخرى، وهي قوله وَلَه الله على الصحابة رضوان الله عليهم، حتى نزلت الآية الأخرى، وهي قوله وَلَه الله في آية سورة البقرة: ﴿ لَا يُكِلّفُ الله عَلَيْهُا إِلّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كُسَبَتُ وَعَلَيْهَا مَا

⁽۱) أخرجه ابن ماجه (۲۰٤٥)، وابن حبان في صحيحه (۲۰۲/۱۳)، والطبراني في الكبير (۱۱۲۷٤)، والحاكم في المستدرك (۲/۲۱۲)، والدارقطني في سننه (۶/ ۱۷۰)، والبيهقي في الكبرى (۷/۳۵۳).

آكُسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَا إِن نُسِينَا أَوُ أَخْطَأُناً ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فدعا بها الصحابة - رضوان الله عليهم - فقال الله ﷺ: «قَدْ فَعَلْتُ»(١).

فهذا الحديث في معنى قوله و رَبّا لا تُوَاخِذُنا إِن نَسِينا أَوْ أَخْطَأُنا لا ذلك على أن من أخطأ، فإنه لا إثم عليه، ومن نسي، فلا إثم عليه، لكن هذا مختص بالحكم التكليفي، أما الحكم الوضعي، فإنه يؤاخذ بخطئه، وبنسيانه، أي: ما يتعلق بالضمانات، فإذا أخطأ، فقتل مؤمنًا خطأ، فإنه يؤاخذ بالحكم الوضعي عليه بالدية، وما يتبع ذلك، وأما الإثم، فإنه لا إثم عليه؛ لأنه أخطأ، وكذلك إذا أخطأ، فاعتدى على أحد في ماله، أو في عليه؛ لأنه أخطأ، فإنه لا إثم عليه من جهة حق الله عن، أما حق العباد في الحكم الوضعي، فإنه لا إثم عليه من جهة حق الله عن، أما حق دلا على التجاوز فيما كان في حق الله؛ لأن الله هو الذي تجاوز، وتجاوزه على موضوعه في علم أصول الفقه - كما هو معروف في بحثه في موضوعه في علم أصول الفقه - ٢٠).

والخطأ غير النسيان، وكذلك ما يُكره عليه يختلف عنهما، فالخطأ: إرادة الشيء، وحصول غيره من غير قصد لذلك، والنسيان: الذهول عن الشيء.

وقوله: «وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» أي: عملوا شيئًا على جهة الإكراه،

⁽١) أخرجه مسلم (١٢٥، ١٢٦) من حديث أبي هريرة، وابن عباس را

⁽۲) انظر: شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية (۳/ ۳۹۸)، وإعلام الموقعين (۳/ ۱۰٦)، والموافقات للشاطبي (۱/ ۱۶۹، ۱۵۰)، وشرح الأربعين للعلامة ابن عثيمين كلله (ص٤٨٤).

والله عَلَيْ قال: ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَيِنٌّ بِٱلْإِيمَانِ وَلَكِكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦].

* * *

الحديث الأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَهِي اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ بِمَنْكَبَيَّ فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيل».

وَكَانَ اَبْنُ عُمَرَ ﴿ يَقُولُ: ۚ ﴿ إِذَا أَمْسَيْتَ فَلا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١٠).

الـشــرح:

هذا الحديث، حديث ابن عمر رفي وصية النبي رفي له ، به حياة القلوب ؟ لأن به الابتعاد عن الاغترار بهذه الدنيا بشباب المرء، أو بصحته ، أو بعمره ، أو بما حوله .

قال ابن عمر ﴿ أَخَذَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ بِمَنْكَبَيّ ، وهذا يدل على الاهتمام بابن عمر ، وكان إذ ذاك شابًا صغيرًا في العشر الثانية من عمر ، وكان إذ ذاك شابًا صغيرًا في العشر الثانية من عمر ، قال: (أَخَذَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ بِمَنْكَبَيّ فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنّكَ غَرِيبٌ ، أَوْ عَالِ اللّهِ عَلِيمٌ الوصية المطابقة للواقع لو عقل الناس ، فإن عابِرُ سَبِيلٍ » وهذا من أعظم الوصية المطابقة للواقع لو عقل الناس ، فإن الإنسان ابتدأ حياته في الجنة ، ونزل إلى هذه الأرض ابتلاء ، فهو فيها غريب ، أو عابر سبيل ، فزيارة الجنس البشري بأجمعه للدنيا هذه زيارة غريب ، وإلا فإن مكان آدم ، ومن تبعه على إيمانه ، وتقواه ، وتوحيد الله ﴿ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُلّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

⁽١) أخرجه البخاري (٦٤١٦).

والإخلاص له هو الجنة، وإنما أُخرج آدم من الجنة ابتلاءً وجزاء على معصيته، وهذا إذا تأمله العبد المسلم وجد أنه حقيق به أن يوطّن نفسه، وأن يربيها على أن منزله الجنة، وليست الدنيا منزلًا، بل هي دار ابتلاء، وهو غريب، أو عابر سبيل؛ كما قال على الله المناه الم

وما أحسن استشهاد ابن القيم كلله، إذْ ذكر أن حنين المسلم للجنة، وأن حبّه للجنة، وأن حبّه للجنة، وأنه هو الآن سَبْى للجنة، ورغبه فيها، هو بسبب أنها موطنه الأول، وأنه هو الآن سَبْى للعدو، ورحل عن أوطانه بسبب سبي إبليس لأبينا آدم عليه وهل يرجع إلى داره الأولى، أم لا؟؛ حيث قال كله (١):

فَحَيَّ عَلَى جَنَّاتِ عَدْنِ فَإِنَّهَا وَلَكِنَنَا سَبْيُ الْعَدُوِّ فَهَلْ تَرَى وَلَكِنَنَا سَبْيُ الْعَدُوِّ فَهَلْ تَرَى وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْغَرَيِبَ إِذَا نَأَى وَأَيْ إِغْتِرَابٍ فَوْقَ غُرْبَتِنَا الَّتِي وَأَيْ إِغْتِرَابٍ فَوْقَ غُرْبَتِنَا الَّتِي وَمَا أحسن قول الشاعر (٢):

نَقِّل فُؤادَكَ حَيثُ شِئتَ مِنَ الهَوى وهو: الله ﷺ.

كُمْ مَنزِلٍ في الأَرضِ يَأْلَفُهُ الفَتَى وهي: الجنة.

مَنَاذِلُكَ الْأُولَى وَفِيهَا الْمُخَيَّمُ لَنَعُودُ إِلَى أَوْطَانِنَا وَنُسَلَّمُ وَشَطَتْ بِهِ أَوْطَانُهُ فَهُوَ مُغْرَمُ لَهُ أَوْطَانُهُ فَهُوَ مُغْرَمُ لَهَا أَضْحَتِ الْأَعْدَاءُ فِينَا تَحْكَمُ

مَا الحُبُّ إِلَّا لِلحَبيبِ الأَوَّلِ

وَحَنِينُهُ أَبَدًا لأُوَّلِ مَنزِلِ

⁽١) انظر: حادي الأرواح (ص٧)، مفتاح دار السعادة (١/ ١٠)، وطريق الهجرتين (ص٩٢)

⁽٢) من شعر أبي تمام، انظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (١٩/ ٩٢)، والبيان والتبيين للجاحظ (ص٥٣٣)، وخزانة الأدب وغاية الأدب لابن حجة الحموي (١/ ١٨٧).

وهذا إنما يخلص له قلب المنيبين إلى الله على دائمًا، المخبتين له، الذين تعلقت قلوبهم بالله حبًا، ورغبًا، ورهبًا، وطاعةً، وتعلقت قلوبهم بدار الكرامة بالجنة، ويعملون لها، وكأنها بين أعينهم، فهم في الدنيا كأنهم غرباء، أو كأنهم عابرو سبيل، ومن كان على هذه الحال – غريب، أو عابر سبيل –، فإنه لا يأنس بمُقامه؛ لأن الغريب لا يأنس إلا بين أهله، وعابر السبيل دائمًا على عجل من أمره، وهذه حقيقة الدنيا، فإنه لو عاش ابن آدم ما عاش، فقد عاش نوح على ألف سنة، منها تسعمائة وخمسون سنة في قومه؛ كما قال الله على أنه فيهم ألف سنة، منها تسعمائة وخمسون سنة في قومه؛ كما قال الله على وانتهت، وعاش أقوام مئات السنين، ومضوا، وانتهوا، وعاش قوم مائة سنة، وثمانين، وخمسين، وأربعين.

فالحقيقة أنهم غرباء وعابرو سبيل، مروا بهذه الدنيا وذهبوا، والموت يُصَبِّح المرء ويُمسيه، فيجب على المرء أن ينتبه إلى نفسه، وأعظم ما يُصاب به العبد أن يصاب بالغفلة عن حقيقة الدنيا، فإذا مَنَّ اللَّهُ عليك بمعرفة حقيقة الدنيا، وأنها دار غربة، وأنها دار ابتلاء، ودار اختبار، ودار ممر، وليست دار مَقَر، فإنه يصحو قلبك، وأما إذا غفل عن هذه الحقيقة، فإنه يُصاب قلبك في مقاتله – أيقظنا الله، وإياكم من أنواع الغفلات –.

ابن عمر ﴿ إِذَا أَمْسَيْتَ فَلا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ)، فكن على حذر دائمًا من الموت الصَّبَاح، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلا تَنْتَظِرِ الْمَسَاء)، فكن على حذر دائمًا من الموت أن يَفْجَأَكَ، فكن على استعداد، وقد قيل في حماد بن سلمة عَلَيْهُ (١٠): «لو قيل

⁽۱) هو حماد بن سلمة بن دينار، الإمام العلم أبو سلمة البزار، الخرقي، البطائني، شيخ أهل البصرة، كان إمامًا رأسًا في العربية فصيحًا بليغًا كبير القدر، شديدًا على المبتدعة، صاحب أثر وسنة، وله تصانيف في الحديث، توفى سنة سبع وستين ومائة.

له: إنك تموت غدًا، ما قدر أن يزيد في العمل شيئًا»(١) وهذا يكون باستحضار حق الله على دائمًا، وأنه إذا تعبد، فإنه يستحضر ذلك، ويخلص فيه لربه، وإذا خالف أهله يكون على الإخلاص، وامتثال الشريعة، وإذا باع أو اشترى يكون على الإخلاص، ويكون على الرغب في إتيان الحلال، وهكذا في كل أمر يأتيه؛ فإنه يكون على علم، وهذا فضل أهل العلم أنهم إذا تحركوا وعملوا، ففي كل حال يكونون فيها يستحضرون الحكم الشرعي فيها، فيمتثلون، أو يفعلون، وإن أذنبوا فسرعان ما يستغفرون، فيكونون بعد الاستغفار أمثل مما هم قبله، وهذه مقامات؛ ولهذا قال: «وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرْضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ .



انظر: الطبقات الكبرى (٧/ ٢٨٢)، والوافي بالوفيات (١٣/ ٨٩)، والعبر (١/ ٢٤٩)
 وسير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٤)، والأنساب (٢/ ٣٥٦)، وشذرات الذهب (١/ ٢٦٢)
 وطبقات الحفاظ (ص٩٤).

⁽۱) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٥٠)، والمزي في تهذيب الكمال (٧/ ٢٦٥)، وذكره ابن الجوزي في صفة الصفوة (٣/ ٣٦١)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٣/ ١٢).

الحديث الحادي والأربعون

عَنِ أَبِي مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللللّهُ الللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللّهُ الللّهُ اللل

الـشـرح:

هذا حديث حسن؛ كما حسَّنه النووي وقال: (حَدِيثُ صَحِيحٌ)، وسبب تحسينه: أنه في معنى قول الله على: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤُمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيِّنَهُمُ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا فِي النساء: ٦٥]، وتحسين الحديث لمجئ آية فيها معناه، هو مذهب كثير من المتقدمين من أهل العلم، كابن جرير الطبري، وجماعة من حُذَّاق الأئمة، والمحدثين.

قوله: «لَا يُؤْمِن»، هذه تكثر في النصوص، ويراد منها هنا نفي كمال الإيمان؛ لأنّ الإيمان له كمال، وله حدّ أدنى، أمّا الحد الأدنى منه، فهو الذي يصحّ به الإسلام، فكلّ أحد ما دام أنّه يصدق عليه اسم الإسلام، وأنّه

⁽۱) رواه البغوي في شرح السنة (۱/ ۲۱۲)، وابن أبي عاصم في السنة (۱/ ۱۲)، والبيهةي في المدخل إلى السنن الكبرى (۱/ ۱۸۸)، وقال: «تفرد به نعيم بن حماد»، والخطيب في المدخل إلى السنن الكبرى (۱/ ۱۸۸)، وانظر تعليل الحافظ ابن رجب للحديث في جامع العلوم والحكم (ص۳۸۷، ۳۸۷).

مسلم، فمعه من الإيمان ما يصحّح به ذلك الإسلام وهو: إيمانه بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره، وشرّه من الله تعالى، وكمال الإيمان هو نهايته، أي: الإيمان المطلق، فلا يؤمن حتّى يكون هواه تبعًا لما جاء به الرسول على فمن كان هواه، ومحبته في كلّ مسألة من مسائل حياته، وفي كلّ أمر من أموره تابعًا لما جاء به الرسول على فقد كمل إيمانه، وقد قال على الله الربي الرّب الربي ولكن إذا خالف العبد، الطاعة، لكن قد يأتي ما يجعله ناقصًا بذنب آخر، ولكن إذا خالف العبد، وغلبته نفسه، وصار في هواه بعض المسائل في غير طاعة الله، وفضل غير طريقة النبي على اختار المعصية، واختار التفريط في الواجب، فهذا ينقص من إيمانه بقدر ما فوت من واجبات الإيمان.

وزيادة الإيمان، ونقصانه أصل عند أهل السنة، والجماعة يخالفون به الخوارج، ومن يُكفِّرون بالذنوب، وينبغي أن يُعلم هنا أن أهل السنة يقولون: «لا نُكفِّر بذنب»، ويقصدون بذلك لا يُكفِّرون بعمل المعاصي، أما مباني الإسلام العظام التي هي: الصلاة، والزكاة، والحج، ففي تكفير تاركها، والعاصي بتركها خلاف مشهور عندهم (٢) فقولهم: إن أهل السنة، والجماعة يقولون: لا نُكفِّر بذنب ما لم يستحله بإجماع. أي: المعصية، أما المباني العظام؛ فإن التكفير عندهم الخلاف فيه مشهور، فمنهم من يُكفِّر بترك مباني الإسلام العظام، أو أحد تلك المباني، ومنهم من لا يُكفِّر.

⁽١) أخرجه البخاري (٣٤١١)، ومسلم (٢٤٣١) من حديث أبي موسى ﴿ اللُّهُ .

⁽٢) راجع (ص٤٨، ١٤٧، ١٤٨).

كذلك ينبغي أن يُعلم أن قولنا: العمل داخل في مسمى الإيمان، وركن فيه لا يقوم الإيمان إلا به. نعني به: جنس العمل، وليس أفراد العمل؛ لأن المؤمن قد يترك أعمالًا كثيرة صالحة مفروضة عليه، ويبقى مؤمنًا، لكنه لا يُسمى مؤمنًا، ولا يصح منه إيمان إذا ترك كل العمل، أي: إذا أتى بالشهادتين، وقال: أقول ذلك، وأعتقده بقلبي، وأترك كل الأعمال بعد ذلك، وأكون مؤمنًا. فهذا ليس بمؤمن؛ لأن ترك العمل مُسقط لأصل الإيمان، أي: ترك جنس العمل مُسقط للإيمان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة، والجماعة يصح إيمانه إلا ولا بد أن يكون معه مع الشهادتين جنس العمل المتثال للأوامر، والاجتناب للنواهى.

كذلك الإيمان مرتبة من مراتب الدين، والإسلام مرتبة من مراتب الدين، والإسلام فُسر بالأعمال الظاهرة؛ كما جاء في المسند أن النبي ﷺ قال: «الإسلامُ عَلانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ»(١)، فالإيمان ترجع إليه العقائد، أعمال القلوب، وأما الإسلام هو ما ظهر من أعمال الجوارح.

فليُعلم أنه لا يصح إسلام عبد إلا ببعض إيمان يصحح إسلامه، كما أنه

⁽۱) رواه أحمد في مسنده (۳/ ۱۳۵)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٥٧)، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ٣٠١). وقال محققه حسين أسد: إسناده حسن. اهد. وفي إسناده علي بن مسعدة الباهلي، قال فيه البخاري: فيه نظر. وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن معين: صالح. ووثقه الطيالسي. وقال الذهبي: فيه ضعف. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.

انظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٦/ ٢٩٤)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٥٠)، والكامل الابن عدى (٥/ ١٨٥٠)، والكاشف للذهبي (٢/ ٤٧).

لا يصح إيمانه إلا ببعض إسلام يصحح إيمانه، فلا يُتصور مسلم ليس بمؤمن البتة، ولا مؤمن ليس بمسلم البتة، وقول أهل السنة: إن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا. لا يعنون به أن المسلم لا يكون معه شيء من الإيمان أصلًا، بل لابد أن يكون معه مُطلق الإيمان الذي به يصح إسلامه، كما أن المؤمن لابد أن يكون معه مُطلق الإسلام الذي به يصح إيمانه – ونعني بمُطلق الإسلام: جنس العمل – فبهذا يتفق ما ذكروه في تعريف الإيمان من أن كل مؤمن مسلم دون العكس.

فإذًا: هاهنا - كما يقول أهل العلم - عند أهل السنة، والجماعة خمس نونات:

النون الأولى: أن الإيمان قول اللسان، هذه النون الأولى يعني اللسان. الثانية: أنه اعتقاد الحنان.

الثالثة: أنه عمل بالأركان.

الرابعة: أنه يزيد بطاعة الرحمن.

والخامسة: أنه ينقص بطاعة الشيطان، وبمعصية الرحمن.

والإيمان متفاضل، كلما عمل العبد طاعة زاد إيمانه، وكلما عمل العبد معصية نقص إيمانه، فبقدر المعصية ينقص الإيمان، وبقدر إيمانه، ومتابعته، وإحداثه للطاعات يزيد إيمانه، سواء كانت طاعات القلوب من الاعتقادات، والأعمال، أو طاعات الجوارح من الأعمال الصالحات، فإذا عمل معصية نقص الإيمان.

كذلك الناس في أصل الإيمان ليسوا سواء، بل مختلفين، فإيمان أبي بكر ليس كإيمان سائر الصحابة؛ ولهذا قال التابعي الجليل أبو بكر شعبة (۱) القارئ المعروف: «مَا سَبَقَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بِكَثْرَةِ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ، وَلَكِنْ بِشَيْءٍ وَقَرَ فِي قَلْبِهِ» (۲)، وهذا مستقى من بعض الأحاديث، أو من بعض الآثار، فأبو بكر الصديق على كان معه من أصل الإيمان ما ليس عند غيره، فَيُغَلِّطُ أهلُ السنة من قال: «إن أهل الإيمان في أصله سواء، وإنما يتفاضلون بعد ذلك في الأعمال» (٣)، بل هم مختلفون في أصله.

وفهم معتقد أهل السنة، والجماعة في الإيمان يمنع من الدخول في الضلالات من التكفير بالمعصية، أو من التكفير بما ليس بمكفر، فلو فهم المسلم معتقد أهل السنة والجماعة في الإيمان حصّن لسانه، وعقله من الدخول في الغلو في التكفير، واتباع الفرق الضالة التي سارعت في باب التكفير، فخاضت فيه بغير علم، فكفروا المسلمين، وأدخلوا في الإسلام، والإيمان من ليس بمسلم، ولا مؤمن.

⁽۱) هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الخياط مولى واصل بن حنان الأسدي، الكوفي القارئ، غلبت كنيته على اسمه، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة وله ست وتسعون سنة. انظر: تاريخ بغداد (۱۶/ ۳۷۷)، والمنتظم (۹/ ۲۳۲)، ومعجم الأدباء (۲/ ۳۳۷)، والوافى بالوفيات (۱۰/ ۱۵۲)، وطبقات الحفاظ ص(۱۱۹).

⁽٢) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٦/ ٢٢٣)، وابن القيم في المنار المنيف (ص١١٥)، وذكره العراقي في تخريج الإحياء، وقال: «رواه الترمذي الحكيم، وقال في النوادر: إنه من قول بكر بن عبد الله المزنى».

انظر: المغنى عن حمل الأسفار (١/ ٢٣)، وكشف الخفاء للعجلوني (٢/ ٢٤٨).

⁽٣) راجع (ص٤٦).

فقوله ﷺ هنا: «لَا يُؤْمِن أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ» فيه دلالة على أَنَّ الإعمال معتبرة في الإيمان، وعلى أَنَّ الأعمال معتبرة في الإيمان، وعلى أَنَّ الطاعة - أيضًا - من الإيمان.

وقوله: «حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ» الهوى: ما يختاره المرء، ويرغب فيه في أموره كلّها، فدلّ ذلك على أنَّ الإيمان يوجد، ويتنوّع، ويكون كاملًا في بعض الناس، ناقصًا في البعض الآخر، ونفي كمال الإيمان لا يرُاد منه نفي مقاربة الكمال، ولكن قد يكون نفي لأكثر الإيمان، فإذا قال أهل العلم: هذا فيه نفي لكمال الإيمان. لا يعني أنّه نفي لمقاربة الكمال، بل قد يكون نفيًا لأكثر الإيمان؛ ولهذا في حديث الزاني، والسارق والذي يشرب الخمر قال فيهم على الإيمان، فلا يزني وهو مؤمن بالله هل مؤمن الزنا يُنفى عنه اسم الإيمان، فلا يزني، وهو مؤمن بالله هل لكنه مسلم، وهذا لمن غلبته شهوته، وذلك لأنّ الإيمان يعود إليه إذا كانت شهوته غلبته في المعصية.

أمّا إذا كان العبد دائمًا على هذه الحال، كالمدمن، ونحو ذلك، فإنّه عند كثير من أهل العلم ينفى عنه اسم الإيمان، ويبقى معه اسم الإسلام، ويكون معه من الإيمان ما يصحّح به الإسلام – أي: الحدّ الأدنى – لكنه لا يسمى مؤمنًا عند المقارنة بين الإسلام، والإيمان، قال بعض أهل العلم: «فمن كان مديمًا للرغبة، والرضا بالمعصية، كالزنا، أو شرب الخمر، أو السرقة، فإنّه يُنفى عنه اسم الإيمان، ويكون مسلمًا».

⁽١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة ﴿ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الل

أمّا عند الإطلاق العام، فلا يُنفى عنه الإيمان، ولكن نقول: هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ولو كان مصرًّا مداومًا عليها.

وهذا بخلاف القائم على المعصية مديمًا عليها ، كالمدمن لشرب الخمر ، والمدمن للزنا ، الذي يرضى بذلك ، ويسرّه ، فإنّه يسلب عنه اسم الإيمان ، ويبقى عليه اسم الإسلام ، ما لم يستحلّ تلك الأمور ، فينفى عنه اسم الإسلام أصلًا ؛ لأنّه يكون مرتدًّا بذلك .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ صَلَّىٰ الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا كَانَ مِنكَ وَلَا أُبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا كَانَ مِنكَ وَلَا أُبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَت ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ، يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايًا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لأَتَيْتُكَ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنُ صَحِيحٌ (١). بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنُ صَحِيحٌ (١).

الـشــرح:

قال رسول الله على: «قال الله تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ» المقصود بابن آدم هنا: المسلم الذي اتبع رسالة الرسول الذي أرسل إليه، فمن اتبع رسالة موسى الله في زمنه كان منادى بهذا النداء، ومن اتبع رسالة عيسى الله في زمنه كان منادى بهذا النداء، وبعد بعثة محمد الله الذي يحظى على هذا الأجر، وعلى هذا الفضل، والثواب هو من اتبع المصطفى على أقر له بختم الرسالة، وشهد له بالنبوة، والرسالة، واتبعه على ما جاء به.

قال ﷺ: «يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي، غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲۰٤٠)، والطبراني في الأوسط (٤/ ٣١٥) من حديث أنس رهيه الله و عيسى: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وأخرجه من حديث أبي ذر رهيه أبي ذر رهيه أحمد في مسنده (٥/ ١٤٨)، والدارمي (٢٧٨٨)، والبزار (٩/ ٢٠٣)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٦٩)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

منك، وَلَا أَبَالِي»، وهذه الجملة في معنى قول الله على: ﴿ قُلْ يَكِبَادِىَ الَّذِينَ اللَّهَ عَلَى اللَّهَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الله عَلَى اللَّهُ الله عَلَى ال

وقوله: "إِنّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي" فيه أَنَّ الدعاء مع الرجاء موجبان لمغفرة الله على، وهناك من يدعو، وهو ضعيف الظن بربه، لا يحسِّن الظن بربه، وقد ثبت في الصحيح أن النبي على قال: "قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، فَلْيَظُنَّ بِي مَا شَاءَ" (٢)، والعبد إذا دعا الله على مستغفرًا لذنبه، ويرجو من الله أن يغفر له، ومستحضرًا أَنَّ فضل الله عظيم، وعظم رجاؤه بالله، وأيقن أن الله على سيغفر له، وعَظم ذلك في قلبه، حصل له مطلوبه؛ لأن في ذلك إحسان الظن بالله، وإعظام الرغب بالله على والعبد المذنب حين طلبه المغفرة، وقبول التوبة تجتمع عليه عبادات قلبية والعبد المذنب حين طلبه المغفرة، وقبول التوبة تجتمع عليه عبادات قلبية كثيرة توجب مغفرة الذنوب، فضلًا من الله على وتكرُّمًا.

قال: «غَفَرْتُ لَكَ» والمغفرة: غفَر الشيء بمعنى: ستَره، فهي ستْر الذنب

⁽۱) أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٠)، والطبراني في الكبير (١٠٢٨١)، والبيهقي في الكبرى (١٠٢٨١)، والبيهقي في الكبرى (١٠٤/١٠)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٢١٠) من حديث ابن مسعود رها المنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ٤٨): «ورواة الطبراني رواة الصحيح» اهد. وللحديث شاهد من حديث ابن عباس رها أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٤٣٦).

⁽۲) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في المسند (۳/ ٤٩١)، والدارمي في سننه (۲۷۳۱)، وابن حبان في صحيحه (۲/ ٤٠١)، والطبراني في الكبير (۲۱۰)، والحاكم في المستدرك (۲۱۸) من حديث واثلة بن الأسقع رائع المستدرك (۲۱۸) من حديث أبي هريرة رائع الله وليس فيه: «فَلْيَظُنَّ بِي مَا شَاءَ».

وستُر أثر الذنب في الدنيا، والآخرة، والمغفرة غير العفو، وغير التوبة، فإن الله على من أسمائه العفو، ومن أسمائه الغافر، والغفار، والغفور، ومن أسمائه التواب، وهذه تختلف، ليس معناها واحدًا، بخلاف من قال: إن معنى العفو، والمغفرة واحد، والعفو، والغفور معناهما واحد. هذا ليس بصحيح، بل الجهة تختلف، والمعنى فيه نوع اختلاف مع أن بينهما اشتراكًا

فالعفو هو: عدم المؤاخذة بالجريرة، فقد يسئ، وسيئته توجب العقوبة، فإذا لم يؤاخذ صارت عدم مؤاخذته بذلك عفوًا.

وأما المغفرة فهي: ستر الذنوب، أو ستر أثر الذنوب، وهذا جهة أخرى غير تلك؛ لأن تلك فيها المعاقبة، أو ترك المعاقبة على الفعل، وهذه فيها الستر دون تعرض للعقوبة.

والتواب هو: الذي يقبل التوبة عن عباده، ومعنى ذلك أنه يمحو الذنب، ولا يؤاخذ بالسيئات إذا تاب العبد، وأتى بالأسباب التي تمحو عنه السيئات، فهذه ثلاثة أسماء من أسماء الله الحسنى: (العفو)، (الغفور)، (التواب)، لكل اسم دلالته غير ما يدل عليه الاسم الآخر.

والمقصود من ستر الذنب: أن يستر الله علله أثره في الدنيا، والآخرة، وأثر الذنب في الدنيا العقوبة عليه، وأثر الذنب في الآخرة العقوبة عليه، فمن استغفر الله على أثر ذنبه في الدنيا، ومن طلب ستر الله عليه في أثر ذنبه في الدنيا، والآخرة ستر الله عليه أثر الذنب، أي حجب عنه العقوبة في الدنيا والآخرة.

قال: «يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ بَلَغَت ذُنُوبُكَ عَنَانَ السّمَاءِ» أي: من كثرتها، وتراكمها بلغت عنان السماء، أي: السحاب العالى.

قال: «ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ» وهذا مما يجعل العبد المنيب يحب

ربه على أعظم محبة؛ لأن الله العظيم الذي له صفات الجلال، والجمال، والكمال، والكمال، والذي له هذا الملكوت كله، وهو على كل شيء قدير، وعلى كل شيء وكيل، من عظيم صفاته، وجليل النعوت، والأسماء يتودد إلى عبده بهذا التودد، لا شك أن هذا يجعل القلب مُحِبًّا لربه على، متذللًا بين يديه، مؤثرًا مرضاة الله على مرضاة غيره على .

قال: «يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ بَلَغَت ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ» وهذا فيه الحث على طلب المغفرة، فإنك إذا أذنبت فاستغفرت، فقد ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «مَا أَصَرَّ مَنِ اسْتَغْفَرَ، وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةٍ» (١)، فمع الاستغفار، والندم يمحو الله ﷺ الخطايا.

قال: «يا ابنَ آدَمَ، إنّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايًا، ثُمّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْعًا، لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً» أي: لو جاء ابن آدم بملء الأرض خطايا، ثم لقي الله على مخلصًا له الدين لا يشرك به شيئًا، لا جليل الشرك، ولا صغيره، ولا خفيه، بل قلبه مخلص لله على، ليس فيه سوى الله على، وليس فيه رجاء إلا رجاء الله على، لا يشرك وليس فيه رجاء إلا رجاء الله على، لا يشرك به شيئًا بأي نوع من أنواع الشرك، فإن الله على يغفر الذنوب جميعًا، قال سبحانه: «ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْعًا، لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً» أي: بملء الأرض مغفرة، وهذا من عظيم رحمة الله على بعباده، وإحسانه لهم.

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱۰۱٤)، والترمذي (۳۰۵۹)، وأبو يعلى في مسنده (۱/ ۱۲٤)، والبيهقي في والبيزار في مسنده (۱/ ۱۷۱)، والقضاعي في مسند الشهاب (۱۳/۲)، والبيهقي في الكبرى (۱۸۸/۱۰) من حديث أبي بكر شهد. وهو حديث حسن، حسنه الحافظ ابن كثير في تفسيره (۱/ ۱۸۸)، والحافظ ابن حجر في الفتح (۱/ ۱۲۲). وله شاهد أخرجه الطبراني في الدعاء (ص۷۰۰) من حديث ابن عباس اللهداني في الدعاء (ص۷۰۰) من حديث ابن عباس

الخاتمة

اللهم لك الحمد على أسمائك، وصفاتك، وعلى ما أنعمت به علينا من شريعة الإسلام، وما أنعمت به علينا من بعثة نبيك محمد على ولك الحمد على ما مَننْتَ به علينا من سلوك طريق سلفنا الصالح، وما مننت به علينا من مغفرة للذنوب، وكسب للحسنات، ومحو للسيئات، اللهم لك الحمد على الائك العظيمة، فأنت سبحانك للحمد أهل، لك الحمد ملء السموات، وملء الأرض، وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، أنت ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير.

اللهم نسألك أن تغفر لنا ذنوبنا، وإسرافنا في أمرنا، وأن تجعل التوحيد حجة لنا، لا حجة علينا، اللهم نسألك أن تهدينا جميعًا إلى أقوم طريق، ونسألك أن تجعلنا ممن يفرح بإخلاص الدين لك، ويفرح بهذا العلم الذي هو علم التوحيد، ويفرح بعلم العقيدة، ويظهره على غيره، لأن ذلك هو الأساس. اللهم علمنا علمًا نافعًا واختم لنا بالصالحات، واغفر لنا جميعًا إنك جواد كريم.

وصلى الله، وسلم وبارك على نبينا محمد.

فهرس الأحاديث والآثار

رقم الصفحة	طرف الحديث والاثر
TE7 . 777	إتَّقِ الله حَيْثُمَا كُنْتَ
٣٦	أُتِي بِأَبِي قُحَافَة يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ
	أُجْرُهُ عَلَى قَدْرِ نِيَّتِهِ
٣٠٥	أَحَبّ الْكَلَامِ إِلَى اللّهِ أَرْبَعٌ
777	احْفَظِ الله تُجِدْهُ أَمامَكَ
١٤٨	أَدِ الأَمَانَةَ
17.	إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةٌ
لُهَالُهَا عَلَيْهَا اللَّهَا اللَّهِ اللَّهَا اللَّهِ اللَّهَا اللَّهَ اللَّهَا اللَّهِ اللَّهَا اللَّهِ اللَّ	إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلامَهُ فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَ
	إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلامُهُ
£77 - 19.	إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا
٣٤٥	إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فُتِّحَتْ أَبُوابُ الْجَنَّةِ
£01 - £17	إِذَا زَنَى الرَّجُلُ خَرَجَ مِنْهُ الإيمَانُ
718	إِذَا غَضَبَ أَحَدُكُم فَلْيَسْكُتْ
Y18	إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ قَائِمٌ
٣٣	إِذَا قُمْتَ فِي صَلاتِكَ
14.	إِذَا كَانَ لَكَ صَدِيقٌ
AV	إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً
19+	إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِسَيَّةٍ فَلا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ

رقم الصفحة طرف الحديث والأثر أرأيتَ إذا صَلَّيْتُ المكتوباتِ الإسلامُ عَلانِيَةٌ وَالإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ اسْمَعُوا وَأَطِعُوا أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ اعْدُدْ سِتًّا بَيْنَ يَدَى السَّاعَةِ أَعْط فُلانًا٨٥ اغْزُوا بِاسْم اللَّهِ فِي سَبِيل اللَّهِ أَقَتَلْتُهُ بَعْدَمَا قَالَ: لَا إِلهَ إِلَّا الله اقْرَءُوا الْقُرْآنَ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا إلا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ أَلا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ أَلُسُ قَدْ صَلَّتَ مَعَنَا أَمَا إِنَّ كُلِّ بِنَاءِ أُمِوْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ أُمِرْنَا أَنْ نَسْجُد عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُم أَنَا أَغْنَى الشُّركَاءِ عَنِ الشِّرْكِ إِن أَحدكم يُجْمَعُ خَلْقُهُ في بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا

رقم الصفحة طرف الحديث والأثر إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بالحَقِّ بالحَقِّ السَّحِينَ عَلَيْهِ الحَقِّ السَّالَةِ السَّالَةِ السَّالَةِ السَّالَةِ المُحَمَّدا إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمِّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ فَرَائِضَ، فَلَا تُضَيِّعُوهَا إِنَّ اللَّهَ حَييٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيي مِنْ عَبْدِهِ إِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيَّئَاتِ إِنَّ اللَّهَ قَالَ مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ إِنَّ الله كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْء الأنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلاتٍ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجُوا مَخْرَجًاأنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجُوا مَخْرَجًا إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ إِنْ خِفْت أَنْ يَقْتُلَكَ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَّكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ لا يَرَى بِهَا بَأْسًا

إِنَّ الرِّفْقَ لا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ

إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيُدْرِكُ بِحُسْنِ خُلُقِهِ

إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ

إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّقْصُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ

إِنَّ بَيْنَ الرَّجُل وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ

طرف الحديث والأثر رقم الصفحة

۲۳۲	إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ
٤١٧	إِنَّ دِماءَكُمْ وأموالَكُم وأعْراضَكُمْ بَيْنَكُم حَرامٌ
7 • 9	أنّ رجلًا قال للنبيِّ ﷺ: أَوْصِني
۱۳۲	إِنَّ العَقْلَ فِي القَلْبِ
٣•٧	إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ
۳۸۷	إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ
٤٠١	إِنَّكُمْ لَتُرَوْنَ أَنِّي لا أُكَلِّمُهُ إِلَّا أُسْمِعُكُمْ
٣٤٣	إِنْ لِلْعِلْمِ طُغْيَانًا
۱۷ -	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ٧
۱۹	إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّة
۲۱۳	إِنَّ الغَضَبَ مِنَ الشَّيْطَانِ
7	إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الأُولَى
۲۳۱	إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مَنِّي مَجْلِسًا
۱۳۲	إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلاقًا
177	أَنَّ النَّبِيَّ عَيْظِيرُ اسْتَسْقَى
1.7	إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ
۲۲۱	إِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلافًا كَثِيرًا
317	إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً
	أَوْصَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْ إِلْجَارِ
۳۱۷	أُولَئِكَ الْعُصَاةُ. أُولَئِكَ الْعُصَاةُ

طرف الحديث والأثر

رقم الصفحة

إيَّاكُم والحَسَد أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا بحَسْبِ امْرِئِ مِنَ الشَّر البرُّ حُسْنُ الْخُلُق بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْس 19 بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لا ذَنْبَ لَهُالتَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لا ذَنْبَ لَهُ تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ وَإِنْ ضُربَ ظَهْرُكَ تَقْوَى اللَّهِ أَنْ تَعْمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِتَقْوَى اللَّهِ أَنْ تَعْمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى المؤمنتِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى المؤمن ثَلاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ لا شَكَّ فِيهِنَّ ثِنْتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ الجيران ثلاثة: فجار له حق وهو أدنى الجيران الْحَجُّ عَرَفَةُ 148 حُفَّتْ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ الْحَيَاءُ لا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرِ حِينَ رَجَمَ المَرْأَةَ خِلافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلاثُونَ سَنَةً

دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ

دَعْهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ

دَع الوَاحِدَ الَّذِي يَرِيبُكَ

الْدِّينُ النَّصِحَةُ

رَوِّحِوُا القُلُوبَ ساعَةً بَعدَ ساعَةٍ

الزُّهْد تَرْك مَا لا يَنْفَع فِي الْآخِرَةاللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الْآخِرة اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

سَمِّ اللَّهَ وَكُلْ بِيَمِينِكَ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ

السموات السبع في الكرسي كدراهم سبع

سَيِّد الشُّهَدَاءِ حَمْزَةُ بْنُ عبد المُطَّلِب

صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا

الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِالطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ

الطُّهورُ شَطْرُ الإيمَانالطُّهورُ شَطْرُ الإيمَان

طرف الحديث والأثر رقم الصفحة

العرش لا يقدر أحد قدره إلا الله
العَمَلُ بالنِّيَّة
الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ الصَّلاةُ
فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيبَةٌ
فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ
فَأَيُّمَا شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ
فَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أُولَئِكَ
فَوَالذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجُلَّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي
قَدَّرَ اللَّهُ الْمَقَادِيرَ
قلوب الأبرار معلقة بالخواتيم
كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ لايرون من الأعمال شيأ
كَانَ الرَّجُلُ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ يُحْفَرُ لَهُ فِي الأرْضِ
كَتَبَ الله مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ
كُفَّ عَلَيْكَ هَذَاكُفُّ عَلَيْكَ هَذَا
كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةً
كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ
كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللَّسَانِ
كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ
كُنْتُ أَدْخُل بيوت النبي ﷺ

طرف الحديث والأثر رقم الصفحة

كَنْ فِي الدنيا كَأَنْكَ غَرِيب، أو عابرُ سَبيل
لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا
د تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا
﴿ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ
لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلَيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ
لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا الْيَهُودَ
لا حَظَّ فِي الإسْلام لِمَنْ تَرَكَ الصَّلاة
لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ
لَا عَدُوىَ، وَلَا طِيرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ
﴿ هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ
لا وَمُقَلِّبِ الْقُلُوبِ َ
لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ
لا يُؤْمِنُ أَحدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأخِيهِ
لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُم حتى يَكُونَ هواهُ
لا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ
لا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ
لا يَحِلُّ دَمُ امْرِيٍّ مُسْلِمِ
لا يَخْطُبِ الرَّجُلُ عَلَى تَخِطْبَةِ أَخِيهِ
لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعُ رَحِم
لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ

رقم الصفحة	طرف الحديث والأثر
Y78	لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ
7 • 9	لا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطبًا
TY	لا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ
مِنمِن	لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْ
٤١١	لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنةً
171	لَا يَقْبَلُ الله صَلاةَ أَحَدِكُم
مارٍمارٍ	لا يَقْبَلُ الله صَلَاةَ حائِضٍ إِلَّا بِخِه
7 8 7	لا يَمِلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا بَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤١٢	لا يَهْجُر مُسْلِمٌ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ
YY9	لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ
نيو الأمْصَارِ	لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَبْعَثَ رِجَالًا إِلَى هَ
٦٤	اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ
سعيدًا ٩٧	اللهم إن كنت كتبتني شقيًا فاكتبني
788	لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ
٣٦٣	لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجَبَتْ
£££	لو قيل له: إنك تموت غدًا
YE7	لو كان لي دعوة مستجابة
۳۸۳	لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ
١٥	لِيُبَلِّغ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الغَائِبَ
١٣٠	لى جَارٌ يَأْكُلُ الرِّبَا

طرف الحديث والأثر رقم الصفحة

٣٦٨	لَيْسَ الزَّهَادَةُ فِي الدُّنْيَا بِتَحْرِيمِ الحَلَالِ
۳٦٦	يُسَ الشَّأَنُ أَنْ تُحِبُّ
१०२	مَا أَصَرَّ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةٍ
۲۰٤	مَا زَالَ يُوصِينِي جِبْرِيلُ
٤٤٩	مَا سَبَقَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بِكَثِيرِ صِيَامِ
۱۷٤	مَا شَيْءٌ أَهْوَنُ عِنْدِي مِنَ الوَرَّعِ
	مَا الْكُرْسِيُّ فِي العَرْشِ إِلَّا كَحَلَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ
774	مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ
	ماً نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ
	الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ
۱۱۰	مَن ابْتَدَعَ بِدْعَةً
	مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ
	مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ
١٠١	مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ
٤٠١	مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِسُلْطَانٍ
٧٠	مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
۱۷٥	مِنْ حُسْن إِسلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ
	مَنْ حَلْفَ فَقَالَ ُفِي حَلِفِهِ
۳۸۹	مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ
707	من ربك؟ من نبيك؟ ما دينك؟

طرف الحديث والأثر رقم الصفحة مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُل مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلام سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا من صَلَّى يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ مَنْ قَتَارَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بِيِّنَةٌ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بالله وَاليَوم الآخر مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلِمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عِرْضِه مَنْ كَظَمَ غَيْظًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْفِذَهُ مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِن كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدَّنْيَا مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ نَضَّرَ اللَّهُ امْرَءًا نِعْمَ الْبِدْعَةُنِعْمَ الْبِدْعَةُ نَعَمْ شَرْطِ أَلا يَفْرَحنعَمْ شَرْطِ أَلا يَفْرَح نِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِنِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ نُهينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ

وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ

رقم الصفحة طرف الحديث والأثر وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ وَاللَّهِ لا يُؤْمِنُ وَاللَّهِ لا يُؤْمِنُ وَاللَّهِ لا يُؤْمِنُ وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ وحقّ العبادِ على اللَّهِ وَعَظَنَا رسول الله ﷺ موعظةً وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدْر نَفَقَتِكِ أَوْ نَصَبِكِ وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْو إِلَّا عِزًّا وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْم فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ يا ابنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ يَا حَنْظَلَة سَاعَة وَسَاعَة وَسَاعَة يا رسول الله، أخبرني بعمل يُدخِلُنِي الجنَّة يًا رَسُولَ اللّهِ دُلّنِي عَلَى عَمَل إِذَا أَنَا عَمِلْتُهُ يًا رَسُولَ اللّهِ قُلْ لِي فِي الإِسْلَام قَوْلًا يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ يَسْرِقُ المؤمِنُ يَا سَعْدُ أَطِبْ مَطْعَمَك يًا عِبَادِي، إِنَّى حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي يا غُلامُ؛ إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ يَا مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى طَاعَتِكَ

رقم الصفحة	طرف الحديث والأثر
TT7	يًا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ
٠٦٥	يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ
179	يَكْتُبُ أَنِينَ المرِيضِ
174	يَكْتُبُ مِنَ المرِيضِ كُلَّ شَيْءٍ

* * *

فهرس المصادر والمراجع

- ١ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٢ الاستيعاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق علي محمد
 البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٣ الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المكتبة التجارية، مصر.
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، أحمد بن الحسين البيهقي،
 تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى
 ١٤٠١هـ.
- الآداب الشرعية، أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.
- ٦ أبجد العلوم، صديق بن حسن القنوجي، تحقيق عبد الجبار زكار،
 دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٩٧٨م.
- ٧ الأحاديث المختارة، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي،
 تحقيق عبدالملك ابن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة
 الأولى ١٤١٠هـ.

۸ - أحكام القرآن، محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق محمد
 عبد القادر عطا، دار الفكر، لبنان.

9 - أخصر المختصرات، محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي، تحقيق محمد ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

۱۰ - آداب الفتوى، يحيى بن شرف النووي، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ۱۰۸هـ.

11 - أدب المفتي والمستفتي، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوي، المعروف بابن الصلاح، تحقيق موفق عبد الله بن عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

17 - الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

۱۳ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

18 - الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدِّين عبدالرِّحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، طبعة ١٣٩٩هـ.

١٥ - أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، حقّق أصوله أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة، بيروت.

١٦ - الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق
 عبدالحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ.

١٧ - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ.

١٨ – الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق علي مهنا وسمير جابر،
 دار الفكر، بيروت.

19 - الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

• ٢٠ - الأنساب، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

۲۱ - الأوسط، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، صغير أحمد حنيف، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى.

۲۲ – الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، تحقيق فوقية
 حسين محمود، دار الأنصار القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

٢٣ – الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، عبيد الله محمد بن بطة العكبري الحنبلي، تحقيق عثمان عبد الله الأثيوبي، دار الراية للنشر، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨ه.

٢٤ – الإبهاج، على بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية،
 بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٥ – إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين بن دقيق العيد،
 تحقيق حسن أحمد إسبر، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٢٦ – الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن محمد بن حزم الظاهري، تقديم إحسان عباس، دارالآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

۲۷ – الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، المكتب الإسلامي، طبعة ١٤٠٢هـ، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي.

۲۸ - إرشاد الفحول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق محمد سعيد
 البدري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

۲۹ – الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،
 تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٣٠ - إصلاح المنطق، يعقوب بن إسحق بن السكيت، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.

٣١ - إعانة الطالبين، أبو بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي، دار الفكر بيروت.

۳۲ - إعراب القرآن، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت.

٣٣ - إعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق محمد محيى الدين، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

- ٣٤ إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
- ٣٥ إيضاح الدليل، محمد بن إبراهيم بن جماعة، دار السلام للطباعة.
- ٣٦ الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت.
- ٣٧ الإيمان الأوسط، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية،دار طيبة.
- ٣٨ الإيمان الكبير، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية،
 المكتب الإسلامي.
- ۳۹ الإيمان، محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق علي بن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- ٤ البدء والتاريخ، المطهر بن طاهر المقدسي، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد.
- الحائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود
 الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ
- ٤٢ بدائع الفوائد، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، هشام عطا وعادل العدوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

- ٤٣ بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لمحمد بن أحمد بن رشد القرطبي طبع دار المعرفة، الطبعة الرابعة، ١٣٩٨هـ.
- ٤٤ البداية والنهاية، لعماد الدِّين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير
 مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة السادسة ١٤٠٥هـ.
- ٤٥ البر والصلة، الحسين بن الحسن المروزي، تحقيق محمد سعيد
 بخاري، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- ٤٦ البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت.
- ٤٧ التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.
- ٤٨ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٩ تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، تحقيق محب الدين أبي سعيد
 عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٥م.
- ٥٠ تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، تحقيق محمد زهري النجار،
 دار الجيل، بيروت، طبعة ١٣٩٣هـ.
- ٥١ التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، شرحه وحقّقه محمد حسن هيتو، دار الفكر دمشق
- ٥٢ تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري،
 لأبي القاسم علي بن حسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، دار الكتاب العربي.

- ٥٣ التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس.
- ٥٤ تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، لمحمد عبدالرحمن بن
 عبدالرحيم المباركفوري، الطبعة الحجرية، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 00 تحفة المودود بأحكام المولود، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار البيان، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
- ٥٦ تدريب الراوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق
 عبد الوهاب عبداللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- ٥٧ تذكرة الحقاظ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي، تصحيح تحت إعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٣٧٤هـ
- ٥٨ الترغيب والترهيب، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ٥٩ التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق محمد رضوان
 الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ٦٠ التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٦١ تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي، تحقيق عبد الرحمن
 عبدالجبار الفريوائي مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ٢٠١هـ.

٦٢ - تغليق التعليق على صحيح البخاري، لشهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد القزقي، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ه.

٦٣ - تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية صيدا.

٦٤ - تفسير ابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ.

٦٥ – تفسير ابن كثير، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠١هـ.

7٦ - تفسير البغوي، تحقيق محمد النمر، وعثمان صميرية، وسليمان الحرش.

٦٧ - تفسير السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ١٤٢١هـ.

٦٨ - تفسير القرطبي، طبعة دار الشعب، القاهرة، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

٦٩ - تفسير عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق مصطفى مسلم محمد، مكتبة
 الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٧٠ - تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق
 محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٧١ - التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، دار الفكر، بيروت، طبعة
 ١٤١٧هـ.

٧٢ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة، طبعة ١٣٨٤هـ.

٧٣ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدِّين عبدالرحيم ابن الحسن الإسنوي، حقّقه وعلّق عليه محمد حسن هيتو، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ

٧٤ - التمهيد، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف، المغرب طبعة ١٣٨٧هـ.

٧٥ - تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين وتحذير السالكين من أعمال الهالكين، محيي الدين أحمد بن إبراهيم بن النحاس، تحقيق هيثم طعيمي، طعة ١٤٢٤هـ.

٧٦ - تهذيب الآثار، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدنى، القاهرة.

٧٧ - تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي،
 دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٨ - تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر،
 بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٩ - تهذیب الکمال، یوسف أبو الحجاج المزي، تحقیق بشار عواد
 معروف، مؤسسة الرسالة، بیروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

۸۰ – التوحید وإثبات صفات الرب گن، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزیمة، تحقیق عبد العزیز إبراهیم الشهوان، دار الرشد بالریاض، طبعة ۱٤۱۸هـ.

٨١ – الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق السيد شرف
 الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.

۸۲ – ثلاثة الأصول وأدلتها، الإمام محمد بن عبد الوهاب، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ۱۳۹۷هـ.

۸۳ - جامع بيان العلم وفضله، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٨٤ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكَلِم، للإمام زين الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٨٥ – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي،
 تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، طبعة ١٤٠٣هـ.

٨٦ – الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي،
 دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.

۸۷ – جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٨هـ.

- ٨٨ جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، تحقيق عمر فاروق الطباع
 دار الأرقم، بيروت.
- ٨٩ جمهرة خطب العرب، أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية،
 بيروت.
- ٩٠ الجواب الصحيح، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق علي سيد صبيح المدني، مطبعة المدني، مصر.
- 91 الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، عبد القادر بن محمد بن نصر الله الحنفي ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ٩٢ حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، للإمام شمس الدين محمد بن
 أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٣ الحسنة والسيئة، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية
 الحراني، تحقيق محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة.
- ٩٤ الحكمة والتعليل في أفعال الله، الشيخ محمد بن ربيع المدخلي.
 مكتبة لينة للنشر والتوزيع، دمنهور، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- 90 حلية الأولياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- 97 خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، تحقيق عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى.

- ٩٧ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، عالم الكتب، بيروت.
- ٩٨ خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق
 عبدالرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض، طبعة ١٣٩٨هـ.
- ٩٩ الدر المنثور، عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي، دار الفكر،بيروت، طبعة ١٩٩٣م.
- ١٠٠ درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الكنوز الذهبية، الرياض، طبعة
 ١٣٩١هـ.
- ۱۰۱ الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله المدني، دار المعرفة، بيروت.
- ۱۰۲ الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جار الحقّ، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.
- ۱۰۳ الدیباج علی صحیح مسلم، لجلال الدِّین عبد الرِّحمن بن أبي بكر السیوطي، تحقیق أبو إسحق الجوینی الأثری، دار ابن عفان
- ١٠٤ الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق محمد
 حجي، دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
- ١٠٥ ذيل تذكرة الحفاظ، أبو المحاسن محمد بن علي الدمشقي،
 طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٦ - ذيل طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي،
 دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

۱۰۷ - الرد على القائلين بوحدة الوجود، علي بن سلطان القاري، علي رضا، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

۱۰۸ - رسالة في معنى كون الرب عادلًا، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، الإدارة العامة للطبع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

1.9 – رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى 12.0 هـ.

11٠ – الروح، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٥هـ.

۱۱۱ - الروض المربع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، مكتبة
 الرياض الحديثة، الرياض، طبعة ١٣٩٠هـ.

۱۱۲ – روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، أشرف على طبعه زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ

11۳ - روضة المحبين ونزهة المشتاقين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٢هـ.

118 – روضة الناظر، لابن قدامة المقدسي، تحقيق عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

110 - رياض الصالحين، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤٠٧هـ.

117 - الرياض النضرة، أبو جعفر الطبري، تحقيق عيسى عبد الله محمد مانع الحميري، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

۱۱۷ – زاد المستقنع في اختصار المقنع، أبو النجا موسى بن أحمد المقدسي، تحقيق علي محمد الهندي، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

۱۱۸ - زاد المسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

119 – زاد المعاد في هدي خير العباد، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة الرابعة عشر ١٤٠٧ه.

۱۲۰ - الزهد الكبير، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عمر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٩٦م.

۱۲۱ - الزهد، للإمام أحمد بن حنبل الشّيباني، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

۱۲۲ - الزهد، لعبد الله بن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

۱۲۳ - الزهد، هناد بن سري الكوفي، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

178 - سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني اليمني، تحقيق فواز أحمد زمزلي، إبراهيم محمد الجمل، دار الكتاب العربي.

۱۲۵ - السنة لابن أبي عاصم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

١٢٦ - السنة للخلال - دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض.

۱۲۷ - السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ٢٠٦هـ.

۱۲۸ - سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

۱۲۹ - السنن الأبين، محمد بن عمر الفهري، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

۱۳۰ – سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت.

۱۳۱ - سنن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم المدني، دار المعرفة، سروت.

۱۳۲ - سنن الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

۱۳۳ - السنن الصغرى للبيهقي، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

۱۳٤ – السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبةدار الباز، مكة المكرمة، طبعة ١٤١٤هـ.

۱۳۵ - السنن الكبرى للنسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

۱۳۲ - سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

۱۳۷ – سنن النسائي (المجتبى)، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات، حلب، الطبعة الثانبة ١٤٠٦هـ.

۱۳۸ - سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣ هـ.

۱۳۹ - شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦ه.

۱٤٠ - شرح ابن عقیل على ألفیة ابن مالك، بهاء الدین عبد الله بن عقیل، تحقیق محمد محیى الدین، دار الفكر، سوریا، طبعة ١٤٠٥هـ.

1٤١ - شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، تقي الدين بن دقيق العيد، دار ابن حزم، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

187 - شرح الأربعين النووية، للعلامة محمد بن صالح العثيمين، إشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا للنشر.

18٣ - شرح السنّة، للإمام البغوي أبي محمد الحسين بن مسعود الفرَّاء، تحقيق زهيرالشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ

١٤٤ - شرح السيوطي لسنن النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة،
 مكتب المطبوعات، حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

1٤٥ – شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩١هـ.

1٤٦ - شرح العمدة (في الفقه الحنبلي)، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحرَّاني الدمشقي، تحقيق سعود العطيشان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى١٤١٢هـ

۱٤۷ – شرح القصيدة النونية، أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠٦هـ.

۱٤۸ – شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

1٤٩ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، تحقيق أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، طبعة ١٤٠٢هـ.

• ١٥٠ - شرح علل الترمذي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

۱۰۱ - شرح قطر الندى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ.

١٥٢ - شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس البهوتي، عالم الكتب،
 بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

۱۵۳ - شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

108 – شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق محمد بدر الدين الحلبي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٣٩٨هـ.

100 - الصارم المسلول على شاتم الرسول، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد عبد الله الحلواني ومحمد كبير شودري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى 181٧هـ.

١٥٦ - صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة،
 بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

۱۵۷ - صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ۱۳۹۰هـ.

10۸ - صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

۱۵۹ - صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

• ١٦٠ - صريح السنة، ابن جرير الطبري، تحقيق بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

171 - صفة الصفوة، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي، دار المعرفة بيروت، طبعة ١٣٩٩هـ

١٦٢ - الصلاة وحكم تاركها، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد
 ابن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق بسام عبد الوهاب
 الجابى، دار الجفان والجابى، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

17۳ - الصمت، عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، تحقيق أبو إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

178 - صيانة صحيح مسلم، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

170 – الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

177 - الضعفاء الكبير، محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

17۷ - طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٦٨ - طبقات الشّافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة،
 تعليق عبدالعليم خان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ

179 - طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن عبد الله بن عبد الكافي السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

۱۷۰ – الطبقات الكبري، لابن سعد، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

۱۷۱ - طبقات المفسرين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق
 علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

۱۷۲ - طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدنى، جدة.

1۷۳ - طريق الهجرتين وباب السعادتين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الثانية 1818ه.

1٧٤ - العبر في خبر من غبر، شمس الدين الذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

۱۷۵ - العجالة في الأحاديث المسلسلة، أبو الفيض محمد ياسين الفاداني، دار البصائر، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

1۷٦ - عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق زكريا على يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت.

1۷۷ - العرش وما روي فيه، محمد بن عثمان بن أبي شيبة، تحقيق محمد بن حمد الحمود، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٦هـ.

۱۷۸ - العظمة، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

1۷۹ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

• ١٨٠ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

۱۸۱ – العلم، للحافظ أبي خثيمة زهير بن حرب، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

۱۸۲ - العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، لشمس الدين الذهبي، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

۱۸۳ – عمدة القاري شرح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث، بيروت.

۱۸٤ - عمل اليوم والليلة، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الخرساني، تحقيق فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

۱۸۵ – عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

۱۸٦ - العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

۱۸۷ - غريب الحديث، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ

۱۸۸ – غريب الحديث، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق عبدالمعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

۱۸۹ – فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش، دار العاصمة، الرياض.

• 19 - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

۱۹۱ - فتح القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر، بيروت.

19۲ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، الطبعة السابعة ۱۳۷۷هـ.

19۳ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي.

۱۹٤ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوى، دار أحد.

۱۹۵ – الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٠٦هـ.

197 – الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

۱۹۷ - الفروع، لشمس الدِّين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، مراجعة عبد الستَّار أحمد فراح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة

19۸ - الفروق، لشهاب الدين أبوالعباس أحمد القرافي، بهامشه «إدرار الشروق» لابن الشّاط، و«تهذيب الفروق» لمحمد علي، وضع فهارسه رواس قلعه جي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

199 - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن محمد ابن حزم الظاهري، تحقيق محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عميرة، شركة مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ

• • ٢ - الفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٣٩٨هـ.

٢٠١ – فيض القدير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية، مصر،
 الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

۲۰۲ – القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

۲۰۳ - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٩هـ.

٢٠٤ – قواعد العقائد، أبو حامد الغزالي، تحقيق موسى محمد علي،
 عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٢٠٥ - القواعد الكبرى، للعز بن عبد السلام.

٢٠٦ – القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية، لابن اللحام أبي الحسن علاء الدين علي بن عباس البعلي الحنبلي، تحقيق وتصحيح محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٣٠٦هـ.

۲۰۷ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين محمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي الدمشقي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢٠٨ – الكافي في فقه الإمام أحمد، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ٥٠٤١هـ

٢٠٩ - الكامل في التاريخ لابن الأثير، تحقيق عبد الله القاضي،
 دار الكتب العلمية، بيروت.

۲۱۰ – الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ٩٠٤١هـ.

٢١١ - الكبائر، شمس الدين الذهبي، دار الندوة الجديدة، بيروت.

۲۱۲ – كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.

۲۱۳ – كشاف القناع، منصور بن يونس البهوتي، تحقيق هلال مصيلحي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٢هـ.

71٤ – كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، لنور الدين على بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى١٣٩٩هـ.

710 – كشف الخفاء ومزيل اللباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة 1200هـ.

۲۱٦ – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة،
 مصطفى بن عبدالله أبو طاهر القسطنطني، دار الكتب العلمية، بيروت،
 طبعة ١٤١٣هـ.

٢١٧ - الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

۲۱۸ – لسان العرب، للإمام العلامة ابن منظور جمال الدِّين أبوالفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي ثمّ المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

۲۱۹ – لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة
 المعارف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة
 ۱٤٠٦هـ.

• ۲۲ - لمعة الاعتقاد، عبد الله بن قدامة المقدسي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٦ه.

۲۲۱ – المبدع في شرح المقنع، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح
 الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ١٤٠٠هـ.

٢٢٢ - المبسوط، للإمام أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي الحنفي،
 دار المعرفة، الطبعة الثالثة ١٣٩٨هـ

۲۲۳ - المجروحين من المحدثين والضعفاء، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زاهد، توزيع دار الباز، مكة المكرمة.

٢٢٤ - مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، تحقيق محمد محيي الدين، دار المعرفة، بيروت.

۲۲٥ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر
 الهيثمى، دار الريان للتراث، القاهرة، وبيروت.

۲۲٦ - مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.

۲۲۷ – المجموع شرح المهذّب، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، بهامشه «فتح العزيز شرح الوجيز» لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرّافعي، و «تلخيص الحبير» لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر.

۲۲۸ – المحدث الفاصل، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ٤٠٤١هـ.

۲۲۹ – المحلّى، لأبي محمد علي بن محمد بن حزم الظاهري، تحقيق
 لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

• ۲۳۰ – مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ.

٢٣١ – مدارج السّالكين بين منازل إيّاك نعبد وإيّاك نستعين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانبة ١٣٩٣هـ.

۲۳۲ - المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، طبعة ١٤٠٤هـ.

۲۳۳ – المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس الأصبحي رواية سحنون ابن سعيد التنوخي، عن عبدالرحمن بن قاسم، ومعها مقدِّمات ابن رشد، لبيان ما اقتضته المدونة من الأحكام، دار الفكر.

۲۳۶ – المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

۲۳٥ – المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى
 عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢٣٦ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.

۲۳۷ – مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

۲۳۸ - مسند الشاميين، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

۲۳۹ – مسند أبي داود الطيالسي ، لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسيدار المعرفة ، بيروت .

• ٢٤٠ – مسند أبي يعلى ، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ٤٠٤١هـ.

۲٤۱ - مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

۲٤۲ – مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي البدري ومحمود محمد خليل، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

7٤٣ – المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، مجد الدين أبو البركات عبدالسلام بن عبد الله بن الخضر، شهاب الدين أبو المحاسن عبدالحليم، بن عبد السلام، شيخ الإسلام تقيّ الدّين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، جمعها وبيّضها شهاب الدّين أبو العباس أحمد بن محمد الحرّاني الدّمشقي الحنبلي، حقّق أصوله وفصّله وضبط شكله وعلّق حواشيه محمد محي الدّين، دار الكتاب العربي، بيروت.

۲٤٤ – مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي، تحقيق فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٩٥٩ م.

۲٤٥ – مشكل الحديث وبيانه، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، تحقيق موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

۲٤٦ – مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار الكتب العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٤٧ – المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقّري الرّافعي الفيُّومي، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٤٨ - مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

۲٤٩ - مصنف عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٥٠ - مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحيباني، مع حاشية الفقيه العلامة حسن الشطي، طبع على نفقة على بن عبد الله آل ثانى، حاكم قطر، منشورات المكتب الإسلامى.

۲۰۱ - معارج القبول، حافظ بن أحمد الحكمي، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

۲۰۲ - المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة.

۲۰۳ – معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، مطبوعات معهد البحوث العلمية ومركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ

٢٥٤ - معجم الأدباء، أبو عبد الله ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢٥٥ - المعجم الأوسط، أبو القاسم الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، طبعة ١٤١٥هـ.

۲۰۲ - معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت ٢٥٧ - المعجم الصغير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق محمد شكور، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

۲۰۸ – المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤ه.

۲۰۹ – المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بمصر، بإشراف
 عبد السلام هارون، طبعة دار إحياء التراث العربى، بيروت.

۲٦٠ – معجم ما استعجم، عبد الله بن عبد العزيز البكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

٢٦١ – معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، دار إحياء
 التراث العربي، بيروت، طبعة ١٤٢٢هـ.

٢٦٢ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة.

٢٦٣ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شرح الشربيني (محمد الخطيب)، دار الفكر، بيروت.

778 – المغني (شرح مختصر الخرقي)، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي، دار الفكر، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

770 - المغني عن حمل الأسفار للعراقي، مكتبة دار طبرية، طبعة 1810ه.

٢٦٦ - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦٧ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي الأشعري، تحقيق هلموت ريتر، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثالثة.

۲٦٨ – المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي، تحقيق عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ

۲۲۹ - الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، طبعة ٤٠٤هـ.

• ۲۷ – المنتظم لأبي الفرج بن الجوزي، دار صادر، بيروت.

۲۷۱ - منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد
 رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

۲۷۲ – المنهل الروي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ٢٠٤١هـ.

۲۷۳ – المهذب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي
 ابن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، دار الفكر، بيروت.

٢٧٤ - الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبي اللّخمي الغرناطي المالكي، تحقيق مشهور حسن آل سلمان.

٢٧٥ – موطأ الإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، مصر.

۲۷٦ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق على عوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٥م.

۲۷۷ – النبوات، لشيخ الإسلام ابن تيمية، المطبعة السلفية، القاهرة،
 طعة١٣٨٦هـ.

۲۷۸ – نصب الراية لأحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق محمد بن يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، طبعة ١٣٥٧ه.

۲۷۹ – النهاية في غريب الأثر، لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي
 ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٩هـ.

• ٢٨٠ – نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت.

۲۸۱ - همع الهوامع، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة الفوقية، مصر.

۲۸۲ - الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة ١٤٢٠هـ.

۲۸۳ - الورع، عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، تحقيق محمد بن حمد الحمود، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٨٤ - الورع، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق زينب إبراهيم القاروط، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

۲۸٥ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء زمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.

۲۸٦ – يقظة أولي الاعتبار، صديق بن حسن القنوجي، تحقيق أحمد
 حجازي السقا، مكتبة عاطف، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ.



فَهْرِسُ المَوْضُوعَات

الصفحــة	الموضـــوع
٥	مقدمة الناشر
V	مقدمة الشارح
۸	أصول ومراتب طلب العلم
رامع كلم تدور عليها أمور الدين ١٠	بيان سبب اختيار أحاديث الأربعين، وأنها جر
١٣	مقدمة الإمام النووي
١٧	الحديث الأول: «إنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»
١٨	ثلاثة أحاديث يدور عليها الإسلام
، النهي	عمل المكلف دائر على امتثال الأمر واجتناب
لُ بالنَّيَّاتِ»لُ بالنَّيَّاتِ	أقوال العلماء في معنى قوله ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَا
71	بيان المقصود بالأعمال
77	أقسام العموم عند الأصوليين
	بيان المقصود بالنية ومواردها في النصوص
	تقسيم النية في الشريعة ومواردها في النصوصر
Υο	شرط قبول العمل أن يكون خالصًا لله ﷺ
ىدة٠٠٠٠	بيان أحوال بطلان العمل الذي خالطته نية فاس
	بيان الأعمال التي يتعلق بها نية مع نيتها لله ﷺ
	إرادة الثواب الدنيوي بالأعمال التي جعل الشار

۳۰	معنى الهجرة العام والخاص
۲۱	الهجرة الواجبة والمستحبة
٣٣	الحديث الثاني: «بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »
٤٣	بيان سبب تسمية العلماء لهذا الحديث: (أم السنة)
٥٣	الاسم العام للإسلام يشمل: الإسلام والإيمان والإحسان
٣٦	هل الإسلام بمعنى الإيمان أم يختلفان؟
٣٦	حكم صبغ الشعر بالسواد واستحباب لبس الأبيض من الثياب
٣٨	بعض آداب العالم والمتعلم
٤١	أقوال السلف في تفسير كلمة (شهد)
٤١	شهادة المسلم بأن لا إله إلا الله لا تستقيم مع كتمانها دون عذر شرعي
٤٢	الإسلام لا يصح إلا بقدر من الإيمان مصحح له
٤٣	بيان معنى الإيمان وأنه قول وعمل واعتقاد
٤٤	أقوال السلف في زيادة الإيمان ونقصانه
	القول المعتمد عند السلف أنهم يعبرون بالزيادة والنقصان عن الإيمان دون
٥٤	الإسلام
٤٦	فَهُمُ معتقد أهل السنة والجماعة في الإيمان يمنع من الدخول في الضلالات
٤٦	قد يسأل المتعلم عن شيء يعرفه لإفادة غيره
	فهم الاصطلاحات على ضوء النصوص، فلا ينبغي أن تُحَكَّم الاصطلاحات
٤٧	على النصوص
٤٩	بيان أركان الإيمان الستة ومعرفة القدر الواجب والقدر المجزئ فيها
٤٩	الركن الأول: الإيمان بالله

٥١	الركن الثاني: الإيمان بالملائكة
٥٣	الركن الثالث: الإيمان بالكتب
٤٥	الركن الرابع: الإيمان بالرسل
٥٥	الركن الخامس: الإيمان باليوم الآخر
٥٦	الركن السادس: الإيمان بالقَدَر خيره وشره
٥٦	بيان مراتب القدر
٥٨	بيان معنى قول العلماء: «كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا»
٥٩	تنوع عباراتُ السَّلفِ في تفسير الإيمان وأنواعه
٦١	القدر من جهة تقدير الله عَلِيْهُ خير محض
٦١	بيان معنى الإحسان ومراتبه
77	مقام المراقبة
77	مقام المشاهدة
	أشراط الساعة (الصغرى والكبرى)
77	معنى قوله ﷺ: «أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا»
71	حكم التطاول في البنيان وأحوال السلف في هذا
70	الحديث الثالث: «بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ »
٧٠	النبي ﷺ مبلّغ عن ربه ﷺ
٧,	الإسلام الخاص والإسلام العام والفرق بينهما
٧٢	معنى الشهادة وشروطها
٧	نفسير كلمة التوحيد (لا إله إلا الله)
V	معنى شهادة أن محمدًا رسول الله

ي تكفير تارك الصلاة وأقوال السلف في ذلك ٧٧	الخلاف في
(الكفر) في النصوص على وجهين	موارد لفظ
ان الإسلام إلى: عبادات بدنية، وعبادات مالية، وعبادات مركبة بدنية	
۸١	ومالية
رابع: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ »	الحديث ال
ل الحديث عند المحدثين	ألفاظ تحم
، النبي ﷺ أنه الصادق والمصدوق	من صفات
تي يمر بها الجنين في بطن أمه	الأطوار ال
التصوير والبرء والخلق٧٨	بیان معنی
العلم بنوع الجنين عن اختصاص الله؟	متى يخرج
لروح في الجنين، وما يترتب عليه من أحكام؟ ٨٩	متى نفخ اا
ف في نفخ الروح هل قبل كتابة الرزق والأجل أم بعدها؟ ٩١	ذكر الخلا
ات الروح مع البدن	أنواع تعلق
ابات٥٥	أنواع الكتا
ن بين ما يؤمر الملك بكتابته من الرزق والأجل، وما كُتب في اللوح	بيان الفارق
97	المحفوظ
ىيراث السوابق	الخواتيم م
ان بالقدر	ثمرة الإيما
خامس: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا »	الحديث ال
	أهمية هذا
ه والبدع قسمان	

١٠٧	معنى البدعة
عب، ومباح، ومحرم، والرد	تقسيم بعض العلماء البدعة إلى: واجب، ومستح
١١٠	عليه
110	الفرق بين البدعة والمصلحة المرسلة
یِّنْ »ینْنْ	الحديث السادس: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وإِنَّ الْحَرَامَ بَا
119	الأحكام ثلاثة: حلال، وحرام، ومتشابه
171	المشتبهات في اللغة
	المشتبهات في القرآن
١٣٤	أحوال المشتبهات
يعلم حكمه	يجب على المؤمن المكلف ألا يأتي شيئًا إلا وهو
لمستحبةلمستحبة	الخروج من خلاف العلماء إلى متيقن من الأمور ا
١٢٨	ذكر خلاف الفقهاء في مدة قصر الصلاة للمسافر .
179	ذكر خلاف الفقهاء في المال المختلط
١٣١	القلب هو معدن الإيمان
١٣٢	هل العقل في القلب أم في الرأس
177	الحديث السابع: «الْدِّينُ النَصِيحَةُ»
177	معنى النصيحة لغة وشرعًا
١٣٦	أنواع النصيحة
144	شروط نصيحة ولي الأمر
181	معنى لفظ (ولي الأمر)
	كلمة النصيحة كلمة جامعة

184	الحديث الثامن: «أمِرْتُ أنْ أقَاتِلَ النَّاسَ »
1 { {	أهل الكتاب مخيَّرون بين ثلاثة أشياء
1 8 0	شروط الكف عن قتال الكافر
١٤٨	حكم الكافر الحربي، والمعاهد، والمستأمن
١٤٩	كان النبي ﷺ لا يُقاتل قومًا حتى يؤذنهم
١٥٠	الكفر كفران: كفر ردة، وكفر نفاق
101	الحديث التاسع: «ماَ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ »
101	المنهي عنه قسمان: للتحريم، وللكراهة
١٥٢	لم يجعل الله عَلَمْ إقامة الحياة في شيء منهي عنه
على التحريم	النهي في الآداب الأصل فيه الكراهة إلا بقرينة تدل
100	الانتهاء عن المنهيات ليس فيه تحميل فوق الطاقة
100	هل الانتهاء عن المنهيات أفضل أم فعل الأوامر؟
طائلطائل	يجب اجتناب السؤال عن الأمور التي ليس وراءها ه
لًا طَيُّبًا »لَّا طَيُّبًا »	الحديث العاشر: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إِنَّ
17•	معنى قوله: «لا يَقْبَلُ» واستعمالها في السنة
171	تفسير الطيب من القول والعمل والاعتقاد
17837	السفر من أسباب إجابة الدعاء
١٦٥	إجابة الدعاء للمؤمن والكافر؛ لأنها من آثار الربوبية
١٦٦	إطابة المطعم من أعظم أسباب إجابة الدعاء
١٦٧	أحوال رفع اليدين بالدعاء

الحديث الحادي عشر: حَفِظْتُ من رسول الله ﷺ: «دَعْ مَا يَريبُكَ» ٧١	1 🗸 1
الكلام على أثر ابن مسعود ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّاللَّهِ الللللَّمِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّاللَّهِ الللللَّمِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّلْمِلْمِلْمِلْمِلْمِلْمِلْمِلْمِلْمِلْمِ	۲۷۲
لا شيء أسهل من الورع	١٧٤
الحديث الثاني عشر: «مِنْ حُسْن إِسلَامِ الْمَرْءِ»	140
معنى إحسان الإسلام، وأقوال العلماء ُفيه	177
معنى العناية لغة وشرعًا٧٨	۱۷۸
هل المَلَكُ يكتب كل ما يقوله العبد؟	1 🗸 9
وجوب حرص العبد على حسن إسلامه	۱۸۱
الحديث الثالث عشر: لَا يُؤْمِنُ أَحدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ»	۱۸۳
معنى قوله: «لَا يُؤْمِنُ أَحدُكُمْ»	۱۸۳
الأمور التي يجب على المسلم أن يحبها لأخيه كما يحبها لنفسه ٨٤	۱۸٤
الإيثار قسمان: مستحب ومكروه	۱۸٥
الحديث الرابع عشر: «لَا يَحِلُ دَمُ امرئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدى ثَلَاثٍ» ٨٩	۱۸۹
حرمة دم ومال المسلم	۱۸۹
الزاني له حالان	191
اختلاف العلماء في الزاني الثيّب: هل يُجمع له بين الجلد والرجم أم يُكتفى فيه	
بالرجم؟	197
قتل النفس بالنفس هل هو عام أم مقيد؟	198
معنى: «وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلجَمَاعَةِ»	190
إنفاذ الحدود من مهام السلطان أو نائبه، وليس لكل أحد	197
من ينفذ الأحكام في بلد ليس فيه ولي أمر مسلم؟	191

لحديث الخامس عشر: «مَنْ كَانَ يُؤمِن باللَّهِ واليَوْمِ الآخِر » ١٩٩
الحقوق منقسمة إلى: حقوق الله، وحقوق للعباد بَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
أشد شيء على الإنسان أن يحفظ لسانه
نفسير قوله ﷺ: « فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ»
مراتب الجيران ثلاثة
الضيافة الواجبة ومدتها
لحديث السادس عشر: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ للنَّبِيِّ ﷺ: أَوْصِني»
أسباب تكرار سؤال الصحابة النبي ﷺ الوصية، واختلاف الإجابة
إذا أتت دواعي الغضب فاكظم غضبك
الكلام على أثر الإمام أحمد: «الْعَافِيَةُ عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ، كُلُّهَا فِي التَّغَافُلِ» ٢١١
بعض آثار الغضب
وسائل علاج الغضب
لحديث السابع عشر: «إِنَّ اللَّه كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْء»٢١٧
لفظ (كتب) وما تصرف منه يدل على أن المكتوب واجب
كتابة الإحسان على الشيء هل هي قدرية أم شرعية؟
من الإحسان أن يحسن العبد إلى نفسه بامتثال الأوامر والانتهاء عن المحرمات ٢١٩
أقسام الإحسان من حيث حقوق الخلق
لحديث الثامن عشر: «إِتَّقِ اللَّه حَيْثُمَا كُنْتَ»
نقوى الله أصل عظيم من أصول الدين
أنواع التقوى في النصوص
مراتب التقوى

779	إذا عظمت السيئة وكبرت فلا يمحوها إلا الحسنات العظام
	أعظم ما يمحو الله عَلَلْهُ به السيئات
771	معنى الخلق الحسن
777	معنى قوله ﷺ: «إن أجرك على قدر نصبك»
لامُ» ۲۳۲	الحديث التاسع عشر: كنتُ خَلفَ النّبيِّ ﷺ يومًا، فقال: «يا غُ
۲۳٤	هذه الوصية جمعت خيري الدنيا والآخرة
740	حقوق الله ﷺ نوعان
740	حفظ الله ﷺ للعبد على درجتين
777	أعظم المطالب التي يحرص عليها العبد أن يسلم له دينه
	مراتب الاستعانة
7	التوكل على الله على الله الله الله الله الله الله الله ال
713 7	معنى قوله ﷺ: «تَعَرَّفْ إلِي الله »
7 \$ 7	الفرق بين المعرفة والعلم
7 5 7	معنى معرفة الله للعبد في الشدة
7 { {	تعريف الصبر لغة وشرعًا
787	الصبر الواجب والمستحب
في السلطان» ٢٤٦	الكلام على أثر الفضيل: «لوكان لي دعوة مستجابة ما جعلتها إلا
7 & V	الفرق بين الرضا الواجب والصبر
7 £ 9	الحديث العشرون: «إنَّ مِمّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الأُولَى»
Yo	الحياء تارة يأتي بالجِبِلة، وتارة يأتي بالاكتساب َ
701	معنى قوله ﷺ: «إِذَا لَمْ تَسْتَحي فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»

700	الحديث الحادي والعشرون: «يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْ لِي فِي الإِسْلَامِ »
	طريقة القرآن أنه يحتج على المشركين بما يقرون به من توحيد الربوبية على
707	
707	تفسير قوله ﷺ: «قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ»
7 0/	معنى الاستقامة
77'	الحديث الثاني والعشرون: أنَّ رجلًا سأل رسول الله ﷺ
771	ترتيب الروايات التي فيها دخول الجنة له احتمالان
778	دخول الجنة متنوع: دخول أولي، ودخول مآلي
77	معنى قوله: (لم أزد على ذلك شيئًا)
77	معنى قوله: (وأَحْلَلتُ الحلالَ)
771	تحريم الحرام يشمل مرتبتين: اعتقاد حرمته، وترك الحرام
779	الحديث الثالث والعشرون: «الطُّهورُ شَطْرُ الإيمَان»
۲۷.	معنى الطُّلهور، وأقوال العلماء في ذلك
7 / Y	معنى الحمد لله وموارده الخمسة
271	معنى قوله ﷺ: «تَمْلاً المِيزَانَ»
۲ ٧/	الفرق بين التسبيح والحمد
	إذا أُطْلق لفظ (السَّماء) فقد يُراد به العلو وقد يُراد به واحدة السموات وهي
779	السماء الدنيا
۲۸۰	مراتب النور وأوجه الشبه بينها وبين الصلاة والصدقة والصبر
7.1	
7.1	معنى قوله: «وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»

	الحديث الرابع والعشرون: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيما يَرْوِيهِ عن رَبِّهِ ﴿ إِنَّهُ قَالَ:
440	«يَا عِبَادِي، إِنَّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسي »
۲۸۲	معنى كون الحديث قدسيًا لغة واصطلاحًا
7	الخلاف بين أهل السنة وفرق المبتدعة في مسألة كلام الله
719	من عقيدة أهل السنة أن الله عَلَيْ يحرم ما شاء على نفسه أو على خلقه
79.	
794	مراتب الظلم ودرجاته
790	معنى طلب الهداية من الله ﷺ ومراتبها
494	التوبة شرط لمغفرة الذنوب
799	تقوى العباد ليس المنتفع منها الرب ﷺ، بل هم المنتفعون
۳.,	حاجات العباد ليست بشيء في جنب ملكوت الله عَلَلْ
۲۰۱	ما المقصود من إيجاد الابتلاء والتكليف؟
۲٠١	معنى إحصاء الأعمال ومراتبه
	الحديث الخامس والعشرون: «أَنَّ أُنَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا
٣٠٣	للنَّبِيِّ ﷺ »
۲ • ٤	معنى الصدقة في الشريعة
٣٠٥	أنواع الصدقات
٣.٧	هل يؤجر العبد بإتيانه الحلال بلا نية؟
۳.9	الحديث السادس والعشرون: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ »
۳.9	معنى (سُلَامَى) وكيف تكون الصدقة عليها؟
٣١.	الصدقات نوعان: واجبة ومستحبة

۳۱۳	الحديث السابع والعشرون: «البِرُّ حُسْنُ الْخُلَقِ »
۳۱۳.	أنواع البر
٣١٤.	درجة البر تختلف باختلاف حسن الخلق
۳۱٥.	الإثم يجمع شيئين: شيئًا ظاهرًا، وشيئًا باطنًا
۳۱۷.	هل كل ما يتردد في الصدر ويحيك به إثم أم لا؟
۱۲۳	الحديث الثامن والعشرون: «وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً، وَجِلَت مِنْهَا القُلُوبُ»
۲۲۲	معنى الموعظة وموردها في الشرع
۳۲۳	الفرق بين الوجل والخوف
377	معنى السمع والطاعة والفرق بينهما
۳۲٥.	السمع والطاعة من ثمرات البيعة
440	السمع والطاعة لولي الأمر في غير المعصية
۳۲۷	هل تجب طاعة ولي الأمر الجائر؟
۳۲۸	طاعة ولي الأمر تتعلق بحالات ثلاث
444	أنواع الولاية الشرعية
۲۳۱.	والولاية فيها أفضل وفيها جائز
۳۳۳	طاعة ولي الأمر بين الواجب والمباح والمستحب والمكروه
240	صلاح الدين إنما هو بملازمة طاعة ولاة أمر المسلمين
۳۳۷.	هل عمر بن عبدالعزيز خامس الخلفاء الراشدين؟
۳ ۳۸.	التحذير من المحدثات والبدع
	الحديث التاسع والعشرون: عن مُعاذِ بِنِ جَبَلٍ رَفِي الله ،
٣٤١.	أخبرني بعملٍ يُدخِلُنِي الجنَّة »

عبادة الله وحده دونما سواه هي غاية إرسال المرسلين
فضل صوم النفل وصدقة التطوع والصلاة في جوف الليل
لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة
فضل الجهاد
إذا حاسب المرء نفسه على لسانه حصل له ملاك أمره
الحديث الثلاثون: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ فَرَاثِضَ»
الفرق بين الفرض والواجب
معنى الحدود ومواردها في الكتاب والسنة
دائرة المباح أوسع من دائرة المحرم
أنواع السكوت، والرد على من أثبت صفة السكوت لله على السكوت، والرد على من أثبت صفة السكوت لله على السكوت،
أنواع المسكوت عنه في الشريعة
الحديث الحادي والثلاثون: «جَاءَ رَجُلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دُلَّنِي
عَلَى عَمَلٍ»
الدين قائم على أداء حقوق الله وأداء حقوق العباد
هِمَّة المرء ينبغي أن تكون مصروفة لما به يحب الله العبد، ولا تكون مصروفه
لمحبته هو لله ﷺ
معنى الزهد لغة وشرعًا، وأقوال العلماء فيه
ذم تعلق القلب بما في أيدي الناس
الحديث الثاني والثلاثون: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»
نفي الضرر في الشريعة على جهتين
الفرق بين الضرر والضرار، وأقوال العلماء في ذلك

۳۷۹	أقسام الضرر والضرار في فعل المكلف
۳۸۳	الحديث الثالث والثلاثون: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ »
۳۸٤	معنى البينة لغة وشرعًا
۳۸٥	البينة على المدعي واليمين على من أنكر
" ለገ	متى يتوجه اليمين إلى المدعى عليه
" ለገ	الشريعة جاءت في القضاء بإقامة العدل والحق
۳۸۹	الحديث الرابع والثلاثون: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَلِهِ »
۳۹۱	الفرق بين النصيحة وإنكار المنكر
۳۹۲	أحوال الناس في إنكار المنكر
۳۹۲	شروط الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر
۳۹۳	أحوال تعلق المنكر بفاعله
۳۹٤	المراد بالمنكر في الشريعة
۳۹٥	تفصيل القول في مسائل الخلاف
۳۹٦	الفرق بين مسائل الاجتهاد ومسائل الخلاف
۳۹۷	تفسير قوله ﷺ: « فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ »
۳۹۹	درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة
۳۹۹	تغيير المنكر غير إزالته
٤٠٠	ضوابط تغيير المنكر بالقلب
٤٠٠	الفرق بين نصيحة الولاة، والإنكار عليهم
٤٠٤	من أصول أهل السنة والجماعة منع الخروج على الولاة
٤٠٤	مراتب إنكار المنكر

الحديث الخامس والثلاثون: «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا» ٤٠٧
معنى الحسد وأثره على العبد المسلم
معنى النجش لغة وشرعًا
البغض الدنيوي والبغض الديني والفرق بينهما
الهجرقسمان: هجر لأمر الدنيا، وهجر لأمر الدين
تحريم بيع المسلم على بيع أخيه
يستحب للمرء أن يتحلل ممن ظلمه في عرضه أو ماله
رد القول السيئ بمثله جائز، ولكنه ليس الأفضل
خذلان المسلم للمسلم ينافي عقد الموالاة الذي بينهما
الأصل في المسلم أنه لا يكذب
تحقير المسلم يخالف أصل احترامه لما معه من توحيد وإيمان
الحديث السادس والثلاثون: «مَنْ نَفّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً » ٤١٩
معنى الكربة
أحوال التيسير على المعسر
ستر المسلم من فضائل الأعمال
الحث والترغيب على سلوك طريق العلم
آثار ذكر الله وتلاوة كتابه على العباد
التقوى هي مدار التفضيل والتفاضل بين الناس
الحديث السابع والثلاثون: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَرْوِيه عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى،
قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَرِّ وَجَلَّ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ»
نفاوت المسلمين في ثواب الحسنةنفاوت المسلمين في ثواب الحسنة

٤٢٧	متى تبدل السيئة بالحسنة؟
٤٢٨	لا ترجح سيئات أحد على حسناته إلا هلك
	الحديث الثامن والثلاثون: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى
٤٢٩	
٤٢٩	- حكم بغض أولياء الله
٤٣٠	معنى الولي والولاية لغة واصطلاحًا
٤٣١	الفرائض هي أحب القربات إلى الله ﷺ
٤٣٢	محبة الله عَللة تجلب بالسعي في طاعته بأداء النوافل بعد أداء الفرائض
٤٣٢	هل التردد صفة لله ١٤٤٤
٤٣٧	الحديث التاسع والثلاثون: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمِّتِي الْخَطَأَ»
٤٣٨	التجاوز عن المخطئ مختص بالحكم التكليفي لا الوضعي
٤٣٨	معنى الخطأ والنسيان والإكراه
٤٤١	الحديث الأربعون: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ »
	حنين العبد إلى الجنة سببه أنها موطنه الأول
٤٤٣	أعظم ما يُصاب به العبد: الغفلة عن حقيقة الدنيا
ه ۶ ۶	الحديث الحادي والأربعون: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُم حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ »
٤٤٦	كمال الإيمان ونقصانه
٤٤٧	ترك جنس العمل مسقط للإيمان
٤٤٧	تفسير الإسلام والإيمان
٤٤٨	تفاضل أهل الإيمان فيه
٤٥٠	حكم مرتك الكبرة

إِنَّكَ	الحديث الثاني والأربعون: قال رسول الله ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ
٤٥٣	مَا دَعَوْتَنِي»
٤٥٣	المقصود بابن آدم في الحديث
٤٥٤	التوبة تَجُبُّ ما قبلها
٤٥٤	الفرق بين العفو والمغفرة والتوبة
٤٥٦	مع الاستغفار والندم يمحو الله ﷺ الخطايا
٤٥٧	الخاتمة
٤٥٩	فهرس الأحاديث والآثار
٤٧٣	فهرس المصادر والمراجع
٥٠٧	فهرس الموضوعاتفهرس الموضوعات

تم بحمد الله

* * *